"مقدمة في دراسة علم السياسية والعلاقات الدولية"

المؤلف:

أ. هادي الشيب. الجامعة العربية الامريكية– فلسطين.

د. يحيى رضوان. ديوان الرئاسة– فلسطين.

إهداء.

ليس لي في هذا الكتاب فضل، فلولا الذين أسهموا فيه بأقلامهم لما تم وضعه، فإلى حاملي عناقيد الثقافة وأيقونات الحضارة ، طلابي الأعزاء بالجامعة العربية الامريكية الذي بهم استنير، الى باقات الياسمين الأسرى الفلسطينيين ، وإلى قرائي الأعزاء، وأصدقائي الذين أحبهم، وأفكر فيهم، إلى النصف الأجمل والأرق في حياتي، إلى الذين لولا عطفهم وتأييدهم، لما ظهر هذا الكتاب مستقلاً موفور الكرامة. إليهم جميعاً، هؤلاء وهؤلاء الفضلاء، أهدي كتابهم.

هادي الشيب. 30-4-2017
الجامعة العربية الامريكية- جنين

جدول المحتويات

مدخل..... 8

أولا: معنى علم السياسية كحقل من حقول المعرفة..... 8

ثانيا: مرادفات ومضامين علم السياسة..... 13

ثالثا: علاقة علم السياسية بالعلوم الأخرى..... 15

الجزء الأول..... 23

الفكر السياسي..... 23

الفصل الأول..... 24

الفكر السياسي النشأة والمفهوم 24

المبحث الثاني:..... 28

مفهوم الفكر السياسي:..... 28

المبحث الثالث:..... 30

جذور الفكر السياسي:..... 30

المبحث الرابع:..... 34

العوامل المؤثرة في الفكر السياسي:..... 34

المبحث الخامس..... 37

المّفكر السياسي 37

الفصل الثاني..... 42

الفكر السياسي في الحضارات القديمة..... 42

المبحث الأول:..... 44

الفكر السياسي في الحضارة المصرية القديمة:..... 44

المبحث الثاني:..... 47

الفكر السياسي في حضارات ما بين النهرين(العراق):..... 47

المبحث الثالث..... 49

الفكر السياسي في الحضارة الفارسية 49

المبحث الرابع..... 51

الفكر السياسي في الحضارة الهندية 51
المبحث الرابع..... **54**
الفكر السياسي في الحضارة الصينية 54
الفصل الثالث..... **58**
الفكر السياسي في العصور القديمة..... **58**
المبحث الأول..... **58**
الفكر السياسي اليوناني..... 58
الفصل الرابع..... **76**
الفكر السياسي في العصور الوسطى..... **76**
المبحث الأول..... **76**
الفكر المسيحي في العصور الوسطى 76
المبحث الثاني..... **79**
الفكر السياسي الإسلامي– العربي..... 79
الفصل الخامس..... **107**
الفكر السياسي في العصور الحديثة..... **107**
المبحث الأول..... **108**
نيقولا مكيافيللي(1469–1527 م). 108
المبحث الثاني..... **111**
مفكرو العقد الاجتماعي 111
الجزء الثاني..... **116**
المؤسسات السياسية..... **116**
الفصل الأول..... **117**
الدولة..... **117**
المبحث الأول..... **117**
مفهوم الدولة 117
المبحث الثاني..... **123**

الإطار النظري للدولة 123
المبحث الثالث: **130**
التطور التاريخي للدولة 130
المبحث الرابع **133**
أنواع الدول وأشكالها 133
الفصل الثاني **138**
سيادة الدول و أنواع الحكومات **138**
المبحث الأول **138**
سيادة الدول 138
المبحث الثاني **145**
الدستور 145
المبحث الثالث **149**
أنواع الحكومات 149
المبحث الرابع **158**
الهيئات الحكومية 158
الفصل الثالث **167**
وسائل الممارسة السياسية للأفراد **167**
المبحث الأول **167**
الأحزاب السياسية political parties 167
المبحث الثاني **176**
جماعات المصلحة والضغط 176
المبحث الثالث **181**
الرأي العام 181
المبحث الرابع **188**
الانتخابات 188
الجزء الثالث **205**

العلاقات الدولية..... 205

الفصل الأول..... 206

العلاقات الدولية والسياسة الخارجية..... 206

المبحث الأول..... 206

العلاقات الدولية 206

السياسة الخارجية 218

الفصل الثاني 228

القانون الدولي والمنظمات الدولية..... 228

المبحث الأول..... 228

القانون الدولي 228

المبحث الثاني..... 234

المنظمات الدولية International Organization (I. O.) 234

المبحث الثالث 240

الأمم المتحدة 240

المبحث الرابع..... 251

المنظمات الإقليمية 251

قائمة المراجع والمصادر..... 264

مقدمة في دراسة علم السياسة والعلاقات الدولية

مفتتح؛

برز علم السياسية خلال القرن العشرين، كعلم قائم بحد ذاته وهو من أحدث العلوم الاجتماعية.

وإذا ما أمعنا الدراسة، نجد أن العديد من المفاهيم والقضايا، التي يعالجها، هي موضوع خلاف واختلاف بين المفكرين السياسيين، ويدور الجدال حول مدى علمية هذه العلم بحد ذاته،ويعو د ذلك لحداثة علم السياسة، وإنتماء الباحثين السياسيين الى مذاهب فلسفية مختلفة، وتنوع تداخل المعطيات المكونة للظواهر السياسية من جهة أخرى.

إضافة الى ذلك، يبدو أن مفهوم السياسية قد علق به الكثير من الشوائب، نتيجة الممارسات السياسية الخاطئة، وبما أن الظاهرة السياسية هي محور العلم السياسي، فمن الضروري التعريف بالسياسة وإجلاء حقيقتها.

ولقد انطلقنا في وضع هذا الكتاب من كون علم السياسة وعلم العلاقات الدولية يتناولان وجهين لواقع واحد يتمثل في المجتمع السياسي. فوضحنا نشأة تطور علم السياسة وموقعه من العلوم الأخرى، وكذلك العلاقات الدولية التعريف فيها، والمنظمات الدولية وأهدافها، إضافة للسياسة الخارجية للدول.

إن غاية هذا الكتاب هي توضيح المفاهيم السياسية والمساهمة في نشر الثقافة السياسة، ومساعدة الدراسيين على ولوج علم السياسية والعلاقات الدولية.

مدخل

أولا: معنى علم السياسية كحقل من حقول المعرفة.

تعرف العلوم السياسية، بأنه ذلك الفرع من العلوم الذي يعنى بالنشاط والسلوك السياسيين،ولكن هذا التعريف مقارنة بالنشاطات والسلوك السياسية الواسعة والمتنوعة، إضافة إلى التغييرات الدائمة التي تجري، يعتبر عاماً وبسيطاً يرشد القارئ إلى طبيعة ومجال هذا العلم، حتى أن مجرد اسم العلوم السياسية، لا يدل على شيء سوى أنه دراسة علمية للظاهرة السياسية، وحتى نفهم هذا المصطلح يجب توضيح كلمتي سياسة "Political " و علم " Science ".

1 المقصود بـ "سياسة" "Political"

إن كلمة "Political" هي صفة لـ "Politics" وهذا يقودنا على أن نتعرف أكثر على مفهوم الـ Politics الذي وجد قديما، حيث أنه مشتق من كلمة "Polis" الإغريقية الأصل، والتي تعني City – State أي دولة المدينة، وعليه فإن مفهوم الـ Politics في المصطلح الإغريقي القديم عنى كل الأشياء التي لها علاقة بشؤون الدولة، وبشكل خاص الحكومة، وقد تم التعامل مع هذا التعريف حتى وقتنا هذا، ولهذا فإن أية محاولة لتعريف السياسة "politics" يجب أن تشير إلى مفهوم الدولة، حيث أن لب الدولة هي الحكومة لا بد من إبراز دور صناعة القرار وسريان مفعول السياسة، وكذلك الأمر بالنسبة للسلطة.

يمكن فهم الدولة على أنها وحدة جغرافية ضمن حدود معروفة، ومأهولة بالسكان، وتتمتع بسلطة سيادية على هذه الوحدة، وحسب ما يراه Cicero أن الناس في هذه الدولة شركاء ضمن اتفاقية تضمن لهم العدالة والشراكة للصالح العام ووضع الأسس واللبنات لمفهوم المواطنة القائم على معرفة الفرد المواطن لحقوقه وواجباته في ظل نظام شفاف. ويوضح Clcero أصول الدولة من المنظار الاجتماعي الذي ينظر إلى الإنسان على أنه اجتماعي بطبيعته ويميل إلى التجمع

والتعاون مع المحيط الإنساني، وحسب Pennock و Smith أن الدولة هي الوحدة المفاهيمية للسياسة، وأنها أكثر منظمة شاملة في أي مجتمع، ومعترف بها كسلطة مطلقة على أعضائها[1].

بناء على ذلك، يمكن القول أن الدولة هي الرابطة أو المنظمة الاجتماعية المطلقة والتي ضمن إطارها –الأنظمة والمؤسسات – يمكن تحديد السياسة من خلال التفاعل بين أعضائها، ولكن حتى تكون الدولة ذات سيادة لا بد أن تمتلك القوة لوضع الأنظمة والقوانين والتشريعات والسياسيات الإجرائية العامة موضع التنفيذ.

وقد وصف Laswell وKaplan علم السياسة على أنه بحث تجريبي (Empirical Enqui) وأنه دراسة لتشكيل وتقاسم السلطة. حيث أنه تم التشديد على الدولة والمنظمة والنظام فإن التأكيد على السلطة يقود إلى تحليل واقعي أكثر عن السياسة يمكننا من إبراز أفكار التأثير والقوة، إذ أنه أثبت على مر التاريخ حقيقة تفيد أن الدولة لا يمكن أن تؤدي وظيفتها بشكل ناجح، إذا لم تكن تملك القوة، وسلطة الدولة تكمن في سن القوانين وتنفيذها حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة الجسدية، فمن خلال الدولة فقط وأنشطتها السياسية يمكن تنظيم استخدام السلطة وتحديد غاياتها وأهدافها النهائية، ويجادل David Easton في كتابه "The Political System" (النظام السياسي) أن الحياة السياسية تعنى بكل أنماط النشاطات التي تؤثر بشكل كبير على نوع السياسة السلطوية المتبناة لمجتمع ما، وعلى الطريقة التي تستخدم في ممارستها، فيما يجدر التنويه أن السلطة السياسية لدولة لا تقتصر على المجال العام، ولكتها تمتد إلى تنظيم النزاعات بين أعضائها حتى لا تؤثر هذه النزاعات سلباً على السلام العام وتخترق القوانين.[2]

وعليه يمكن وصف السلطة أو القوة أنها المفهوم المنظم للسياسة بما في ذلك الوسائل التي يستخدمها الأفراد أو مجموعات الأفراد داخل الدولة من أجل تحديد نتائج النشاطات السياسية "Political Processes" ، فهذا John Locke يعرف القوة السياسية "Political Power" على أنها قوة صنع القوانين وتنفيذ العقوبات، والحفاظ على الممتلكات وتوظيف قوة وطاقات

[1] J.R.pennock and D.G Smith, political science, an introduction(New York,The Nacmillan Co.1964, p5.

[2] David Easton, an article on ' political science'. International encyclopedia of the social sciences, New York. The Mac million company and the fuse press) volume 12 pp282-297.

المجتمع في تنفيذ القوانين والدفاع عن المصلحة العامة ضد أي هجوم أجنبي، ويشدد على أن القوة يجب أن تستخدم من أجل المصلحة العامة، وهذا ربما يقودنا إلى موضوع ربط الدولة بالسيادة الداخلية وسيطرتها على مواطنيها وضمان الأمن والسلام والتنمية من جهة، والسيادة الخارجية المتمثلة في درء المخاطر الخارجية وصد العدوان الخارجي.

وحسب Pennock و Smith فإن السياسة تشير إلى كل ما يتعلق بالقوى Forces ، المؤسسات، والمنظمات في الدولة، ويعترف بها، على أنها السلطة المطلقة داخل الدولة من أجل المصلحة العامة؛ أي تلك التي تضمن السلام الداخلي ومصلحة أعضائها وبشكل ينسجم مع اختلافاتهم الشخصية، ويمكن القول بشكل أبسط أنها السعي للمشاركة في السلطة أو التأثير على توزيعها، أو أنها السلطة لصنع القرارات ومخولة بسلطة نهائية.

2 -المقصود بـ "علم" "Science "

لقد كانت السياسة موضع دراسة في معظم الحضارات القديمة المتطورة، فقد كتب العلامة ورجل الدولة الهندي Chanakya في القرن الرابع قبل الميلاد في مقالة "Arthshastra" يوضح فيها أفكاره حول الحكومة، القادة والحرب، ومع ذلك فإن السياسة كعلم في هذه المرحلة كانت تتداخل مع العناصر الدينية القوية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي في ذلك الحين إلى أن الملوك كانوا يحكمون، ليس بفضل موافقة شعوبهم عليهم، بل بسبب تفويض إلهي مباشر كما كان يعتقد، وقد كانت دولة المدينة City Stat الإغريقية القديمة بين أول من تبنى النموذج الديمقراطي للحكومة، حيث لم يكن هناك شخصية ملكية على رأس الحكم، وتم تبني نهج أكثر عقلانية ومنهجي للسياسة.

يلاحظ أيضا أن علم السياسة تطور من كونه فلسفيا أو تكهنيا للسلوك السياسي على دراسة تجريبية وواقعية، وقد كان أرسطو Aristotle أحد أوائل المفكرين اليونان الذين خاضوا في التفكير حول الانعكاسات المنطقية، والمثالية في نفس الوقت، المتعلقة بطبيعة الدولة والسياسة، ووفق ما رآه أن الدولة خلقت بعد اتحاد عدة قرى في مجتمع واحد بهدف المنفعة الجماعية، وكان يؤمن في تطور المؤسسات الاجتماعية من عائلات إلى دول، وأن الدولة كانت المرحلة النهائية في نمو العلاقات البشرية، كما أنه كان من أوائل المفكرين الذين أعطوا تعريفاً واضحاً للدولة، واصفا إياها بأنها مجتمع سياسي بامتياز Community Par Excellence، وهذا الوصف للدولة يدعى عضوياً Organic لأنه يصور الدولة أنها مكونة من أفراد أحياء، وتأثير هؤلاء

ومساهماتهم للسياسة قد يتناقض مع التصور الآلي Instrumental السفسطائي القديم، حيث كان ينظر إلى الدولة على أنها فقط آلة Instrument أي آلة لتحقيق الأهداف السياسية.

لكن هذا التصور الآلي للدولة والسياسة استمر حتى الوقت الحديث نوعا ما، وقد ورد ذلك في نظريات Machiavelli و Hobbes ، حيث كان لهما نظرة تشاؤمية متعلقة بالجنس البشري والمجتمع البشري، وذلك بسبب عدم الاستقرار المدني والسياسي اللذين عايشاه، وحسب ما يعتقد انه– رغم اختلاف عصريهما– أن كل الوسائل السياسية، سواء كانت أخلاقية أم غير ذلك، يجب أن تستخدمها الدولة، من أجل الحفاظ على سيادة القانون والسلام بين المواطنين، وربما كان مكيافيللي أول مفكر يؤكد على المراقبة المباشرة الفعلية للمؤسسات السياسية والجهات الفاعلة والأحداث، بينما كان هدف هوبز اكتشاف المبادئ المنطقية العقلانية لبناء نظام حكم مدني أو دولة من شأنها أن تكون قابلة للتدمير من الداخل.

رغم ذلك، وبسبب الافتقار إلى مصطلحات ومنهجيات محددة (التي هي ضرورية لكل العلوم)، فإن حدود علم السياسة لم تتبين بعد؛ فالسياسة النظرية والعملية ليس بالضرورة أن يتوافقا، فقد احتلتا لوقت طويل الجدل السياسي وانعكاساته كما هو جلي في نظريات لوك Locke وهيغل Hegel حول المواطن المثالي والدولة المثالية، وكما يقول J.H. Hallowell أن الفلسفة السياسية لا تهتم كثيراً بالمؤسسات السياسية بقدر ما تهتم بالأفكار والطموحات المتجسدة في هذه المؤسسات، كما أنه بسبب تعاطي الفلسفة السياسية مع المسائل الأساسية المتعلقة بطبيعة الدولة، المواطن، الالتزامات والمثل العليا السياسية، فإنه يمكن اعتبارها أسس علم السياسة.

إذن ماذا يجب أن يكون فحوى وهدف ومضمون ومحتوى أي دراسة علمية للسياسة من أجل أن تسمى علم سياسة؟ فقد كان هناك شعور في منتصف القرن التاسع عشر حول الحاجة لتعريف دقيق لعلم السياسة، ووصفه الفيلسوف الفرنسي Paul Janet بأنه جزء من علم الاجتماع الخاص بتأسيس الدولة، بينما رأى Lord Acton أنه جزء يتعلق بتطوير الدولة، ولكن قد تكون ملاحظات Henry Sedgwick في كتابه عناصر السياسة "Elements of Politics" هي الأهم في هذا الخصوص، حيث يقول:

" إن الطريقة الشائعة المتبعة في المنطق السياسي الهادفة إلى مبادئ عامة هي " أننا نفترض خصائص عامة محددة للإنسان الاجتماعي – خصائص ليست من سمات الجنس البشري

عالمياً، ولكن للإنسان المتحضر في أكثر المراحل تقدماً، وندرس ما هي القوانين والمؤسسات التي تفضي إلى المصلحة الجماعية لهذا الكائن البشري في العلاقات الاجتماعية"، أي التركيز على البعد الاجتماعي للإنسان وتجمع البشر عبر تأطير منظومة قانونية واضحة وشفافة.

في موقع آخر يتحدث عن الهدف العملي للعلوم السياسية، وهو " تحديد ما إذا كان الدستور أو النشاطات الحكومية هي التي يجب تعديلها بطريقة معينة ومفترضة"، وعليه يرى أن الهدف الأساسي للدراسة يجب أن يكون أيضا عمليا؛ " السعي لتحديد ما يجب أن يكون (بما يتعلق بالدستور والنشاطات الحكومية) لا ما هو الحال عليه أو كيف كان سابقا"، أي وضع خريطة طريق لتحديد النشاطات والإجراءات الحكومية التنفيذية والتشريعية والقضائية وصلتها مع الدستور المكتوب.

إن علم السياسة لا يمكن أن يقتصر فقط على دراسة السلوك السياسي للإنسان ونشاطاته داخل الدولة؛ ولكنه يجب أن يسعى إلى وضعها في مكانها الاجتماعي والتاريخي والثقافي الصحيح، وقد تعزز هذا الموقف وتطور في الزمن الحديث من قبل الكثيرين من الكتاب المعاصرين، وبشكل خاص الأميركيين منهم، فقد اقترح Almond و Powell عدة وسائل ثقافية ووظيفية لقياس التطور السياسي للمجتمعات، وانتقدا المحدودية والشكلية للعلوم السياسية التقليدية، وقد دعت كتاباتهما إلى تقديم مصطلحات جديدة مثل " النظام السياسي" Political Syste، والتركيب السياسي Political Structure والتنشئة الاجتماعية Socialization التي تركز أكثر على التفاعل البشري داخل الإطار السياسي، وفي هذا الصدد يقول Jouvenal أن النشاط السياسي يعني the Moving of a Man by a Man . إن انتقال تركيز علماء السياسة من الدولة وقيودها القانونية والمؤسساتية إلى نطاق أوسع أدى إلى توسيع مجال العلوم السياسية[1].

[1] Bertrand de Jouvenel; Du Pouvoir “Histoire naturelle de sa croissance” (Paris, Hachette, 1972)

ثانيا: مرادفات ومضامين علم السياسة.

إن التعبير الجيد لمجال علم السياسة الواسع والديناميكي هو كما عبر عنه Harold Laswell بمقولته الشهيرة : Politics is Who Gets What, When and How أي أن السياسة ليست فقط هي ما يتعلق بحكومة الدولة، ولكن أيضا بالقوى والتأثيرات خلف كل مؤسسة اجتماعية محكومة بقواعد وقوانين محددة مثل الكنائس، الاتحادات، الشركات. وعليه أصبحت السياسة تعنى أكثر بالتفاعلات البشرية داخل المجتمعات، وكما قال العالم الهندي Robert Dahl أن النظام السياسي هو أي نمط دائم في العلاقة البشرية يشمل، إلى حد كبير، الحكم أو السلطة، وعليه فإن كل الجمعيات البشرية تنزع لأن تكون سياسية، وهي غالبا ما يؤَثر بها أو تؤثر بشكل مباشر بالسياسات الحكومية.

لذا يمكن تقسيم مجال علم السياسة إلى عدة فئات:

1 -الدراسة العلمية للدولة والحكومة:

وفق آراء المنظرين القدامى مثل Bluntschli, Lord Acton, Godnow فإن علم السياسة يجب أن يقتصر فقط على دراسة الدولة، ولكن Leacock Deutsch وغيرهما يروا أن الحكومة هي الجوهر في الدولة، بينما يعتقد Laski, Gilchrist, Gettle وآخرون انه لا يمكن فصل الدولة عن الحكومة ولذا فإن علم السياسة يجب أن يشمل كليهما، ولذلك أطلق على العلوم السياسية على أنها علم الدولة والحكومة، وهذا يتطلب دراسة المراحل المختلفة التي مرت بها الدولة منذ العصور الحديثة والمعاصرة، بدءا من دولة القبيلة ودولة المدينة ومرورا بالدولة الدينية والإمبراطورية والإقطاعية وانتهاء بالدولة القومية أو الوطنية الحديثة Nation– State التي برزت في أوروبا في القرن السابع عشر بالتحديد في 1648 بعد معاهدة وست فاليا، وارتباطا مع ذلك تؤسس العلوم السياسية لعلاقة وثيقة مع النظام السياسي على اعتبار انه احد التفرعات الهامة واحد الحقول المعرفية، حيث يتضمن دراسة طريقة الحكم وأشكال الحكومات والنظم الدستورية وغير الدستورية، وتقسيمات الحكومات ما بين الديمقراطية وغير الديمقراطية، وتداخل السياسي مع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والأثر المتبادل لمثل هذا التداخل على صياغة نظام سياسي وقانون دستوري عصري.

2 -الدراسة العلمية للاتحادات والمؤسسات:

إضافة إلى الدولة، هناك مؤسسات واتحادات كثيرة في المجتمع نجحت في تجميع أناس مع بعضهم لهم أهداف مشتركة، وهذا استرعى اهتمام عالم السياسة أيضا، وهنا لا بد من إيجاد مقاربة ما بين الشأن العام والحياة العامة في السياسية وما تشتمل عليه من مكونات حكومية عامة مثل الجيش والقضاء والشرطة والوزارات وسلطة الضرائب، مقابل الشأن الخاص الذي يضم العائلات والعشائر والقبائل والأندية والنقابات العمالية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص، والتركيز على الأدوار التي تلعبها هذه المكونات الخاصة في ضوء تشتت القوة والنفوذ اليوم بفعل العولمة وبروز قوى جديدة متمثلة في الإعلام والرأي العام.

3 -راسة الشؤون المحلية والدولية والدراسة السياسية للإنسان:

إن السياسة تتحدث أيضا عن التفاعلات والعلاقات البشرية في داخل الوطن وخارجه، وفي المنظمات الدولية وأثناء النزاعات الدولية، وحسب Laski أن علم السياسة يعنى بحياة وأعمال الإنسان إزاء دول منظَمة، وهذا يعكس بشكل مباشر دراسة العلاقات الدولية والسياسة الدولية وما فيها من وحدات سياسية تقف على رأسها الدولة، وفواعل ومتغيرات غير دولا نية مثل المنظمات الدولية والإقليمية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن بروز تأثير الأحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

4 -راسة تطور الدولة:

حسب R.G. Gettle إن علم السياسة هو دراسة ماضي وحاضر ومستقبل المنظمات السياسة والنظريات السياسية، وهذا البعد التاريخي لعمل السياسة يضفي صبغة تفاؤلية، إذ إن دراسة ماضي وحاضر المؤسسات السياسية والنظريات يمكن أن يساعد على تطوير الدولة [1]. إن موضعه الدولة في سياق تطورها التاريخي والوظيفي إنما يعني في بعض مظاهره وتجلياته تسوية الصراعات سلمياً خاصة داخل المجتمع حيث يؤخذ هذا الصراع طابع اجتماعي، إداري، سياسي طبقي واقتصادي، ومن الأدوات التي طورتها الدولة لحل النزاعات والصراعات المجتمعية العامة، القوانين والأنظمة واللجوء إلى الانتخابات والممارسة الديمقراطية على اعتبار أن الانتخابات

[1] Gettell, Raymond Garfield, b Introduction to political science.1881

الدورية آلية ناجحة لتفريغ الاحتقان الشعبي وبث روح المنافسة الايجابية بين التشكيلات المجتمعية المختلفة ومنها الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح والإعلام والرأي العام.

5 –دراسة القوة في العلاقات البشرية:

إن قضايا القوة السياسية هي أحد أهم المواضيع في علم السياسة لسبب بسيط هو أنه بدونها تكون السياسة مفرغة المضمون وبدون معنى، وستقلص إلى تفاعلات فارغة لتركيبات عديمة الجدوى والأدوار، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القوة من حيث المفهوم تتوزع بين السياقات المحلية والإقليمية والدولية، وان هناك سعيا بشريا لامتلاك القوة والسلطة والنفوذ وممارساتها على ارض الواقع بما يتناسب مع مصالحه الشخصية.

عليه يمكن القول أن مجال علم السياسة يغطي الكثير من مجالات الحياة البشرية، وله قدرة كامنة ليؤثر بشكل كبير على مجرى الحضر البشري، وهذا كاف لإقناعنا بأن الإنسان هو حيوان سياسي.

6 يقع موضوع الإدارة العامة ضمن الحقل المعرفي والمنهجية الابستمولوجية للعلوم السياسية.

حيث تركز على كيفية إدارة مؤسسات الدولة والجهاز الحكومي والمؤسسات التنفيذية العامة بمن فيها مؤسسات القطاع العام وديوان الخدمة المدنية والشؤون الرقابية، وما يرتبط مع ذلك من قضايا ومفاهيم معاصرة اليوم مثل الحكم الصالح والنزاهة والشفافية والتنمية المستدامة والتخطيط السليم الذي يوازن بين النفقات من جهة والموارد من جهة أخرى.

إن التداخل واضح بين إدارة مؤسسات الدولة وإعداد الميزانيات العامة وتنفيذ السياسات والحكم المحلي والمواطنة المحلية من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى لان طبيعة هذا النظام يعتمد على علاقة المركز الذي تمثله العاصمة السياسية والأطراف، وبروز مفاهيم جديدة مثل المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية وتفويض الصلاحيات للأقاليم والمقاطعات.

ثالثا: علاقة علم السياسية بالعلوم الأخرى.

أ – علاقة علم السياسية بعلم النفس

يحتل علم النفس السياسي المساحة الفكرية والمعرفية الواقعة ما بين علم النفس من جهة، وعلم السياسة من جهة أخرى، ويكتسب هذا العلم أهمية خاصة ومكانة مرموقة اليوم لأن علم النفس نشأ أساسا كحقل معرفي مستقل عبر غرز جذور له في العلوم الطبيعية وفي العلوم

الاجتماعية في آن معا، ويتداخل علم النفس السياسي في نفس الوقت مع فرعين معرفين أخريين: هما علم النفس الاجتماعي المعروف اليوم في اغلب جامعات العالم و في دوائر علم النفس والكليات التربوية والتعليمية، والثاني هو علم النفس الإدراكي كعلم جديد ومعروف ضمن المدرسة الانجلو-سكسونية العابرة للأطلسي بالتحديد في جامعات أوروبا الغربية والجامعات الأمريكية، ويواجه هذا العلم المتجدد المرتبط بعلم النفس السياسي بعض التحديات، بعضها متعلق بغيات اللون الفكري لهذا الحقل كون التخصص جاء من علم النفس والعلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، وبعضها الآخر له امتدادات منسجمة مع أهمية التخصصية في العلم وعدم الجري وراء الطبيعية التداخلية ما بين الحقلين Interdisciplinary لأن مثل هذا التداخل يمكن أن يقود إلى التشتت المعرفي وغياب الرؤية وضعف المنهجيات العلمية وعدم رصانة البحث العلمي[11].

مع هذا لا بد من الإشارة إلى أن العلوم السياسية المعاصرة والمتجددة اليوم تتداخل مع العلوم النفسية في أكثر من مجال وأكثر من ناحية، وقد يكون من الأفضل التركيز على المناحي والنقاط التالية بهدف جذب انتباه الكلية إليها:

1- بروز متخصصين دوليين وعالميين في العديد من الجامعات الأوروبية والآسيوية والأمريكية من أمثال Harold Lasswell, Fred Greenstein, Robert Lane, Herbert Hyman, Sidney Verba and James Davies. David Truman, Herbert Simon and Gabriel Almond، وبما أن هذا الحقل المعرفي أصبح له رواد وأتباع وطلاب، فانه من المنطقي أن يقود إلى تمتين الأسس النظرية المفاهيمية وتطوير أساليب البحث العلمي، وعمل إضافات منهجية واضحة لتطوير الطبيعة التداخلية ما بين الحقلين لتحقيق مزيد من التشابك والتداخل، وقد تركت المدرسة الأوروبية، خاصة الألمانية منها، لمسات واضحة على المنهج السلوكي الأمريكي في فترة الثلاثينات من القرن الماضي. لا سيما بعد هجرة العديد من السلوكيين الألمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أمثال فرانسيس ليبر، حيث قام هؤلاء بتجديد تأثير المفكرين الألمان خاصة ماركس ودوركهايم وفرويد وباريتو وموسكا وماكس فيبر

[1] حامد ربيع، مذكرة التحليل السياسي، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1980 ص20.

ومشلز الذين تعمقوا في دراسة تأثير العوامل النفسية والفطرية والغريزية والشخصية العامة والسياقات الثقافية في العملية السياسية المجتمعية[1].

2- التنشئة الاجتماعية والسياسية ونظرية الأدوار الاجتماعية Social Roles Theories والفوارق الطبقية، وانعكاسات ذلك على التنمية السياسية والتثقيف السياسي والصراع على السلطة والنفوذ، وبالتالي فان لكل القضايا المذكورة هنا أبعادا نفسية وإسقاطات معنوية وأخلاقية.

3- التداخل الكبير ما بين علم النفس والعلوم السياسية في صناعة القيادات السياسية والاجتماعية، وكيفية نشوء النخبة السياسية الفاعلة لأن النمط النفسي في صناعة القيادة والنخبة ركز على مفاهيم نفسية مثل الذكاء والدهاء والصبر وتحمل العمل والقدرة على التعاطي مع مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية والتقسيمات العائلية والعشائرية، وقد كان لقيادات تاريخية بارزة من أمثال هتلر وموسوليني و نابليون أنماط من الأحلام الإمبراطورية غذتها النزعات النفسية والعنصرية.

3 -لعل من التأثيرات الواضحة لعلم النفس ومنظومة العلوم السلوكية الأخرى على العلوم السياسية والعلاقات الدولية هو استخدام الأساليب النفسية الحديثة على الصعيد البحثي والميداني مثل تحليل الخطاب السياسي وتحليل المضمون والأساليب الكمية والامبريقية ونصف التجريبية[2]، حيث أدى مثل هذا التأثير في إثراء منهاج البحث والتمحيص في العلوم السياسية، ونقلها من قائمة العلوم المعتمدة على الأساليب الكيفية والمنهجيات التاريخية والتحليلية إلى مصاف العلوم الاجتماعية الجديدة التي استفادت من الأساليب الكمية والتحليلات الإحصائية التي تقيس آراء وتوجهات الرأي العام والاستفتاءات الشعبية لا سيما في أوقات الانتخابات في الدول الديمقراطية التي تشهد منافسة حزبية شديدة للحصول على أصوات الناخبين والناخبات، وقد كان لبروز المؤسسات البحثية والمراكز المتخصصة في الولايات المتحدة من أمثال كارنيجي وروكفلر وفورد الأثر الأكبر في دراسة الظواهر السياسية الداخلية في أمريكا من منظور سلوكي نفسي،

[1] Max Black., "Some Questions about Parson's Theories in Max Black, ed., The Social Theories of Talcott Parsons (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice- Hall, 1961), 268-88.,, esp. 287-88.

[2] pennock and D.G Smith, political science, p26-51

خاصة فيما يتعلق بالسلوك الانتخابي للمواطنين الأمريكيين وتأثير الأحزاب الوطنية في المسرح والمشهد السياسي الداخلي.

ب علاقة علم السياسية بالجغرافيا

احتل علم الجغرافيا أهمية كبيرة في تاريخ دراسات الحضارات الإنسانية القديمة مثل الفرعونية والبابلية والصينية والهندية والإغريقية والرومانية التي نشأت بالقرب من السهول وأودية الأنهار لما للطبيعة من تأثير واضح في حياة الإنسان وفي طبيعة الحضارة التي بناها وشيد لها معالم واضحة، وقد كان لذلك اثر في ظهور الجغرافيا البشرية والجغرافيا الطبيعية [1]، إلا أن هذا العلم تراجع في الآونة الأخيرة بعد ظهور عوامل ومتغيرات جديدة بعضها ارتبط بالتكنولوجيا وثورة المعلومات وتراجع أهمية الطبوغرافيا والتضاريس في صناعة النصر في الحروب واختزال المسافات الجغرافية وتقارب الشعوب والأمم في زمن عولمة الإعلام والمعلومة، وبعضها الآخر اتصل بانقسام الجغرافيا إلى معارف جانبية أخرى وحقول معرفية جديدة ومتجددة بحيث دخلت مثل هذه المعارف والحقول إلى الجامعات والمعاهد والكليات وأخذت تدرس على مستويات الجامعية الأولى والثانية والثالثة ، ومن هذه التقسيمات الجديدة علم جغرافيا الأحياء والجغرافيا الاجتماعية والدراسات الحضرية والريفية، والجغرافية التاريخية والبشرية، فضلا عن الجغرافيا الاقتصادية والزراعية والبيئية والسياسية وحتى الصناعية.

ومع ذلك يمكن إجمال هذا التداخل والتشابك ما بين الجغرافيا والعلوم السياسية في النقاط والمحاور التالية:

1 - بروز الجغرافية السياسية أو الجيوبولتيك كمؤشر هام على هذا التناغم المعرفي والابستمولوجي والبحثي والتأثير المتبادل ما بين الحقلين حيث تعالج الجغرافيا السياسية قضايا النظام السياسي والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية لبلد ما من جهة والجغرافيا من جهة أخرى لأنه من الصعوبة بمكان تخيل علاقات خارجية ومنظومة علاقات دولية من دون وضع اعتبارات هامة متعلقة بالحدود والمساحة والسكان والتضاريس ونسب المياه وأهمية وجود الموانئ[2].

[1] Fairgrieve, J. "Geography and World Power" Univ. London Press, (3) .1915, p. 357

[2] Hassinger, H. "Geographische Grundiagen der Geschichte" 1953

إن الحدود الهندسية بين البلدان العربية التي رسمت خلال فترة الاستعمار الأوروبي الحديث كانت وما زالت سببا للشقاق والاختلاف بين أكثر من بلد مثل خلاف اليمن والسعودية على عسير، والعراق مع الكويت على المنطقة المحايدة، والسودان مع مصر على حلايب والنوبة، والمغرب مع الجزائر وموريتانيا على الصحراء الغربية، والى آخر ذلك من الصراعات والخلافات الحدودية.

2 -في الدول الديمقراطية والكبيرة المساحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند والبرازيل واستراليا واندونيسيا والبرازيل وروسيا وغيرها، هناك استفادة كبيرة من بعض التقسيمات الفرعية لعلم الجغرافيا مثل الجغرافية الانتخابية وجغرافية الحضر والأسس الإقليمية للنظام الفيدرالي والحيز المكاني للمجتمعات المحلية في أوقات الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية، وفي تنظيم العلاقة ما بين الوحدات المحلية والمقاطعات والولايات من جهة والحكومة المركزية من جهة أخرى، لاسيما فيما يتعلق بالسيادة على المكان وفي تطبيق الأنظمة والقوانين التي تختلف من ولاية إلى أخرى، وفي معرفة أنماط الانتخابات في بعض الولايات وثقافاتها المحلية وتفاعلها مع الثقافات الأخرى، خاصة في دول ديمقراطية كبيرة مثل الولايات المتحدة تحتل فيها الأقليات العرقية والطائفية والدينية أهمية كبيرة، لاسيما في ظل وجود لوبيات وجماعات ضاغطة تمثل مصالح هذه القليات.

3 -يرتبط مع التنظيم المكاني للمجتمع والمساحة الجغرافية المخصصة للحضر والأرياف والبوادي عوامل أخرى مثل العلاقة ما بين المركز والأطراف Core- Periphery Relations والتخطيط الجيد للحيز المكاني ومدى توافر الخدمات والضغوط البشرية على المدن الكبيرة والمشاكل البيئية والتلوث ومدن الصفيح والعشوائيات والفروق في الخدمات ما بين الريف والمدينة والحراك السكاني والتفاعل الاجتماعي والتزاوج العرقي ومشاكل السكان و الديموغرافيه في بلدان العالم الثالث مثل الهند والصين واندونيسيا والبرازيل ونيجيريا وغيرها من دول العالم المكتظة.

ج- علاقة علم السياسية بالتاريخ

أما على صعيد علاقة الصداقة مع التاريخ فقد لخصها John Seeley في عبارته الشهيرة : "History without Political Science has no Fruits and Political

"Science without History has no Roots ، وتظهر هذه العلاقة بوضوح لأن التاريخ يعد مستودع أحداث بالنسبة إلى صناع القرار السياسيين والمحللين السياسيين على مختلف توجهاتهم السياسية والفكرية، فالتاريخ يشتمل على سجلات الحروب والثورات والنزاعات المسلحة والمذابح البشرية والحملات العسكرية والصراعات الدينية والأيديولوجية والإخفاقات الاقتصادية والتوجهات الاستعمارية والحركات الاجتماعية وحروب الاستقلال التي غيرت وجه البشرية، حيث يعتبر جذور علم السياسية.[1]

وبما أننا لا نستطيع أن ندرس العلوم السياسية بمعزل عن الدولة والحكومة وعلاقات القوة والنفوذ والسلطة، فهذا يفرض على كل الباحثين في العلوم السياسية أن يقوموا بدراسة تاريخ الدولة وكيفية نشأتها وعلاقتها مع الطبيعة الاجتماعية والسياسية للإنسان التي تميزه عن المخلوقات الأخرى؛ فالتاريخ في هذا السياق المهم يساعد فعلا عبر السجلات والوثائق والرموز والمخطوطات والحفريات الثرية القديمة من دراسة كل هذه المتغيرات المرتبطة بالدولة والظروف الاجتماعية– الاقتصادية للمؤسسات السياسية والمجتمع السياسي الذي نقل الإنسان من دولة الطبيعة إلى دولة العقد الاجتماعي العام عبر صيغة توافقية تكفل الحريات والتنمية والمسالمة وشريعة القانون وليس شريعة الغاب؛ فدراسة ثورة عام 1688 في بريطانيا لا يمكن أن تكتمل إلا عبر الوثائق التاريخية الهامة التي تركز من منظور سياسي ليس على أسباب هذه الثورة وإنما على المرحلة الهامة التي مهدت لها من خلال انتقال بريطانيا إلى شكل من أشكال الملكية الدستورية المحدودة والحد من صلاحيات التاج والتأسيس لنظام أكثر برلمانية وتمثيلاً للشعب[1].

د– علاقة علم السياسية بعلم الاجتماع.

أنتج تفاعل علم السياسية مع علم الاجتماع في بلورة حقل معرفي جديد أصبح يطلق عليه اسم علم الاجتماع السياسي، وقد اخذ هذا العلم الجديد بالتبلور بشكل واضح في نهاية الحرب العالمية الثانية وفي فترة الخمسينيات على وجه التحديد في العديد من الجامعات الأوروبية والأمريكية، ويمكن اختصار هذه الفروع الجديد والمتجددة من العلوم السياسة وعلم الاجتماع تحت مظلة العلوم السلوكية التي تتداخل فيما بينها في المنهجيات وطرق جمع المعلومات والتحليل الإحصائي والأساليب المقارنة.[2]

---

[1] رايموند كيتيل، العلوم السياسية(الجزء الأول)(بغداد مكتبة النهضة 1963) ترجم فاضل زكي محمد، ص 16.

[2] شوكت اشتي: علم الاجتماع السياسي– مقدمات توضيحية.دار ابعاد، بيروت، لبنان، ط 1، 2010.

وهو أيضا يبحث في العلاقة ما بين الأوضاع السياسية داخل بلد معين وظروفه من حيث النظام السياسي ودرجة الدمقرطة والتحرر السياسي والاقتصادي من جهة وللظروف الاجتماعية للأفراد والجماعات ومختلف الفئات المجتمعية من جهة أخرى، إذ يعرف مثلا أن المجتمعات الأكثر قربا للتحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث هي تلك التي تمتلك بناءً اجتماعيا سليما من حيث وجود طبقة وسطى كبيرة وطبقة غنية صغيرة وأخرى فقيرة أو عمالية صغيرة أيضا لان ذلك ينعكس إيجابا على استقرار المجتمع.

إن التنشئة السياسية السليمة والتنمية السياسية والتثقيف السياسي مرتبطة هي الأخرى بالعالم الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية للفرد في ظل منظومة مجتمعية وسلوكية معروفة في المجتمع ،[1] فالأسر النووية تدعو دائما نحو التحرر والفردية والانضباط وتقدير الذات للموقف، بينما الأسرة الممتدة تخلق الشخصية الاجتماعية غير المتفاعلة مع ذاتها، وبما أن علم الاجتماع يمكن تعريفه على انه سيد العلوم الاجتماعية الذي يتناول المجتمع بصورة كلية أو فردية، فإن التداخل بينه وبين العلوم السياسية يبقى واضحا لأن العلوم السياسية تزود علم الاجتماع بالمعلومات والحقائق عن الدولة والمجتمع والسلطة السياسية والتنظيم السياسي، أما علم الاجتماع فيرفد العلوم السياسية بأصول السلطة السياسية والقوانين والتشريعات التي وضعها الإنسان في مراحل مختلفة من تطور حياته وحضارته، حيث كانت الدولة في المرحلة الأولى من نشأتها عبارة عن تنظيم اجتماعي مجتمعي أكثر من كونها تنظيم سياسي، وهنا يقول جيدينكز Giddings أن تدريس نظريات نشأة وتطور الدولة من دون الإلمام بمبادئ علم الاجتماع مثل تدريس الفلك لطلبة من دون إلمامهم بأصول نظرية نيوتن في الجاذبية. يضاف إلى ذلك أن العديد من المفكرين الغربيين والخبراء السياسيين والدستوريين من أمثال R.M. MacIver, G.A. Almond , David Easton from the United States and the German Thinker Max Weber اعترفوا بأهمية وجود معلومات ومعطيات امبيريقة من علم اجتماع يمكن استخدامها في فهم السلوك السياسي للأفراد والجماعات السياسية.

في آخر سبعة عقود وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية تطورت العلاقة التداخلية ما بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع في التحديد في الجامعات الأمريكية بسبب التركيز على الأصول

[1] Stephen L.wasby, political Science: the discipline and its dimensions an introduction (new York: charies scribners sons 1970 p.45-46,309-310.

والقواعد الاجتماعية للممارسات السياسية؛ فالثورة والتحولات الهامة في دراسة السياسة الأمريكية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، إنما هي نتاج لتلاحم علوم إنسانية في بوتقة واحدة خاصة علم الاجتماع والنفس والإنسان والسياسة وتأثرها في بعضها البعض على مستوى النظريات والمضمون والأساليب البحثية.

هذا يقود إلى استنتاج أولي مفاده أن بعض السلوكيات السياسية وحتى القرارات السياسية إنما هي نتيجة لضغوط اجتماعية وثقافية مورست على صانع القرار السياسي بحيث دفعه ذلك إلى تبني سياسات وآراء موجهة اجتماعيا ونفسيا ومجتمعيا وثقافيا.

من الأمثلة على ذلك التداخل الكبير بين القبيلة والعشيرة والتركيبة الاجتماعية من جهة في العالم العربي مع طبيعة النظام السياسي ودرجة التحولات السياسية من جهة أخرى خاصة في مجتمعات اليمن والخليج العربي وحتى في العراق وشمال إفريقيا حيث تتداخل السياسة في تلك المجتمعات مع القبيلة والطائفة والعرق والدين والمذهب، وسيكون لمثل هذا التداخل آثاره السلبية على الدولة العربية القطرية في مرحلة التطورات الهامة التي تمر بها المنطقة العربية في ضوء أحداث مصر وتونس وليبيا، وخروج الناس في مظاهرات شاملة في اليمن والعراق والجزائر والبحرين وموريتانيا والمغرب وسوريا، كما أن مفاهيم مثل علاقة الدم والقرابة والراديكالية والمناطقية والوجاهية والعشائرية والدين والطبقة الاجتماعية والحاضنات اللغوية تشكل الوعاء الكبير التي تتفاعل فيها المتغيرات والعوامل السياسية.

يمكن إجمال هذا النقاش في كيف تتأثر العلوم السياسية بالعلوم الاجتماعية والسلوكية من خلال النقاط التالية:

1. يركز السلوكيون على دراسة السياسة والظواهر السياسية المختلفة من خلال الحديث المطول عن الفرد وسلوك الجماعات البشرية وتأثيرات ذلك على العمل السياسي داخل المؤسسات الدولانية السياسية.
2. يؤيد السلوكيون منهجية جديد في البحث والتمحيص لها تطبيقات في العلوم السياسية ومنها أسلوب البحث المسحي Survey Research والتطبيقات الإحصائية للمعلومات والمعطيات التي تم تجميعها من اجل الوصول إلى استنتاجات محددة.
3. قاموا باستيراد العديد من العينات والمجوعات التفسيرية المفاهيمية من العلوم الاجتماعية خاصة علمي النفس والاجتماع لما لهما من إسقاطات على العلوم السياسية.

الجزء الأول

الفكر السياسي

تأليف.

أ. هادي الشيب. الجامعة العربية الامريكية

د. يحيى رضوان. ديوان الرئاسة.

الفصل الأول

الفكر السياسي النشأة والمفهوم

المبحث الأول:

النشأة والتطور

برز الفكر السياسي إلى حيز الوجود عقب نشوء وتطور المجتمعات البشرية، فبعد أن ألف الإنسان العيش والاستقرار في مجتمعٍ منظم، وعرف الحياة المدنية بدأت تتكون لديه مقومات الظاهرة السياسية التي تمثل في الأصل موضوع الفكر السياسي بصفةٍ خاصة، وكانت نشأة هذا الفكر في البداية مبنية على التصور الأسطوري ثم تطورت مع تقدم الإنسان لتكون مبنية على المعرفة المنهجية العلمية؛ فالتفكير السياسي يعتبر من أقدم النشاطات الذهنية التي مارسها الإنسان وخاصة الفلاسفة والمفكرين، وكان أول موضوع يشغل بال الإنسان ويفكر فيه بعمق هو كيف يحمي نفسه ويؤمن بقاءه واستمراره ويلبي احتياجاته؟ ثم اخذ يفكر في كيف يسيطر على محيطه وينظم حياته ويمد نفوذه ويدير علاقاته مع الآخرين ويؤثر في قناعات من حوله ؟ كانت هذه أسئلة السياسة الأولى والتي ما زالت هي نفسها تتردد اليوم في الفكر السياسي.

يرى البعض أن علم دراسة الفكر السياسي بدأ على شكل حوار قام به سقراط مع السفسطائيين الذين حاولوا تجريد السياسة من عامل القيم الأخلاقية مستخدماً أسلوب التصارع الفكري، واعتماد المحاورة المتمثلة بالسؤال والجواب ليتوصل إلى غايته المنشودة، محدداً التعريفات الجامعة والمصطلحات الدقيقة، مع إتباعه منهج التهكم والتوليد، حيث كان يقول أنه يمارس في النفوس فن التوليد الذي احترفته أمه (القابلة) مع النساء.[1]

عليه يتضح أن الفكر السياسي تراث ضخم يجمع مذاهب متباينة، ويضم نظريات متقاربة ومتباعدة كل منها تعتقد أنه الطريقة المثلى لخير الجماعة وسعادة الأفراد، وقد تعددت هذه المذاهب والنظريات في تاريخ الفكر السياسي العام على مر العصور والأزمان واختلاف الأماكن؛

[1].الخنساء، سلمى . مصدر سابق، ص43 . من الأمثلة على أسلوب " التهكم والتوليد" كأن يعالج سقراط مع تلاميذه ومحدثيه مسألة العدل مثلاً، ثم يصل بهم إلى تعريف العدل. ونجد تأثير هذا الأسلوب على أسلوب أفلاطون في الجمهورية السياسية.

وسنرى عصرا سادته "دولة المدينة" وآخر تزعمته " الدولة القومية" وثالث تشيده الإمبراطوريات الواسعة الامتداد، آخر سادته فلسفات سياسية مثالية وبينما امتاز عصر بفلسفته السياسية الواقعية، وهناك أفكار تدعم الحرية أو الاستبداد والعنصرية، أو قد يكون ذا اتجاه يتأثر بالأخلاق والدين أو علمانيا أو ذا نظريات راديكالية ثورية أو رجعية محافظة.

في مجمل هذه المراحل التطورية، ظل الفكر السياسي يبحث عن تفسيرات وتوقعات للظاهرة السياسية، أو الظاهرة المتصلة بالسلطة وشؤون الحكم، ولا يزال دائراً، حول ما هو كائن في المجتمع السياسي، أو حول ما يجب أن يكون سائداً ومطبقاً، فإذا كانت الحضارة اليونانية قد أرست أصول الفكر السياسي في الغرب، فإن الحضارة الرومانية ابتدعت نظماً سياسية وقوانين ما زالت آثارها واضحة في تقاليد النظم السياسية المعاصرة، وساهموا في تطورها واستمرارها. [1]

أما المسيحية فقد كان لها تأثيرٌ كبير في الاتجاهات السياسية التي سادت الإمبراطورية الرومانية دون أن تحمل في بدايتها نظاماً أو فكراً سياسياً محدداً، وإنما حصرت نطاق اهتمامها في المسائل الدينية، ليبدأ فيما بعد الصراع بين السلطتين الدينية والدنيوية، وبروز مفكرين سياسيين انصب جل اهتمامهم على التوفيق بين التراث اليوناني والمسيحي المتعلق بالسلطة والقيم الأخلاقية.[2]

وببزوغ الفلسفة الإسلامية القائمة على واقع الخلافة، والمعتقدات الدينية بما فيها من عبادات ومعاملات بين البشر، وبما أوجدته من متغيرات في علاقات الأفراد والجماعات، فإنها لم تنقطع عن الفكر السياسي اليوناني، وبخاصةٍ في المنهج، ولكنها وصلت مع عدد من المفكرين في طليعتهم ابن خلدون، إلى مفاهيم جديدة حول فلسفة التاريخ ، والعمران البشري كأساس محوري للاجتماع الإنساني، فضلاً عن مفاهيم سياسية جديدة استحدثتها كمفهوم التسامح، والاعتدال، و الأمة، والعصبية، والدولة وغيرها من المفاهيم التي شكلت الفكر السياسي الإسلامي.[3]

وبانفجار الثورة الصناعية الأوربية، أخذ الفكر السياسي يتعامل مع ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة، تمثل بتحولات المجتمعات الأوروبية من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة البورجوازية الصناعية، حيث نشأ في هذه المرحلة الجديدة معطى أساسي في الفكر السياسي هو

---

[3] .الشناوي، محمود (2006). الفكر السياسي الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع الهجريين بين النقل والعقل.ط 1. القاهرة. مركز الكتاب للنشر، ص144.

تنظيم الدولة القومية التي ارتبطت بفكرة السيادة، والتي تحولت إلى مبدأ عام في تأسيس الدولة حتى أصبحت لاحقا قاعدة مركزية لقيام الدولة، والاعتراف بها، والتعامل معها.[1]

وقد تحققت هذه النقلة النوعية مع مكيافيللي وهوبز وبودان ولوك وروسو، أي بالتزامن مع انتقال أوروبا من التنظيم الإقطاعي إلى التنظيم الرأسمالي، وبعدما حققت حركة الإصلاح الديني، التي قادت إلى البروتستانتية . متغيراً جديداً تمثل بانطلاقة عصر التنوير، الذي مهد بدوره لعلمنة الدولة والمجتمع في أوروبا. كل ذلك تزامن مع ثورة معرفية تمثلت في الاكتشافات الجغرافية، وتلاحق الثورات العلمية والفلسفية مع ديكارت ونيوتن وغاليليو وسبينوزا.[2]

تطور الفكر السياسي:

عرف الفكر السياسي تنظيراً غزيراً حول الدولة القومية في مبرراتها ، وقوامها ، وكيفية الدفاع عنها، من مكيافيللي وصولاً إلى هيغل الذي رأى فيها ظاهرة قائمة بذاتها، ولها خصوصيتها وثقافتها وشخصيتها السياسية والقانونية، بيد أن التنظير في هذا المضمار لم يُحل دون نشوء تفاوت اجتماعي بين الطبقات الاجتماعية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، مع تطور الثورة الصناعية، وصار الفكر السياسي مطالباً بالإجابة عن سؤال كبير هو:كيف نصون الحقوق الطبيعية للأفراد في ظل سيادة الدولة القومية ؟ ثم، كيف نرتقي بهذه الحقوق الطبيعية لتصبح حقوقاً اجتماعية مع الاشتراكية، أو حقوقاً طبقية مع الماركسية ؟. جاءت الإجابا ت المتعددة مع الاشتراكية المثالية، التي تحفزت لتحسين الواقع الاجتماعي للعمال، وأعطت أفكاراً حالمة، بعضها طوباوية"UTOPIAN ، وبعضها الآخر اجتماعي تنظيمي وصل مرحلة المطالبة بإنشاء نقابات العمال، وبانطلاق الماركسية من خلال "البيان الشيوعي" (1848) ، راحت تنتقد هذه الاشتراكية المثالية، وتتحدث عن اشتراكية علمية تقوم على منهج جدلي . مادي (**ديالكتيك**)، وتكشف مكامن الاستغلال الطبقي. الاجتماعي في الرأسمالية الصناعية، أو عند الطبقة البورجوازية الحاكمة والمتحكمة، وبتعبيرٍ آخر، عرف الفكر السياسي ثورة معرفية كبرى من خلال التنظير السياسي للاشتراكية بعد الرأسمالية التي هي المحتوى الاقتصادي للفلسفة الليبرالية[3].

---

[1] . السيد حسين، عدنان (2002) . مصدر سبق ذكره، ص12

[2] . المصدر نفسه، ص13

[3] .الموسوعة العربية العالمية(1996). العلوم السياسية. ط1. الرياض. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ص403.

ومع تعاظم الثورة الصناعية، شهد الفكر السياسي نقلات نوعية جديدة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تطرق هذا الفكر عبر المدافعين عنه مثل هيغل وماركس وماكس فيبر إلى شرعية السلطة، من حيث مصادرها، وطرق حمايتها مما يعني ارتباط التوجه القديم الجديد، ضمناً أو مباشرة، بالمسألة الديمقراطية، وفي الوقت الذي كانت الفاشية والنازية . اللتان نشأتا في مهد الليبرالية . بررتا حكم القائد والزعيم الأوحد ، فإن الفكر السياسي راح ينشغل بمدى علاقة الديمقراطية بالظاهرة القومية.

عقب الحرب العالمية الثانية اعتقد بعض المنظرين في الفكر السياسي أن العالم قد التقى حول نقاط مشتركة في احترام حقوق الإنسان، وصون السلم والأمن الدوليين بعد قيام منظمة الأمم المتحدة، بيد أن الحرب الباردة تكفلت بتبديد فكرة استقرار العالم، ثم جاء سقوط جدار برلين في العام 1989، وانهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، ليوجه ضربة قوية للفكر الماركسي دون أن يلغي تأثيراته وانجازاته، وليفتح الباب أمام تطوير " ليبرالية جديدة"، اعتقد بعض المفكرين السياسيين بقدرتها على وضع حدٍ للصراع الفكري، وقد تزامن هذا المتغير مع اتساع ظاهرة العولمة التي يبدو أنها عززت من جذوة هذا الصراع لتأخذه إلى دربٍ أشد، تجلت صوره في الصراعات العسكرية حيناً وعودة الاستعمار القديم في أحايين أخرى، ولكن الفكر السياسي سيبقى متطوراً في محدداته وتفسيراته بفعل الحركة الدائمة، والمتغيرات المتلاحقة التي تؤثر في الإنسان والدولة والمجتمع الدولي. كما وسيظل هذا الفكر القوة المحركة والفعالة في الوجود الإنساني والتي تقود الإنسانية إلى التقدم والرخاء، شريطة التقيد بفكرٍ سياسي تشاركي في البناء لا تنافسي في الإقصاء.

المبحث الثاني:

مفهوم الفكر السياسي:

إن حدوث التطور الدائم، مع شمولية المضامين والموضوعات لهذا الفكر، كانت سبباً في عدم وجود تعريف واحد يتصف بالثبات والشمول لمفهوم الفكر السياسي، وهذا ما سنلاحظه عندما نتعرض لنماذج الفكر السياسي في الحضارات المختلفة، ففي كل مرحلة من مراحل هذا التطور كان مفهوم هذا الفكر يتسع ليشمل موضوعات جديدة، وقد وضع علماء السياسة تعريفات مختلفة للفكر السياسي، ويعتبر وليم داينج willian Dunnung من أوائل العلماء الذين وضعوا تعريفاً له، فهو يرى أن الفكر السياسي ينشأ من التفكير العقلي والمنطقي في ظاهرة السلطة الآمرة في المجتمع البشري، وتحليل خصائصها ووظائفها، والمؤسسات التي تعمل من خلالها ، بهدف دراسة طبيعة العلاقات بين من يمارسون هذه السلطة، والذين يطيعونها.[1]

أما لورانس وانلاس Lawrence Wanlass فيوسع من مفهوم الفكر السياسي ليشمل الجوانب المتعددة للظاهرة السياسية Political phenomenon وكيفية نشوء المؤسسات الاجتماعية والسياسية وتنظيم العلاقات فيما بينها، وما ينشأ عن هذه العلاقات من مشاكل وقيم سياسية.[2]

ثم جاء جورج سباين George Sabine ، ليميز بين مستويين من مستويات الفكر السياسي من الناحية المنهاجية هما: political Ideas أي الأفكار السياسية ، و political Theory أي النظرية السياسية ، فالأفكار السياسية هي كل ما يتعلق بالتفكير في علم السياسة من حيث الوصف والتحديد والتأريخ لعلاقات السلطة في المجتمع، أما النظرية السياسية فهي انتظام هذه الأفكار في تصور واحد لكيفية النظام الذي تعمل فيه السلطة السياسية، والنظرية السياسية بهذا المعنى تسعى للإفادة من تجارب التنظيم السياسي، لوضع القوانين التي تبين الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها هذه النظم.[3]

---

[1]. William Archibald Dunning – A history of political Throries: Ancient and Mediaeval Tweith printing .N.Y-The Mac-mill an company- 1959 –pp.XV-XVI.

[2] .Lawrence C. Wan lass-History of political Thought- Second Edition- N.Y.Appleton.Century-Croft S. INC.1953-PP3-4.

[3] . سباين، جورج (1971). تطور الفكر السياسي. ترجمة حسن العروسي . ط4. القاهرة. دار المعارف ، ص37.

يقدم جان جاك شوفالييه تعريفاً شاملاً للفكر السياسي، يربط فيه بين طبيعة الإنسان والمجتمع والسلطة ، فيقول:" إن الفكر السياسي هو أحد أشكال الأعمال الفكرية حول وضع الإنسان في المجتمع، والذي ساهم بقوة في صنع الحضارات ، حيث يربط الأفكار التي لم يكن بإمكان العقل، ولا يمكن له ، إلا أن يكوَنها عن الظاهرة الأساسية والجذابة التي تسمى بالسلطة، والتي وصفت صراحة أو ضمناً بالسياسة"[1].

بدوره، يميز سيبلي Mulford Q.Sibley ، بين مستويين من مستويات الفكر السياسي المستوى الأول ويطلق عليه " Lowest Level " ويشمل مجموعة الأفكار العامة التي تكون في مجملها نمط من أنماط الثقافة السياسية عن الواقع السياسي، والمستوى الثاني ويسميه " Higher Level ويعني به الفكر الأكثر شمولاً وعمقا وانتظاماً ومنهاجية في دراسة الجوانب المختلفة للوجود السياسي، وهذا النمط من الفكر السياسي يسعى إلى وضع نظرية متكاملة لتحليل الظاهرة السياسية، وما ينشأ عنها من سلطة حاكمة، ومؤسسات ونظم سياسية ، مثلما فعل أفلاطون وغيره من الفلاسفة والعلماء[2].

إلى ذلك يذهب حامد ربيع إلى أن السلطة في جوهرها هي مصدر الفكر السياسي وأن هذا الفكر يشكل الوحدات الأساسية التي يدور حولها التحليل السياسي، وتمثل السلطة السياسية في مختلف مستوياتها وأشكالها النظامية، أما بكر مصباح تنيره فيعرف الفكر السياسي بأنه " الإنتاج الذهني الذي يدور حول دراسة وتفسير الظاهرة السياسية وتحليل علاقات السلطة السياسية وما يتفرع عنها ويرتبط بها في إطار المجتمع والدولة".[3]

---

[1] .شوفالييه ، جان جاك (1985). تاريخ الفكر السياسي من الدولة إلى الدولة القومية . ترجمة محمد عرب صاصيلا.ط 1. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،ص7.

[2]. Mulford Q.Sibley- Political Ideas and Ideologies Ahistory of political Thought-N.Y-Harper and Row publishers, 1970.PP.4-5.

[3] . تنيره، مصباح (1994). تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. مصدر سابق، ص 27.

المبحث الثالث:

جذور الفكر السياسي:

يمكن تصور علم السياسة في بروزه وتطوره ونموه كشجرة أصلها بذرة تحتاج إلى ماء ومناخ وتربة صالحة ورعاية مستديمة تساعدها على النمو والاخضرار، وبذرة علم السياسة كانت وما زالت هي السياسة، كما ولدت بذرة السياسة عائلة لها هي الدولة والسلطة والقوة والحكم والحكومة والمؤسسة وغيرها من المفردات والظواهر التي تشكل مادة علم السياسة التي تطورت عبر التاريخ، وأصبحت لها جذور وفروع وحقول متشعبة وضاربة في عمق التاريخ.

يعتبر أول وأقدم حقل من هذه الحقول هو الفكر السياسي، أما ثاني أقدم حقل فهو علم السياسة المقارنة الذي يشكل الجذع السميك لعلم السياسة، وقد انبثقت عن هذا الجذع أغصان وفروع ولدت بدورها فروعاً أصغر، وشكلت فيما بينها حقلاً جديداً هو حقل العلاقات الدولية الذي يمثل أكبر حقول علم السياسة، والذي ينمو ويتفرع يوماً بعد آخر في ظل عصر العولمة الذي يوحي بتقارب الدول وانكماش العالم وتحوله إلى خيمة عالمية، ورغم أن شجرة علم السياسة قديمة إلا أنها ظلت اليوم مثمرة وتتغذى من بيئة محلية وعالمية غنية تساعدها على النمو المستديم والتفرع إلى حقول تبلغ أكثر من(100) حقل[1] .

ورغم تعدد فروع وحقول علم السياسة يظل حقل الفكر السياسي هو الأصل والأساس الراسخ لعلم السياسة[2]، ولقد انبثق علم السياسة في الأصل من حقل الفكر السياسي الذي هو كجذور الشجرة المحفورة عميقاً في تربة السياسة وفي ذاكرة علم السياسة، كما أن علاقة علم السياسة بالفكر السياسي هو كعلاقة الشجرة بجذورها، فإذا كانت وظيفة الجذور تثبيت الشجرة في التربة ومدها بالغذاء ، فان وظيفة الفكر السياسي هي تثبيت علم السياسة وتغذيته بالأفكار والمفاهيم والتصورات والنظريات والتساؤلات الكبرى، وكما أن الجذور هي أقدم جزء في الشجرة فان الفكر السياسي هو أقدم حقول علم السياسة.

---

[1].Neal Riemer(2004). The challenge political: Introduc- tion to political Science,CQ Press,New York.P.44

[2] . توشار، جان (1983). تاريخ الفكر السياسي. ترجمة ناجي الدراوشة. ج1 . دمشق. منشورات وزارة الثقافة ، ص9.

برز حقل الفكر السياسي قبل غيره ويمتاز عن حقول علم السياسة الأخرى بقدمه الذي يعود إلى أكثر من2500 سنة،من هنا يمكن القول أن الحديث والتفكير والتنظير في السياسة هو أقدم نشاط فكري قام به الفلاسفة والمفكرون، ويشير أساساً إلى حقل الفكر السياسي الذي كان وحيد علمه خلال عصر من العصور ولفترةٍ زمنية طويلة، فالفكر السياسي وعلم السياسة كانا صنوين لا يفترقان ووجهين لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما من حيث المفردات والموضوعات والاهتمامات والقضايا ومنهجية البحث في الظواهر السياسية[1].

مع أن الفكر السياسي أقدم فروع العلوم السياسية إلا أنه أكثرها جدلا؛ لأنه مفهوم يتداخل مع مفاهيم أخرى كالأيديولوجية والعقيدة أو المذاهب السياسية وغيرها، كما أن مجاله يتداخل مع غيره من المجالات، ولا خلاف في أن الفكر السياسي يعتبر الأساس العلمي لأي دراسة علمية منظمة في مجال العلوم السياسية بفروعها المتعددة، فكافة أصول المثاليات العليا كالديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون تكون في هذا الفرع مع استمرارية المفاهيم وتغير معانيها على مر العصور باختلاف الظروف التي يمر بها المفكر السياسي والتي تنعكس على أفكاره.

حيث أن الفكر السياسي يعتبر فرعاً أساسياً من فروع العلوم السياسية، فإن دراسته تكتسب أهمية منهاجية خاصة، لكونه يؤثر فيها جميعاً، كما يتأثر بها أيضاً، كما أن هذا الفكر يتعرض لهذه الفروع عند تحليل أبعاد ظاهرة السلطة والوظائف التي تقوم بها في داخل الدولة أو من خلال علاقاتها مع الدول الأخرى؛ لذلك يعتبر بعض علماء السياسة، أن الفكر السياسي، يمثل قلب الدراسة في علم السياسية.[2]

بعيداً عن حصره في الماضي والتاريخ وتحديد وظيفته فإن الفكر السياسي هو في الحقيقة شأن يومي ومستمر باستمرار الحياة، وليس حكراً على الفلاسفة، بل إنه فعل يقوم به كل فرد صغير أو كبير مهما كان تفكيره بسيطاً أو عميقاً، فالفكر السياسي هو في جوهره أي نشاط فيه وصف وشرح وتفسير للسياسة، وهذا أمر يقوم به كل إنسان، وعليه فهو نتاج المجتمع الإنساني، يعكس حقائق ووقائع وطريقة عمل هذا المجتمع، فالأفكار السياسية إما أن تسعى إلى مهاجمة الأوضاع السيئة مع تقديم وصفة علاجية معنوية " Prescription" للشعب، أو أنها تهدف إلى وصف وتوصيف" Description" لهذه الأوضاع والحقائق القائمة، مع إعادة ترتيبها وتحليلها،

---

[1] . سباين، جورج (1971). تطور الفكر السياسي. مصدر سبق ذكره،ص23

[2] . تنيره، مصباح (1994). تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. مصدر سابق، ص31

وما يدلل على أهمية الفكر السياسي أن مادته تعتبر قاسماً مشتركاً بين كافة أقسام العلوم السياسية على مستوى العالم، بل أن العديد من الجامعات التي تدرس العلوم السياسية تجعل من مادة الفكر السياسي مادة إجبارية وأساسية في مساقات هذه العلوم. [1]**بهذا** ؛ فإن أصالة أي فكر سياسي تكمن في استمرارية تأثيره، وتحرره تبعاً لذلك من قيود الزمان والمكان، وقدرته على الانتقال إلى الحياة مجدداً مع كل عصر، وفي كل مجتمع دون أن يكون لتتابع العصور تأثير سلبي على جوهره.

أصول الفكر السياسي وموضوعاته

لما كان الفكر السياسي من أقدم فروع العلوم السياسية، وأغزرها مادة، كما سبق ذكره، فإن أصوله عديدة ومتنوعة، وهي متفاوتة من حيث العمق والتكامل والشمول في التعبير عن الظاهرة السياسية في أشكالها المتعددة وفي دراستها أيضا، **ويمكننا حصر هذه الأصول في الآتي:**

1- **النظريات** التي وضعها كبار الفلاسفة والعلماء في دراستهم للظاهرة السياسية بمعناها الواسع، والتي تشمل ظاهرة السلطة، والنظم السياسية، والقيم السياسية، وظاهرتي التغيير والتطور السياسي، والحلول التي وضعوها لمعالجة ما ينشأ عن ممارسة السلطة وعلاقاتها بالفرد والمجتمع من مشاكل، ويذكر على سبيل المثال، النظريات التي وضعها أفلاطون، وتلك التي توصل إليها أرسطو، وبولبيوس وشيشرون وأمثالهم في مراحل التاريخ الحديث والمعاصر، مثل ابن خلدون، وميكافللي، ومونتسكيو ، وهوبز، وهيجل وماركس وغيرهم، [2] وكل هذه النظريات تمثل القاعدة الأساسية التي يقوم عليها البناء التاريخي للفكر السياسي عبر العصور، لأنها تشمل ذلك الينبوع المُبدع والتفكير العقلي المجرد، والمنهجية العلمية لأولئك الفلاسفة والمفكرين.

2- **المصادر التاريخية** التي وضعها كبار المؤرخين، مثل "هيرودوت" الذي أرخ للصراع بين الحضارات القديمة، و"ثيوسديد" الذي أرخ للحياة السياسية في أثينا ودول المدن في الحضارة اليونانية ، و"ادوارد جيبون" الذي أرخ للحضارة الرومانية، وكذلك "مومسن" الذي أرخ للجانب القانوني والحياة العلمية في الحضارة الرومانية في مراحلها المختلفة، و"ابن خلدون" الذي أرخ للحضارة الإسلامية، إضافة إلى مؤلفات أصحاب النظريات التاريخية المعاصرين أمثال "فيكو"

---

[1] . توفيق مجاهد، حُورية (1986). مصدر سابق، ص15

[2]. Lawrence C. Wanlass-op.cit.p,12

الايطالي و"توينبي" الانجليزي وغيرهم، [1] وهذه المصادر تحتوي على المادة التاريخية الممثلة في الوقائع والأحداث التي كان لها آثارٌ وأبعادٌ ونتائج سياسية، كما أنها تبحث في العوامل التي دفعت إلى التطور السياسي، والمصادر التاريخية بهذا المعنى تكتسب أهمية منهاجيه خاصة، لأنها تقدم نماذج للنظم السياسية وأسباب تفككها وانهيارها، وقيام نظم أخرى على أنقاضها، وهذا ما فعله ابن خلدون بالنسبة للنظم السياسية في الحضارة الإسلامية، وقد عرف التاريخ الحديث كثيراً من المدارس التاريخية التي وضع مؤسسوها نظريات لتحليل وتفسير التاريخ، وأسباب تطور أو اضمحلال الحضارات.

3- **الوثائق السياسية والقانونية** التي تعبر عن خصائص النظم السياسية، والمبادئ العامة التي تنظم علاقات السلطة والحياة السياسية، وتحدد مصادر الشرعية السياسية، ومن أقدم هذه الوثائق " شرائع حمورابي"و" شرائع سولون"و"ما يعرف بالخطاب الجنائزي للقائد الأثيني بركليز" و كذلك " مدونة جوستنيان "و" العهد الأعظم" وخطب الخلفاء الراشدين في صدر الإسلام.[2]

4- **مصادر الأدب السياسي** التي تصور الأفكار العامة، وتعتبر مصدراً لما يمكن أن نسميه "بالحكمة السياسية" التي تعتبر مصدراً للقيم السياسية والأخلاقية، مثل الحرية والعدالة، والتسامح، ونبذ الظلم والطغيان، وغالباً ما نجد هذه المصادر في الأدب السياسي للحضارات القديمة، مثل ملحمة " الإلياذة" لهوميروس اليوناني، وكتاب " كليلة ودمنه" و" مختار الحِكم ومحاسن الكلم،والأدب السياسي يعتبر مصدراً هاماً من مصادر النقد السياسي للواقع في كل العصور.[3]

---

[1] . كاسبرر، أرنست (د. ت) في المعرفة التاريخية . ترجمة أحمد حمدي حمود . القاهرة. دار النهضة العربية، ص3 وما بعدها.

[2]. Lawrence C. Wanlass-op.cit.p.13

[3] . تنيره، مصباح (1994). مصدر سابق، ص29.

المبحث الرابع:

العوامل المؤثرة في الفكر السياسي:

الفكر السياسي لا ينشأ بمعزل عن عناصر البيئة الطبيعية والمحيط الاجتماعي والبناء الاقتصادي والمستوى الثقافي، بل يتكون في ظلها، ولما كان الفكر السياسي من أبرز غاياته تفسير الظاهرة السياسية وتحليل مقوماتها، واستنباط القواعد العامة التي تنظمها، ووضع الحلول للمشاكل التي تنشأ عنها، فهو لذلك في حالة تفاعل مستمر من حيث التأثير والتأثر بكافة العوامل التي تتكون بسبب البيئة والمحيط، ومن نتائج علاقات التأثير والتأثر هذه، وجود أنماط متباينة من التفكير السياسي في الحضارات التي عرفها الإنسان، وهذه الأنماط ليست على مستوى واحد من الشمول والعمق في تحليل موضوعات الفكر السياسي، مثل أصل الشرعية، وأشكال الحكم السياسية، والقيم السياسية، كما أنها تختلف من حيث استمرار تأثيرها في التطور السياسي سواء من حيث الزمان أو المكان، وفي ضوء ذلك تنطلق أهمية دراسة العوامل التي تؤثر في الفكر السياسي، لتساعدنا على فهم أسباب تطوره وقوة تأثيره، أو العكس، أي أسباب جموده وضعف تأثيره في تطور الفرد والمجتمع والنظام السياسي، ومن العوامل التي تؤثر في الفكر السياسي ما هو متعلق بعناصر البيئة الطبيعية والبناء الاجتماعي والتكوين الاقتصادي، ومنها ما هو مرتبط بالعقائد الدينية السائدة والمدارس العلمية، وفي هذا ندرج أهم هذه العناصر:

1. **عناصر البيئة الطبيعة:**

تشمل الحيز الجغرافي، والتضاريس والمناخ والموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى العنصر البشري، والموقع الجغرافي، وكل هذه العناصر تؤثر بطريقةٍ مباشرة، وأخرى غير مباشرة في طبيعة وخصائص الفكر السياسي، والظواهر التي يبحث فيها، فطبيعة تضاريس الحيز الجغرافي مثلا تساعد على قيام مجتمعات أكثر استقراراً وأوثق علاقات بين أعضائها وأرقى تنظيماً وتقدماً في مدارج الحضارة، ومثل هذه البيئات كانت أسبق من غيرها في معرفة ظاهرة السلطة السياسية والتنظيم الإداري ومفهوم الدولة بصفة

2. **البناء الاجتماعي :**

يرى علماء الاجتماع، أن لكل مجتمع صورة أو نمط معين يسمح لأفراده العيش فيه وفق نظام يدبر مستلزماته، ويحمي حقوقه، والبناء الاجتماعي الكلي لأي مجتمع عبارة عن نسق من الأبنية المنفصلة التي تقوم بينها رغم تمايزها وانفصالها علاقات متبادلة ، مثل البناء القرابي والبناء السياسي والبناء الاقتصادي، ويضم كل من هذه الأبنية الجزئية عدداً من النظم الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متكاملة، ولن يتيسر فهم البناء الاجتماعي إلا بدراسة هذه الأبنية الجزئية التي تتداخل وتتفاعل بعضها مع بعض؛ فإدراك مقومات وخصائص البناء الاجتماعي،وعلاقته بظاهرة السلطة السياسية وتطور هذه العلاقة يفسرها الفكر السياسي، [1] وهكذا تنشأ العلاقة الجدلية بين البناء الاجتماعي ووظائف الفكر السياسي، فتقدم الفكر السياسي يؤدي إلى تطور البناء الاجتماعي مما ينعكس على مقومات النظام السياسي وعلاقات السلطة في المجتمع.

3. **البناء الاقتصادي** : يقوم هذا البناء على أساس أن الإنسان بطبيعة تكوينه المادي، هو كائن اقتصادي، إلى جانب كونه كائناً سياسياً واجتماعياً. والبناء الاقتصادي يتشكل من أنماط الاستهلاك، وعناصر الإنتاج، ووسائل التوزيع، وتقسيمات العمل.[2] هذه المكونات تتنوع من بيئة إلى أخرى، ومن عصر إلى آخر، لأنها في الحقيقة مرتبطة بمنطق العملية التطورية التي يقودها الإنسان نفسه. وهذه العملية التطورية تؤثر وتتأثر بطبيعة وتكوين القوة المنظمة لحياة المجتمع والمتمثلة في السلطة الحاكمة. وقديما وصف أرسطو الدولة بأنها الكيان الاجتماعي القادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي لحاجاته ، ووصف النظام السياسي ، بأنه الذي يعمل من أجل الخير العام. أي التوفيق بين الموارد والحاجات والعدالة. وهذا يتحقق بفعل تطور الفكر السياسي القادر على وضع حلول للمشاكل الاقتصادية التي يواجهها المجتمع. فالمجتمعات التي افتقرت إلى مثل هذا الفكر هي التي جُمد بناؤها الاقتصادي عند نمط معين ومن ثم انعكس ذلك على نُظمها السياسية.

---

[1] .أبو زيد ، أحمد (1980) البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع. ج1. القاهرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص21 . 22

[2] . برنتن، كرين (1965). مصدر سابق، ص598 .

4. **العقائد الدينية:**

على اختلاف أنواعها ومصادرها، والتي يؤمن بها الناس في أيَ مجتمع، وفي كل مرحلة من مراحل التطور الإنساني، هذه العقائد تؤثر بدرجاتٍ متفاوتة في تفكير الإنسان وعلاقاته وتنظيماته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيم العليا التي تحكم سلوك الأفراد ، كما تؤثر في التفكير السياسي وغاياته. لقد تأثر الفكر السياسي في مراحل تطوره المختلفة بالعقائد الدينية، سواء أكان تأثيرها عليه سلبياً أو ايجابياً، وهذا يرجع إلى طبيعة وجوهر هذه العقائد وتفسير الإنسان لها. فمن الصعب عزل التحول في الفكر السياسي عن تأثير العقائد الدينية في اتجاهاته، وقد كانت اتجاهات البحث في الفكر السياسي في أوروبا مع بداية العصر الحديث الفصل بين شؤون الدين وشؤون الدولة ، أي أن الفكر السياسي، وعلى يد ميكافيلي، بدأ بتفسير الظاهرة السياسية،على أساس علمي وموضوعي بدلاً من التفسير الديني الذي ظل قائماً طيلة فترة العصور الوسطى.[1]

5. **المدارس العلمية :**

هذه المدارس تكونت بفضل الجهود المنظمة للفلاسفة والمفكرين في مجالات البحث في مختلف فروع العلم والمعرفة، وعملت على تنمية وتطوير وإبداع التفكير العلمي الممنهج في كل الظواهر وفق مناهج بحث مختارة تؤدي إلى اكتشاف كل جديد في الحياة الإنسانية. مثل هذه المدارس تقود عملية التطور الفكري العلمي وتمثل في الحقيقة البداية الطبيعية والمنطقية لقيام أي نهضة، وبناء أي حضارة، وتجاوز مراحل التخلف والجمود. [2] وكذلك الحال بالنسبة للحضارة الإسلامية، التي قامت وتقدمت وتطورت في مختلف فروع المعرفة بفضل نشوء المدارس العلمية فيها، وإتباعها المناهج العلمية في الدراسة والبحث والنقد، والحال يندرج على أوروبا في عصر التنوير وعصر النهضة إذ بدأت تتكون المدارس العلمية في أقطارها المختلفة وتنظم مجالات البحث العلمي، وتجدد مناهج البحث ، وتنقد بد يهيات المعرفة التي سادت إبان العصور الوسطى، وتنشئ فكراً جديداً وفلسفة جديدة. ومما يجدر ذكره ، هنا أن أكثر نماذج الفكر السياسي تقدماً وتكاملاً وعمقاً، هي تلك التي نشأت في ظل الحضارات التي عرفت ظاهرة المدارس العلمية، مثل الحضارة الصينية القديمة، واليونانية، والرومانية، والإسلامية، وكذلك الحضارة الحديثة.

---

[1] . تنيره، مصباح (1994). مصدر سابق، ص41 .

[2] . احمد ، عبد الكريم (1973) . مصدر سابق، ص10.

المبحث الخامس

المُفكر السياسي

بالعودة إلى المؤلفات الكلاسيكية مهمة بيد أن وجود المفكر السياسي أكثر أهمية. فالمفكر السياسي هو الذي ينتج الفكر السياسي وهو وحده الذي يملك المعرفة والخبرة والمؤهلات والتقنيات البحثية الضرورية التي تؤهله لتفكيك الواقع وإعادة تركيبه وبلورة صورة متكاملة له في سياقه التاريخي والإنساني الشامل. ما يقوم به المفكر السياسي هو أنه يولد الأفكار والنظريات الإيمانية والمثالية والأخلاقية والتأملية وربما أيضاً التطبيقية حول الإنسان والطبيعة والحياة والسياسة وحول مفاهيم كبرى كالحرية والعدالة والمساواة

فالمفكر السياسي هو في الأساس شخص منشغل بهموم وطنه وقضايا أمته ويسيطر عليه هاجس بوجود خلل عميق وخطأ لا يُحتمل الصبر عليه. فالمفكر بطبعه باحث قلق على محيطه السياسي والاجتماعي ولا يعرف الهدوء ولا الراحة ما دامت الأزمة قائمة والعلة باقية. هذا القلق الايجابي والصحي يدفعه دفعاً نحو التأمل في طبيعة المشكلة والبحث في العلة وتشخيص أعراضها وتفكيك مسبباتها واقتراح ما يجب عمله من أجل تجاوز المأزق السياسي والاجتماعي والحضاري والإنساني الذي يقلقه ويؤرق مجتمعه.

إن الوصفة التي يقدمها المفكر السياسي هي بمثابة الأفكار الخالدة والثمينة والنادرة التي يبحث عنها المجتمع والتي تأخذ شكل النظرية الملهمة والرؤية المحفزة التي بفضلها تعود الأمور إلى طبيعتها وتفتح الطريق للبشرية جمعاء في سعيها الدائم نحو تحقيق الحرية والعدالة والسعادة في الحياة . لكن قبل الوصول إلى هذه الحصيلة المرغوبة لا بد من المرور بسلسلة من الخطوات المترابطة والتي تشكل في مجملها طريقة عمل وتفكير المفكر السياسي.

إن طريقة عمل المفكر السياسي قريبة جداً من طريقة عمل المحقق الجنائي الذي يشعر بوجود جريمة ما وعليه أن يبحث عن المجرم من خلال جمع أكبر قدر من الاعترافات والأدلة والشواهد والقاطعة التي تحتاج إلى التدقيق والفحص قبل أن يبني المحقق قضيته ويقدمها إلى المحاكمة. المفكر السياسي يبدأ عمله بالإحساس بوجود مشكلة وربما جريمة بيد أنها ليست بالجريمة الشخصية بل هي جريمة مجتمعية. لقد شعر أفلاطون أن أثينا ارتكبت جريمة لا تغتفر

بحق سقراط عندما قررت إعدامه. وكذلك شعر مكيافيللي بالانزعاج من حالة التجزئة والانقسامات السياسية التي اعتبرها بمثابة جريمة بحق ايطاليا.

لم يكن انزعاج هوبز بأقل من انزعاج مكيافيللي من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المزمن الذي كان سائداً في عصره. وهذا أيضاً ما فعله روسو حينما أدرك عمق الغربة التي يعاني منها الإنسان الحديث الذي يعيش في المدن الصناعية الكبرى. ولا شك أن ابن خلدون كان أيضاً منزعجاً من التدهور الواسع في أوضاع الدولة الإسلامية في الأندلس واعتبر ذلك جريمة بحق الإسلام والمسلمين.[1]

خطوات تفكير المفكر السياسي

الخطوة الأولى	الخطوة الثانية	الخطوة الثالثة	الخطوة الرابعة
الإدراك الفهم الإحساس الشعور الملاحظة	التشخيص التوصيف التفكيك التحليل والبحث	الاقتراحات التوصيات وصفة العلاج الإرشادات النصائح برنامج العمل خريطة الطريق	إعادة البناء البديل الأمثل الرؤية الجديدة شكل المجتمع الفاضل والعادل

دور المفكر السياسي مهم في جميع الأوقات بيد أن دوره الأهم يظل في وقت الأزمات المستعصية. فهو معني أساساً بتسوية المشكلة وحل الأزمة وإصلاح العطب وترميم الخلل وإعادة

[1]. Gaetano Mosca ,(1972) ,Short History of political Philosophy, Thomas Y.Crowell Co. New York.p.21

الأمور إلى طبيعتها والانتقال من الوضع الشاذ وغير الطبيعي إلى الوضع الطبيعي والسليم. فأعظم الأعمال والمؤلفات الفكرية السياسية وأكثرها أصالة وخلوداً برزت في وقت الأزمات السياسية والمجتمعية الحادة. فأفلاطون انشغل بالتردي الأخلاقي والفساد السياسي في أثينا. ومكيافيللي كان مهموماً بالتجزئة السياسية التي أدت إلى تفتيت ايطاليا وخضوعها للهيمنة الخارجية.

أما هوبز فقد كان مهموماً بالحروب الأهلية الطاحنة في بريطانيا. كما كان جان جاك روسو مندهشاً لغربة وأنانية الإنسان الحديث عندما ينتقل للحياة في المدن الكبيرة . أما ابن خلدون فقد كان يسعى لفهم أسباب تدهور الدولة الإسلامية في الأندلس وانهيار الحضارة الإسلامية لدى العرب والعجم في المشرق والمغرب العربي.

وتعتبر الأفكار السياسية لأي مفكر بمثابة المرآة التي تعكس الظروف التي عاشها والمؤسسات السياسية التي عاصرها. فهذه الأفكار هي نتاج عقل الفيلسوف السياسي أو المفكر السياسي، وهي في الحقيقة نتاج لتفاعل عقله مع مجتمعه ومع الحياة السياسية التي يعيش فيها. وبما أن الكون يقوم على أسئلة تحتاج إجابات فإن الفكر السياسي ومنذ عهد الإغريق بدأ بطرح الأسئلة السياسية الكبرى وما زال منشغلاً بها حتى وقتنا هذا.

هذه الأسئلة التي تشغل بال الجميع، حكام ومحكومين، علماء ومفكرين كانت، ولا تزال الدافع الرئيس للمفكرين السياسيين على مر العصور في أن يقتحموا ميدان هذا الفكر ليصلوا إلى إجابات لحزمةٍ كبيرة من الأسئلة التي تزاحم عقول وهموم وآمال البشرية جمعاء.

أبرز هذه الأسئلة: ما الذي نبحث عنه في الحياة ؟ وما الذي نسعى لمعرفته عن الإنسان؟ وهل يمكن أن نصل إلى معرفة الحقيقة؟ وكيف نصل إليها ؟ وما هو النهج الصحيح لتحقيق سعادة البشرية ؟ ثم ما هي معايير ومقاييس السعادة والعدالة والحرية والفضيلة ؟ وكيف ينبغي أن تكون عليه العلاقة الصحيحة والمتوازنة بين الإنسان ومجتمعه ومع من حوله؟ ومن الذي ينبغي أن يتولى السلطة والحكم؟ وكيف يمكن للدولة أن تساهم في تعزيز حرية الإنسان ومتى ينبغي أن تتدخل من أجل أن تقنن وتضبط وتحد من هذه الحرية؟ وما هي المسؤوليات والواجبات والمبادئ العامة في الحياة ؟ ومن المسؤول عن تحديدها؟ وكيف نصل إلى الغايات النبيلة؟ وهل هي غايات ثابتة أم متغيرة؟ وما الذي ينبغي أن نقوم به من أجل تحقيق هذه الغايات؟ .

هذه الأسئلة وغيرها تشكل مادة الفكر السياسي . فالفكر السياسي يبدأ بهذه الأسئلة وينتهي عندها فهي شغله الشاغل وهي التي تحدد مادته ومقولاته وأهدافه وقضاياه وتعرف به كحقل من حقول علم السياسة، متميز عن الحقول الأخرى.

تساؤلات الفكر السياسي

المشكلات	الفرضيات	الغايات
1. ما هي معايير ومقاييس العدالة؟	كيف نصل إلى الغايات السامية؟	ما الذي نبحث عنه في الحياة؟
2. ما هي العلاقة الصحيحة بين الإنسان والمجتمع؟	ما الذي ينبغي أن نفعله للوصول إلى الأهداف؟	ما الذي نسعى لمعرفته عن الإنسان؟
3. من الذي ينبغي أن يحكم ويتولى السلطة؟	ما هي التوصيات العملية للخروج من الأزمات	هل يمكن معرفة الحقيقة؟
4. متى ينبغي للدولة أن تساهم في تعزيز الحرية ومتى ينبغي لها أن تضبطها وتقننها وتحد منها؟	ما هي المسؤوليات والواجبات والمبادئ العامة التي تحكم الحياة؟	ما هو المنهج الصحيح لتحقيق السعادة الإنسانية؟

هذه الأسئلة هي أسئلة أزلية لكن أجوبتها نسبية، حيث طرحت قبل آلاف السنين وما زالت مطروحة إلى الآن، وستطرح خلال المستقبل القريب والبعيد ربما بنفس الصيغة وبنفس القدر من الإلحاح، حيث طرحت في الكتب السياسية الكلاسيكية وفي مؤلفات أفلاطون وأرسطو وميكافيللي وهوبز وروسو وابن خلدون والفارابي والماوردي وغيرهم من كبار المفكرين عبر كل العصور. كانت هذه الأسئلة شغلهم الشاغل، وكانت إجاباتهم وتوصيفاتهم وتوصياتهم تدور في معظمها حول الهموم والقضايا التي لها علاقة بالوجود الإنساني والتنظيم الاجتماعي والبناء السياسي

الذي ربما تغير كثيراً في المظهر لكنه ظل على ما هو عليه في الجوهر.[1] ورغم مرور آلاف السنين، فقد ظلت كتب الفلاسفة والمفكرين السياسيين مصدر الهام إلى اليوم وستبقى إلى الغد. بعض هذه المؤلفات لم يعد مفهوماً، وبعضها الآخر فقد علاقته بالواقع، والبعض الأخير قابل للجدل والنقاش ويمكن الاتفاق معه أو رفضه ، لكن المؤكد أن معظم، إن لم يكن، جميع هذه التصورات والاقتراحات والإجابات ما زالت ملهمة ومحفزة للمزيد من التأمل والتفكير، وتصلح دائماً كخطوط عامة، وكخريطة طريق وبرنامج عمل.

[1] . توشار، جان (1983). تاريخ الفكر السياسي. مصدر سابق، ص13

الفصل الثاني

الفكر السياسي في الحضارات القديمة

مقدمة

تعتبر الحضارات الشرقية القديمة، أسبق إلى الوجود من الحضارات التي ظهرت في أوروبا،لا سيما الحضارتين اليونانية والرومانية. فمنذ ما يقرب من ستة آلاف عام قامت حضارات عريقة في مصر، وما بين النهرين(العراق)، وفارس والهند والصين. وبلغت تلك الحضارات مستوى متقدماً في كثير من نواحي الحياة العلمية والعملية، دلت على ذلك عظمة الآثار التي خلفتها، والعلوم التي استفاد منها من جاء بعدهم في مجالات الهندسة والفلك والطب. وعلى الرغم من أن هذه الحضارات القديمة كانت بارعة في الاستخدام العملي للمعارف، إلا أنها لم تكن تملك نفس القدر من البراعة في التحليل العقلي النظري لهذه المعارف. فالتحليل العلمي يحتاج إلى الحرية، تلك القيمة التي افتقرت إليها تلك الحضارات، لتبقى محصورة في نموذج محدد دون القوة الدافعة للتطور في حرية التفكير والبحث والتأمل في كل شيء.

مقابل ذلك؛ يرى البعض أنه رغم أن الفكر الشرقي القديم حافل بالتصورات الاجتماعية والدينية وبنماذج مختلفة للتنظيم الاجتماعي والقانوني إلا أنه لم ينل نفس الاهتمام الذي ناله الفكر الغربي القديم، وهذا راجع إلى عاملين اثنين، **العامل الأول :** يتمثل في تعمد الدارسين الغربيين إغفال هذه المرحلة لسبب التعصب والرغبة في إظهار أصالة الفكر الغربي وحده دون شريك. **أما العامل الثاني:** فينطلق من جهل هؤلاء الدارسين بلغات دول الشرق القديم كالفرعونية والفارسية والسريانية والصينية القديمة وغيرها في حين أن السواد الأعظم من هؤلاء الدارسين يتقنون اللغتين اليونانية القديمة واللاتينية على نحو يمكنهم من دراسة أنظمة هذه الشعوب دراسة مستفيضة.[1]

ومما يدلل على أهمية الفكر الشرقي القديم ما أكده عدد من علماء الغرب، فـ"بيت" يذكر " أن الأدب المصري القديم قد نما في العصور المتأخرة وترك الفرصة للأمة اليونانية العظيمة لكي تنهض وتصل به إلى معنى الأدب الذي نفهمه في العصر الحديث". وكذلك، ما أكده جورج سارتون على " أن تاريخ العلم بدأ بالشرق الأوسط وأن اليونانيين أنفسهم كانوا ينظرون جنوباً أو

[1] .الاقداحي ، هشام (2010) . الفلسفة السياسية المعاصرة " رواد الفكر السياسي" . الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة، ص14 .

شرقاً للبحث عن مهد المعرفة والحكمة ، حيث سافر كثيرين من هؤلاء إلى مصر وبابل لطلب العلم"." فاليونان وإن كانوا آباء الحضارة وأول من نهج المعرفة الإنسانية وأسس علم السياسية، إلا إننا نقر ونعترف بأهمية الحضارات الشرقية والفكر السياسي الذي سبقهم."[1]

إلى جانب هذا، فإن أقدم مصدر تاريخي يضاعف هذه الأهمية، متمثلاً ذلك بالتاريخ الذي كنبه المؤرخ اليوناني "هيردوت" ، ونقل من خلاله، خصائص الحضارات الشرقية ومقوماتها، وأصولها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وأهم النظم السياسية والقوانين التي كانت قائمة فيها، وهذا المصدر المهم ، اطلع عليه المفكرون والفلاسفة الذين عاصروا هيردوت والذين أتوا من بعدهم، مع الإشارة ، هنا، إلى أن الكثير من هؤلاء المفكرين والفلاسفة قاموا بزيارة البلاد الشرقية، واطلعوا على أوجه الحضارة المختلفة التي كانت قائمة فيها. [2]

وقد عرفت الحضارات الشرقية القديمة مفهوم الدولة التي تحكمها سلطة سياسية مركزية وموحدة، وعرفت نماذج النظم السياسية ولو من الناحية النظرية، وطبقت القوانين في تنظيم العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وقامت فيها نظم إدارية ومالية منظمة ودقيقة ، كما وعرفت الفكرة الوطنية والقومية التي تميز الشعوب بعضها عن بعض ، وتحقق الوحدة والتماسك بين أفراد الشعب الواحد.

كذلك، فإن هذه الحضارات عرفت مستويات مختلفة من نماذج الفكر السياسي، والتأمل والتفكير في الظاهرة السياسية ولكنها لم تصل إلى مرتبة البحث القائم على المنهج المنظم الذي يقدم تحليلاً شاملاً وعميقاً لمقومات هذه الظاهرة، ويحدد علاقاتها بالظواهر الأخرى.
غالباً ما كان الفكر السياسي في هذه الحضارات جزءاً من الفكر الفلسفي والأخلاقي والديني، فلم تكن له ذاتيته المستقلة كما هو الحال في الحضارتين اليونانية والرومانية.[3]

إذن؛ الفكر السياسي في الحضارات الشرقية القديمة لم يكن عديم الفائدة، أو ليس له تأثير في الفكر السياسي الذي ازدهر على يد اليونان والرومان، لكنه ، في الحقيقة ، فقد القوة الحيوية التي تؤدي إلى تطوره وازدهاره ، ولذلك أسبابه التي سنذكرها عند تناول الفكر السياسي في كل حضارة من هذه الحضارات .

---

[1] . الخنساء ، سلمى (1988) . تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى . ط1. د.م . د. ت ، ص8

[2] . زكريا، فؤاد (1988). التفكير العلمي. مصدر سابق، ص128.

[3]. Lawrence C. Wanlass-History of political Thought- Second Edition- N.Y.Appleton.Century-Croft S. INC.1953-P23.

المبحث الأول:

الفكر السياسي في الحضارة المصرية القديمة:

رغم أن الحضارة المصرية القديمة تعتبر من أقدم الحضارات التي عرفها العالم القديم إلا أن التفكير السياسي لم يأخذ أبعاداً مأسسة أو منتشرة، وذلك لأن البيئة المصرية تميزت بأنها شبه معزولة عما حولها، فأصبح المصري لا يتطلع إلى ما وراء حدود بلاده، فنشأ هادئ الطبع، مطمئن النفس.هذه الطبيعة المستقرة الثابتة جعلت الحفاظ على الموروث من أهم خصائص الشعب المصري القديم. فالتقاليد والعادات والقيم الدينية والاجتماعية، أثرت تأثيراً عميقاً في سلوكهم، وفي عقائدهم الدينية. فمصر من أقدم الدول التي عرفت ما نسميه في عصرنا بالمنطق السياسي، عبر الوحدة القومية بين أبناء شعبها.[1]

خصائص هذه البيئة للحضارة المصرية القديمة أثرت في التفكير السياسي وطبعته بطابعها الخاص، فلم تظهر الأفكار القوية الجامحة التي تدعو إلى تغيير الواقع، ولم تنقل إلينا الآثار، حتى الوقت الحاضر، ما يفيد أنه كانت هناك محاولات للاهتمام بشؤون الإنسان وحريته وعلاقته بالحاكمين، كما لم يعثر بعد على ما يدل أنه وجدت مدارس علمية تبحث وتناقش ما كان قائماً حتى ولو من باب المدح والثناء، وأما التفكير فكان يسير في الإيمان والاقتناع بالواقع.

فالتمسك بالتقاليد، والخوف من التغير، وعبادة الحاكم حالت دون ظهور فكر سياسي بالمعنى الصحيح، يسعى إلى تفسير وتحليل علاقات السلطة، وإبداع النظم السياسية، وإفساح المجال أمام العقل الإنساني كي يتأمل ويتدبر ويحلل هذه الظاهرة. وأدى غياب الفكر السياسي، إلى هيمنة الفكر الديني على تفسير ظاهرة السلطة، وسيادة فكر الملك الإله الذي له وحده سلطة الحكم والتدبير، والقائم على موازين القسط والعدالة، وليس لأحدٍ أن يشاركه في ذلك، وينازعه هذا السلطان المطلق، فهو الملك وهو الإله في نفس الوقت. والحكم بموجب هذه الفكرة يعتبر تجسيداً للحكم الثيوقراطي المطلق من الناحيتين الزمنية والدينية معاً. فالفكر السياسي الفرعوني

[1] . تنيره، مصباح (1994). تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى .ط1. بنغازي.منشورات جامعة قاريونس، ص74.

قد تضمن نظرية "تقديس السلوك" وهي النظرية التي انتقلت فيما بعد إلى الفكر اليوناني والروماني ثم أخذتها الأديان المختلفة لتشكلها تشكيلاً جديداً يتفق مع مبادئها العامة.[1]

1 خصائص الفكر السياسي المصري القديم.

أ. **التسليم بضرورة طاعة الملك (الإله)**، الذي يملك كل السلطات، ويهب العدالة والرخاء إلى رعاياه، فالفكر السياسي في مصر القديمة كان محدوداً سطحياً ليس فيه ذلك التصور الشامل لطبيعة علاقات السلطة بين الحاكمين والمحكومين، رغم أن مفهوم الدولة هو نظام قديم النشأة والوجود في مصر.

ب. **التنظيم التصاعدي في علاقات السلطة** ، فيقف على رأس الهرم الملك الإله، وهو مصدر كل السلطات، ثم يأتي بعده طبقة الكهنة " رجال الدين" الذين يقومون على خدمة الآلهة في المعبد، وكان لهؤلاء نفوذ قوي على الرعية، ومكانة مميزة عند الملك الإله. يلي هؤلاء كبار رجال الدولة من الموظفين الذين يشرفون على تصريف شؤون الحكم المختلفة، فيما حين يأتي في أسفل الهرم الشعب الذي يتكلف عناء القيام بكل ما يُطلب منه[2]

ت. **الوطنية المصرية**، فالشعب المصري، من أقدم الشعوب التي عرفت الفكرة الوطنية، القائمة على التماسك والاتحاد في وجه أي خطر سواء كان مصدره الداخل أو الخارج، وهذا يرجع إلى طول مراحل الاستقرار، وطبيعة وادي النيل الجغرافية التي جعلته معزولاً بالصحاري المحيطة به عن البلاد المجاورة.

ث. **الازدواجية في التفكير** ، فالمصري القديم، كان له نمطان من أنماط التفكير، في تفسيره للواقع، وإدراكه للظواهر، وتحديد علاقته بالسلطة الحاكمة. النمط الأول، يتصف بالإعراب علانية عن موقفه الظاهر والشكلي أمام الحاكم، أو الكاهن أو موظف الدولة. والثاني تفكير خفي يعبر فيه في ذاته عن إدراكه لحقائق الأمور، وعجزه عن مقاومة الواقع أو تغييره.

هذه الظاهرة في التفكير المصري القديم، تثبت أن العقل لم يجهل الحقائق، ولكن طبيعة نظام الحكم، وقوة السلطة، وتنظيمها التصاعدي، قد قيد العقل بأكثر من قيد مادي ومعنوي ونفسي، جعله يفكر بطريقتين: الأولى عامة علنية، والثانية ذاتية خفية.

---

[1] . .الاقداحي ، هشام (2010) . مصدر سابق، ص15.

[2] .غالي، بطرس بطرس و محمود خيري عيسى (1995) . المدخل في علم السياسة . ط 10. القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية، ص79 .

استناداً إلى ذلك، فقد انتفى أي وجود للتفكير السياسي، وما ورد في بعض الكتب من فقرات عن تصور المصريين لملوكهم بأنهم مصدر كل خير، وميزان للعدالة ما هو إلا تعبيرات أدبية، خالية من التفكير العقلي الذي هو أساس كل تفكير سياسي.

لذا ظل الحكم في مصر القديمة يستند إلى هذا النظام، ولم تحدث التغيرات التي وقعت في نهاية الحكم الفرعوني خلال الألف الثانية قبل الميلاد، إلا كنتيجة لعوامل خارجية مثل الغزوات، والدعوات الدينية. فالتغير السياسي الذي وقع في مصر بعد ذلك التاريخ واستمر لم يكن فكر سياسي واجه مشكلة الحكم، وإنما كنتيجة لصراع العقائد والحضارات في تلك الحقبة من التاريخ.[1]

2 -الفكر السياسي في مصر ونظام الحكم.

هكذا تتضح لنا طبيعة العلاقة بين نظام الحكم والفكر السياسي في مصر القديمة، فنظام الحكم ووسائله المادية في فرض السلطة وممارستها، هو الذي أدى إلى جمود الفكر السياسي عند نمط معين. فالسلطة الحاكمة، هي التي تحكم، وتفسر كيف تحكم، وهي التي تبرر كيف تحكم؟ وفي ضوء ما سبق، نستطيع القول إن الفكر السياسي في الحضارة المصرية القديمة، كان بسيطاً وشكلياً يكتفي بالوصف وتمجيد الواقع والتسليم به، ذلك أنه لم يعثر حتى الوقت الحاضر على آثار تدل على وجود محاولات للتفكير في الظاهرة السياسية أو إعطاء تفسيرات موضوعية لطبيعة العلاقة بين الحاكمين والمحكومين.

[1] . تنيره، مصباح (1994). مصدر سابق، ص78 .

المبحث الثاني:

الفكر السياسي في حضارات ما بين النهرين(العراق):

قامت حضارات متعددة ومختلفة من حيث الزمان والمكان، ومن حيث القوة والضعف في المنطقة الجغرافية التي كانت تُعرف في العصور القديمة بمنطقة ما بين النهرين، وهما نهرا دجلة والفرات اللذان يجريان في أرض العراق. ومن أهم هذه الحضارات من حيث القوة والشمول والآثار العريقة والاستمرارية التاريخية، الحضارة السومرية والحضارة الأشورية والحضارة البابلية.

من أبرز خصائص هذه الحضارات، إنها قدمت للتاريخ الإنساني نماذج متعددة من ألوان التقدم الحضاري، ونظم الحكم، والشرائع التي نظمت علاقات الأفراد في المجتمع، والقيم السياسية.

كما قدمت نماذج أكثر تطوراً من الفكر السياسي الذي كان سائداً لدى الحضارة المصرية القديمة، وغلب على هذه الحضارات التنوع ، وتعدد الآلهة والديانات، والانقسامات التي كانت قائمة بين الدويلات التي كانت في حروب مستمرة مع بعضها البعض، ما أدى إلى عدم الاستقرار.

كانت الحضارات في هذه المنطقة تقوم على عنصر القوة الحربية مثلما برز في الحضارتين الأشورية والبابلية. هذا التغير وعدم الاستقرار، أوجد عناصر للبيئة السياسية، والتي تُمثل بدورها مصادر للفكر السياسي في تلك الحضارات.

هذه العناصر تمثلت في قوة السلطة السياسية عبر شخص الحاكم الذي كان يبدو دائماً كبطل أسطوري في نظر المحكومين، وكانت القوة الحربية هي المعتمدة من قبل الحكام في بسط سيطرتهم على رعاياهم وتوسيع دائرة ملكهم في الأقاليم المجاورة لهم.[1]

[1]رشيد، فوزي (1983) ،السياسة والدين في العراق القديم في ضوء مقولة السيد الرئيس المناضل صدام حسين: نظرة في الدين والتراث. دار الوطنية للتوزيع والإعلان. بغداد. ص13.

خصائص الفكر السياسي في حضارة مابين النهرين:

أ – إن الفكر السياسي لهذه الحضارات كان مدوناً على ألواح بحروف من الطين، أو نقش على الحجر، وظل محفوظاً إلى أن تم اكتشافه في العصر الحديث وتحديدا أوائل القرن العشرين.

ب –مصادر هذا الفكر كانت ترجع كلها إلى السلطة الحاكمة، أي أن الحكام هم الذين وضعوا تلك الشرائع والقوانين التي تعتبر أدوات السلطة في حكمها للأفراد والمجتمع. هذه الأفكار التي تعبر عنها الشرائع لم تكن ناشئة من مشاركة المفكرين أو العلماء، أو رجال الدين، وإنما كان مصدرها الحاكم. علماً أن الفكر السياسي من خلال تلك القوانين اكتفى بالجانب النظامي الشكلي لاختصاصات ووظائف السلطة السياسية ولم يتعمق في تحليل مقوماتها الأخرى.

ت – إن الفكر في تلك الشرائع، كان له مضمون اجتماعي، عندما حدد طبقات المجتمع، وحقوق كل طبقة، والواجبات التي يجب أن يقوم بها أفرادها والعلاقات بينهم. فشريعة (حمو رابي) لم تدلنا على أنها كانت خلاصة واقع سكان العراق فقط . بل أنها أشارت ،أيضا، إلى المساواة التي اتبعها(حمو رابي) في دولته الموحدة، حيث أنها قد ذكرت لنا ثلاث طبقات من السكان، الأولى هي طبقة الأحرار، والثانية هي طبقة أنصاف الأحرار، فيما كانت الطبقة الثالثة هي طبقة العبيد.[1]

ث –كان فكر توفيقي، يسعى إلى التوفيق بين عناصر البيئة السياسية، مثل التوفيق بين سلطة الحاكم والسلطة الدينية، وبين الأجناس المختلفة، وبين الطبقات المختلفة.

في المجمل؛ نجد أن الفكر السياسي ما بين النهرين تميز بالقدرة على مواجهة المشكلات التي نشأت عن وجود السلطة السياسية في المجتمع ، إذ انه وضع التنظيم القانوني الذي يحدد، كيف تؤدي هذه السلطة وظائفها، ليس ذلك وحسب، بل حدد المبادئ العامة التي تقوم عليها مسؤولية الحاكم، وهي العدل والمساواة وحماية المجتمع من الداخل والخارج. كما أنه كان أكثر استقلالية عن السلطة الدينية لكنه لم يعدم العلاقة الارتباطية معها.

[1] . المقصود "بشرائع حمورابي" هي القوانين التي شرعها سادس ملوك سلالة بابل الأولى الملك حمورابي ، حيث قام في العام 1760 ق. م بوضع هذه الشرائع التي تعتبر من أقدم الشرائع المكتوبة التي تم العثور عليها مكتوبة ومفصلة ، وهي شاملة لجميع القوانين المدنية والجنائية والاقتصادية التي تنظم علاقات الأفراد في الإمبراطورية البابلية التي حكمها حمورابي ، والتي بدأ منذ تأسيس إمبراطوريته الموحدة على فصل السلطة السياسية فصلاً تاماً عن السلطة الدينية. للمزيد، انظر : المصدر السابق، ص43 .

المبحث الثالث

الفكر السياسي في الحضارة الفارسية

لم تكن الحضارة الفارسية موغلة في التاريخ القديم كغيرها من الحضارات التي سبقت كالحضارة المصرية وحضارات ما بين النهرين.

بدأت هذه الحضارة في الظهور والتكوين بعد القرن السادس قبل الميلاد على أثر ثورة قام بها الفرس ضد حكامهم من المجوس، وترتب على هذه الثورة قيام الدولة الفارسية، التي مثلت أساساً للحضارة وللفكر السياسي الفارسي.[1]وبما أن هذه الحضارة كانت معاصرة لنشأة وتطور الحضارة التي ظهرت بين دول المدن اليونانية ، وكان لها صلات مع كل من منطقة ما بين النهري، والهند، فقد استفادت من الخبرات التي تراكمت بفضل تلك الحضارات، لينعكس ذلك على التفكير السياسي للفرس، والذي قدم نماذج أكثر تقدماً ، فعرفوا أسلوب الحوار والبحث في أشكال النظم السياسية، وخصائص كل منها، وأقاموا نظام الحكم على أساس الاختيار لما اعتقدوا أنه أفضل نظام سياسي يحقق الاستقرار للدولة.ويرى البعض أن النظام السياسي عند الفرس لم يكن عادلاً مستقراً، بل كان جائراً مضطرباً. تابعاً لأخلاق الجباة العاملين، وأهوائهم والأحوال السياسية والحربية. وكانت المناصب وقفاً على بعض السلالات ذات الثروة والجاه والنفوذ عند الحكام.[2]

خصائص الفكر السياسي الفارسي:

1. قام الفكر السياسي عند الفرس على التعدد الطبقي لفئات المجتمع ؛ فإذا كانت طبقة ارستقراطي الدم قد تمتعت بحقوق كفلها لهم الملك ، فإننا نجد هذه الحقوق تقل في الطبقة الأقل وتنعدم في عامة طبقات الشعب. مما يدل دلالة قاطعة على اختفاء حقوق المحكوم إزاء الملك الحاكم، بل يمكن القول إن الفكر السياسي عند الفرس يكمن في أن المحكوم لا وجود له والحاكم هو الإله السياسي، لذا انتهى هذا الفكر بالانغلاق من جانب والفشل في خلق الدولة المسيطرة من جانب آخر.[3]

---

[1] Georges H.Sabine(1973), Thomas L. thorson – Ahistory of political Theory, op.cit.p.13

[2] . بخيث ، عبد الحميد (1971) . ظهور الإسلام وسيادة مبادئه. القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية ، ص11

[3] . الشناوي، محمود (2006). الفكر السياسي الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع الهجريين بين النقل والعقل.ط 1. القاهرة. مركز الكتاب للنشر، ص32.

2. لم ينشأ الفكر السياسي الفارسي من داخل السلطة السياسية الحاكمة، ولم تكن هذه السلطة مصدراً له وإنما جرى الحوار السياسي بين الحكماء قبل تولي أحدهم للحكم ، وقبل اختيار النظام السياسي ذاته. والهدف من ذلك كله هو البحث والتحليل بطبيعة كل نظام حتى يقع الاختيار على النظام الأفضل. إذن الفكر السياسي الفارسي لم يكن في نشأته عضداً للسلطة ليقوي من قبضة الحاكمين على المحكومين، وإنما جاء نتيجة لثورة ضد السلطة التي كانت تحكم قبل أن يجري الحوار المذكور.[1]
3. عرف الفكر السياسي الفارسي، فكرة الدورة السياسية، أي انقلاب كل نظام إلى نقيضه نتيجة لفساده في النهاية، فحكم الشعب في الديمقراطية يتحول إلى سيطرة الغوغاء وعموم الفوضى، وضياع الصالح العام. وحكم الفرد ينقلب إلى الحكم المطلق والطغيان ، وحكم القلة المختارة، يتحول إلى تحكم القلة المترفة في الأغلبية الفقيرة ، والحكم الأمثل في النهاية يقوم على أساس اختيار الشعب للحاكم الذي يمارس السلطة بهدف تحقيق الصالح العام.[2]
4. لم يكن للسلطة الدينية في بداية تأسيس الدولة الفارسية تأثير على السلطة السياسية، أو الفكر السياسي، إلى جانب أنه قام على أساس المقارنة بين أنواع مختلفة من النظم السياسية ، وإن كانت هذه المقارنة بسيطة وشكلية وتقف عند حد وصف خصائص كل نظام دون التعمق في تحليل العوامل التي تقف وراءها.

خلاصة القول: إن الفكر السياسي الفارسي، تأثر بالفكر السياسي الذي سبقه، وبالنظم السياسية التي عاصرها، كما كان له تأثيره في الفكر السياسي الذي نشأ بعده، وإن كان النظام السياسي في الإمبراطورية الفارسية جُمد عند نظام الحكم المطلق.

---

[1] . تنيره، مصباح (1994). مصدر سابق، ص102 .

[2] . المصدر السابق، ص 103.

المبحث الرابع

الفكر السياسي في الحضارة الهندية

عرفت الحضارة الهندية ظاهرة التعدد النظامي بين الكيانات السياسة المختلفة، فقد ظهرت فيها دول المدن منذ القرن الرابع قبل الميلاد. واستمرت هذه الظاهرة تمثل السمة الغالبة على الوضع النظامي في الهند إلى أن تمكن الحكام الذين كان يدفعهم طموحهم الشخصي إلى التوسع، وفرض سيطرتهم على مساحات واسعة، من تكوين الإمبراطورية الهندية المترامية الأطراف والتي شملت شبه القارة الهندية والمناطق المجاورة لها وباعتبار أن هذه الحضارة كانت مجاورة ومعاصرة لحضارات شرقية أخرى، كالحضارة الفارسية، والصينية، والرومانية فقد تأثر فكرها السياسي، وإن كان له طابع خاص ومصادر متميزة. فبقدر ما تأثر الفكر السياسي الهندي القديم بالحضارات التي عاصرها، بقدر ما جاء انعكاساً لعناصر البيئة التي نشأ وتطور في وسطها.

شهدت الهند القديمة فكراً سياسياً غزيراً تناول مدى واسعاً من الأفكار المتعلقة بالظاهرة السياسية وتطورها وعلاقتها بغيرها من الظواهر. والنظرية الهندية القديمة لتفسير نشأة السلطة السياسة تقوم على فكرة العقد أي على وجود علاقة عقدية بين الحاكم ورعاياه، ويتضح هذا من إجماع المفكرين الهنود القدماء على وجود حالة طبيعية، أي حالة سابقة على نشأة السلطة السياسية، وإن اختلفوا في وصفها، فقد رأى بعضهم أنها حالة سلام ونظام، ورأى البعض الآخر أنها حالة صراع دائم، في حين ذهب فريق ثالث إلى حد تكييف هذه الحالة بأنها تنتمي إلى عصر أسطوري تعيش فيه مخلوقات شبيهه بالآلهة.[1]

في كل الأحوال؛ فإن الحالة الطبيعية سواء كانت طيبة أم شريرة لا يمكن الخلاص منها إلا بظهور النظام الاجتماعي والسلطة السياسية، وتتم هذه العملية عن طريق عقد حكومي ثنائي بين الشعب وحاكمه الأصلي، يلتزم فيه الحاكم بوظيفة الحماية. أي حماية النظام الاجتماعي وحماية رعاياه. في مقابل فرض الضرائب، وهو الالتزام الذي يؤديه الأفراد في مقابل تمتعهم بالحماية.

وقد أضفت بعض نظريات الفكر السياسي الهندي القديم صفة مقدسة على الحاكم، فالنظرية العقدية وحدها غير كافية لإيضاح نشأة السلطة السياسية، فقد منحت هذه السلطة صفات مقدسة

[1] . غالي، بطرس بطرس و محمود خيري عيسى (1995). مصدر سابق، ص21

مستمدة من الإله الأعظم. وبالرغم من هذا فقد كان الفكر السياسي الهندي القديم بعيداً كل البعد عن مذهب مسئولية الملك أمام الله فقط ، وهو المذهب الذي يمكن أن يبرر أشد أنواع التسلط من جانب الحاكم والخضوع من جانب المحكومين ، فالحاكم لدى بعض مصادر الفكر السياسي الهندي القديم خاضع لقانون النظام الاجتماعي والسياسي ، وهو ذلك القانون الذي يحكم حقوقه وواجباته في مواجهة رعاياه ، ولذلك فهو يتمتع من ناحية بحق الطاعة من جانب المحكومين إلا أن عليه في الوقت نفسه واجب الوفاء بالتزاماته ، وعندما لا يفي بها تظهر أفكار المقاومة.

ومثل الفكر السياسي الهندي القديم نقلة منهاجية واضحة في دراسة العقل الإنساني لطبيعة المجتمع البشري في مرحلتي الطبيعة التي يعيش فيها الإنسان بدون سلطة تحكمه وتحميه،والمرحلة التي توجد فيها مثل هذه السلطة وما يترتب على وجودها من نتائج.

خصائص الفكر السياسي الهندي:

1. قدم الفكر السياسي الهندي القديم، تحليلاً موضوعياً لطبيعة الإنسان الذي يتكون منه الجسد الاجتماعي، وبين أن هذه الطبيعة تنطوي على الأنانية والنزعات العدوانية التي تؤدي إلى الصراع بين الأفراد، ومثل المجتمع في هذه الحالة بحياة " الأسماك في البحر" التي تقوم على أساس القوة. ولكن تميز الإنسان بالعقل والتدبير والعفة، هو الذي جعله يدرك قيمة وجود سلطة سياسة في المجتمع تحميه وتحافظ على أرواح أعضائه. وبذلك تكون نشأة السلطة نابع من خصائص الإنسان والمجتمع معا. هذا يعتبر تحليلاً جديداً لظاهرة السلطة يختلف تماماً عما كان موجوداً في الفكر السياسي في حضارة مصر وحضارات ما بين النهرين والحضارة الفارسية. فلم تقدم أيٍ من هذه الحضارات تفسيراً موضوعياً لهذه الظاهرة، بل ربط بينها وبين ظاهرة أخرى هي ظاهرة السلطة الدينية.[1]
2. نشأ الفكر السياسي الهندي القديم مستقلاً عن السلطة الحاكمة،وكان ناقداً لها، وموجهاً لعلاقاتها مع المحكومين. وقد اعتمد في ذلك على الخبرة التاريخية، والتجارب، وقد استخدم الفلاسفة الهنود في ذلك أسلوب الحوار الأدبي بين السلطة التي يمثلها الملك، والعقل الذي يمثله الفيلسوف، مثلما كُتب بهذا الأسلوب كتاب"كليلة ودمنة". ومهدت هذه النشأة المستقلة للفكر السياسي، الطريق أمام تفسير علاقات السلطة بعيداً عن منظور وتفسير السلطة ذاتها. لذلك لم يدع الفكر السياسي إلى

[1] . تنيره، مصباح (1994). مصدر سابق، ص111.

طاعة السلطة والخضوع لها دون مبرر، وإنما جعل هذه الطاعة مقرونة بالتدبير والتعاون والمشاركة بين الحاكمين والمحكومين.[1]

3. لم يكن الفكر السياسي الهندي القديم مستقلاً في ذاته، وإنما كان مختلطاً مع الفلسفة والأخلاق،والحكمة، لذلك فهو يهتم بجانب القيم السياسية ولا يقدم تحليلاً متكاملاً للظاهرة السياسية، خاصة الجانب النظامي لها، فلم يقدم تفسيراً للنظم السياسية، وأنواعها مثلما اتضح لنا عند التعرض للفكر السياسي الفارسي. كذلك لم يتناول هذا الفكر مقومات الظاهرة السياسية وخصائصها وجوانبها بطريقة مباشرة، لذا فهو يعتبر جزئياً وليس شاملاً.
4. لم يتأثر الفكر السياسي الهندي القديم بالسلطة الدينية، كما أنها لم تكن مصدراً من مصادره، ويرجع ذلك على أن السلطة السياسية، كانت منفصلة عن السلطة الدينية، ورجال الدين كانوا على صراع مع السلطة السياسية. وإنما نشأ هذا الفكر بفضل الحكمة والفلسفة التي تميزت بها الحضارة الهندية القديمة.

إجمالاً؛ تميز الفكر السياسي الهندي القديم، بأنه قدم للتراص السياسي مبادئ التعايش بين أفراد المجتمع، والتغلب على الاختلافات بين الجماعات، والتعاون في مواجهة المشاكل، وبين الأسس التي يستند عليها الحكم الصالح. وجعل دراسة الإنسان بداية للبحث في السلطة السياسية، وهذا ما قامت عليه فيما بعد نظرية العقد الاجتماعي في أوروبا في العصر الحديث.

[1] . المصدر نفسه،ص112 .

المبحث الرابع

الفكر السياسي في الحضارة الصينية

نشأت الحضارة الصينية في منطقة جغرافية شبه معزولة عن المناطق التي ظهرت فيها الحضارات الأخرى في العالم القديم. وكان الطابع الحضاري الصيني يميل إلى مثل تلك العزلة من الناحيتين، القومية والسياسية، لذلك عمل حكام الصين القدماء على عزل بلادهم عن المؤثرات الخارجية بمحاولة بناء سور يحيط بهم، وهو المعروف حتى الوقت الحاضر " بسور الصين العظيم". ولهذه النزعة في الطابع الصيني أسبابها، وأهمها خشية الحكام من الآثار السلبية التي قد تحولها المؤثرات الخارجية، وإفساد الروح الصينية المميزة والتماسك القومي بين الصينيين، والخوف من الغزو الأجنبي. وقد انتشرت هذه الحضارة على مساحة قارية واسعة شملت الصين المعاصرة وبعض المناطق المجاورة لها. وكان للحضارة الصينية تأثيرها في هذه المناطق وخاصة اليابان وكوريا والتبت.[1]

لذلك كان للفكر السياسي الصيني طابعه المميز في تحليل الظاهرة السياسية، وعلاقات الحاكمين بالمحكومين، كما سنجده لدى كبار المفكرين عندهم. وعلى الرغم من وجود العناصر التي تجمع بين الصينيين واعتبارهم أقدم الشعوب التي عرفت التماسك القومي لانتمائهم إلى عنصر واحد، وقومية واحدة، وحضارة واحدة وله لغة واحدة، إلا أنهم لم يصلوا إلى مرحلة الوحدة النظامية إلا مع بداية القرن السابع قبل الميلاد، وفي تلك المرحلة التاريخية بدأت تظهر بينهم المدارس الفكرية التي قدمت نماذج متباينة من الفكر السياسي.

خصائص الفكر السياسي الصيني القديم:

أ – **العلمانية:** كان للحضارة الصينية من بداياتها التاريخية اتجاه أكثر علمانية من أي حضارة قديمة أخرى حيث بقي العنصر الديني في الحياة الصينية أساساً غير مدعم بالتنظيم والمؤسسات الدينية، وهكذا كان للفكر أهمية كبيرة في الحياة الثقافية للحضارة الصينية. هذ هالهيزة جعلته أكثر تحرراً من القيود المفروضة على تفكير العقل في موضوعات تعتبر من صميم كيان كل من السلطة الدينية والسياسية في تلك الحضارة.

---

[1] . رايشاور ، أدوين (1989) . اليابانيون . ترجمة ليلى الجبالي . الكويت. سلسلة عالم المعرفة رقم 136 . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 51.

ب -**الاكتفاء الذاتي:** هي صفة يستخدمها دارسو الفكر للتعبير عن انغلاقه على نفسه مما يعد من المحددات الخطيرة له، فقد كان مشتقاً كله من خبرة تقاليد ثقافية واحدة ، وعلى الرغم من أنه احتوى مدى واسعاً من الأفكار السياسية يتراوح من الفوضوية إلى المغالاة في التأكيد على الدولة إلا أنه لم يستقبل أية مؤثرات هامة من الثقافات الخارجية، حيث عرف المفكرون الصينيون القدماء حضارة واحدة فقط وتقاليد ثقافية واحدة ، وبذلك لم يتوفر لهم. عكس الحضارات المتوسطية مثلا. عنصر لدراسة المقارنة الذي يحفز على الابتكار والخلق. وربما تفسر هذه الحقيقة عدم إمكان ضمان الحيوية الدائمة خلال تاريخ الفكر الصيني القديم، كما يمكن أن تفسر صفة الاستمرارية في هذا الفكر.

ت - **العملية:** فقد اصطبغ تاريخ الفكر الصيني القديم بصبغة عملية ونادراً ما نجد في دراسته أفكار مجردة، وقد يكون مرد ذلك للمشكلة الأساسية التي كان على الفكر السياسي الصيني أن يواجهها وهي كيفية تحقيق النظام والاستقرار والأمن في عصور الاضطراب والفوضى والانحلال.

ث -**الثورة :** قدم الفكر السياسي الصيني للفكر القديم بصفة خاصة، والى الفكر السياسي عموماً، فكرة الثورة التي تقوم على إرادة الشعب، والتي تصبح حقاً من حقوقه في عزل الحكام أذا ما أساءوا الحكم أو انحرفوا عن تحقيق الصالح العام ، أو انحازوا أثناء ممارستهم للسلطة إلى مصالحهم الخاصة، أو مصالح أسرهم والمحيطين بهم.

أما بخصوص المدارس الفكرية التي عرفتها الحضارة الصينية، فقد اعتبرت أكثر نضوجاً وتقدماً في مناهج البحث، والأفكار السياسية، من تلك التي تعرضنا لها في الحضارة الهندية. فهذه المدارس قامت بفضل الأصول الفكرية والمنهاجية التي أرساها عدد من المفكرين، المتميز فكرهم بالتأمل العقلي، والنقد الموضوعي والبحث والتفسير لكافة الظواهر الاجتماعية والربط فيما بينها.[1]

المدارس الفكرية بالحضارة الصينية:

أ. مدرسة كونفوشيوس

يُعتبر كونفوشيوس أعظم مفكري الصين القديمة وأكثرهم تأثيراً في تكوين وتطور الفكر السياسي الصيني القديم على الإطلاق. ويُعد **كونفوشيوس** مؤسس الفلسفة الإنسانية في الصين، مثلما هو الحال بالنسبة لسقراط في الحضارة اليونانية . درس كونفوشيوس، بعمق، التقاليد

[1] . غالي، بطرس بطرس، و محمود خيري عيسى، مصدر سابق، ص24

الصينية مدفوعاً في ذلك بإيمانه بأن التقاليد وحدها هي التي يمكن أن تقدم إنساناً رشيداً ذا فكر يمكنه من أن يعيد بناء النظام الاجتماعي والسياسي على نحو سليم، وربما يفسر هذا قوله عن نفسه انه ليس بخالق، ورغم هذا الاتجاه من كونفوشيوس نحو الماضي إلا أنه كان انتقائياً ومجدداً على نحو خلاق بما بلائم المستقبل.

يتلخص مذهب كونفوشيوس في الدعوة إلى معيشة المواطن النبيل الارستقراطي، فكان يقول إن صفاء التفكير وترويض النفس على الصبر والاحتمال تؤدي بالإنسان إلى العمل السليم في سائر شؤون حياته وبالتالي إلى أن يصبح إنساناً كاملاً. ويرى أن الملك يجب أن يحقق الخير والعدل لرعاياه، وهو قادر على ذلك لان الخير طبيعي في الإنسان.[1]

يضع كونفوشيوس نظريته في تفسير نشأة الدولة في المجتمع، على أساس حاجة الإنسان لها، لأن الإنسان يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة والسعادة، وهذا لا يتوفر له إلا إذا وجدت حكومة تعمل على تحقيق السعادة للشعب. ويقر كونفوشيوس أن بين أفراد المجتمع من يسعى إلى تحقيق سعادته على حساب الآخرين؛ لذلك فهو يرى أن تحقيق التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع لا يكون إلا بإصلاح التعليم وتنمية الثقافة، بحيث يعرف الإنسان نفسه وعندئذ يعرف الآخرين، لذا فقد اعتبر كونفوشيوس المواطن المستنير ركن الدولة الأساسي .[2] كما ويرى كونفوشيوس أن القوة وحدها لا تصلح لقيام سلطة الدولة، بل تحتاج ،أيضا، إلى التعليم لنشأة الفرد والى الفضيلة لسياسة الحكم. ففساد الحكم في رأيه ناجم عن عزوف القائمين عليه عن إقامة حكومة صالحة سواء لسوء نيتهم أو لقصور مؤهلاتهم والسبب توليهم مناصبهم بالوراثة، لذا يطالب بأن يدير دفة الحكم أكفأ عناصر الأمة علماً وخلقاً. من هنا يتبين لنا ، اللقاء الفكري في إصلاح المجتمع والدولة ، بين كونفوشيوس وكل من سقراط وأفلاطون، فإصلاح الفرد لا يكون إلا بالتعليم والفضيلة، وإصلاح المجتمع لا يكون إلا بإصلاح الفرد.[3]

قد نظر كونفوشيوس للفرد على أساس قيمته وليس على أساس الميلاد وحده، واعترف بالحراك الاجتماعي، وقد طبق هذا على نفسه سلوكيا، برغم من أنه كان ارستقراطيا إلا أنه قبل طلبته من جميع الخلفيات الاجتماعية . يشار إلى أن كونفوشيوس وضع مبادئ ينبغي على

---

[1] الاقداحي ، هشام (2010) . الفلسفة السياسية المعاصرة " رواد الفكر السياسي. مصدر سابق، ص51 .

[2] محمد شبل ، فؤاد (1974) . مصدر سابق، ص61.

[3] تنيره، مصباح (1994). مصدر سابق، ص118.

الحكام الأخذ بها في ممارستهم للسلطة، وأهمها ، أن يملكوا ولا يحكموا ويتم هذا بأن يدعوا تصريف أمور الإدارة إلى الوزراء الذين يختارون لكفايتهم. ولما سأله أحد مريديه عن موقف الوزير تجاه الحاكم أجابه:" على الوزير ألا يخادع الحكم، وله أن يعارضه علناً إن اقتضى الأمر"[1]

ب. **منشيوس :**

يعتبر **منشيوس** من أبرز المفكرين الذين جاءوا بعد كونفوشيوس واعتنقوا مذهبه في الفلسفة السياسية. وقد قام لتطوير نظرية أستاذه في إقامة النظام المثالي، وادخل عليها الكثير من التفصيلات التي أوضحت الأسس الديمقراطية التي ينبغي أن يقوم عليها النظام السياسي المثالي. ودعا منشيوس إلى وحدة النظام السياسي في الصين التي كان يسودها في عصره نظام الإقطاع، وجعل أساس الحكم الصالح رضا الشعب وموافقته عليه، ومشاركته في رقابة الحاكم. ويعتبر منشيوس مجدداً لا مقلداً في الفكر السياسي الصيني، فقد نقد الواقع السياسي الذي كان قائماً ، وطالب بالتغيير الذي يحقق مصالح الشعب، حيث أعلى من شأن حكومة الملك المثالي الذين يُقبل عليه الشعب مختارين، ونبذ حكومة الزعيم الإقطاعي الذي يستحوذ على ولاء الشعب الظاهري بالقوة العسكرية. وقد جعل منشيوس الخير العام هدف الدولة الأول، وذهب إلى أن تفويض السماء للحاكم بالحكم يستند إلى رضا الشعب. وتوج كل ذلك أن أعطى الشعب حق الثورة على الحاكم إذا أساء إلى شعبه .

إذ يقول في ذلك: "الشعب أهم عامل من عوامل قيام الدولة ووجودها. تفوق أهميته الأرض والإنتاج بما لا يقاس. ويأتي الحاكم في آخر القائمة المتضمنة عوامل قيام الدولة" . يمكن القول أن منشيوس قدم فكراً سياسياً واضحاً يكاد يماثل الفكر السياسي الذي قدمه أفلاطون في نفس المرحلة التاريخية ، وإذا كانت مثالية النظام السياسي عند منشيوس من النوع الذي يستند إلى الواقع العملي ويهدف إلى إسعاد الناس بأساليب يقدرون عليها، وتتفق مع طبيعتهم البشرية، فإن مثالية أفلاطون كانت غير قابلة للتطبيق على الأرض، لأنه أقامها دون اعتبار طبيعة الإنسان وحقيقته.[2]

---

[1] . تنيره، مصباح (1994). مصدر سابق، ص118.

[2] op.cit.PP.59-67... Albert Felix verwilghen

الفصل الثالث

الفكر السياسي في العصور القديمة

المبحث الأول

الفكر السياسي اليوناني

لعب المفكرون الإغريق دوراً بارزاً في تاريخ الثقافة العقلية عموماً وفي الفكر السياسي والحقوقي خصوصاً، حيث أرسوا الأساس لمقاربة الطبيعة والمجتمع مقاربة نظرية، فعملوا على الانتقال من النظرة العالمية الميثولوجية القائمة على التأمل الخيالي للواقع وعلى النبوءة الدينية إلى الفهم العقلي للوجود وتفسيره. وكان الفلاسفة الإغريق أول من طرح القضايا الأساسية للدولة والقانون والسياسة من خلال انطلاقهم من الحاجة إلى المعرفة، وليس من الحاجة إلى الإيمان. وقد ألقت الحلول التي قدموها بظلها على كثير من ميادين التطور المستقبلي للفكر السياسي، وما تزال أصداؤها مسموعة حتى أيامنا هذه. وحظيت السياسة في اليونان القديمة برونقٍ ودور متميزين، وتفوقت عندهم على ما كانت عليه لدى سائر المجتمعات الأخرى، بحيث أن "جمهورية أفلاطون" وسياسة أرسطو ، ما زالتا مصدرين فياضين ينهل الفكر الفلسفي والسياسي منهما ، وليس لمفكر يتأمل في الفلسفة والسياسة الاستغناء عنهما، علماً أن كل ما كتب بعدهما عن السياسة وفروعها لن يعدو دراسة إجمالية لأفكار أفلاطون وأرسطو اللذين يعدان في الطليعة من قافلة الفلسفة البشرية.

ولم تستطع حضارة من الحضارات القديمة في التاريخ، أن تقدم لتراث الفكر السياسي ما قدمته الحضارة اليونانية، ولم يزل ما قدمه فلاسفة اليونان من فكرٍ سياسي في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد يمثل الأساس الذي قام عليه الفكر السياسي الحديث والمعاصر.

ومنذ أن وضع "سولون" تشريعاته الإصلاحية في أوائل القرن السادس قبل الميلاد، والتي أرست القواعد الأولية للنظام الديمقراطي في مدينة أثينا، وكانت بمثابة تغيير جذري لطبيعة علاقات السلطة بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة في المجتمع الأثيني غدت الظاهرة السياسية من بين الظواهر التي وجه إليها الفلاسفة اليونانيين اهتمامهم، وتناولوها بالتأمل والبحث

والتحليل، مستخدمين في ذلك مناهج البحث التي كانت معروفة لديهم.[1]وكان العقل عند اليونانيين هو أصل المعرفة، استخدموه في كل التجارب البشرية، بما فيها التجارب الخاصة بالدين، حيث لم يلقوا بأنفسهم في دائرة الدين، ويروا العالم بعبارات إيمانية، بل اتخذوا مواقعهم في مملكة الفكر، وسعوا لإدراك الكون على ضوء العقل.

مراحل الفكر السياسي اليوناني:

مر الفكر السياسي اليوناني بمراحل تاريخية طويلة قبل أن يصل إلى ما وصل إليه في عصر سقراط وأفلاطون وأرسطو، وأتباع المدرسة السفسطائية ، وكان لكل مرحلة من تلك المراحل، دور وتأثير في المرحلة اللاحقة لها.[2]

ابتدأت الفلسفة اليونانية في القرن السادس قبل الميلاد وعلى وجه التحديد بطاليس (624 . 456 ق. م) أحد الحكماء السبعة. ولكن كانت هناك مرحلة سابقة على تلك المرحلة التي بدأها طاليس هي المرحلة الأسطورية التي مثلها "هزيود" و"هوميروس". هذه المرحلة تمثل سيادة العصر الميثولوجي، ونجد في كتاباتها تفكيراً غامضاً تصور لنا الطبيعة على أنها حية مريدة وأن الآلهة يعيشون فوق جبال الاولمبي(ليمبوس)[3]، ويأتون بما يقوم به البشر من أفعال ، وأنهم علل الوجود ومبادئ الطبيعة.

أما المرحلة الثانية فقد تجاوزت المرحلة الأسطورية، وبدأت في البحث عن أصل الوجود لا في آلهة تشبه البشر تعيش فوق جبال الاولمب ولكن في الطبيعة ذاتها ، فظهر طاليس الذي نادى بأن الماء أصل الأشياء ، وتلاه انكسيماندريس (610. 456 ق. م)الذي نادى بأن اللامتناهي هو علة الوجود والعالم ، وجاء بعده انكسيمانس (588- 525 ق.م)الذي قرر أن الهواء هو العلة الأولى والجوهر الأوحد للأشياء ، ثم ظهرت الفيثاغورية . نسبة إلى فيثاغورس . (572- 497 ق.م) وقالت أن العدد والنغم هما علتا الوجود والعالم. بعد ذلك، جاء بارمنيدس (ولد عام 505 ق.م) ليضع مذهباً كاملاً في الوجود هو أن الوجود واحد ثابت ساكن لا تغير فيه ولا انفصال ولا حركة وأيده تلميذه زينون (ولد عام 464 ق.م) بحجج عقلية .

---

[1] تطرق إلى هذا أرسطو في مؤلفه الضخم " نظام الأثينيين" ، ترجمة . طه حسين . ط 2. القاهرة. دار المعارف . د. ت.، ص75 وما بعدها.

[2] عبد المعطي محمد، علي(1998). فلسفة السياسة بين الفكرين الإسلامي والغربي . القاهرة. دار المعرفة الجامعية،ص20 .

[3] أعلى جبل في اليونان حيث يبلغ مترا أو 2.919 9.570 قدما. ويكلل الثلج ذراه أغلب فصول السنة وكان يعتبر مقدسا في الميثولوجيا الإغريقية القديمة.

إزاء هذه الآراء وقف هيراقليطس (ولد عام 504 ق. م) موقفاً مناهضا ومطالبا بالتغير والصيرورة وبالنار كمبدأ أول. ثم جاء بعد هؤلاء فلاسفة محاولين التوفيق منهم ديمقراطيس ولوقيبوس وانكساغوراس.

يلاحظ أن المرحلة السابقة لم تركز إلا على الطبيعة، عناصرها ومكوناتها وعللها، ومن ثم كان لا بد من مرحلة أخرى تركز على الإنسان، ومن هنا قامت المرحلة الثالثة في تاريخ الفكر الفلسفي اليوناني وهي المرحلة التي اعتبرت الإنسان محور الفكر الفلسفي، وقد ظهر في هذه **المرحلة تياران**[1] :

التيار الأول: يمثله السفسطائيين وهم عبارة عن جماعة رأت أن الصراع على السلطة لا يتوقف أبداً، لأن من يمسك بها يحقق لنفسه كل أسباب الغنى والجاه والمتعة، ولهذا قدموا آراء في كيفية الوصول إليها ولم يهتموا فيما إذا كانت صالحة أم غير صالحة . هذا لا ينفي جدارة الدور الذي قاموا به، حيث يرجع لهم الفضل في إحداث أهم تغيير في الدراسات الإنسانية، بحيث يعتبر أبرزهم "جورجياس" (427 ق.م) أول من دعا إلى دراسة الإنسان في ذاته، وجعله أساساً للمعرفة. هذا في حد ذاته دفع الإنسان إلى التفكير بذاته وعلاقاته بالوسط الذي يعيش فيه ثم علاقاته بالسلطة والدولة.

التيار الثاني فيمثله سقراط الذي تصدى للسفسطائيين وهاجم أفكارهم ودعا للتمسك بالأخلاق والفضيلة، ورأى أن هذه الجماعة تريد هدم الأخلاق وأخذ أثينا إلى الهلاك والزوال.هذا التيار الذي مثله سقراط أعاد للمعرفة تحديداتها الدقيقة بمنهجه الذي يحتوي على شقين : التهكم والتوليد.

جاءت المرحلة الرابعة من تاريخ الفكر اليوناني وهي مرحلة المذاهب الكاملة، فظهر على المسرح الفلسفي أفلاطون وتلاه أرسطو، ووضعا لأول مرة في تاريخ البشرية انساقاً فلسفية ومدارس فكرية كاملة كان الفكر السياسي أحد أركانها الأساسية. لقد أعقبت هذه المرحلة مرحلة جمود فكري مثلتها "المدرسة المشائية" والتي اقتصرت على الشرح والتعقيب والتفسير للفلسفات السابقة بوجه عام وفلسفة أرسطو على وجه الخصوص ، ولم تُسهم في مجال الفكر الإنساني بالجديد أو المستحدث.[2]

---

[1] المصدر نفسه، ص20.

[2] عبد المعطي محمد، علي(1998). مصدر سابق، ص21 .

إذن؛ فالمدارس الفكرية التي ظهرت وسادت في اليونان القديمة زمن الآباء المؤسسين للفكر السياسي (سقراط وأفلاطون وأرسطو) نقلت الفكر والفلسفة السياسية من طور الشعر والحكمة والأحاديث المتفرقة إلى طور البحث العلمي ، والتأمل العقلي، والتفسير الفلسفي الشامل. هذه المدارس أدت إلى توالد الأفكار، وتدوين المؤلفات التي حفظت للإنسانية ذلك التراث من الفكر السياسي العريق.

هذه المدارس الفكرية السياسة ما كان لها أن تقوم في اليونان القديمة لولا مشرع أثينا الأول، ومنشئ الثقافة السياسية فيها وواضع أصول الفكر الديمقراطي الذي قام عليه النظام الديمقراطي المباشر في أثينا. إنه " سولون" الذي بسبب تشريعاته وإصلاحاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية قامت هذه الديمقراطية مؤسسة قواعد لهذه المدارس الفكرية على اختلاف اتجاهاتها.

سولون (عاش خلال 600 ق.م)

كان سولون مشرعاً وحاكماً، ومفكرا سياسياً ومؤسساً للفكر الديمقراطي في أثينا خاصة، وبلاد اليونان عامة. وقد انتقل الفكر السياسي بفضله إلى طور البحث القائم على الوقائع التاريخية والملاحظة المباشرة للظاهرة أثناء تفاعلاتها، وممارسة السلطة.

يعتبر الفكر السياسي قبل سولون في طور الإيحاءات الشعرية والأساطير التاريخية، وكانت التقاليد والعادات تمثل القواعد الحاكمة للعلاقات الاجتماعية والسياسية، في وقتٍ لم تكن فيه أية تشريعات قانونية أو محاولات تتعرض للظاهرة السياسية في المجتمع . ما قام به سولون هو التعرض لظاهرة السلطة بالبحث والتحليل، ومحاولة وضع الحلول لما ينشأ عنها من مشاكل، إذا ما بقيت محتكرة في أيدي فريق دون آخر من طبقات المجتمع، وكأنه أدرك . أي سولون إن السلطة القائمة على القهر والتحكم، فقط، تقود إلى ظاهرة الصراع الذي غالباً ما ينتهي بالثورة.[1]

[1].Ernest Barker – Plato and his predecessors- London- Methuen- 1948.P.1.

النظام الاقتصادي والاجتماعي في عهد سولون

النظام الاقتصادي والاجتماعي في أثينا كان قائماً على أسس النظام الطبقي، وكان للأغنياء حق تولي الحكم وحدهم ،والسماح لهم بموجب " قانون الدين" بتسخير الفقراء للعمل في الأرض مقابل إعطائهم سُدس الغلة ، فعمد سولون إلى إلغائه وأسقط جميع الديون العامة والخاصة. وبذلك يكون سولون قد خلع الصبغة القانونية عن امتيازات الأغنياء، وحرر الفقراء مما كان يضعهم رهينة في أيدي الأغنياء، بأن فصل بين موضوع الدين وهو المال، وشخص المدين منذ ذلك التاريخ، ربط هذا المفكر السياسي والمصلح القانوني، بين الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية، وأراد أن يحرر الإنسان اقتصادياً واجتماعياً، كي يستطيع أن يمارس حقوقه السياسية، مؤكداً أن التوازن بين طبقات المجتمع يمثل الأساس الحقيقي للاستقرار السياسي.

إلى ذلك، مثلت إصلاحات سولون مصدراً لعدة أفكار سياسية، تبلورت فيما بعد وتحددت بوضوح، مثل فكرة الصراع الاقتصادي، وفكرة سيادة الشعب، وفكرة حكم القانون، وهي الأساس التي تقوم عليه الدولة المحايدة التي لا تملك السلطة فيها فئة دون أخرى من الشعب ، بل يحتكم جميع أفراد الشعب إلى القوانين .

كما وجعل العدالة أساس تقوم عليه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك يكون قد وضع قاعدة عامة للمساواة المتوازنة بمقتضاها لا تستطيع طبقة من الشعب أن تدعي لنفسها حق التمتع بالامتيازات دون غيرها من الطبقات.[1]

سقراط 469 . 399 ق.م

حياة سقراط

عاش سقراط في فترة زمنية اتسمت بالاضطراب الفكري الذي أحدثه السفسطائيون ، والحرب بين أثينا واسبرطة، إضافة إلى الصراع السياسي الداخلي بين الديمقراطيين والطغاة على السلطة في أثينا. وقد أثرت تلك الأوضاع المضطربة في حياة سقراط وفلسفته ومنهاجه في البحث عن المعرفة الحقيقية. ويجد الباحثون في فكر سقراط، صعوبة في التعرف بطريقة مباشرة على فلسفته، ويرجع ذلك إلى عدم وجود مؤلفات له، والى اختلاف ما كتب تلاميذه عنه ومنهم أفلاطون وأكسينوفون. فأفلاطون صوره في محاوراته، مفكراً ناقداً وفيلسوفاً يسعى إلى تأصيل

[1] تنيره، مصباح . مصدر سابق، ص171.

القيم والوصول إلى المعرفة بماهية الأشياء، فيما صوره أكسينوفون إنساناً شعبياً، يألف الناس ويحافظ على التقاليد.[1]

المنهج الجدلي عند سقراط.

وضع سقراط منهج البحث في الدراسات الإنسانية الذي عُرف " بالمنهج الجدلي" الذي يقوم على إثارة التساؤلات والبحث عن إجابات صحيحة لها عن طريقة المناقشة والحوار. ما قام به سقراط في هذا المضمار يمثل ثورة منهجية ، بجانب كونها ثورة عقلية ، كانت ترمي إلى تأصيل المفاهيم وتحريرها من الشكل والوهم والتخمين . بذلك قدم سقراط الأداة التي ارتفع بها الفكر الإنساني عامة والفكر السياسي خاصة إلى مستوى البحث المنظم ، وقد تأكد ذلك من تطبيق أفلاطون لهذا المنهج في محاوراته وصاغ به فلسفته السياسية.[2]

لم يكن لسقراط مدرسة أو مكان معين يلتقي فيه طلابه، بل كان يرتاد المجتمعات في أثينا، يحاور في كل مكان في السوق، في الحوانيت، في الملاعب، فكان له مريدوه من الأثينيين والأغراب معاً، يتحدث لمن يريد من الناس، يحاور ويوجه المناقشة للناحية الايجابية لاكتشاف الحقيقة لقد تميز أسلوب سقراط بالتصارع الفكري ، واعتماد المحاورة المتمثلة بالسؤال والجواب ليتوصل إلى غايته المنشودة، محدداً التعريفات الجامعة والمصطلحات الدقيقة،مع إتباعه "منهج التهكم والتوليد" [3] ليتقدم نحو النتيجة المطلوبة. وكان سقراط يفضل التحاور مع الشباب، بناة المستقبل، ليثير التفكير في نفوسهم ، ويدفعهم للكشف عن الحقائق ، ليصلح العقول التي أفسدها السفسطائيون، فأثرت شخصيته الفذة في مستمعيه ومريديه على اختلاف طبائعهم.

---

[1] برنتن، كرين (1965) . مصدر سابق،55 .

[2] بدوي ، عبد الرحمن (1954) . أفلاطون. ط3 . القاهرة. النهضة المصرية، ص35 .

[3] تمحور منهج سقراط في " التهكم والتوليد" عبر البحث بحريةٍ في أية فرضية ، حيث كان يحث السامعين للبحث فيها، ثم يتحدث مع الناس ويوضح لهم جهلهم بشيءٍ من السخرية في بادئ الأمر ثم بالجدل ، وعن طريق الأسئلة البارعة يجعل الخصوم يتفوهون بآراء متناقضة للتي سبق أن أدلوا بها ، فيتدرج بهم من أقوالهم المتناقضة ويثبت لهم أنهم مناقضون لأنفسهم ، متقدماً خطوة خطوة حتى يصل إلى تعريف بعض المعاني الكلية . فعن طريق معارضة الآراء بعضها ببعض يستطيع الإنسان أن يصل إلى معرفة الحقيقة ، وهذه هي مقومات الديالتيك الأولى. .للمزيد، انظر: الخنساء ، سلمى (1988) . مصدر سابق، ص43. وكذلك، انظر: كرم، يوسف (1970). تاريخ الفلسفة اليونانية .ط 5. القاهرة . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ص52 .

سقراط وبلورة موضوعات المعرفة الإنسانية.

في هذا الشأن يقول سباين:" كان سقراط هو الرسول الذي حول تلك الاتجاهات الفكرية المتناثرة إلى فلسفة محددة ، واليه يعود الفضل في التطورات التي تمخضت عنها هذه الفلسفة."[1]

ففلسفة سقراط مثلت بداية مرحلة جديدة مختلفة تمام الاختلاف عن كل المراحل السابقة. إذاً أصبحت الفلسفة تأخذ معه أبعاداً منهجية وفكرية جديدة، تاركة بصماتها على كل الفكر الفلسفي اللاحق، بحيث أنها شكلت بداية بزوغ عالم الفلسفة الذي أثر وما زال يؤثر في مختلف مجالات التفكير الإنساني والسياسي. ففلسفته(أي سقراط) هدفت إلى إقامة البناء الاجتماعي على أساس من الفهم والإدراك السليم للإنسان والمجتمع ، بعد أن كانت كل القيم والتقاليد قد انهارت بفعل السفسطائيين .[2] كذلك، فقد وضع سقراط أصول النظرية التي قامت عليها فلسفة أفلاطون السياسية، والتي تعتمد على تحديد ماهية الأشياء وتعريف مفاهيمها، وهو الذي يمكن إيجازه بالقاعدة الثابتة :" أن الفضيلة هي المعرفة". كما واقتنع سقراط بالصلة الوثيقة بين الأخلاق والسياسية عبر المعرفة رابطاً المعرفة بالفضيلة وبأنه لا فضيلة إلا بالمعرفة، ناشداً بذلك الحكمة السياسية ليقول " الحاكم ربان المدينة، يجب أن يعرف فنه ويتعلمه ، يجب أن يكون خبيراً بوسائل الحكم الصحيح ، أن يكون عالماً وحكيماً وفيلسوفاً، يهدف للخير الحقيقي لا الظاهري.[3]

السياسية عند سقراط

تعتبر السياسة بالنسبة لسقراط فن يرى فيها أحد فروع السلوك الإنساني الذي يسعى للخير الحقيقي المرتبط بموقف ما للنفس، وليس للخيرات الظاهرية. ورأى أنه كما لكل علم مناهجه ومعارفه فإن للسياسة، أيضا، علمها الخاص بها ، وأن على الذين يقومون بالعمل السياسي البدء بتعلم هذا العلم. هذا القول تجسد في نظرية تلميذه أفلاطون عن " حكم الفيلسوف". هذه النظرية هي تأثير لرأي سقراط بأن الفضيلة هي المعرفة ليخطو بعدها(أي أفلاطون) إلى نظرية المثل.[4]

---

[1] . Georges H.Sabine(1973), Thomas L. thorson – Ahistory of political Theory, – Fourith Edition– Hinsdale, hinois.P.41

[2] عبد الحي ، عمر (2001) . الفكر السياسي في العصور القديمة.ط 1. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص96.

[3] شوفالييه ، جان جاك (1985). تاريخ الفكر السياسي من الدولة إلى الدولة القومية . ترجمة محمد عرب صاصيلا.ط 1. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،ص33 . 34 .

[4] شوفالييه ، جان جاك (1985). مصدر سابق،ص 34 .

وجه سقراط نقده للحكام الذين عاصروه، والذين كانوا يصلون إلى الحكم بفضل مواهب شخصية، لا تجعل منهم الأقدر على إدارة دفة الحكم. ووجد سقراط أن الفوز بالسلطة لتحقيق الرغبات الفردية متقاربة فيما بينها من حيث الجوهر، وأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تدمير الدولة . كما رأى أن مصلحة الدولة الحقيقة هي في وحدتها ولا يتحقق ذلك إلا بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الفردية. يقول: "من اجل ذلك لا بد من استخدام الجدل كوسيلة مثالية لإظهار الأفكار الصائبة من الخاطئة ولإزالة كل ما هو دوغمائي."[1]

إلى ذلك؛ كان تأثير سقراط في الشؤون العامة بارزاً نظراً لرده على كل منعطف في الحياة السياسية، فأبدى اهتماماً كبيراً بعيوب الديمقراطية الأثينية، واقترح طرائق لإصلاح هذه العيوب، وأظهر اهتماماً بالغاً في كل القضايا النظرية كالسيادة والقانون والعدالة في الواجبات العامة للمواطنين. فأفكار سقراط ، خصوصاً تشديده على القانون كقاعدة لتصنيف أشكال الحكومة، ومقارنته بين الملكية والاستبدادية والأفكار الأخرى مارست تأثيراً كبيراً على النظريات السياسية اللاحقة لقدامى المفكرين، وفي مقدمتهم أفلاطون وأرسطو وبولبيوس، ومن خلالهم في مختلف المذاهب السياسية والحقوقية للعصور الوسطى والأزمنة الحديثة.مات سقراط منتحراً بالسم وهو في داخل سجنه، رافضاً إعدامه بحجة كفره "بآلهة أثينا"، وإفساد عقول الشباب وتعريته لتناقضات وفساد الديمقراطية. رحل سقراط بجسده إلى الأبد ولكن فكره وذاكرته ستبقى إلى الأبد لما ساهم به في التأثير على تلامذته وأهمهم أفلاطون الذي عاهد أستاذه على نشر مبادئه وأفكاره، فالحكمة التي أدينت في شخص سقراط بالموت عمرت أكثر من القضاة، وليصبح، بذلك، أول ضحايا الحقيقة في تاريخ الفكر السياسي العالمي.

[1] .موسوعة السياسة . ج4. مصدر سابق، ص587

أفلاطون (427 . 347 ق.م)

حياته:

يعتبر أفلاطون الأب المؤسس للفكر السياسي الغربي، حيث لا يزال له التأثير الأوسع في تاريخ الفكر السياسي الغربي والإسلامي والعالمي عموماً. ويمثل أفلاطون نقطة الانطلاق للفلسفة السياسية الغربية، بالإضافة إلى الفكر الأخلاقي والميتافيزيائي أيضاً . كما ويشكل أفلاطون مدرسة فلسفية متكاملة، وما زالت أفكاره موضع اهتمام الباحثين والدارسين في كافة فروع المعرفة، وفلسفته السياسية جاءت لمعالجة فساد الأنظمة السياسية في عصره، ليحدد بذلك الوظيفة الأولى للفكر السياسي عبر العصور .

فتراث أفلاطون يمثل الركائز الأولية للفلسفة وللفكر السياسي، ويعتبر ثروة غنية جداً بموضوعاتها المتنوعة وبغاياتها المحددة، وبأسلوب البحث الذي اعتمده وبالنتائج المختلفة التي توصل إليها.

فإذا كان الفكر السياسي الأفلاطوني في بداياته، قد جاء بمثابة الرد على السفسطائيين وتطويراً لفكر سقراط ، فقد شكل أيضا في الوقت ذاته، بداية التعمق في دراسة الظاهرة السياسية بإشكالها المتعددة، مما أثر على مجمل الدراسات الفكرية السياسية اللاحقة، مثلما أثر على الفكر الفلسفي برمته.[1]

بدأ أفلاطون مشروعه المعرفي والفكري مع فاجعة إعدام سقراط التي كانت مأساة شخصية ومجتمعية مزدوجة. فهو من ناحية تلميذ سقراط ومن أقرب المقربين إليه ومن أكثر المعجبين بصفاته وأخلاقه ومن أكثر المتحمسين لأفكاره الإصلاحية و المؤمنين ببراءته من التهم التي وجهت إليه دون وجه حق. لقد أراد أفلاطون من خلال مؤلفاته المختلفة أن يعتذر لأستاذه نيابة عن البشرية جمعاء عن خطيئة أثينا بحق هذا الإنسان الفاضل والحكيم ، الذي كان يكن الحب اللامحدود لمدينته وأهلها. سقراط كان يجسد في نظر أفلاطون كل ما هو جميل في الحياة . لكن، من ناحية أخرى، كان أفلاطون شاهداً على المأساة، وتأكد، بما لا يدع مجالاً للشك، مدى صدق نقد سقراط لأثينا ولفساد الطبقة الحاكمة فيها. هذه المأساة قدمت الدليل المادي على أن

[1] عبد الحي، عمر (2001) . الفكر السياسي في العصور القديمة . ط 1. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص200.

المجتمع الأثيني هو مجتمع مريض بقيمه وأخلاقه، فلا يمكن لمجتمعٍ صالح وعادل أن يرتكب مثل هذه الجريمة.

أصبحت أثينا في نظر أفلاطون فاقده وعيها وبائعه روحها وتخلت عن ضميرها وغدت غارقة في عبادة المال ومنشغلة عن الفضيلة وأخذت تبتعد عن العدالة وتنزلق نحو الهاوية.[1]

السؤال الملح الذي فرض نفسه على أفلاطون هو كيف يحدث هذا في أثينا؟، لا بد من وجود خلل عميق في هذه المدينة. فالمدينة التي تحكم على الحكيم بالإعدام هي مدينة فاسدة وتعاني من أزمة أخلاقية وسياسية حادة، واستمرار هذه الأزمة سيجلب المزيد من المعاناة والاضطهاد لأهلها ولكل من يفكر باستقلالية عن طبقتها الحاكمة الضالة.إذن؛ كانت مهمة أفلاطون واضحة، فعليه أن يبحث عن مصدر الخلل ويتعرف إلى أسبابه الآنية والبنيوية، وعليه أيضا أن يبحث عن علاج سريع وجذري يعيد المجتمع الأثيني، وأي مجتمع إنساني آخر يرتكب مثل هذه الحماقات، إلى صوابه وتوازنه ويسترد عافيته .وفي سياق هذا البحث كتب أفلاطون مؤلفه الفذ " الجمهورية الفاضلة" الذي تحدث فيه بالتفصيل عن حياة سقراط وشرح أفكاره، إلى جانب معالجته موضوعات عديدة؛ لذا فقد وُصف بأنه " من الكتب التي يصعب تصنيفها، فهو لا ينطوي تحت أي قسم من أقسام الدراسات الاجتماعية الحديثة أو العلوم الحديثة. ففيه نجد ما يمس كل نواحي فلسفة أفلاطون، كما أن مادته من الاتساع لدرجة أنها لم تترك شيئاً من الحياة الإنسانية إلا وعالجته.[2]

العدالة والفضيلة عند أفلاطون.

انشغل أفلاطون بشكلٍ خاص بقضيتي العدالة والفضيلة ورأى أن وجودهما ضروري في المجتمع السليم لما تمثلانه من أمانةٍ في القول والعمل، ساعياً لوضع إطار نظري متكامل، هو ربما أفضل وأوضح ما دون حول أسس ومكونات المجتمع العادل والفاضل والذي لا يفرط بأفضل أبنائه ويحتضن كل العقول والكفاءات والطاقات ويوفر بيئة مناسبة للاستفادة من أفكارهم وإبداعاتهم .يعرف أفلاطون في بداية كتابه العدالة بأنها " مصلحة القوي" قاصداً بذلك "أن الأقوياء يضعون التشريعات لتخدم مصالحهم الخاصة، وتحقق ما يهدفون إليه من منفعة دون مراعاة للمصلحة العامة. فالأنانية تهيمن على الطبيعة الإنسانية والحكام الأقوياء يشرعون القوانين

[1] المصدر نفسه، ص156 .

[2] سباين، جورج (1971). تطور الفكر السياسي. ترجمة حسن العروسي . ط3. القاهرة. دار المعارف ، ص48

لصالحهم وينزلون العقاب بالمخالفين لهم". ورأى أن العدالة هي الفضيلة الأساسية للروح ، وبالتالي فالرجل العادل هو الأسعد وألاحكم والأفضل والأقوى ، وأن العدالة لا يستطيع أن يتعرف عليها سوى قلة قليلة من الأفراد وهم أصحاب المعرفة الحقة الذين يجب أن يتولوا الحكم حتى يستطيعوا اتخاذ القرارات الصائبة.[1]

حاول أفلاطون إنقاذ العدالة من تلك النظرة النسبية والسلبية وأراد تشييد "مدينته الفاضلة" على أساس متين من العدالة، فهي بمفهومه (أي العدالة) مطلقة لا تتبدل حسب الزمان والمكان، وعظمة مدينته الفاضلة لا تقاس بالقوة العسكرية؛ بل بالعدالة الموجودة داخل المجتمع وداخل الفرد . وبالعدالة اقترح أفلاطون العلاج الأمثل لأزمة أثينا. يقول: "إن الحل يكمن في العدالة والمجتمع العادل وأن العدالة بدورها لن تتحقق بدون شرط آخر مهم هو " أن يصبح الحكيم حاكماً والحاكم حكيماً ". هذا هو في نظر أفلاطون أول قانون في السياسة، ذلك أنه متى ما تحقق هذا "الشرط الأفلاطوني" فإن العدالة والسعادة ستتحقق للبشرية جمعاء في كل مكان[2] .

الدولة عند أفلاطون:

من هنا؛ ننطلق لطرح التساؤل الأساس: ما المقصود بالدولة في فكر أفلاطون؟ وما هي جمهوريته الفاضلة؟ وما هي الأسس الفكرية التي قامت عليها؟ وما هي وظائفها ومهامها؟ أفلاطون يرى "أن الاجتماع ضرورة تفرضها الحياة البشرية، وأن الإنسان لا يستطيع العيش مستقلاً، فحاجته إلى الآخرين، وعدم استقلاله بتأمين حاجاته هما سبب نشوء الدولة، وأن أساس الدولة هو اجتماعي اقتصادي، مثلما هو نفساني طبيعي. كما وأن الفرد لا يستطيع تحقيق الحياة الفاضلة ضمن إطار العائلة أو القرية، لذلك من الضروري العيش ضمن إطار المدينة الدولة التي توفر جميع أسباب العيش الفاضل عبر".[3]

وظائف الدولة عند أفلاطون.

أولها: الحكم التي تُعتبر في نظره أهم وظيفة معنوية.

ثانيا: مهمة الدفاع عن الدولة.

ثالثا: المهمة الإنتاجية.

---

[1] الحكيم ، مظلة ومحمد مظهر سعيد (1963) . جمهورية أفلاطون . القاهرة. دار المعارف، ص39.

[2] أفلاطون، (1980) . جمهورية أفلاطون . ترجمة حنا جناز. مصدر سابق، ص28

[3] الخنساء ، سلمى (1988) . مصدر سابق، ص52.

وقد نظر أفلاطون إلى النفس البشرية فرأى أن الفرد تنازعه ثلاث نزعات رئيسة،هي : نزعة العقل والتفكير والحكمة، ونزعة غضبية، أي نزعة الشجاعة، ونزعة شهوانية متمثلة بنزعة حب التملك.

تقسيم العمل عند أفلاطون:

تحقيقاً للعدالة بمعناها الخاص والعام، والمستندة إلى اتحاد مؤلف بين الأفراد، يجد فيه كل منهم الدور الذي يقوم به وفقاً لنزعاته ورغباته، قسم أفلاطون مجتمع مدينته الفاضلة إلى ثلاث طبقات مبنية على النزعات الثلاث. وهذه الطبقات هي[1]:

الطبقة الأولى: طبقة الحكام الفلاسفة أو الأوصياء، وتتوافر فيهم أسمى النزعات، وهي نزعتي العقل والحكمة ويتولون مهمة الحكم. وقد أطلق عليهم أيضاً " حراس الدولة".

الطبقة الثانية: طبقة المدافعين: وهم الجنود أو الحراس وتتوافر فيهم النزعة الغضبية أو الشجاعة، ويتولون مهمة الدفاع.

الطبقة الثالثة: طبقة المنتجين: وهم الزراع والصناع والتجار، وتتوافر فيهم أدنى النزعات وهي حب التملك، ويتولون المهمة الإنتاجية للدولة.

الطبقة الرابعة: النساء والعبيد والأجانب.

ترتكز "الجمهورية الأفلاطونية" على العدالة القائمة على الطبيعة وليست العرف، وكذلك على التربية الفاضلة الصحيحة، إلى جانب الاقتناع الذاتي، "فكل فرد من أفراد الجمهورية يجب أن يقتنع أو أن تكون لديه القناعة الكاملة والواعية لذاته ولوضعه الاجتماعي، لما لذلك من كمال المعرفة والفضيلة" اهتم أفلاطون أساساً بالوصول إلى الكمال السياسي والمعنوي عند الطبقة الأولى.

فقد رأى أنه كما أن الفرد الفاضل هو الذي يحكمه عقله فإن الدولة الفاضلة أو المثلى هي التي يحكمها أكثر الأفراد عقلاً وحكمة . ويصل تحليل أفلاطون إلى قمته عبر وصول الفلاسفة إلى الحكم "لأنهم الأشخاص الذين وصلوا لدرجةٍ عالية من المعرفة والثقافة، وأن العقل هو السائد لديهم، وهم الصفوة المختارة في المجتمع، ويمقتون الشر والكذب والجبن والطمع ، ويحكمون

[1] الحكيم ، مظلة ومحمد مظهر سعيد،(1963) .مصدر سابق، ص62 .

بالفضيلة ويضعون القواعد ويتخذون الإجراءات النافعة التي تقود إلى السعادة والسلام ، وأن الدولة لا تستقيم ولا تصطلح ما لم يخططها ويحكمها الفلاسفة".[1]

وأوضح أفلاطون أن أول جهود الفيلسوف يجب أن تنصرف إلى وضع الأخلاق والسياسة في قالب علمي واحد إذ أنهما متلاقيان، موضحاً أن الإصلاح لا يتم بواسطة الانقلابات وإنما بالمعرفة، وباجتماع الفلسفة والسلطة السياسية في يدٍ واحدة يصبح الحكم حكماً مثالياً، ويتم الخلاص على أيديهم. فالفكرة الأساسية التي قام عليها كتاب " الجمهورية" هي تحقيق مدينة تكون موحدة سياسياً وأخلاقياً، وأن كل عضو في الدولة يقوم بدوره مستقلاً، لكن ضمن المصلحة العامة.

كل ما قدمه أفلاطون من تراثٍ فكري وفلسفي غزيرين أسسهما عبر إطار معرفي، قائم على منهجية واضحة ورؤية تطبيقية تم بلورتهما في ظل أكاديميته الخاصة لتربية قادة وزعماء وفلاسفة المستقبل. هذه الأكاديمية ظلت تُدرس الحكمة وتعرَف بالعدالة وتغرس الفضيلة في نفوس المنتسبين إليها وتدعوهم للبحث عن الحقيقة والعمل على تأسيس الحكم الصالح والمجتمع الفاضل الذي يربي الأفراد على التعاون والمحبة والتآلف والمصالح المتبادلة بدلاً من القوة والمنافسة والصراع وحب الذات والأنانية .[2] طرح فلسفة أفلاطون وأفكاره السياسية يطول ويتشعب، ولكن في المجمل؛ ستبقى فلسفته، كما كانت دائماً ثروة فكرية كبيرة، لا يمكن الاستغناء عنها في فهم الفلسفة، لأنها تمثل قمة الفلسفة المثالية ، فضلاً عن أن مطارحاته في جمهوريته الفاضلة شكلت أول محاولة فكرية في التاريخ تنطلق لإيجاد مجتمع مثالي، يقوم على أسس فكرية قياسية، تجريبية.

أرسطو (384 . 322 ق.م)

حياة:

يعتبر أرسطو أعظم فيلسوف وعالم في العهد القديم، فهو الذي أنشأ دراسة المنطق وأغنى كل فروع الفلسفة تقريباً. وما قدمه أرسطو للعالم من فكرٍ ومعرفة يدعو إلى الدهشة؛ فقد بقي من أعماله 47 مؤلفاً في الوقت الذي يُذكر فيه أنه ألف أكثر من 170 كتاباً. وأرسطو هو أكثر الفلاسفة الإغريق استقطاباً للاهتمام والدرس، حيث أن ما من باب من أبواب المعرفة . عدا

---

[1] أفلاطون (1980) . جمهورية أفلاطون . ترجمة حنا جناز. مصدر سابق، ص29 .

[2] عبد الله، عبد الخالق (2006). مصدر سابق، ص158 .

الرياضيات . إلا وشمله باطلاعه الواسع. ولكن ليس عدد كتبه هو المهم في الأمر؛ بل معرفته الواسعة المدهشة والطريقة العقلانية التي أسسها في المنهج العلمي، إلى جانب أن أعماله تؤلف موسوعة للمعرفة العلمية في تلك الأيام، فقد كتب عن الفلك وعلم الحيوان وعلم الجنين والجغرافيا والفيزياء والتشريح والفسولوجيا والطب، وعن كل ميدان من ميادين المعرفة التي كانت معروفة عند اليونان القدماء. فأرسطو أسهم إسهاماً ضخماً في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي ليستحق بذلك وصف " منشئ علم السياسة" كفرع مستقل عن المعرفة.

منهج وفلسفة أرسطو

إذا كان أستاذ أرسطو (أفلاطون) قد اتخذ من التفكير الفلسفي المجرد منهاجاً للبحث في الظاهرة السياسية، ومن الجدل والحوار أسلوباً لبناء نظريته، فإن أرسطو قد ابتكر منهاجاً مغايراً، كما اتبع أسلوباً جديداً يختلف كل الاختلاف عن أسلوب معلمه، وكان بذلك يضع أسس مناهج علم السياسة.[1]

ولا شك أن مرد الاختلاف في المنهج؛ وبالتالي التباين في نتائج البحث بين الأستاذ والتلميذ مرده إلى الاختلاف بينهما في النشأة والتكوين الفكري، ومع ذلك لا يمكن القول بوجود تعارض تام بين أصول فكرهما السياسي، فأرسطو في الحقيقة لا يعدو أن يكون استمراراً وتطوراً لمدرسة أفلاطون ولكن بأسلوبٍ جديد .فبعد أن "حرر" أرسطو نفسه . إلى حدٍ ما.

من أثر أفلاطون عليه، راح يشق لنفسه نهجاً فكرياً يلاءم إبداعه الخاص ، وإن تطور تفكيره في هذا الاتجاه هو الذي حدا به إلى الإقلاع عما كان قد اعتزمه من استعارة أسلوب أفلاطون في تخطيط دولة مثالية، والى توجيه بحوثه أولاً إلى التاريخ الدستوري، ثم إلى النتائج العامة المتصلة بتكوين الدولة وتسييرها على هدى المشاهدات والتاريخ ، لذا كان هذا المنهج الذي أسسه أرسطو يُعد بصفةٍ عامة أحكم وأجدى ما وصلت إليه دراسة المسائل السياسية.[2]

التحق أرسطو بأكاديمية أفلاطون، وظل يتلقى العلم فيها على أستاذه طيلة عشرين عاماً، وهي فترة تطور فيها فكر الأستاذ كما نضج عقل التلميذ. واستمر من بعده يؤيد نظرية الحكم الدستوري، ويثبت بالبراهين والدراسات المقارنة للدساتير في عصره جدارتها في تحقيق التوازن بين القوى السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي. هذا كله ترك أثراً واضحاً على تفكيره ومنهاجه

---

[1] ربيع، حامد عبد الله (1970) . أبحاث في النظرية السياسية . القاهرة. مكتبة القاهرة الحديثة ، ص 138.

[2] سباين، جورج (1971). تطور الفكر السياسي. ترجمة حسن العروسي . ط4. القاهرة. دار المعارف ، ص36.

في البحث، وظهر ذلك في كتاباته السياسية المعروفة ، وأتاح له فرصة الدراسة المقارنة بين النظم السياسية المختلفة في مرحلة التحول والانتقال. واستجاب لهذه العوامل بعقله العلمي والعملي ، فأخضعها للبحث والتحليل ليتخذ منها مادة لصياغة نظرياته السياسية، ويضع قواعد المنهج العلمي قي دراسة الظاهرة السياسية.وتكمن أهمية أرسطو في أن المعرفة السياسية لم تعد يتم الاستدلال عنها من خلال العلوم الأخرى، بل أصبح لها علماً مستقلاً، وهذا ما أجمع عليه مؤرخو الفكر السياسي، وهنا تكمن الأهمية الرئيسة لما قام به أرسطو في تاريخ النظريات السياسية، في كونه أصبغ على السياسة صفة العلم المستقل، الذي له موضوعه، ومناهج البحث فيه.[1]

فمن خلال ما وضع من مؤلفات، مثل مجموعة الدساتير التي لم يبقى منها سوى دستور أثينا، وكتابه المعروف " السياسة" يتضح بجلاء أنه درس تاريخ النظم السياسية ، كما درس أشكالها التي عاصرها في كل المدن اليونانية والشعوب الأخرى . هذا بالإضافة إلى دراسته للفكر والفلسفة السياسية في عصره، ولم يكن يرمي إلى الشرح وتصحيح الانحرافات فقط، بل إلى تأسيس علم أيضاً والمتمثل بعلم السياسة .والسياسة لدى أرسطو هي علم السيادة " وسيدة العلوم". فهي " سيدة " كممارسة لأنها تعنى بالمسائل الحيوية في المجتمع، مثل تحديد الأولويات الاجتماعية ، وكيفية توزيع وتوجيه الموارد والثروة ، وتحديد حقوق المواطن وواجباته الاجتماعية ، ووجهة الثقافة وقضايا السلم والحرب ،الخ . وهي " سيدة العلوم" كدراسة وأفكار تعنى بتوضيح المفاهيم (العدل، الحرية، الحق، الفضيلة، المساواة،) وتحديد الغايات والوسائل والخيارات ومقارنة البدائل وبالتالي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في اعتماد الخيارات والحكم عليها.[2]

[1] Dunning – Ahistory of political Theories : Ancient and Medineval,op,cit.p.49.

[2] موسوعة السياسة(1983). السياسة وعلم السياسة. ج3.ط1. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ص363.

نظرته للمجتمع واصل الدولة:[1]

1. الدولة كظاهرة سياسية هي اجتماع يخص به الإنسان دون سواه من سائر الحيوانات، ويرجع ذلك في الأصل لكونه كائناً سياسياً ناطقاً وعاقلاً يحس ويفكر ومن ثم يميز بين الشر والخير والعدل والظلم.
2. الدولة أو كما يسميها أحياناً الاجتماع السياسي فوق كل الاجتماعات ولكن تشكلها كلها سواء من حيث التكوين أو الغاية التي تسعى إليها وهي الخير الأعم للجماعة. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن فكرة الإرادة العامة التي اتخذها الفيلسوف روسو ، تجد جذورها في هذه الفكرة التي وضع أصولها أرسطو.
3. تتميز الدولة عن غيرها من الاجتماعات لقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يسد حاجات أفرادها. وهذه الخاصية لا يستطيع الفرد بلوغها كما لا تستطيع ذلك العائلة أو القرية. وأرسطو هنا يؤكد حقيقة سبقه إليها أفلاطون.
4. الدولة كتنظيم قانوني تـعيش وتقوم بالقوانين، وهي تسعى بذلك لتهذيب الإنسان وتجريده من نزعات الشر والغرائز البهيمية. ووضع أرسطو قاعدة ثابتة لأصل الاجتماع السياسي وهي العدل الذي هو ضرورة اجتماعية لإقامة الحق.

فالجديد الذي قدمه أرسطو من خلال تأصيله لنشأة الاجتماع السياسي هو تلك التفرقة بين البناء السياسي وما يقوم من بناء اجتماعي أو اقتصادي، ويمكن القول بأن التفريق الحديث بين الدولة وبين الجماعة لم يتناوله أي مفكر يوناني بوضوح وكفاية، وربما لم يكن هذا التفريق سهل الإيضاح قبل تصور الدولة ككيان قانوني، ومع ذلك فقد كان أرسطو على الأقل أول من شارف حدود هذا التصور .[2] يؤكد أرسطو أن الدولة رابطة بين مواطنين أحرار متساوين، يخضعون للقانون بمحض إرادتهم ، أما القوة فلا يمكن أن تكون أساساً للحكم ولكن الرضا والإقناع هما الدعامة القوية للحكم.

هذه النظرية لا زالت من أقوى الحجج التي يلجأ إليها الكتاب السياسيون لتعزيز فلسفتهم السياسية. ويجزم أرسطو أن الدولة هي بمثابة النمو الطبيعي، وتوجد تماماً مثل الشراكات

---

[1] Dunning – Ahistory of political Theories : Ancient and Medineval,op,cit.p.55.

[2]. Georges H.Sabine(1973), Thomas L. thorson – Ahistory of political Theory, – Fourith Edition– Hinsdale, hinois.P.105

الأولى ورب الأسرة والقرية. فالدولة هي أعلى شكل للعلاقة التي تغطي الأشكال الأخرى، وهي مضمونها ونهايتها. وأن الإنسان بطبيعته حيوان سياسي وفي المجتمع السياسي فقط أو في الدولة يمكن أن تتحقق ذاتيته كلياً . ويربط أرسطو بين الدولة وبين الإنسان على أساس أنهما مزودان بمبدأ غائية العمل منذ النشأة الأولى لهما في قوله: " انه من الواضح أن الدولة مخلوق طبيعي وأن الإنسان من طبيعته الأولى حيوان سياسي. ليس الإنسان فقط قد قُدر له أن يعيش في دولة ما، لكن الدولة مثلها مثل أي مجتمع آخر، فقد أسست لتحقيق خير ما، فهي قد وجدت لتحقيق غاية ما. لقد وجدت الأسرة خصيصاً للحفاظ على حياة الأفراد. ولقد وجدت الدولة وغرضها الأول الحفاظ على حياة الأسرة والقرى التي كانت على المدى الطويل غير قادرة أن تكون مكتفية بذاتها . لكن فوق هذه الغاية الاقتصادية، فان وظيفة الدولة تأمين الخير الأسمى للإنسان، بمعنى تأمين حياته الأخلاقية والفكرية.[1]

مقومات النظام السياسي عند أرسطو:[2]

1. الدستور، وهو القواعد العامة التي تحدد اختصاصات الهيئات الحاكمة وعلى رأسها الحكومة صاحبة اختصاص ممارسة السيادة في الدولة.
2. السيادة، وواضح أنه يقصد بها حق ممارسة السلطة السياسية، هل هي من حق الأمة كما في الديمقراطيات، أم مقصورة على أقلية معينة، أم أنها محصورة في شخص الحاكم الفرد؟.
3. الطبقة الحاكمة التي يمثلها من يمارسون السلطة في الدولة والخصائص الكمية والنوعية لأفراد هذه الطبقة .

الديمقراطية عند أرسطو:

من جهة أخرى؛ يرى أرسطو أن الديمقراطية لا تتعلق بعدد من يساهمون في السلطة ، بل لا بد من الأخذ بالاعتبار نوعية الحاكمين. وفي نظره أن ما يميز الاوليغارشية عن الديمقراطية هو الغنى والفقر، ففي كل مرة يحكم فيها الأغنياء، ولو كانوا أكثرية، يكون الحكم اوليغارشياً وفي كل مرة يحكم فيها الفقراء وإن كانوا أقلية ، يكون الحكم ديمقراطياً.[3]

---

[1] بالروين، محمد محمد (2006) . مصدر سابق،ص46

[2] تنيره، مصباح . مصدر سابق،ص216.

[3] بريلو ، مارسيل وجورج ليسكيه (1986). تاريخ الأفكار السياسية . بيروت. الأهلية للنشر والتوزيع،ص64.

يركز على أهمية حكم القانون وهو الذي يحقق التوازن من حيث المساواة في الحقوق السياسية، والمشاركة في ممارسة الحكم، وتحقيق قدر من الاعتدال في توزيع الثروات، وصولاً إلى الاستقرار السياسي. فكرة أرسطو عن حكم القانون أصبحت واحدة من دعامات الفكر السياسي خلال القرون الوسطى . وما زالت الأسس الأخرى التي وضعها لتحقيق التوازن والاستقرار من أهم الموضوعات التي تناولها وما زال يتناولها علماء السياسة بالدراسة والبحث.

العدالة عند أرسطو:

يصف العدالة بأنها أرقى جميع الصفات التي تحوزها النفس (الشجاعة والعفة والكرم والشهامة) وتقع في مجال الأخلاق لكونها جزءاً جوهرياً من الفضيلة عموماً. ومع ذلك فان للعدالة أيضا مظهراً نوعياً يجعلها تقع ضمن مجال السياسة عبر مبدأ العلاقات الصحيحة والمتساوية بين الناس. وأن العدالة السياسية ممكنة فقط بين الأعضاء الأحرار والمتساوين اجتماعياً، وهدفها النهائي هو تأمين القناعة أو السيادة المطلقة. ما يريد أرسطو أن يكون له الرجحان إنما هو " دستور" قائم على " الطبقة الوسطى" ، التي يرى فيها بأنها التي تؤمن استقرار الدولة وتظل مخلصة للقوانين، ولا تعمل من اجل مصلحتها وحدها، بل من اجل مصلحة جميع المحكومين، وأنها الطبقة المؤهلة سلفاً على نحوٍ ممتاز لإدارة الشؤون العامة .خلاصة القول: كان أرسطو مجدداً في المنهج والفكر السياسي اليوناني، بل انه قد سبق فلاسفة العصر الحديث في وضع أصول نظرية الحكم الدستوري، ونظرية الصراع بين الطبقات على أسس اقتصادية واجتماعية ولا ينعدم تأثيره في فلسفاتهم ألبته. كما وبفضل ما قدمه أرسطو من أسس منهاجيه في بحث الظاهرة السياسية ، بلغ علم السياسة حد الاستقلال عن العلوم الأخرى. وبفضل بحوثه المبتكرة تطور الفكر السياسي حتى بلغ تأثيره المستمر في العصر الحديث.

الفصل الرابع

الفكر السياسي في العصور الوسطى

المبحث الأول

الفكر المسيحي في العصور الوسطى

مقدمة

بدأت الديانة المسيحية في الانتشار في أوروبا في الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية الرومانية في أوج عظمتها، وقد بدأ تأثير هذه الديانة في النواحي الدينية والاجتماعية فقط، ولم تعطي اهتماما للنواحي السياسية، وانتشرت المسيحية بين صفوف الطبقة الدنيا في المجتمع التي أمنت بها كنتيجة منطقية لمناداة هذه الديانة بمبدأ المساواة بين كل الناس، ومع مرور الوقت وفي بداية انهيار الإمبراطورية الرومانية بدأت المسيحية بالانتشار بين كافة الطبقات. ومع ذلك بقيت تأثير الديانة المسيحية بعيدا عن الحياة السياسية نتيجة لإيمان أباء الكنيسة الأول بضرورة إطاعة الحاكم تنفيذا لوصية السيد المسيح عليه السلام" دع لقيصر لقيصر وما لله لله"

بقي الوضع كذلك الى ان اعترف الإمبراطور قسطنطين بالمسيحية كديانة رسمية للإمبراطورية، حيث بدأت هذه الديانة بالازدهار وأصبحت الديانة الوحيدة المسموح بها وتخلت الدولة عن نظرية حرية العقيدة التي كانت سائدة في بداية ظهور الكنيسة، وتزايد دور الكنيسة مع ضعف الإمبراطورية وتناقص سلطة الأباطرة بحيث أصبحت سلطة الكنيسة موازية لسلطة الإمبراطورية.

ازدواج السلطة" ونظرية السيفين"

جاءت المسيحية محركة دينية لها نظامها المستقل عن الدولة، وكانت هي المسئولة عن النواحي الروحية وتسعى لتخليص الانسان من الخطيئة، وكانت تنظر للدولة كمؤسسة مستقلة تستمد سلطتها من الله مما يعني خضوع الكنيسة لسلطتها. وطرحت الكنيسة فكرة " الولاء المزدوج" والتي تدور حول وجوب خضوع المسيحي لنوع من الولاء المزدوج انطلاقا من ازدواج طبيعته، فالإنسان يتكون من روح وجسد، والروح تتوجه بالولاء نحو خالقها والذي تظهر سلطته في الأرض من خلال الكنيسة، أما الجسد فيتوجه بولائه الى السلطة الدنيوية ممثلة في الحكومة

الإمبراطورية. وانطلاقا من هذه الأطروحة اصبح الناس يجدون أنفسهم أمام خيارين إما ان يطيعوا الله وسلطته ممثلة في الكنيسة، وإما ان يطعيوا الحاكم أو الإمبراطور.[1] وظهرت اثر ذلك نظرية السيفين أو ازدواج السلطة على أساس وجود نوعين من الوظائف بالمجتمع.

1 -وظائف خاصة بالقيم الروحية والخلقية وتتولاها الكنيسة وتراقبها.

2 -وظائف تتعلق بالمحافظة على الأمن والنظام وتحقيق العدالة وتتولاها الحكومة.

مفكري الفكر المسيحي في العصور الوسطى.

القديس أوغسطين(354م).

عبر القديس عن معظم أفكاره في مجلده الضخم الذي اسماه " مدينة الله" city of God[2]

نظرته للدولة

تحدث القديس عن نوعين من الدول

الأولى: دولة الأرض والتي تتمثل في الدوافع الدنيوية وتستهدف التسلط والتملك.

الثانية: دولة الله وهي التي تستخدم السلام والخلاص الروحي.

نظام الحكم:

اعتقد القديس أوغسطين بان الدولة الحقة هي التي تقوم على المسحية، وقال بأنه إذا ما اعتنقت الديانة المسحية فأن الكنيسة ستكون هي الحاكمة وتكون الدولة حينئذ دولة الكنيسة في الوقت وهي القادرة على تحقيق العدالة.

وتبنى القديس فكرة وحدة الأمم المسيحية الدولة العالمية من خلال قيام إمبراطورية مسيحية عالمية يسودها العدل والسلام.[3]

القديس توماس الأكويني(1225-1274)

يعتبر توماس من أشهر الفلاسفة السياسيين في العصور الوسطى، وقد حاول الجمع بين النظرية السياسية القديمة مثل نظريات أرسطو وبين التيارات المسيحية الرومانية التي تستمد أصولها مما جاء في الإنجيل وكتابات القديسين الأوائل.

---

[1] سباين، مرجع سابق ص 267.

[2] محمد طه بدوي(1979)، فلسفة العصور الوسطى، وكالة المطبوعات، الكويت بالاشتراك مع دار العلم بيروت، ص 38.

[3] على عبد القادر، مذكرة الفكر السياسي في العصور الوسطى، جامعة القاهرة، د.ن، ص 14.

نظرته للدولة ونظام الحكم:

اعتبر توماس بأن هنالك هدف أخلاقي للحكومة، ويجب ان تمتد لتشمل إرضاء الله وستكون هذه مهمة رجال الكنيسة في المقام الأول. وتعمل هذه الحكومة على إسعاد الناس وتحقيق السلام وحفظ النظام ويستوجب ان تكون السلطة محدودة، وان الحكم أمانه في عنق الجماعة والحاكم معذور في كل ما يفعله لأنه يستمد سلطته من الله ويساهم في الخير العام وبهذا يرفض توماس الثورة على الحاكم[1].

نظرته للقانون:

أكد توماس على مبدأ سيادة القانون وقدسيته وان سلطه القانون أصيلة وكامنة وهي ليست من صنع الانسان. وقد قسم القوانين الى أربعة قوانين أحداهما أنساني وهو القانون الوضعي وثلاثة أخرى لا يتداخل الانسان فيها وهي.

1 ⊣القانون الأزلي (الأبدي)

2 ⊣القانون الطبيعي.

3 ⊣القانون الإلهي[2].

[1] محمد فتح الله الخطيب، مصدر سابق، ص88

[2] Barry, norman– an introduction to modern political theory the macmillun press ltd. London. 1981.p25

المبحث الثاني

الفكر السياسي الإسلامي– العربي.

مقدمة:

يجد المتتبع لدراسة تاريخ الفكر العربي الإسلامي أن هناك أكثر من تسمية واحدة لهذا الفكر. وعند الوقوف على أهم هذه التسميات نجد أن هناك **ثلاث تسميات تنتمي إلى ثلاث مدارس فكرية:**

المدرسة الفكرية الأولى التي تسميه بالفكر الإسلامي: ترى أن الفكر العربي الإسلامي هوة فكر يقوم على انصهار جميع الأقوام ومن ضمنهم العرب في بوتقة الإسلام. وبناءً على ذلك فان هذا الفكر هو فكر إسلامي. ومن أهم رواد هذه المدرسة: احمد أمين وسيد أمير علي وأبا الأعلى المودودي وجمال الدين الأفغاني ومحمد ضياء الريس وآخرين. هذا بالإضافة إلى عدد من المستشرقين من أمثال كب وكوليوم وبروكلمان وغيرهم.[1]

المدرسة الفكرية الثانية والتي تسميه بالفكر العربي: فإنها تنطلق من الفكرة التي تقول أن الفكر العربي نشأ وترعرع وازدهر في بيئة ومناخ عربي، وان الرسالة الإسلامية قد خاطبت أول من خاطبت العرب، ثم أنها جاءت بلغة العرب وعلى صورةٍ مثلى للثقافة العربية. يُضاف إلى كل ذلك أن كل من أسهم في هذا الفكر لم يكن الأساس فيه الموطن، وإنما البيئة الفكرية التي نبغ فيها؛ وعليه فإن كل من نبغ في البيئة العربية هو عربي ثقافة وفكراً. ومن هنا جاءت التسمية " الفكر العربي" وحسب. وتضم هذه المدرسة بين ما تضم كلا من : عيد الرحمن الكواكبي، ساطع الحصري، جوستاف لوبون وفيليب حتى وآخرين.[2]

---

[1] يقول أحد أنصار هذه المدرسة وهو ضياء الدين الريس:" إن المسلمين قد فكروا فعلا في السياسة وكونوا لهم نظريات عنها تمثل ثروة عظيمة القيمة، جديرة بالعناية والدراسة، تضاهي ما أنتجته أوروبا في بعض عصورها الزاهية. بل أن من بين هذه النظريات ما لم تصل أوروبا إلى معرفته إلا بعد أن قطعت شوطا طويلا في طريق التطور. انظر: ضياء الريس، محمد (1979). النظريات السياسية الإسلامية. دار التراث. د.م، ص4.

[2] زكي محمد، فاضل (1976) الفكر السياسي العربي الإسلامي . دار الحرية. بغداد، ص15.

المدرسة الثالثة هي "الفكر العربي الإسلامي" : ترى هذه المدرسة أن الفكر العربي الإسلامي، هو فكر يمتد إلى زمنٍ بعيد، وأنه يرتبط بالجزيرة العربية بالذات، التي نزحت منها أقدم الموجات البشرية في التاريخ .

تكونت خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة الثقافة العربية وقيمها الخاصة بالنظرة إلى الكون والإنسان والحياة. ثم جاءت الرسالة الإسلامية لتصهر العرب في فكر وعقيدة واحدة ، ولتحفزهم على تحمل مسؤولياتهم في نشرها والعمل مع كل من تفاعل وانصهر في ثقافتها، على أساس من المساواة والأخوة الإسلامية والإنسانية.وعلى هذا النحو أصبح هذا الفكر، عربياً في إطاره الأول، وإسلاميا في إطار الثاني وإنسانيا في إطاره الثالث. وهذا ما يجعله أن يكون فكرا عربيا إسلاميا إنسانيا. ومن بين ما تضمهم هذه المدرسة: محمد كرد علي وعباس محمود العقاد وأنور الجندي وآخرون .

تأسيساً على ما تقدم؛ فإن تسمية الفكر الذي نحن بصدده بـ " **الفكر العربي الإسلامي** " يجعل منها تسمية جامعة وشاملة ودقيقة، وهي السمية التي أخذنا بها في دراستنا هذه.

إسهامات الفكر الإسلامي في العالم:

1. **النقلة في المعرفة** : كانت المعرفة تستمد من الحواس والعقل، وكانت تسيطر عليها الخرافات والأساطير والعرافة والجن، والعقل يغلب عليه الجانب الفلسفي، والفيلسوف يشطح بعقله دون ضوابط، وانتشرت مقولة (العقول السبعة: أي كل عقل يفيض على ما يليه حتى يصل إلى العقل السابع " درجة الكمال". فجاء الإسلام وقرر أن المعرفة نتوصل إليها بثلاث وسائل: الوحي وهو أشرفها وأصدقها، والعقل، والحس. والوحي يسيطر على العقل والحس لا يضل ولا يخطئ.
2. **النقلة في العقيدة:** من العقيدة السلبية التي كانت تعتمد الحجر والحيوان والشجر كمعبود ، إلى العقيدة الايجابية الصحيحة عن الإله والكون والحياة والإنسان وهي عقيدة التوحيد.
3. **النقلة في الأخلاق:** كانت الأخلاق قبل الإسلام تعتبر أن الحياة المادية هي كل شيء بما تحويه من شهوات وملذات، أو أن الحياة خيال وليست حقيقة وعلى الإنسان أن يعتزل ما فيها من متع وشهوات فجاء الإسلام وخلص الكون من دنس المادية وشطحات الفلاسفة بضابط أخلاقي عظيم حدد معايير وقيم الأخلاق وحدد مكانة الدنيا ومكانة الآخرة وفق أسس وقواعد أخلاقية محددة.
4. **النقلة في التشريع:** كان " التشريع الروماني" هو أرقى التشريعات التي وصل إليها الإنسان، وهو غير منطقي في معظم نصوصه إلى أن جاء الإسلام بتشريع للفرد والجماعة والدولة والاقتصاد

ونظام الحكم، وهذا التشريع يلبي حاجة الإنسان دوما . ولقد أثبتت الوقائع وتطورات الحياة أن الإنسانية مهما بلغت من درجات التقدم والكمال، فإنها لا ترتقي بتشريعاتها إلى المستوى التشريعي الذي جاء به الإسلام بل هي تعمل وباستحياء على الأخذ بكل ما جاء به الإسلام في هذا الشأن.

في هذا الإطار؛ نود الإشارة إلى أن المفكرين الغربيين نظروا إلى المفكرين المسلمين على أنهم رواد الأخلاق والفكر الفلسفي، ولكنهم لم يكن لهم باع طويل في مجال الفكر السياسي . وهذا خاطئ تماما ولا يمثل الحقيقة على الإطلاق؛ إذ أن الأوروبيين في القرن السادس عشر والسابع عشر كانوا يجهلون تماما خصائص أو طبيعة الفكر السياسي عند المسلمين وكانوا يعطون أحكاما مسبقة ضد المسلمين تذهب إلى أن المسلمين لم تكن لديهم رؤية واضحة للفكر السياسي، وأن دينهم وثقافتهم كانت تخلوان من أي فكر سياسي.[1]

مصادر الفكر السياسي الإسلامي العربي:

إن مصادر الفكر السياسي العربي الإسلامي، تبدو للوهلة الأولى متكاملة في مضمونها، قادرة على استيعاب كل ما يمكن أن يصل إليه عقل الإنسان من تطور جديد، وإذا ما تناولنا بالبحث والتنقيب نجدها كذلك، وابعد من ذلك نجدها تشكل وعاءً لإعادة بناء الوعي العربي الإسلامي بالذات، ووعاءً للتشكيل التاريخي للفكر الغربي المهيمن اليوم. وعلى ذلك تقسم مصادر الفكر السياسي العربي الإسلامي **الى** مصادر مباشرة ، مصادر غير المباشرة.

أولاً: المصادر المباشرة

1. **القران الكريم** : مما لا شك فيه أن الله عز وجل أنزل القران الكريم ليكون دستوراً للأمة، وهداية للخلق، وبرهاناً على صدق نبوة الرسول ورسالته، وحجة قائمة إلى يوم الدين، ومعجزة خالدة تتحدى الأجيال والأمم على مر الأزمان. هذا الكتاب استطاع تغيير قلوب وعقول تابعيه، وإحياء الأمة التي تتمسك به من الجهل والضياع وجعلها مصدر إشعاع فكري.

لقد بين القران الكريم في قواعده علاقة الحاكم بالمحكوم، وخلاصة ما تذكره الآيات القرآنية في هذا المجال خمسة مبادئ هي:

[1] الأنصاري، بن هشام(1971). السيرة النبوية. ج 1. تحقيق مصطفى السقا وآخرون. دار إحياء التراث العربي. بيروت، ص ص 356 . 362.

1. **العدل:** فقد صرحت الآيات القرآنية بقوله تعالى"**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ". سورة النحل،آية(90).**
2. **الشورى:** فقد أمر بها القران الكريم، فقال تعالى: "**وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِين". سورة آل عمران آية (159).**
3. أن يتجه الحاكم نحو الإصلاح ، والعمل على مصلحة المسلمين.
4. التعاون بين الحاكم والمحكوم والتعاون بين المؤمنين بعضهم مع بعض؛ لذا قال تعالى:" **وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" . سورة المائدة آية (2)**
5. حماية المجتمع من الرذائل وحماية الأموال والأنفس والأعراض والدين، وذلك بإقامة الحدود، والانتصاف من الظالم للمظلوم.

في هذا الخصوص؛ فإن القرآن الكريم لم يعالج تفاصيل نظام الدولة الإسلامية، ولم يتناول بالبحث الدقيق أساليب الحكم فيها. فالتشريع لم يعرض نظاما معينا لشكل الخلافة ملكية أم جمهورية ولم يضع أساليب وطرق تنظيم السلطات فيها ولم يشر لقواعد اختيار الحاكم سواء بالانتخاب أو بالوصاية أو بالوراثة. لقد اشتمل القران على مبادئ عامة ووضع صيغ واسعة تترك لأصحاب الشأن أمر تنظيمها، بما يتناسب وتطور العصور لتستطيع مسايرة الصالح العام. فالشريعة لا تتغير وإنما الذي يتغير الأعراف التي يوافق علماء المسلمين على تعديلها، فالمبادئ العامة الثابتة والأولية لا تتبدل ولا تتغير وهي تشمل العدل والشورى والمساواة. فهذه المبادئ والدعائم العامة تمثل أساس النظريات السياسة في الإسلام، وهي كفيلة بإقامة نظام سياسي صالح يعمل للمصلحة العامة.

كذلك؛ لم تكن خطوط الدولة المرسومة في القرآن الكريم هي خطوط دولة مدينة City State كتلك التي أشاد وتمسك بها الإغريق القدامى، ولم تكن هذه الخطوط خطوط الدولة القومية National–State المحددة تاريخا وإقليما وثقافة ولغة ، كما لم تكن خطوط هذه الدولة هي خطوط الإمبراطورية التي تتسع فوق الأقاليم ولا تعترف بالحدود لان الإمبراطورية كان يتزعمها إمبراطور دنيوي بحكم بالبطش والسلاح، إنما كانت الخطوط متجه مباشرة إلى رسم دولة عالمية يسودها الإخاء والود والمحبة، وتلتزم القوانين بالقوانين الإلهية ، وتدعم مبادئ الأخلاق وتقيم المساواة الحقيقية بين الناس.[1]

[1] عبد المعطي محمد، علي(1998). فلسفة السياسة بين الفكرين الإسلامي والغربي، مصدر سابق،ص280

2. **السنة النبوية** : تعتبر السنة النبوية أصل هام من أصول التشريع الإسلامي ، فهي شارحة ومكملة للقران الكريم، وموضحة له، لذا فالإمام الشافعي لم يفصلها عن الكتاب في البيان للأحكام الشرعية، واعتبرها هي والكتاب نوعاً من الاستدلال بها أصلاً واحداً، وأطلق عليهما (النص)، ولقد قال الشاطبي في هذا المقام: "ولا ينبغي في الاستنباط من القران الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه وهو السنة". بدأت الدولة الإسلامية نشاطها في المدينة المنورة، بعد أن تكاملت أركانها. فقد وجد الشعب الإسلامي إقليما يستقر عليه، ووجد السلطة الحكومية التي تتولى شؤونه. وبدأ هذا المجتمع السياسي " المجتمع الإسلامي في المدينة " حياته الفعلية وأخذ يؤدي وظائفه، ويحول المبادئ النظرية إلى أعمال، بعد أن استقر في موطنه الجديد ، وضم إليه عناصر جديدة، واستكمل حريته وسيادته. فوجدت الدولة الإسلامية الأولى حرية كاملة السيادة، ووضعت المبادئ الأساسية للتشريع الإسلامي، ولم تكن هناك أية وظيفة من وظائف الدولة إلا قامت بها على أسسٍ وقواعد مقررة.

فقد قامت الدولة الإسلامية في المدينة بتنظيم الدفاع، وإعداد الأداة لتنفيذ العدل بين الناس، ونشر العلم، وجباية المال، وعقد المعاهدات، وإيفاد السفارات. وكان النبي ﷺ رئيساً لهذه الدولة، كما كان في نفس الوقت نبياً ورسولاً. وقد أوجد الرسول عليه السلام الروح التي تسيطر على الحياة السياسية، وأقام النموذج القدوة والقياس، فكانت فترة النبوة في نظر التاريخ الإسلامي مرحلة " تأسيس".وسار الخلفاء الراشدون على هدى الرسول ومبادئه، فازدهرت الدولة، واتسع سلطانها. ثم بدأ الخلفاء من بني أميه وبني العباس يخرجون عن هذه المبادئ شيئاً فشيئاً حتى أصبح الحكم الإسلامي في أواخر الدولة العباسية وليس فيه من مبادئ الإسلام إلا بعض مظاهره.

ثانياً : المصادر التبعية.

1. **الإجماع:** هو اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية من العصور بعد النبي عليه السلام على حكم شرعي في أمر من الأمور العملية. والإجماع هو المصدر الثالث من مصادر الفكر الإسلامي. وهو حجة قاطعة لم يتنازع في ذلك احد من المسلمين اللهم إلا بعض من لا يعتد بخلافهم من المعتزلة والشيعة والأمامية والخوارج وأدلة حجية الإجماع كثيرة منها قوله تعالى:" وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرا". سورة النساء، أية (115). وقول الرسول عليه السلام: " إن الله لا يجمع

أمتي إلا على هدى". أخرجه الإمامين أحمد والترمذي. وقوله أيضا:" إن أمتي لا تجتمع على ضلالة. أخرجه ابن ماجه في الفقه.

2. **القياس:** هو بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بإلحاقه بأمر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب أو السنة. وهنالك دلائل ومواضع عديدة في الكتاب والسنة والإجماع على العمل بهذا الأمر.
3. **الاستحسان :** يقصد به قطع المسألة عن نظائرها. فهو عكس القياس الذي هو إلحاق المسألة بنظائرها في الحكم. واعتبر الاستحسان مصدر من مصادر الفقه المعتبرة لأنه ليس إلا اخذ بقياس أو بديل آخر.
4. **العرف:** هو ما اعتاد الناس وساروا عليه في أمور حياتهم ومعاملاتهم من قول أو فعل أو ترك، ويسمى أيضا بالعادة على رأي كثير من الفقهاء. وبعضهم يجعل العادة، وهي الأمر المتكرر، أعم من العرف، فكل عرف عادة، وليس كل عادة عرفاً. وللعرف سند قوي من النصوص، فقد قال الرسول: " ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن". ففي هذا دلالة واضحة على أن الأمر الذي يجري الناس على اعتباره من الأمور الحسنة فهو في حقيقته أمرٌ حسن.
5. **الاستصحاب:** هو الحكم على الشيء بالحال التي كان عليها من قبل، حتى يقوم دليل على تغير تلك الحال. ويعتبر الاستصحاب آخر دليل شرعي يلجأ إليه المجتهد لمعرفة حكم ما عرض له.
6. **الاستصلاح أو المصالح المرسلة** وهي كما عرفها الإمام الغزالي جلب المصلحة ودفع المضرة، أي المحافظة على مقصود الشرع من الخلق بالمحافظة على الضرورات الخمس : الدين، النفس، العقل، النسل، والمال.
7. **مذهب الصحابي :** وهو من لقي النبي وآمن به ولازمه زمنا طويلا، وأخذ عنه الحديث والعلم، كالخلفاء الراشدين وابن عباس وعائشة وغيرهم.
8. **شرع من قبلنا :** وهي الأحكام التي شرعها الله تعالى لمن سبقنا من الأمم وانزلها على أنبيائه ورسله لتبليغها لتلك الأمم

ثانيا: المصادر غير المباشرة:

وهي المصادر التي لا تعالج الظاهرة السياسية بالأصالة، وإنما تعرض لها في سياق آخر، كجزء من ظاهرة عامة سواء كانت فقهية أم تاريخية أم فلسفية أم لغوية الخ. وأهمها:

1. تفاسير القران وشرح الحديث

2. كتب الفقه وأصولها .
3. خطب الخلفاء الراشدين وعهودهم غالى الأمراء والولاة
4. كتب التاريخ، وتنقسم إلى أنواع أربعة في تعلقها بالظاهرة السياسية، وهي: كتب التاريخ العام، كتب التاريخ السياسي للدول، تاريخ النظم السياسية والحكام، وتاريخ المؤسسات خصوصاً مؤسسة الوزارة.
5. كتب الأدب الشعبي أو السير الشعبية وسير العلماء والصالحين.
6. كتب التعريفات ومعاجم اللغة.

مهما تعدد مصادر الفكر السياسي العربي الإسلامي، إلا أن الأصل والمعين الذي يرفد كل السواقي الفكرية الصحيحة هما : القران وسنة المصطفى ، وسيبقيان كذلك حتى يرث الله الأرض وما عليها؛ لذا لا بد من العودة للنش أة، والعمل على ربطه روحيا بهذين المصدرين، لأنهما يجليان الحقيقة، وينقيان المدركات الإنسانية من كل شائبة، ويبعدان عنهما كل غموض.

الفكر السياسي العربي الإسلامي ثوابت ومرتكزات.

إن الفكر السياسي العربي الإسلامي قائم على ثوابت لا تتغير ولا تتبدل، وتعد بمثابة منطلقات أكثر غنى على مستوى التنظير الفكري، وأقرب للواقع على المستوى الحضاري، وأنفذ حكمة وإحاطة على مستوى المواقف العملية من المدخل الاختزالي الذي يقلص الاجتماع البشري إلى الوجود السياسي للجماعة كما هو الحال في الفكر اليوناني القديم، وكذلك من المدخل الأحادي الذي اختزل السياسة في القوة وربطها بالدولة شكلا وسوغ لها مجالا حيوياً مستقلا تستقي منه شرعيتها، وتفرضها من خلال سيادتها على الجماعة كما هو الحال في اختلاق أسطورة الدولة القومية في الفكر الأوروبي الحديث ، خاصة المثالية الألمانية في القرن التسع عشر وتحققها في الحركة النازية في القرن العشرين.[1]

والملاحظ أن الفكر السياسي العربي الإسلامي يميل بفضل ثوابته إلى الاعتدال في حين يميل الفكر الآخر إلى الاستعلاء، وما بين الاعتدال والاستعلاء شوط واسع من الفوارق، مما يجعل هذا الفكر، عنوانا للواقعية التي يطمح إليها الإنسان .

[1] الهزايمة، محمد عوض(2007) الفكر السياسي العربي الإسلامي، دراسة في الجانب الأيدلوجي الجزء الأول، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.ص 129

أولاً: ثوابت في المبادئ الفكرية

قام نظام الحكم في الإسلام على ثوابت ومبادئ جعلت منه خير نظام عرفته البشرية، وهذه الثوابت هي: [1]

1. **الحاكمية لله تعالى** : ويعني أن الحاكمية لا تكون إلا لله ، وهي من ابرز خصائص الإلوهية، وليس لأحد من البشر أن يدعيها ، فالمشرع هو الله، والمحلل هو الله، والمحرم هو الله.
2. **السيادة لشرع الله:** ما دام نظام الحكم في الإسلام ، يقوم على شريعة الله ، فينبغي أن تكون له السيادة، بحيث تطبق الشريعة على الناس جميعا، حاكماً ومحكوماً في كافة شؤون الحياة ، ولا يصح للناس أن يغيروا أو يبدلوا أحكامها، أو يستمدوا أحكاما من سواها ، وعندما يأخذ المسلمون قوانين من غيرهم، فإنهم يعتبرون خارجين عن الشرع.
3. **السلطة للأمة** : على الأمة أن تختار وكيلا عنها، في تطبيق أحكام الله وتنفيذها، وهو الحاكم الذي منحته سلطتها، وهذا يعني أن الحكم في الإسلام ليس فردياً مطلقاً ، وإنما يستند إلى قاعدة الأمة التي تشكل بمجموعها سلطة المراقبة والتقويم في الدولة الإسلامية .
4. **للأمة حاكم واحد** : يحرص الإسلام أن يكون المسلمون امة واحدة ، فهم امة الوحدة ، لهم رب واحد، وشريعة واحدة، ونظام واحد، مهما تعددت أجناسهم ولغاتهم ؛ لذا أوجب الإسلام أن يكون للأمة حاكم واحد، وهو رئيس الدولة أو خليفة المسلمين، ويساعده معاونوه وأجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية والمالية.
5. **الشورى:** وتعني تبادل المسلمين الرأي، في الأمور والقضايا التي لم يرد فيها نص، وتبادل الآراء ضروري، حتى يستطيعوا الخروج برأي واحد، بعد تداول الآراء الأخرى، يحقق المصلحة العامة للمسلمين، ويجنبهم الوقوع بأي مخاطر.

ثانياً: مرتكزات النظام السياسي الإسلامي العربي.

يقوم النظام السياسي للفكر السياسي العربي الإسلامي على عدة مرتكزات ودعائم يستند عليها، ويتفرد بها عن بقية التيارات الفكرية التي اجتاحت العالم منذ القدم وحتى وقتنا هذا ، وإن الاختلال بأي مرتكز يؤدي إلى خللٍ تام في مسيرة الأمة الإسلامية؛ لذا فما على الحاكم المسلم إلا مراعاتها ليستقيم به الملك ويصيب رضى رعيته وهذه المرتكزات[2].

---

[1] . المصدر ذاته، ص130

[2] . الخنساء ، سلمى (1988) . تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى.ط1. د.م . د. ن ، ص160

1. **العدل:** يقصد بهذه الخاصية تنفيذ حكم الله طبقا لما جاءت به النصوص القرآنية، والعدل أساس نظام الإسلام وغايته المقصودة سواء بين المسامين أم بينهم وبين الأعداء، لأن العدل قوام الحياة، وهو أساس الملك، والظلم سبيل خراب المدنيات وزوال السلطان.
2. **الطاعة :** تعني قبول الأوامر والتوجيهات الصادرة من الحاكم المسلم فيما ليس فيه معصية والالتزام بها، باعتباره وكيلا عن الأمة في تدبير أمورها ورعايتها ومصالحها في الدنيا والآخرة. والطاعة هنا طاعة واعية مبرأة من أي مصلحة أو منفعة وأساسها حرص الطرفين حاكم ومحكومين على إرضاء الله وتحقيق مصالح العباد .
3. **المساواة:** جاء الإسلام بالمساواة كصفة جديدة لم تعهده حياة البشرية من قبل، فقد دعا الدين الإسلامي من يومه الأول إلى المساواة الكاملة، الحق بين الإنسان وأخيه الإنسان، كما دعا إلى نبذ الكبرياء والاستعلاء.
4. **الحرية:** أن أساس صلاح الحكم وقوة الدولة ورقي الأمة الحرية، ففيها تصان كرامة الإنسان وتزدهر القيم والفضائل، وتتفتح القرائح والعبقرية، وترعى الحقوق، وينتشر العدل، وتعم السعادة، وتعمر البلاد، ويسعد العباد. هذه الحرية قد طالب بها الإسلام في وقت كانت البشرية ترزح تحت عبودية التقليد في العقيدة والإيمان، علما أن هذه الحرية وفق منهج الإسلام ليست مطلقة .

إن ثوابت الفكر السياسي العربي الإسلامي سواء كانت في المبادئ أو المرتكزات أو الخصائص،لا تعني الجمود ورفض ما هو جديد على الساحة الفكرية، بل يعني قياس هذا الجديد بهذه الثوابت، وقبول ما تطبق عليه هذه الثوابت، ورفض الباقي. وهذا في واقع الأمر يجعل للفكر السياسي العربي الإسلامي مكانته على الساحة الفكرية تتجلى في كونه ميزاناً لبقية الأفكار والتيارات الفكرية الأخرى. هذه المكانة اكتسبت من عدة سواقي، في مقدمتها مصادر هذا الفكر المقدسة كالقرآن والسنة النبوية، وما قام به أولئك الذين تفرغوا للبحث والتفكير والتنظير والتأسيس لهذا الفكر، وصولاً إلى مأسسته بصورة علمية وفق انساق متكاملة ومنهجية رصينة. وسوف نقوم فيما يأتي بذكر نماذج من المفكرين السياسيين الإسلاميين الذين قدموا لنا انساقاً سياسية متكاملة تعبر عن فكرة المجتمع الإسلامي كل في عصره الخاص وظروفه المحددة. وقد اخترنا في هذا الصدد أربع مفكرين، كانت لها إسهامات عميقة وواسعة في هذا الفكر، وهم شهاب الدين بن أبي الربيع باعتباره أول من وضعوا الأسس المنهجية للفكر السياسي العربي الإسلامي، إلى جانب كلاً من الفارابي وابن رشد وابن خلدون.

أعلام الفكر السياسي العربي الإسلامي

شهاب الدين ين أبي الربيع (733 . 842م)

يعتبر كثير من الكتاب أن ابن الربيع هو رائد الفكر السياسي الإسلامي الأول باعتباره صاحب كتاب (سلوك المالك في تدبير الممالك[1]) الذي تكلم فيه عن السياسة والأخلاق بأسلوبٍ معمق، مما يظهر واسع خبرته ومعرفته بعلمي السياسة والأخلاق، واطلاعه على الفكر الإسلامي.

نظرته للدولة والمجتمع:

يرى ابن الربيع أن الإنسان لما كان مفتقراً إلى الغذاء واللباس والمسكن والجماع والعلاج ، فقد احتاج حينئذٍ إلى الصنائع والعلوم التي تعمل بها هذه الأشياء ، ولما كان الإنسان غير قادر على سد حاجاته الطبيعية، ولا يمكن أن يسد هذه الحاجات بنفسه؛ لذا اقتضت تلك الحاجات لتؤدي دورها إلى أن يجتمع الناس إلى بعضهم ، ويتعاونوا مع بعضهم البعض في المعاملات والعطاء ، مما يؤدي إلى وجود مجتمع ، وهذا المجتمع اتخذ المدن محل إقامة ، والمدن غدت بهم إلى قيام الدولة.

رأي ابن الربيع، هذا، ذهب إليه قبله أفلاطون، حيث رأى أن نشأة الدولة جاءت نتيجة اجتماع الناس معا لسد حاجاتهم الطبيعية، وكذلك يتفق مع سقراط بالقول ذاته ، لكن ما ميز ابن الربيع أنه قام بضبط وتنسيق هذه التصورات الفكرية بصبغة دينية مزجهما معا. وقال:" إن الإنسان حيوان اجتماعي مدني" وهذا رأي قاله أرسطو من قبل في كتاب (السياسة)، ولكن الجديد عند ابن الربيع أنه ذكر أن هذا الميل الاجتماعي الطبيعي خلقه الله في الإنسان، أي انه أضفى طابعا إلهيا على هذا الميل.[2]

---

[1] قدم ابن الربيع الكتاب إلى الخليفة العباسي المعتصم، وقد أعده بطريقة مجدولة مشجرة قسمه إلى أربعة فصول، يتناول أولها فلسفة الوجود عبر لزوم أن يكون هناك أنبياء ، والفصل الثاني يتناول أحكام الأخلاق وأقسامها بين الإنسان والحيوان بالفكر والتمييز والأخلاق والفضائل السياسية ،والفصل الثالث يحدد أصناف السيرة العقلية الواجب على الإنسان إتباعها والعمل بها ، والفصل الرابع بقسم السياسات ويحدد أنواعها ، وأسباب العمران وكيفية ظهور المدن وخصائص الحكومة الصالحة وأركان الملك المتمثلة في المُلك والرعية والعدل والتدبير . حقق الكتاب واعد دراسة فائقة عليه حامد عبد الله ربيع ونشر في القاهرة عام 1983، كذلك حققه ناجي التكريتي ونشره في بغداد عام 1987 . انظر: عبد الله ربيع، حامد (2007) مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة، ص221

[2] جلال شرف، محمد وعلي عبد المعطي (1978). الفكر السياسي الإسلامي. دار الجامعات المصرية. الإسكندرية، ص212

شكل الحكومة المدينة الفاضلة:

عندما انتهي ابن الربيع من تأسيس الدولة أو المدينة ، أخذ يتعرض لنوع العقل المدبر لها والذي يقودها ويحكمها، وقد رأى أنه لا يمكن أن تنشأ دولة بدون حاكم يدفع عنها الأذى، ويرى أن الحاكم يجب أن يكون أفضل الناس وهو احكمهم وهنا يتفق مع رأي أفلاطون.

وقد اختار ابن الربيع الشكل الحكومي وهو الحكم الذي يعتمد على حكم الفرد الواحد وهو الملك عنده. ولم يؤمن بأن يكون الحكم ارستقراطياً ،كذلك لم يؤمن بأن يكون شكل الحكومة (اوليجاركياً) معتمداً على القلة الفنية التي تثرى على حساب الشعب، كما لم يؤمن بأن يكون الحكم (ديمقراطياً) يعتدي على حكم الشعب كله، أو (فوضوياً) يعتدي على أهواء وتجمعات الغوغائيين.[1]

أركان الدولة عند ابن الربيع:

1. **الملك** : يقول أن الله خص الملوك بكرامته ومكن لهم في بلاده ، فواجب على الرعية تعظيمهم ، ويؤمن ابن الربيع بنظرية " التفويض الإلهي للحكام" ، من خلال ما خصهم وتمكينهم من أرضه، والأمر بوجوب طاعته ، ورأى أن الملك يجب أن تتوافر فيه ستة عناصر، هي: الأبوة، الهمة الكبيرة، الرأي المتين، المثابرة، المال الجم، الأعوان الصادقون.
2. **الرعية** : يرى ابن الربيع أن الرعية تقسم إلى سبعة أقسام هي: الزهاد، الحكماء، العلماء، ذو انساب، أرباب الحروب، عمار الأسواق، سكان القرى.
3. **العدل**: يرى أن مكانة العدل كبيرة ، مستدلا على ذلك اتفاق الأمم وأطيافهم عليه على مختلف مذاهبهم، وقسمه إلى ثلاثة أقسام هي: ما يقوم به العباد من حق الله عليهم كالفرائض وما يتعلق بها، وما يقدمون له من حق بعضهم على بعض كتأدية الأمانات وفعل الخير، وما يقومون به من حقوق كتكفين موتاهم وتربية الأيتام وغيرها.
4. **التدبير**: اهتم ابن الربيع بالتدبير اهتماما بالغا باعتباره رباطا وواسطة قوية بين الحاكم والمحكوم ويقوم التدبير على قواعد أربعة هي: حراسة الرعية ، وعمارة البلدان، وتدبير الجند وتدبير الأموال، ويرى أن الملك لا بد له من اختيار من يساعده لتدبير شؤون رعيته ، فعليه ما يلي:

[1]. المصدر نفسه، ص 214

استوزار الكفء، استشارة الأمين، الإسرار لأهل الثقة، الاستعانة بالأحرار، التمسك بالعمال (الولاة) الأخيار، وتولية العلماء.

إلى ذلك؛ يضع ابن الربيع خمس عشر نصيحة احترازية دعاها بـ" الأمان" وذلك لتفادي هلاك الملك وهي : آفة الملك سوء السيرة، آفة الوزراء خبث السريرة، آفة الجند مخالفة القادة، آفة الأمراء مفارقة الطاعة، آفة الرعية ضعف السياسة، آفة العلماء حب الرياسة، آفة القضاء شره الطمع، آفة العدل قلة الورع، آفة الملك تضاد الحماة، آفة الرأي إضاعة الحزم، آفة القوي استضعاف الخصم، آفة المسجد عوائق القضاء، آفة الحق انتقاص الآراء، آفة المنعم قبح المن، آفة المذنب سوء الظن.[1]

خلاصة القول: من خلال استقراء المفاهيم الأساسية التي سيطرت على الإطار الفكري لابن الربيع نستطيع أن نحدد أهم المرتكزات التي قام عليها فكره، والمتمثلة في: القيادة، السلطة، العدالة، التدبر، والسلوك. هذه المفاهيم تبرز من آنٍ لآخر في إطار متكامل حيث كل منها يقود إلى الأخرى. فالقيادة والسلطة والتدبر هي أركان ثلاثة كل منها يستند إلى العنصرين الآخرين. إن القيادة هي سلطة والسلطة هي علاقة تعبر عن تقابل بين حقوق وواجبات. وكذلك؛ بين العدالة والسلوك وكيف أنهما بدورهما وجهان لحقيقة واحدة: السلوك هو تعامل وإرادة، والعدالة هي اعتدال واتزان في ذلك التعامل.

الفارابي (874 . 950م)

حياته:

كان أبو نصر الفارابي واسع الثقافة موسوعي المعرفة، فلم يدع علماً من العلوم إلا أحاط به، وكان له قدرة عجيبة على تعلم اللغات، حتى قيل أنه أتقن سبعين لغة وإن كان في ذلك مبالغة.

أنشأ مذهبا فلسفيا متكاملاً، وكان يتقن الموسيقى وقيل أنه اخترع آلة القانون. استفاد الفارابي من كل فكرة جاءت بها الفلسفة القديمة، حتى أصبح من كبار الفلاسفة التي أنجبتهم الحضارة العربية الإسلامية؛ فهو الذي أرسى قواعد فكرية سياسية اتخذت من الشريعة الإسلامية وتعاليمها منطلقا رئيسيا.يجمع كثير من الفلاسفة على أن الفارابي أول الفلاسفة الكبار في الإسلام، وعُرف

[1] الاصبحي ، احمد. (1999). قراءة في تطور الفكر السياسي. ج1. دار البشير. عمان، ص461

بأنه فيلسوف المسلمين وأقربهم إلى فهم فلسفة أرسطو ليلقب بـ " المعلم الثاني" بعد أرسطو المعلم الأول.

مذهبه وفلسفته:

هو أول من حمل المنطق اليوناني تاماً منظماً إلى العرب. وقد أعجب بأرسطو فشرح كتبه المنطقية وعلق عليها؛ فاظهر غمضها وكشف سرها وقرب متناولها وجمع ما يحتاج إليه منها في كتب صحيحة العبارة لطيفة الإشارة منبهة على ما أغفله الكندي وغيره من صناعة التحليل وأنحاء التعليم . وقد عده ابن خلدون من أكابر الفلاسفة في الملة الإسلامية وأشهرهم. وتبرز مكانة الفارابي الصحيحة في أنه ما من فكرة في تاريخ الفلسفة الإسلامية إلا ويوجد جذورها عند الفارابي.[1]وكان غرض الفارابي، شأن غيره من الفلاسفة، أن يحيط بجميع العلوم. ويظهر أنه كان عالماً بالرياضيات بارعاً وطبيباً لا بأس به . وكتب كذلك في العلوم الخفية ، كما كان إلى جانب هذا موسيقياً متفنناً ندين له بأهم رسالة عن نظرية الموسيقى الشرقية، وكان يوقع على المزهر ويؤلف الألحان، ولا يزال دراويش المولوية يحفظون أغاني قديمة تُنسب إليه.[2]

نظرته للمجتمع ونشأة الدولة:

اعتبر الفارابي النفس الإنسانية كصورة كاملة لفعل العقل الفعال، وإنها أرقى الصور الأرضية وهي أفق بين العالم السماوي والعالم الأرضي، تأتي درجة وجودها بعد العقل الفعال مباشرة، لأنها أفضل وجود صدر من هذا العقل. وقضية النفس البشرية بالنسبة إلى الفارابي تكمن في أنها تدرك ذاتها وتدرك المعقولات الفارقة. وإن معرفة النفس لذاتها ولقدراتها كونه قوة متحركة لذاتها وضابطة سلوكها ومنظمته بدليل أن النفس تنعم بفضيلة صادرة عن العقل الفعال وهي أسمى الفضائل كلها. ويربط الفارابي الفضيلة بالمعرفة ، فكما أن المعرفة درجات ولها ارتقاءها ، كذلك الفضيلة لها درجاتها وارتقاءها ، فلا يمكن إذاً فهم ومعرفة الفضيلة إلا من خلال معرفتنا لذواتنا ولمقدرات النفس الإنسانية ولقواها الفاعلة.[3]

في كتابه " آراء أهل المدينة الفاضلة " أراد الفارابي تكوين مجتمع فاضل ودولة مثالية ، وذهب إلى أن الإنسان اجتماعي بطبعه من جهة ومضطر إلى الاجتماع للاستعانة في تلبية

---

[1] فروخ ، عمر (1966). الفكر العربي. دار العلم للملايين . بيروت، ص170

[2] بريل، أو جي . د. ت. ابن خلدون . دائرة المعارف الإسلامية. د.ن.، ص406.

[3] شيكوني، أنجلو (د.ن) أفلاطون والفضيلة. ترجمة منير سبغيني. دار الجيل. بيروت، ص118

حاجاته من جهة أخرى؛ لذا لجأ بالفطرة إلى الاجتماع لنيل السعادة عبر إنشاء المجتمعات. في هذا الخصوص يجب الإشارة إلى أن الفارابي مذهب أفلاطون وأرسطو وابن أبي الربيع في كون الإنسان اجتماعي بالطبع، ويحتاج إلى معاونة غيره لكي يتمكن من بلوغ كماله، وأطلق على الإنسان "الحيوان الإنسي" أو "الحيوان المدني"، والهدف الرئيس في اجتماع الإنسان هو تحصيل الكماليات التي تحقق له السعادة.

شبه الفارابي المدينة الفاضلة بالبدن التام الصحيح الذي تتعاون أعضاؤه كلها في تتميم حياة الحيوان والحفاظ عليها، وأن نسبة رئيس المدينة إلى المدينة وأهلها كنسبة القلب إلى البدن وأعضاء البدن. وكذلك؛ بشبه الفارابي المدينة الفاضلة بالعالم ويرى أن نسبة السبب الأول (الله) إلى سائر الموجودات كنسبة مَلك المدينة الفاضلة إلى سائر أجزائها (طبقاتها وأهلها) .

قسم الفارابي المجتمعات البشرية إلى فئتين: مجتمعات كاملة ومجتمعات ناقصة أو غير كاملة، ففي الأولى يتحقق التعاون المتبادل على أكمل وجه، وهي ثلاث مراتب : عظمى ووسط وصغرى. فالمجتمعات العظمى هي اجتماع العالم كله في دولة واحدة ، والوسطى هي اجتماع أُمة في جزء من المعمورة، والصغرى هي اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أُمة .

أما المجتمعات غير الكاملة فهي اجتماع أهل القرية واجتماع أهل المحلة والبيوت. وأقل المجتمعات كمالاً المجتمع المنزلي الذي يشمل أفراد أسرة واحدة.

أركان الدولة عند الفارابي:

1. **القائد :** هو الذي يجب أن تتوافر فيه الشروط ، وعلى هذه الحالة فإنه يكون واحداً من اثنين هما: أن يكون نبيا ولكنه يستدرك بالقول لقد انتهى عهد الأنبياء، أو يكون حكيما وشبه الحكيم والنبي . إلا أن النبي أعظم من غيره . بالفيلسوف لأنهما يحظيان بالاتصال بالعقل الفعال.
2. **الرعية:** يرى الفارابي بها الرعية المتعاونة التي تؤدي كل ما عليها كما تؤدي أعضاء الجسم وظائفها بانتظام وتسعى إلى تحقيق السعادة.[1]

[1] . الهزايمة، محمد عوض(2007) الفكر السياسي العربي الإسلامي، مصدر سابق، ص230

شكل الحكومة المدينة الفاضلة:

يذهب الفارابي إلى تصنيف الحكومات (المدن أو الدول)، حيث يضعها في ترتيب خاض تأتي في مقدمتها المدينة الفاضلة، وتتدرج في الترتيب حتى تصل إلى مرتبة النوابت والبهيميين وهذه المدن هي: [1]

1. **المدينة الفاضلة:** وهي الدولة التي تهدف إلى تحقيق سعادة الأفراد والجماعات، وتعمل كالكائن الحي ولكل عضو من أعضائه وظيفته لا يتعداها، ولكل عضو أهمية ومسؤولياته المتدرجة والتي تصل في حدها الأعلى مسؤولية الرئيس الذي تكون وظيفته التوجيه والتربية نحو الفضيلة والسعادة . ويقوم أشخاصها بخدمة بعضهم بعضا لتحقيق السيادة المنشودة.
2. **المدينة الجاهلة** : هي المدينة التي لم يعرف أهلها السعادة ولا خطرت ببالهم ،إن ارشدوا إليها لم يقيموها، وإن ذكرت لهم لم يعتقدوها، لا يعرفون من الخيرات إلا سلامة الأبدان والتمتع باللذات وما إلى ذلك، فان حصلوها كان لهم بها سعادة، وإن أخطأوها كان لهم الشقاء.
3. **المدينة الفاسقة** : هي التي عرف أهلها ما عرف أهل المدينة الفاضلة من السعادة، ولكنهم لم يعملوا بما عرفوا، فهم يقولون ويعتقدون ولكتهم لا يعملون.
4. **المدينة المتبدلة:** وهي التي كانت آراء أهلها وأفعالهم مطابقة لآراء أهل المدينة الفاضلة وأفعالهم، إلا أنها تبدلت فدخلها الفساد في الآراء والأفعال.
5. **المدينة الضالة:** هي المدينة التي تعتقد في الله والعقل الفعال آراء فاسدة ، ويدعي رئيسها الأول ضلالا أنه موحي إليه، فيخافه الناس ويغرر بهم بأقواله وأفعاله.
6. **النوابت :هم أولئك** الذين ينبتون في المدن كالشوك النابت بين الزرع، وأمثالهم (البهيميون) فهؤلاء ليسوا مدنيين بل متوحشون.

المدينة الفاضلة وفق الفارابي قد تحققت تاريخياً في المدينة المنورة فهو يرى أن مجتمعها مثل مجتمع المدينة الفاضلة ، فكان أهل المدينة متعاونين في السراء والضراء ، وكان من بينهم عضو واحد رئيس بشخص الرسول عليه السلام ، وكان إلى جواره فئة وهم الصحابة الذي يلتزمون بأوامره، وقد وجدت في ذلك المجتمع فكرة الوحدة العضوية والترتيب في كل شيء.

[1] فاخوري، حنا وخليل الجر (1993) تاريخ الفلسفة الإسلامية. ج2. دار الجليل. بيروت. ص143 . 150

إن الفارابي قد حاول في مدينته الفاضلة أن يوفق بين الفلسفة اليونانية والمبادئ الإسلامية ، وأن يمزج بين أفكار أفلاطونية وارسطوية وإسلامية، وكان يهدف من وراء ذلك تحقيق مجتمع مثالي، فجاءت نظريته السياسية صعبة التحقيق، لبعدها عن الواقع.

استقى الفارابي نظرياته السياسية من البيئة الإسلامية وما كان فيها من الدول والدويلات في القرن الرابع للهجرة : فالخلافة العباسية كانت مدينة فاضلة كبرى، والدولة البويهية كانت مدينة فاضلة وسطى، والدولة الحمدانية كانت مدينة فاضلة صغرى. والدولة الفاطمية والدولة الإخشيدية مثلا كانت من مضادات الخلافة العباسة . إلى ذلك؛ فإن الفارابي قد استقى الفكرة العامة (الدولة المثلى أو الفضلى) من أفلاطون؛ على أن الموازنة بين كتاب السياسة (الجمهورية) لأفلاطون وبين كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ترينا فروقا أساسية في آراء الفيلسوفين : قبول الفارابي بثلاث مدن فاضلة وإقرار المدن غير الفاضلة في المجتمع (تأثراً بأرسطو إلى حد ما وبواقع الحياة الاجتماعية في أيام الفارابي إلى حدٍ كبير) . وطبقات المدينة عند الفارابي لا صلة لها بطبقات الناس في مدينة أفلاطون . والرئيس عند الفارابي غير الرئيس عند أفلاطون.[1]

رئاسة الدولة الفاضلة:

بخصوص مراتب الدولة ، فيبين الفارابي أن أعلاها مرتبة هو الرئيس ومن يقربونه مرتبة يليهم قوم في المرتبة الثانية يعملون أعمالا على حسب أغراض هؤلاء، وهلم جرا إلى أن يصل إلى أدنى المراتب في السلم الاجتماعي ، إلى العمال والخدم الذين يخدمون ولا يُخدمون، يأتمرون ولا يُأمرون . هنا يظهر تأثير أفلاطون واضحاً في كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة بالنسبة للطبقات الاجتماعية، مع اختلاف أن الفارابي يجعل للصفات المكتسبة أثراً في قدرات وإمكاناته ومن ثم في تشكيل مركزه الاجتماعي .

يرى الفارابي أن أسمى الأعمال وأشرفها وأهمها وظيفة الرياسة وهي مصدر التنسيق والتنظيم والتوجيه للجميع في المدينة الفاضلة، ولذلك وضع شروطاً لاختيار الرئيس، أهمها: سلامة الجسد والأعضاء، قوة الفهم والذاكرة وجودة التصور لكل ما يقال له ويتلقاه، حدة الفطنة والذكاء، حسن العبارة، حب العلم والاستفادة، التحلي بالصدق والأمانة والعدالة، قوة الإرادة، القناعة، تجنب الملذات الحسية.

[1] فروخ ، عمر (1966). الفكر العربي، مصدر سابق، ص192

وأوضح أن الحكمة والعكوف على التأمل والتفكير من أهم صفات الرئيس. وفي حالة تعذر وجود مثل هذه الصفات في شخص واحد، وتوفرها في شخصين أحدهما حكيم والثاني تحقق فيه بقية الشروط، كانا معاً رئيسين في المدينة، وإذا تفرقت الصفات في نفر من الناس كانوا كلهم رؤساء على أن تكون الحكمة في شخص واحد . وإن خلت المدينة من الفلاسفة شارفت على الانهيار.

طرح الفارابي عن الحكم والدولة والرئيس والطبقات ينقلنا إلى نظرية هامة اخترعها وه ي (نظرية التنازل عن الحقوق) والتي تقوم على أساس تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم طائعين، في عقد متفق عليه بسبب حاجتهم إلى الاجتماع والتعاون مع بعضهم البعض ، ويكون التنازل لأحدهم وهو الرئيس الذي يسعى إلى تحقيق سعادتهم بفضل تعاونهم معه، وبهذا؛ ربط نظريته بالمثل الأخلاقية مرتبطة بالسياسة، ونظريته قريبة من نظرية العقد الاجتماعي، الأمر الذي نوقن به أن الفارابي سبق بنظريته غيره أمثال هوبز ولوك وروسو وغيرهم ، والسبب أنه وضع نظريته من خلال ممارسته للسياسة عمليا ولم يصفها. [1]

بهذا؛ نرى أن الفارابي قد تخطى الفلاسفة الإغريق الذين لم يتجاوز مخططهم نطاق تنظيم المدن، فتصور اجتماع المعمورة في دولة واحدة وخرج بذلك عن التقليد اليوناني. فالفارابي الذي اطلع على نظريات الإغريق فاستوعبها وتأثر بآراء الرواقيين فهذبها، وآمن باتجاهات الإسلام العالمية فعمل بها، قد استطاع أن يرتفع إلى مستوى أسمى وينظر إلى الكون من علٍ ويتصور إمكانية تحقيق مجتمع أممي كبير.

ابن رُشد (1126. 1198م)

حياته وفلسفته:

يمثل ابن رشد ذروة التفكير في العصور الوسطى، ويعتبر أشهر فلاسفة الإسلام وأعظمهم أثراً في التفكير الأوروبي، حتى أن أرسطو لم يشغل العقل الأوروبي كما شغله ابن رشد. وإذا أنكر بعضنا أن يكون ابن رشد أعظم في التفكير الأوروبي أثراً من أرسطو، فـإنه لا يستطيع أن ينكر أن أثر أرسطو في العقل الأوروبي كان في معظمه نتاج شروح ابن رشد على كتب أرسطو.

[1] فروخ ، عمر (1966). الفكر العربي، مصدر سابق، ص 228

ابن رشد يُعد من أوسع فلاسفة الإسلام قولاً في موضوع ما بعد الطبيعة، وفي صلة الحكمة بالشريعة. لم يكتب لفيلسوف عربي أن يلعب الدور الذي لعبه ابن رشد، قاضي قرطبة، في تاريخ الفكر البشري العام ، في أواخر الحقبة التي تُعرف باسم العصور الوسطى في الغرب.

فما أن شاعت شروحه لفلسفة أرسطو في الأوساط الفلسفية واللاهوتية اللاتينية في أوائل القرن الثالث عشر، حتى أقبل عليها كبار الفلاسفة المدرسيين إقبالا منقطع النظير، لما آنسوه فيها من أمانة ودقة. إلا أن هذا النجاح لفلسفة ابن رشد لم يلبث أن أثار حفيظة لفيف من الفلاسفة واللاهوتيين ممن لم يسغ لهم دخول أرسطو إلى حلبة النزاع الفلسفي اللاهوتي في القرن الثالث عشر من جهة، أو تأويل الفلاسفة العرب لأرسطو (لا سيما تأويل ابن رشد له)، من جهة أخرى.

هكذا انقسم العلماء والفلاسفة في هذه الحقبة قسمين: قسم تشبث بفلسفة أرسطو عامة وبتأويل ابن رشد لها على وجه الخصوص، فعُرف من جراء ذلك بـ " المدرسة الرشدية اللاتينية"، وقسم ناصب هذه الفلسفة ودعاتها أشد العداء . وقد استمرت الحرب بين هذين الفريقين سجالاً حتى أواسط القرن السابع عشر.[1]

اهتم ابن رشد بوقائع عصره السياسية والاجتماعية وطبق عليها المبادئ والغايات التي وجدها سواء لدى أفلاطون أو لدى أرسطو، بل أنه في هذا المجال يمكن أن نقول أنه مهد السبيل لابن خلدون الذي سيسير بعيداً في هذا الاتجاه منطلقا من التجارب الواقعية المعيشية كي يستخلص منها المبادئ والغايات المتعلقة بها. وأنه من باب المبالغة القول بأن ابن رشد يمثل قطيعة في الفكر السياسي العربي الإسلامي. فقد كانوا من قبله ينطلقون من الفكر السياسي بحثا عن الواقع بينما هو يعكس المسار فينطلق من الواقع إلى الفكر، إذ أن المتمعن في آرائه

---

[1] فخري، ماجد (1986). ابن رشد : فيلسوف قرطبة. ط2. المكتبة الشرقية. بيروت.، ص8.

تتمثل محنة ابن رشد في التالي: كان الخليفة يعقوب المنصور محباً للعلماء، فقرب إليه ابن رشد، وعلت منزلته حتى أن ابن رشد كان يخاطب الأمير بكلمة " أتسمع يا أخي؟"، وهكذا كثر حساده لدى الأمير وسعوا إلى النيل منه عبر بالوشاية بأن ابن رشد يجحد بالقرآن، ويعرض بالخلافة ويشطح بالفلسفة وعلوم المتقدمين بدلا من الدين الإسلامي. اضطر الخليفة فيما بعد إلى الاستماع لحساد ابن رشد، فقد نقلوا إلى الخليفة أن ابن رشد نعته، بملك البربر ، في كتابه الحيوان كما نعتوه بأنه أنكر هلاك قوم عاد الواردة ذكرهم في القران، إلى غير ذلك من، إضافة إلى ذكره أن الزهرة أحد الآلهة . وهكذا عقد مجلس عام لمحاكمة ابن رشد على آرائه ليجرم ويحكم عليه بالإقامة الجبرية وإحراق كل كتبه وحظر الاشتغال بالفلسفة. لم تدم هذه الحالة التي أصابت ابن رشد طويلاً، إذ أن الخليفة لم يلبث أن رضي عنه ، فعاد إلى قرطبة حيث توفي فيها، لتطفئ بموت ابن رشد آخر شعلة من الفلسفة العربية التي أضاءت العالم العربي خلال عدة قرون ، ونقل اليهود وغيرهم من تلامذة ابن رشد فلسفته إلى أوروبا وقاموا بترجمتها إلى اللغة اللاتينية والعبرانية. للمزيد، انظر: الزين، سميح (1992) ابن رشد: آخر فلاسفة العرب. مؤسسة دار البيان . بيروت،ص11

السياسية يمكنه أن يلاحظ أنه كان يلخص هذه الفكرة أو تلك لأفلاطون وأرسطو، ثم يبحث لها عن مثال واقعي يسندها لا العكس .

حاول ابن رشد أن يقدم لنا قولاً في السياسة قائماً على البرهنة العقلية والتجربة الواقعية في مواجهة ما كان سائدا من آداب سلطانية وعلم كلام سياسي تسوده الأحكام الجدلية، إضافة إلى فلسفات سياسية منفصلة عن الوقائع العينية ، فهو قياسا إلى الفارابي . على سبيل المثال . خطا خطوة إلى الأمام في اتجاه جعل الآراء السياسية التي يعبر عنها الفيلسوف أكثر قابلية للتطبيق الواقعي، ورسم معالم أولية للفصل بين مدينة الله ومدينة الإنسان، إلا أنه لم يقدر على كسر تلك الحلقة المعرفية التي ظل " التدبير المدني" يدور بموجبها ضمن التبعية بعلمي النفس والأخلاق.[1]

المدينة الفاضلة عند ابن رشد:

بشأن المدينة الفاضلة؛ فعلى الرغم من أن ابن رشد حدد لنا طبيعة هذه المدينة، وبحث في الشرط التي يجب أن تتوافر في رئيسها، وقابل بينها وبين المدن الضالة ، وأسسها على مبدأ تقسيم العمل ونظر إلى السعادة باعتبارها غايتها إلا أنه في كل ذلك كان يجاري فلاسفة آخرين مثل أفلاطون وأرسطو والفارابي ، أي أنه على هذا المستوى بالذات لم يكن مبدعا لمفاهيم ومبادئ ونظريات جديدة، غير أن ذلك لا يعني أن طابع الإبداع والإضافة يعوز مساهمته الفلسفية في تمثل إشكالية السياسة، فنقده للتسلط وتشريحه له بوصفه ظاهرة وتمثله للعلاقة بين الجنسين وانتصاره للعدل والحرية فلسفيا وعقديا، وتأكيده أحقية المدينة الفاضلة بتأديب المدن الضالة لإجبارها على السير في المجرى الإنساني، يُفصح عن آراء لا ينقصها الجدة .

وفق هذا؛ فإن ابن رشد لم يكن معنياً في هذا الجانب من تفكيره بتأسيس فلسفة سياسية بقدر ما كان معنياً بتنظيم مبحث " التدبير المدني" باستحضار ما كان متيسراً له من مساهمات فلسفية إغريقية وعربية ، وفي معرض ذلك إبداء رأيه بخصوص هذه أو تلك من القضايا المثارة.

[1]. العليبي ، فريد(2007) رؤية ابن رشد السياسية. ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ص319

المرأة عند ابن رشد

إن بعض أطروحات ابن رشد لا تزال تتقاطع مع انشغالات عربية راهنة، مثل موقفه من مسألة المرأة التي رأى بأن النساء يمكن لهن أن يكن حكيمات وحاكمات ومحاربات، ونقده للجور والتسلط ودعوته إلى التعامل مع الشأن السياسي بتفكرٍ وروية، وتمجيده لأهمية الفلسفة كي يتحقق نهوض الدولة، وانتصاره للفيلسوف في مواجهة المتكلمين والفقهاء، بما يمثله ذلك من إعلاء لسلطة البرهان على ما عداها من السلطات التي تتغذى على الخطابة والجدل، بل أن جانبا من تلك الأطروحات تتقاطع مع انشغالات كونية راهنة مثل الدعوة إلى انفتاح الأمم على بعضها البعض وتأكيد وحدة الجنس البشري عبر قيمته العقلية ،وهي الدعوة التي تكشف وتدافع عن تعدد منابع المعرفة.

وفق هذا الطرح فإن ابن رشد لم يكن ملخص للنص، وإنما كان مبدعاً ومؤصلاً لأفكاره الخاصة بشأن القضايا المثارة، في صلة بالهاجس الاجتماعي والسياسي الذي أملى عليه قول ما قاله بعبارة صريحة حيناً، والتلميح والإشارة أحياناً أخرى، بل أن صمته إزاء بعض المشكلات كان يكفي لكي ينطق بما يفكر فيه .

الخصائص الفكرية والفلسفية التي امتاز بها فكر ابن رشد السياسي:

أ. إن حلمه في موقفه من الفلاسفة ساعد على خلق عبقريته: اعتقد ابن رشد أن صحة الرأي تقوم على البراهين التي تنصر ذلك الرأي بقطع النظر عما إذا كان صاحب ذلك الرأي موافقاً لنا في الملة (الدين) أو محالفاً لنا، صديقاً أو عدواً . وبما أن الإنسان الواحد لا يستطيع أن يأتي إلى جميع القضايا فيقيم البراهين عليها بنفسه قضية قضية، أصبح من الواجب أن يستفيد كل مفكر من جهود المفكرين الذين سبقوه إذا كانت آراؤهم جارية على مقتضى البراهين الصحيحة.

ب. اعتماده العقل جعل آراءه وأحكامه واضحة : العقل المقصود عند ابن رشد هو " إدراك المعقولات" أو " إدراك صور الموجودات .

ت. الجمع بين الظاهر والباطن من الوحي حل لنا مشكلة الصلة بين الجانب النظري والجانب العملي من الحياة.الدين شيء والفلسفة شيء آخر. ليس الدين فلسفة، وليست الفلسفة دينا . ولكن هذا لا يمنع من أن يكون في الدين والفلسفة أمور تتفق وأمور تتفارق، موضحا انه في حال سلوكنا الأمور التي تفترق أو تتناقض يجب حينئذ أن نلجأ إلى التأويل في الشرع.

ث. إن شروح ابن رشد على كتب أرسطو أدت إلى عداوة المسلمين المعاصرين له واتهامه بالزندقة والمروق من الدين، بينما هي قد أطلقت العقل الأوربي من عقاله.

يرى ابن رشد أن المنطق ضروري قبل الاشتغال بشيء من العلوم. ورغم أنه أعجب بمنطق أرسطو إلا أنه في علم المنطق " لا يخرج عما جاء به الفارابي وابن سينا من التصور والتحديث والبرهان والقياس. ولم يضع ابن رشد " نظرية المعرفة"، وإن كان قد عرض لخصائص المعرفة حينما قال " إن من لا يعرف الصنعة لا يعرف المصنوع، ومن لا يعرف المصنوع، لا يعرف الصانع". ويرى ابن رشد أن المعارف قسمان: المعارف العامة أو المعارف الأولى والمعارف الخاصة. فالمعارف العامة تكون معروفة بنفسها أو بإبداء الرأي؛ ثم المعارف الخاصة التي يعرفها الناس بالقياس، وتكون مشهورة شائعة من قبل الإنسان عن غيره.

هذا كله يرجع التمييز فيه إلى الذوق أو ذوق الفطرة السليمة الفائقة.وبشأن نظرة ابن رشد للمجتمع وطبقاته، فقد رأى أن الناس منهم من هو طبقة خاصة وأخرى عامة، كما هم عند جميع الفلاسفة. إلا أن ابن رشد كان أحسن تقسيما لتلك الطبقات وأكثر إنصافا لأهلها. ينقسم الناس قسمين صغيرا وكبيرا أو خاصة وجمهورا غالبا. أما الخاصة فهم أهل البرهان من الفلاسفة ومن كان الواحد منهم خيرا من ألف أو من كان منهم في العصر الواحد شخص واحد. وأما الجمهور الغالب فطبقات كثيرة. ويرى أن الخاصة من واجبهم أن يعتقدوا الأمور على حقائقها المبرهنة عندهم ولكن بينهم وبين أنفسهم، والعامة يجب عليهم أن يعملوا بظاهر الشرع لتصلح حياتهم في الدنيا.

ابن خلدون (1332–1406م)

حياته وفلسفته

يعتبر ابن خلدون، في رأي أغلب الباحثين ، مفكراً شمولياً ، وعالماً موسوعياً، يضاهي في ذلك كبار مفكري الإنسانية . بحث ابن خلدون في جميع أصناف العلوم والمعارف، التي توصلت إليها البشرية، وعُرفت في عصره ، ودرس المجتمع الإنساني منذ نشوئه ، وفسر الظواهر بمنهجٍ عقلاني فريد، وأنشأ علم العمران، وأسس فلسفة التاريخ، وعلم الدولة. يحتل ابن خلدون مكانة فريدة وخاصة في تاريخ الفكر السياسي العربي الإسلامي فهو من أكثر المفكرين العرب أصالة وعمقا وموسوعية في اهتماماته التي شملت التاريخ والسياسة والفلسفة والقانون والاقتصاد والانثروبولوجيا والاجتماع ودراسة الحضارات، علاوة على أنه هو الأب المؤسس لعلم الاجتماع

السياسي والحضاري الحديث. فلم يسبقه أحد من المفكرين إلى وضع قواعد وأسس منهجية علم العمران البشري والاجتماع الإنساني. كما يعتبر ابن خلدون أول من نظر إلى الحضارات ككائن حي يتطور ويتجدد ويزدهر ويصل إلى قمة النضوج ليبدأ بعد ذلك رحلة الشيخوخة والانحدار التدريجي ثم الانهيار فالموت.

امتاز ابن خلدون بسعة اطلاعه على ما كتب الأقدمون وعلى أحوال البشر، وكان قادراً على استعراض الآراء ونقدها، دقيق الملاحظة في أثناء ذلك كله مع حرية في التفكير، وإنصاف لأصحاب الآراء المخالفة لرأيه. ولقد كان لاختباره الواسع في الحياة السياسية والإدارية وفي القضاء، إلى جانب أسفاره الكثيرة المترامية بين الأندلس وشمالي أفريقيا وغربيها إلى مصر والحجاز والشام، اثرٌ بالغ في تكوين خصائصه.

إن ابن خلدون مفكر متزن لا يميل مع الهوى، بل تراه يقيد استنتاجاته كلها بما هو مشاهد في الاجتماع الإنساني، أو بما عرفه أو بلغه من الأحوال أو بما تضافرت عليه الأدلة.
ليس ابن خلدون فيلسوفا اجتماعيا فحسب، بل هو " عالم اجتماعي وواضع علم الاجتماع " على أسسه الحديثة لم يسبقه إلى ذلك أحد. ثم أن علماء الاجتماع الذين جاءوا بعده من الغربيين أنفسهم كانوا دائما مقصرين عنه في بعض النظريات الاجتماعية أو غافلين تمام الغفلة عن عدد من قوانين العمران التي استخرجها هو في القرن الرابع عشر الميلادي. ولما أطل القرن التاسع عشر الميلادي وانتشر علم الاجتماع في أوروبا وأميركا أدرك علماء العصر الحديث قيمة الآراء الصائبة ودقة القوانين الشاملة وبعد النظر الثاقب قي ما بسطه وسجله ابن خلدون في مقدمته المشهورة: " مقدمة ابن خلدون"[1] .

من الملاحظ أن بعض قوانين ابن خلدون تنطبق في زمنه على غير العالم الإسلامي أيضاً، ولا تزال تلك القوانين تصدق قليلاً أو كثيراً على بيئات عديدة في أزمنة مختلفة. وعلى هذا لا يكون ابن خلدون أول فيلسوف اجتماعي في العرب والمسلمين فحسب، ولا هو من أكابر فلاسفة الاجتماع فقط، بل هو أول علماء الاجتماع بإطلاق وأعظمهم إدراكاً لحقائق العمران الأولى في تاريخ الفكر الإنساني أجمع[2]

[1] . فروخ ، عمر (1966). الفكر العربي، مصدر سابق، ص425

[2] . فروخ ، عمر (1966). الفكر العربي، مصدر سابق، ص426

اعتمد ابن خلدون في مؤلفاته المنهج العلمي الاستقرائي. و قد كان التاريخ وفلسفة التاريخ محور فكره، فدرس الوقائع والظواهر التاريخية والسياسية والاجتماعية دراسة علمية محاولاً استنتاج القوانين العلمية الطبيعية التي تحكم قيام الدول وزوالها. كذلك فقد شكلت الفلسفة السياسية والفكر السياسي محور اهتمامات ابن خلدون ، نظرا للواقع المتقلب الذي عايشه وعاصره ، وصنعه، حيث برزت عوامل كان لها التأثير في حياته وفي تفكيره وهي : تأثير الوضع العائلي ، نشأة وتجربة غنيتان جدا، حوادث اجتماعية مؤثرة بشكل قوي، انحطاط اجتماعي وأزمة عامة على مستوى الحضارة العربية الإسلامية.[1]

نظرته للمجتمع والدولة:

لعل النقاط السياسية البارزة في فكر ابن خلدون وتداولتها الأجيال وأكدتها الوقائع، هي تلك المتعلقة بالدولة، وبالمجتمع البشري أو العمران الإنساني الذي يشكل مادة الدولة وكيانها، وقد استطاع أن يبرز الماهية الحقيقية للدولة سواء في الممارسة العربية الإسلامية، أو في غيرها من الممارسات والمتمثلة في القوة والقهر والإكراه، وذلك لتحقيق ذاتيتها و فرض إرادتها على من يعيشون في كنفها داخلياً ، وخارجيا عبر مقاومة جميع القوى التي تهدد كيانها واستقرارها ، فكانت بذلك السياسة بشكل عام هي محور النظرية الخلدونية.[2]

في الإطار ذاته فإن ابن خلدون يسهب في الحديث عن عمر الدولة وأطوارها حيث يبين أن عصبية الدولة تتقلب في أربعة أجيال مدى كل جيل ثلاثون سنة فيصبح عمر العصبية في الدولة مائة وعشرين سنة قد تزيد قليلا أو تنقص فليلا.

ففي **الجيل الأول** يكون أهل المدينة أهل بداوة وخشونة وبسالة وشجاعة فيكون جانبهم مرهوباً والناس لهم مغلوبين.

أما في **الجيل الثاني** فان المُلك يتحول بالترف من البداوة إلى الحضارة فتنكسر في أهل الدولة قوة العصبية، ولكنهم يتذكرون شيئا من مجدهم الأول فيحاولون التشبه بأهل الجيل الأول ويدافعون عن دولتهم.

---

[1] . نصار ، ناصيف (1994) . الفكر الواقعي عند ابن خلدون ، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ط3 ، ص171

[2] . تشارلز باتر وورث(1989) " الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي ، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ج1، س89 وما بعدها.

وفي **الجيل الثالث** ينغمس أهل الدولة في الترف وينسون عهد البداوة وتذهب عصبيتهم جملة ويعجزون عن المدافعة ولا يبقى لهم إلا مظاهر القوة من الشارة وركوب الخيل بلا فروسية ولا شجاعة. عندئذ يحتاج صاحب الدولة إلى أن يستظهر بغيرهم. وهكذا ينقرض الحسب (مجد أهل الدولة) في **الجيل الرابع**.

في هذه الأجيال الأربعة من عمر الحسب في أهل الدولة تتقلب الدولة نفسها في خمسة أطوار، وهي[1]:

الطور الأول: طور الظفر والاستيلاء على الملك، ويكون أهل الدولة عصبية واحدة قوية يشتركون في اكتساب المجد وجباية الأموال وفي الحماية والمدافعة، ولا يستبد صاحب الملك دون أهل عصبيته في شيء.

الطور الثاني : طور الاستبداد والانفراد بالملك ومدافعة المنافسين. في هذا الطور يصطنع صاحب الدولة الموالي ويستكثر منهم استظهارا على أهل عصبيته وعشيرته الذين لهم في الملك من الحق مثل ما له، ثم يحاول أن يُقِر الُملك (ولاية العهد) في نسله هو.

الطور الثالث: طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك من التمتع بالترف والاستكثار من المال وتشييد الهياكل والمدن والتوسعة في الرزق على الجيوش والبطانة.

الطور الرابع: طور القنوع والمسالمة للخصوم وتقليد الملك للماضين من سلفه في ظاهر أمورهم ظناً منه أنه بذلك يستر ضعفه عن عيون مواليه وأنصاره.

الطور الخامس: طور الإسراف والتبذير والانصراف إلى الشهوات واصطناع بطانة السوء والغفلة عن أمور المملكة، فيقعد جمهور القوم وكبار الرعية عن نصرة صاحب الملك ويحقدون عليه فيفسد جنده وجبايته ويختل أمره ويزول ملكه.

لقد لاحظ ابن خلدون أن الحضارات والدول والأمم تأتي وتذهب ولا تدوم على حال وتمر في دورة كاملة من الصعود والهبوط ثم الصعود فالهبوط مجدداً. حاول اكتشاف سر صعود وهبوط الحضارات وفهم قانون نشأتها وأسباب انتعاشها ومسببات انهيارها وما هو الثابت وما هو المتغير في حركة صعود وهبوط الأمم ؟ لقد كان ابن خلدون أول من طرح مثل هذه الأسئلة التاريخية والفكرية التي أصبحت الشغل الشاغل لكبار المفكرين في هذا العصر الذي شهد هبوط

[1] فروخ ، عمر (1966). الفكر العربي، مصدر سابق، ص428

وتفكك دولة عظمى هي الاتحاد السوفيتي وصعود وبروز الولايات المتحدة الأميركية كإمبراطورية عظمى ووحيدة على الساحة الدولية في بداية القرن الواحد والعشرين.

كان ابن خلدون معاصراً وشاهداً أيضا على أفول شمس الحضارة الإسلامية في المشرق والمغرب العربي وتراجع الدولة الإسلامية في الأندلس. فقد دب الانحلال والضعف في الدولة الإسلامية وتوالت الكوارث والهجمات شرقاً وغرباً. فالمشرق العربي كان هدفاً لهجمات التتار المميتة ، كما كان المغرب العربي مسرحاً للصراعات والحروب الطاحنة بين الأسر الحاكمة والتي أدت إلى خراب سياسي ودمار اجتماعي وجمود فكري غير مسبوق في التاريخ الإسلامي . طرح ابن خلدون السؤال المثير حول أسباب انهيار الحضارة العربية الإسلامية بعد أن بلغت مداها من العظمة والمجد والتوسع. شعر ابن خلدون بشدة انه يعيش أزمة حضارية وأخلاقية كبرى وان الأوضاع في عصره ليست طبيعية. لاحظ أن العلة عميقة والمشكلة خطيرة والخطأ فادح والدولة الإسلامية تحتضر وكان لا بد من التأمل في العلة ودراستها وتشخيصها وتحليلها تحليلا معمقاً. وهذا ما قام به ابن خلدون الذي وجد أن مفتاح السر يكمن في مفهوم الوازع من ناحية ومفهوم العصبية من ناحية أخرى.

ففي نظره الإنسان كائن مجبول على الخير والشر معا. فهو مدني بالطبع لا يصلح حياته بدون العيش مع غيره، الأمر الذي يفرض عليه التعاون. لكن الإنسان عدواني بطبعه أيضا، وأناني بطبيعته ويميل إلى الظلم والعدوان بين الحين والآخر. لذلك فان الطبيعة الإنسانية تتطلب وجود سلطة وحكومة تحافظ على الأمن والنظام والاستقرار وتعمق مظاهر الأمن وتعزز التعاون.

تابع ابن خلدون هذه الأحداث عن كثب وتعرف إلى أحوال الملوك والأمراء والقبائل وشاركهم في الهموم والاهتمامات والصراعات والمؤامرات التي لم تكن تتوقف . كان ابن خلدون جزءاً لا يتجزأ من الواقع المضطرب وكان يلتقط كل ذلك ببصره ويدونه في وعيه ويخزنه في ذاكرته. فقد وجد الفساد منتشرا أينما ذهب في ديار الإسلام . ووجد الغلبة دائما لأصحاب المال والسلطة، والفقر ملازماً لأهل الفاقة. كان الحكم بالعدل صعباً ونادرا بعد أن اختلط البر بالفجور والطيب بالخبيث. لقد أثرت هذه الأوضاع الشاذة والمتأزمة في تكوينه الفكري ونظريته حول الدولة الإسلامية صعوداً وهبوطا في المشرق والمغرب العربي والأندلس حيث عاش فترة مهمة من حياته طالباً للعلم ومشاركا في السياسة ومتابعا للأحداث ومدونا للاعترافات ومؤلفا لعدة كتب في الحساب والتاريخ والمنطق والتصوف والفقه.

العصبية ونظام الحكم:

يرى ابن خلدون أن العصبية تكون في أهل النسب الواضح وفي من صاهرهم أو انتسب إليهم بالولاء أو الحلف. والأصل في العصبية القرابة من النسب والذي لا قيمة له، بنظر ابن خلدون، إلا إذا رفده رابط من المصلحة أو الجوار. ويبين أن العصبية إذا قويت في الحضر وظفرت بالرئاسة ثم زاد جاهها وسلطانها ومالها، فإنها تطمع بما فوق الرئاسة وتطمح إلى المُلك للاستبداد بالحكم والتمتع بما لديها من الجاه والسلطان والمال. هذا الأمر لا يتيسر في البدو(وفق ابن خلدون)، إذ الرئاسة في البدو تكون بالتراضي، ولا ترضى العصائب أن يستبد بعضها ببعض . ثم أن المال لا يفيد في البادية لفقدان وجوه الترف فيها. عندئذ يعزم أصحاب الرئاسة على الانتقال إلى الحضر.

ويذكر ابن خلدون أنه إذا كان مع العصبية دعوة دينية، كما كان الشأن في صدر الإسلام، كانت الدولة اشد قوة وآثاراً في الأرض. غبر أن الدين وحده لا ينشئ دولة، بل لا بد للدين نفسه من عصبية حتى ينتشر ويستقر . وبما أن العرب خاصة أصعب الأمم انقياداً بعضهم لبعض للغلظة والأنفة والمنافسة فقلما تجتمع أهواؤهم على واحد منهم إلا بصبغةٍ دينية. ثم هم بعد ذلك أسرع الناس قبولا للحق والهدى لسلامة طباعهم. والمُلك عند العرب المسلمين هو الخلافة أو الإمامة، وهي النيابة عن صاحب الشرع (محمد رسول الله) في إقامة أمور الدين وأمور الدنيا معاً. لقد وجد ابن خلدون ضالته في مفهوم العصبية وتوسع في الحديث عنها ووجد أنها معبرة عن خصوصية الواقع العربي والإسلامي أكثر من أي مفهوم نظري وتحليلي آخر. وركز بشكلٍ خاص على ثنائية ودورة البداوة والحضارة واعتقد أن كل شيء ينطلق من الصحراء وكل شيء يعود إلى الصحراء. فجميع أهل المدن كانوا في السابق أهل بداوة وريف.

يعتقد ابن خلدون أن العصبية هي أهم مصدر قوة البدو والبداوة وبدونها يستحيل بناء العمران والدولة. لكن الاستقرار في المدينة والانفتاح والتلاقح تؤدي كلها إلى تراخي العصبية ومن ثم الانحطاط الذي لا مفر منه.

المعاني المختلفة لمفهوم العصبية عند ابن خلدون[1]

التماسك الأسري	.التعاضد
علاقة ذوي القربى	1.التجمع على حق
روابط الدم	1. الهوية والانتماء
النعرة القبلية	1.الدرع الواقي
الولاء للحلف القبلي	1.الاتحاد
الرابطة	1.القدرة على المواجهة
الجماعة	1. التضامن المتبادل

مؤلفات ابن خلدون

أهم كتب ابن خلدون في التاريخ هو كتابه المشهور" العبر في ديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر". وفي الجزء الأول من هذا الكتاب نجد " مقدمة ابن خلدون" التي تحتوي على خلاصة أفكاره وأهم اكتشافاته النظرية وتجلياته الفكرية والتي تصل إلى حد الإلهام والرؤى في طبائع البشر وقواعد السياسة وطبيعة العمران وثوابت الحياة وقوانين التاريخ وأحوال زمانه المضطربة . جدير ذكره أن المؤرخ العالمي أرنولد توينبي وصف مقدمة ابن خلدون بأنها أعظم مادة علمية في التاريخ وضعه الفكر البشري.

نخلص إلى القول لنؤكد أن ابن خلدون قدم العديد من المساهمات الفكرية التي أسهمت في فتح الطريق للتحليل الموضوعي للمجتمع والسياسة. ومن هنا فقد اعتبر رائد علم الاجتماع والمؤسس الأول له. كما اعتبر مجدد علم التاريخ وفي نفس الوقت فإنه أرسى علم السياسة على أسسٍ موضوعية. كذلك؛ فقد قدم العديد من الإسهامات في مجال الفكر السياسي من خلال اهتمامه بالظاهرة الاجتماعية. ويتميز بأنه استطاع أن يبلور آرائه في شكل نظريات متكاملة من أهمها ما يعرف بنظرية المناخ في بحثه أثر الظروف البيئية وكان سباقا في توضيحها على مونتسكيو الذي اشتهر بأنه رائد الاتجاه الايكولوجي في الغرب.

[1] . عبد الله، عبد الخالق (2006). حكاية السياسة . ط1. بيروت.مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص164

إلى جانب ذلك ما قدمه ابن خلدون من " نظرية العصبية" التي تعتبر عملاً رائداً في مجال تحليل النظام السياسي حيث جعل العصبية المحور الأساسي الذي دار حوله تحليله للأبعاد المختلفة للدولة، وقد أصبحت دراساته في هذا الشأن ذات أهمية خاصة في دراسة القومية في العصر الحديث على الرغم من اختلاف وحدات التحليل. كما كان سباقاً على الدراسات في مجال الجيو . بولتكس بتحليله لأطوار الدولة وتفسير حتمية وكيفية اتجاه الدول للتدهور.

استطاع ابن خلدون أن يقدم نظرية متكاملة للخلافة حللها على أساسٍ عقلاني، فضلاً عن اعتباره أهم من تناول الخلافة بالدراسة، علاوة على أن تحليله للفرق بين الخلافة والملك وكيف تم التحول إلى الأخير يُعد من الإسهامات الأساسية التي انفرد بها ابن خلدون.

الفصل الخامس

الفكر السياسي في العصور الحديثة.

مقدمة

تتمثل هذه الفترة ببداية القرن السادس عشر الميلادي والذي جاء بداية التحولات في القارة الأوروبية في كافة المجالات، وتمثل بداية عصر النهضة .

وفيما يلي نوجز أهم هذه التحولات التي أصابت المجتمع الأوروبي والتي تمثل بذات الوقت نقطه انطلاق للفكر السياسي.

1 – القضاء على فكرة ازدواج السلطة

2 – ظهور الدول القومية واضمحلال النظام السياسي الإقطاعي.

3 – ظهور الحركات التحررية وبلورة مبدأ السيادة.

4 – التقدم التكنولوجي وزيادة الاهتمام بالبحث العلمي

المبحث الأول

نيقولا مكيافيللي(1469-1527 م).

حتى نهاية القرن الرابع عشر بقي الفكر السياسي يتسم بتلك المناقشات الدائرة في إطار ثنائية السلطة التي كانت الكنيسة قد طرحتها انطلاقا من القول بأن العاهل مسئول عن أعمال المجتمع المادية، وأن البابا مسئول عن قيمه الأخلاقية والروحية. وفي هذا المنحى جاءت أفكار القديس تومس الأكويني (1224-1274) كما ذكرنا سالفا، لتتحدث عن التوفيق بين العقل والإيمان، وكان لا بد من انتظار النصف الثاني من القرن الخامس عشر لسماع صوت جديد في التفكير السياسي هو نيقولا ميكافيللي الذي أعطانا في كتاب "الأمير" صورة جديدة عن الدولة المستقلة عن الكنيسة.

يمثل ميكافيللي مرحلة متقدمة من تفكير عصر النهضة باتجاه فهم ممارسة السلطة في الدولة. فهذه الأخيرة برأيه، هي بنية عضوية تخضع لقوانين تطور خاصة، وتجد مبرراتها في نجاحها في تحقيق غاياتها. والسياسة هي مفاهيم للسلطة والإمساك بها، وهي أيضاً سلوك إنساني يجب أن يمزج فيه الدهاء بالقوة بحسب ما تقتضيه الظروف. ويبتعد ميكافيللي عن المفهوم الديني للجماعة الدولية، لأن المسيحية بشرت بقيم لا تتلاقى مع متطلبات الدولة القوية.

الغاية تبرر الوسيلة عند ميكافيللي.

سيطرت فكرة الغاية أو الهدف على جميع أطروحات ونظريات ميكافيللي السياسية، وكان يرى بأن الشهر والنجاح هي الغاية التي على الأمير السعي لتحقيقها، وهو لا يهتم بمدى أخلاقية الوسيلة التي يبتعها الحاكم لتحقيق أهدافه، وإنما كان يتساءل عن مدى ملائمة هذه الوسيلة لتحقيق أهدافه المعنية. فميكافيللى يقول في كتاب الأمير بأن الحاكم إذا حاول توطيد سلطته أو توسيع إمارته بغزو دولة أخرى فإن له الحق في انتهاج أي وسيلة للوصول الى هذه الغايات مهما كانت الوسيلة قاسية، وأن أي وسيلة أو سبيل يتبعه يعتبر مشروعا مهما كان طغيانه[1].

[1] Machiavelli,the prince and the discourses, the modern library. New York.1950 p66

نظرة ميكافيللي للدولة

السمة الأساسية للدولة فهي السيادة والسلطة التي لا يهتم ميكافيللي كثيراً بالوسائل الشرعية أو الأخلاقية لحيازتها. وهو يجسد هذه الدولة بشخص "الأمير" الذي لا بد له من مواصفات معينة كالقوة، والمقدرة، والحيوية. فاستخدام الخداع، والقسوة، والحرب، هي الإجراءات العادية لعمل الأمير الذي عليه أن يكون "ثعلباً وأسداً" في آن معاً لتحقيق مصلحة الدولة. وتحقيق هذه المصلحة يبرر الوسائل المستخدمة. وهذه القاعدة تطبق، كما يقول، ليس فقط على علاقات الدول ببعضها البعض، وإنما أيضاً على الروابط بين الأمير ورعاياه. والرعايا ليس لهم قيمة كبرى أمام قوة الدولة وعظمتها، التي لا يجب أن يحد من سلطتها أي شيء وإن كان من مصدر روحي. فالدين ليس سوى وسيلة في خدمة الدولة وليس مرشداً لها أو قيداً من سلطانها[1]

فن الحكم : وفضائل الأمير الناجح عند نيقولا ميكافيللي.

يخص ميكافيللي الجزء الأكبر من كتاباته سواء في الأمير أو المطارحات لشرح صفات الأمير الناجح، كما يقدم لهذا الأمير مجموعة من النصائح والإرشادات التي عليه السير في هداها للحفاظ على وحدة دولته وقوتها، وضمان الاستقرار فيها في المدى الطويل.

ومن خلال متابعة كتاباته يمكننا تحديد أهم هذه الفضائل وتقسيمها حسب المجال الخاص:

1 -من ناحية القيم العامة: فصل السياسية عن الأخلاق.

على الأمير التخلص من الأخلاقيات التقليدية والبدع والقيم المسيحية،وخاصة فيما يتعلق بالتواضع، الرضوخ للحكام، مع إقراره بإمكانية استخدام الدين كوسيلة لكسب الشعب فقط.

2 -في مجال علاقاته الداخلية وواجبه نحو تحقيق الأمن الداخلي:

ينصح الأمير بأن يحاول الجمع بين كونه طيب وشرير في نفس الوقت، وان على الأمير العمل على أن يخافه الناس ويحبونه في ذات الوقت.

3 -في مجال الحياة الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمواطنين:

[1] Louis Cavare : Droit international publicpasitif,T1, ed.pédone,paris,1967,p.40-42.

على الأمير أن يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الملكية بشكل عاد، لأن الأغلبية سيؤدي بها الثورة.

4 -في مجال العلاقات الدولية وتحقيق قوة الدولة في مواجهة الآخرين:

يجب على الأمير الناجح ان يتعلم كيف يتخلص من عهوده ووعوده عند الحاجة، وأن للأمير الحرية الكاملة في اختيار الوسائل المناسبة لمواجهة الأوضاع المتبدلة في الساحة الدولية، وينصحه باللجوء للقوة متى كانت ضرورية، وأن يكون حاسما في تعامله مع الأعداء، ورفض الحياد في العلاقات الدولية.

5 -في مجال الحرب وتحقيق الانتصار على الأعداء:

الأمير الناجح هو الذي يعمل على الاحتفاظ بجيش وطني قوي لا يلجأ للقوات إلا حين الضرورة. وأن الأمير الناجح هو الذي يعد دولته لتكون في حالة استعداد دائم للحرب.

أهمية فكر نيقولا ميكافيللي:

1 -مؤسس علم السياسية الحديث: الدولة هدف في حد ذاتها، فصل السياسية عن الدين.

2 -مؤسسة طريقة التحليل التاريخي الحديث.

3 -ارتبطت أفكاره بالسمعة السيئة ، خاصة حين أباح اللجوء للوسائل غير الأخلاقية في مجال الحياة السياسية لتحقيق أهدافه.

المبحث الثاني

مفكرو العقد الاجتماعي

القرن السابع عشر شهد بروز مدرسة القانون الطبيعي التي قدم فلاسفتها العديد من الأفكار الأساسية التي ساهمت في تطوير النظرة الى السلطة والدولة.

فغروتيوس (1584–1645)، الدبلوماسي الهولندي، أعطانا نظرية في القانون والدولة. فعلى صعيد القانون يقول غرو تيوس : هناك قانون مستقل عن أية إرادة أخرى، وتكمن قيمته في ذاته، هو القانون الطبيعي. وهناك قانون آخر ناجم عن إرادة معينة هو القانون الإرادي أو الوضعي.

القانون الطبيعي، الثابت الذي لا يتبدل، ليس هو الإرادة الآلهة، وإنما يشتق منها بصورة غير مباشرة، لأن الله خالق الطبيعة لا يقبل بوجود شيء مخالف لقوانين هذه الطبيعة. والقانون الطبيعي هو فوق كل القوانين الإرادية أو الوضعية.

هذا وقد اختلف العلماء والمفكرون في تقديرهم لهذه الحالة الطبيعية والعلاقات السائدة فيها. وهل كانت الحياة فيها خيرة، أو حياة شر تسودها المساوئ والحرب والصراع القائم على القوة والظلم وان الدولة والمجتمع السياسي قد خلصا الإنسان من شرورها كما اعتقد فريق أخر.

وقد ظهرت نظرية العقد الاجتماعي كردة فعل لهذه النظرية وللرد عليها حاولت نظرية العقد إعطاء تفسير مدني أو اجتماعي للدولة والسلطة السياسية بدلا من التفسير الإلهي أو الطبيعي الذي طرحته نظرية القانون الطبيعي السابقة.

ويقوم جوهر النظرية على ان الدولة هي جسم كامل من الأشخاص الأحرار الذين اتفقوا في ما بينهم على العيش معاً من أجل التمتع بحقوقهم ومنافعهم المشتركة. والسلطة المدنية، السيدة، التي لا تخضع قراراتها المستقلة لأية سلطة إنسانية أخرى هي التي تحكم الدولة. إلا أن القانون الطبيعي يطبق على الدولة مثلما يطبق على الأفراد. وكما أننا نرفض أي تصرف فردي مناقض للقانون الطبيعي وندينه، فان نفس هذا القانون هو الذي يحد من سلطان الدولة ويخضعها إليه.

وإذا ما قامت الدولة بحكم رعاياها خلافاً لأوامر الله والقانون الطبيعي، فان هؤلاء الرعايا لا يعودوا مجبرين على طاعتها[1].

وفيما يلي سنحاول استعراض أفكار أهم ثلاثة مفكرين من مفكري هذه النظرية وفق تفسير مفهوم القانون الطبيعي عند كل مفكر والتفسير المدني والاجتماعي للسلطة ولماذا خرج الانسان عن القانون الطبيعي.

توماس هوبز (1577-1679).

نظرة للقانون الطبيعي.

ينطلق هوبز من اعتبار أن المجتمع الإنساني كان يعيش في المرحلة الطبيعية أو البدائية، في حالة حرب الكل ضد الكل بسبب الصراعات التي كانت تدفع بالإفراد للحفاظ على وجودهم ومصالحهم دون الاهتمام بأمن الآخرين وحقوقهم، أي أن القانون الوحيد الذي كان سائداً في هذه المرحلة هو قانون القوة لوحدها. وهذا ما جعل الانسان يتحول الى عدو لأخيه الانسان، والى ذئب يستخدم العنف والحيلة معاً. بمعنى أن الأفراد أعداء بطبيعتهم وأشرار وبالتالي القانون الطبيعي شر بهذا تتقارب نظرة نيقولا ميكافيللي سالفة الذكر.

التفسير المدني والاجتماعي لنظرية العقد ونشوء الدولة.

إن رغبة الانسان في الأمن ، وبدافع من الخوف قرر الأفراد التوافق في ما بينهم للتخلي عما كانوا يعتبرونه حقاً مطلقاً لهم، والتنازل عن حرياتهم الأساسية، وتفويض إدارة أمورهم الى شخص آخر. وقد تم هذا الاتفاق، كما يفترض هوبز، بمعزل عن الحاكم صاحب السيادة الجديدة، الذي كان عليه واجب نقل المجتمع من حالته الطبيعية الى حالته المدنية المستندة الى القانون. وهكذا نشأت الدولة التي كان عليها حماية الناس من الفوضى. غير أن هذه الدولة لا تستطيع القيام بمهمتها إن لم تكن تتمتع بتلك السلطة المطلقة التي تضعها فوق الجميع. وتخضع الجميع لإرادتها. وكلما ازدادت هذه الدولة قوة، كلما أصبحت أقدر على القيام بمهمتها بشكل

[1] المرجع السابق، ص 28-40.

سليم، أي تأمين استقرار المجتمع وتطويره. وبهذا يكون هوبز قد بدأ بوضع الأسس الأولى للفكر الفردي الرأسمالي عبر تكريس الحكم المطلق.

جون لوك (1632-1704)

نظرته للقانون الطبيعي

انطلق من نفس افتراضات هوبز بوجود حالة فطرية بدائية يليها نشوء عقد اجتماعي، إلا أنه توصل الى نتائج مغايرة لتلك التي أستخلصها سلفه. فهو يرى بأن الانسان كان يمتلك، في حالة الفطرة أو الطبيعة، ما يكفي من الوعي للحفاظ على حريته الشخصية والتمتع بثمار عمله إي ان القانون الطبيعي خير ولكن الانسان لم يستطع أن يفهم ما هي حدوده وما هي واجباته، وبالتالي لم يكن ينقصه آنذاك سوى وجود القانون لضمان حقوقه .

التفسير المدني والاجتماعي لنظرية العقد ونشوء الدولة.

نظرا لانحرافات بعض الإفراد عن الحالة الطبيعية وحياة الفطرة، وعدم وجود سلطة حامية للقانون الطبيعي، اتفق الأفراد التنازل عن جزء من حقوقهم بين الأفراد أنفسهم الذي بناء عليه تم بناء المجتمع وهذا العقد الأول لا يمكن التراجع عنه وهي التي تمثل العادات والتقاليد والالتزامات البينية للأفراد. أما العقد الثاني الذي يتنازل به الإفراد عن جزء من حقوقهم للدولة وهذا التنازل تم بموجب عقد، وبالتالي أصبحت الدولة بموجبه مسؤولة عن شؤون المجتمع، وفي حالة إساءة استخدام السلطة التي منحت لها بموجب العقد. فإنه يصبح من حق الشعب، الانتفاض والثورة على الحكومة لاستعادة سلطته الأساسية، ويرفض لوك وجود نظام الحكم المطلق في المجتمعات المدنية على عكس هوبز.[1]

[1] المرجع السابق، ص 197-198.

جان جاك روسو (1712-1778)

نظرته للقانون الطبيعي.

رأي بان القانون الطبيعي كان خير أو شر، إلا انه غير قادر على مواكبة حياة البشرية نتيجة التطور الطبيعي وتقدم العلوم والتقدم التكنولوجي ظهرت الحاجة لوجود المجتمع والدولة التي اعتبرها شر لا بد منه.

طبيعة العقد الاجتماعي

أمن روسو بمثالية الحياة الطبيعية. لكنه رأي بأن تزايد السكان وتطور المدينة دفعت الانسان للخروج من هذه الحالة الطبيعية وذلك من خلال عقد اجتماعي يلتزم به الإفراد أنفسهم يتخلوا به عن حقوقهم وحرياتهم للمجموع وليس لفرد معين أتخلي عن ذلك من اجل حماية هذه الحقوق والحريات وضمان الاستقرار وقد نشأ عن هذا التنازل إرادة جماعية هي التي تسمى الإرادة العامة والتي تؤسس للعقد الثاني.

هذه الإرادة العامة هي التي تضع المعايير الأخلاقية المناسبة لأعضائها وتسن القوانين العادلة. وهي السلطة العليا المطلقة والنهائية التي تلزم كل أفراد المجتمع والسيادة هي المظهر الوحيد للإرادة العامة. وهذه السيادة لا تقبل التجزئة أو التنازل والعقد الاجتماعي هو الذي يعكس هذه السيادة. ومهمة الدولة الأساسية التي تمارس السلطة بموجب هذا العقد، هي إضفاء الشرعية على العلاقات بين المواطنين عن طريق تدعيم المساواة القائمة على السمة الإنسانية الكامنة في كل البشر. وواجب الحكومة هو تطبيق القوانين، والمحافظة على الحريات، وتدبير حاجات الدولة، وحماية الفقراء ضد طغيان الأغنياء، واتخاذ الإجراءات التنفيذية لمنع عدم المساواة الكبرى في الثروة[1].

وفي الختام تجدر الإشارة الى بعض الكتاب والمفكرين الين ظهروا في فرنسا في تلك الفترة التي عاشها روسو وكانوا شركاء له في الدعوة للحرية والثورة ضد الطغيان وكان لهم دور في إثراء الفكر السياسي بشكل عام.

[1] خضر خضر: "مدخل الى الحريات العامة وحقوق الانسان"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، 1996.ص 69-72

مونتيسكيو (1689-1755)

المعاصر لروسو يقدم لنا تصوره عن النظام السياسي الأمثل في كتابه "روح الشرائع". وما يقصده بروح الشرائع أو القوانين، كما يقول، هو "تكييف وتعديل أهداف وتعاليم العقل على ضوء الروح العامة لكل أمة". ولذا فانه يتمسك بكل ما هو سياسي، وحق، وتشريع، كعناصر أساسية في وجود كل مجتمع.

ويقسم مونتسكيو الحكومات الى ثلاثة أنواع. فهناك النظام الجمهوري، والنظام الملكي، والنظام الاستبدادي. والجمهورية هي نظام الحكم الذي تكون فيه سلطة السيادة للشعب بهيئته كلها، أو لجزء من الشعب فقط. وهي قد تكون ديمقراطية تقوم على الفضيلة بالمعنى السياسي، أي حق الخيار لكل مواطن بتقديم المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة. أو قد تكون أرستقراطية تعود فيها سلطة السيادة لعدد معين من الأشخاص.

والنوع الثاني هو الحكم الملكي الإقطاعي الذي يقوم على مبدأ الشرف. أما النوع الثالث فهو أسوأ أنواع الأنظمة آلا وهو الحكم الاستبدادي وهو نظام يحكم فيه الشخص المستبد بحسب نزواته بلا قوانين، وبلا قواعد، ويقوم على الخوف حيث يعامل المستبد رعاياه كالبهائم.

المعادلة الأساسية في نظرية مونتسكيو حول فصل السلطات هي تلك التي تقول بأن "السلطة توقف السلطة". وهي حجز الزاوية في الممارسة الديمقراطية الحقيقية القائمة على الحرية. إذ لا يمكن تحقيق هذه الحرية إلا عندما يقوم النظام السياسي في الدولة على أساس الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. وأن مصير الحرية سيكون الى الزوال إذا ما تجمعت هذه السلطات في إرادة واحدة فردية أو جماعية[1].

فولتير 1694-1778 أسهم في سيادة مبادئ الحرية ومقاومة الطغيان في فرنسا آنذاك.

[1] أنظر جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار، الجزء الثاني ، ترجمة د. ناجي دراوشه ص 392-400.

الجزء الثاني

المؤسسات السياسية

تأليف :

أ. هادي الشيب. الجامعة العربية الأمريكية.

د. رضوان يحيى. ديوان الرئاسة.

الفصل الأول

الدولة

المبحث الأول

مفهوم الدولة

رغم اعتبار الدولة مؤسسة عالمية ضرورية، إلا أن تعريفها واسع ومتنوع لا يكاد يجمع عليه كاتبان اثنان، فقد كان هناك الكثير من الآراء المتباينة حول طبيعة الدولة ومن ثم حول تعريفاتها غير المتجانسة، وبالرغم من ذلك كله فان مصطلح "دولة" يبقى له تعريفه العلمي ، ومن الملاحظ أن مصطلح "دولة" غالبا ما يستخدم – كخطأ شائع – مرادفاً لـ "الأمة – Nation" أو "المجتمع – Society" أو "الحكومة – Government"، ولكن كل هذه المسميات لها معانٍ محددة خاصة بها في علم السياسة، ويتميز كل منها عن الآخر بشكل لا لبس فيه، من جهة أخرى، فان مصطلح "دولة" غالبا ما يستخدم للتعبير عن عمل جماعي للناس عبر الحكومة، فمثلا عندما نتحدث عن " إدارة الدولة" فإننا نعني بالدولة هنا " الحكومة"، ولكن لكلمة "دولة" في علم السياسة معان وتعريفات مختلفة؛ فبعض الكتاب عرفها على أنها تركيب طبقي class structure، بينما اعتبرها آخرون كمنظمة organization للشعب بأكمله، وفسرها البعض على أنها نظام قوة power system فيما رأى آخرون أنها نظام للخير العام welfare system، كما وقد ارتأى آخرون أنها بشكل مطلق مركب شرعي legal construction.

وبينما يرى البعض أنها شر لا بد منه، يؤمن آخرون قليلون أنها شر سينتهي يوما، وبينما يعتقد الكثيرون أنها one in the order of corporation ويعتقد آخرون أنها شكل من أشكال المجتمع.

يمكن القول أن اختلاف التعريفات عن بعضها يعزى إلى اختلاف تخصص الكتاب؛ فالدولة لعالم الاجتماع تختلف عنه لعالم الاقتصاد أو السياسي أو المحامى.[1]

[1] Gabriel, A. Almond and James, "The Politics of Developing Area", P. 4

ورغم كل هذه الاختلافات بين الكتاب فإنهم يجمعون على أن الدولة هي "تجمع من الناس يحتلون منطقة جغرافية معينة يكونون حكومة منظمة ولا تخضع لسيطرة خارجية ."[1] وبكلمات أخرى يجب أن تحوي الدولة العناصر التالية: الشعب، الأرض، الحكومة، السيادة، ورغم أن هناك اتفاقاً بين جميع الكتاب على العناصر الثلاثة الأولى، هناك اختلاف على العنصر الرابع وهو السيادة، كما سنرى لاحقاً.

العناصر الأساسية في الدولة:

1 الشعب(الامة): people

عند النظر إلى معنى وطبيعة الدولة يمكن الاستنتاج أنها مؤسسة إنسانية، وأن السكان والأرض هما نقطة البداية لدراسة الإنسان ضمن مجموعاته المنظمة، فالسكان هم من يصنعون الدولة، ولكن ليس هناك عدد معين لتحديد عدد السكان للدولة، فالعدد ليس له علاقة بطبيعة الدولة بالرغم من أن الآراء حول حجمها قد اختلف من زمن لآخر.

قديما حدد أفلاطون وأرسطو عدد السكان للدولة، فقد كانت دولة "المدينة" اليونانية مثل أثينا وإسبارطة مثلهما مثل الدولة، فبينما حدد أفلاطون العدد بـ 5040 مواطنا، رأى أرسطو أن العدد يجب أن لا يكون كبيرا جداً ولا صغيراً جداً، بل يجب أن يكون كبيراً بحيث يتمكن من الاكتفاء الذاتي وصغيراً بحيث يمكن حُكمه، من جانبه قال أرسطو، المدافع عن الديمقراطية المباشرة، أن العدد الأمثل للدولة هو عشرة آلاف.[2] بالرغم من أن النزعة الحديثة تنمو نحو الدول ضخمة السكان إلا أن العدد ليس معياراً، فموناكو والصين كيانان يتمتعان بنفس المكانة الدولية بالرغم من الفرق الشاسع للسكان فيهما، إلا أن عامل "نوعية" السكان لا يقل أهمية عن عامل العددية، فقديما قال أرسطو أن المواطن الجيد يصنع دولة جيدة، والسيئ يصنع دولة سيئة، وحديثا يرى خبراء العلاقات الدولية وعلماء السياسة أنه يجب أن تتوفر في السكان عناصر الرغبة في العيش معاً وأن يكون هناك نوع من التجانس والانسجام، وألا يرتبط وجودهم في الدولة

---

[1] Helland و Hall و Oppenheimer " "Principles of Pol. SC.ل Changed Comp. Ltd. P 77, 8. Anup Kapur 7.

[2] David Easton, The Political System, New York, Alfred Knopf, P.107

وخضوعهم لها بمنطق "قهر السلطة" حتى لا يعمل السكان أو الشعوب على التخلص من سيطرة مثل هذه الحكومة إذا ما سنحت الفرصة كما حدث في شعوب الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، فكلما زادت العناصر المؤدية إلى ترابط السكان كلما أدى ذلك إلى قوة نسيج المجتمع وزادت وحدته، ويمكن لعوامل الدين واللغة ووحدة الأصل والجوار التاريخي الطويل أن تكون كلها عناصر تغذي رابطة الشعب في الدولة، وإذا ضعفت هذه العناصر فإن الدولة ستكون عرضة للتفكك.

وإذا ما تم التطرق إلى مكونات العنصر البشري ومدى تجانسه يكون لزاماً توضيح مفهومي الأمة والشعب، فالأمة مفهوم يركز على العرق والسلالة واللغة والدين والتاريخ والمصالح المشتركة، وهو ذا صبغة اجتماعية وليس لزاماً أن يكون الأفراد المكونين للدولة من أمة واحدة، كما ليس لزاماً أن تكون الأمة الواحدة تخضع لدولة واحدة. أما الشعب فهو مفهوم سياسي قانوني يقوم على أساس المواطنة وتتوافر فيه مجموعة من العناصر المشتركة مثل وحدة العقيدة، الدين، التاريخ المشترك، الأهداف والأماني المشتركة، ولكنها ليست ضرورية لوجود الشعب، لذا يمكن القول أن مفهوم الشعب القائم على فكرة المواطنة هو الأنسب لاستخدامه عنصراً من عناصر الدولة.

2 -الأرض، الإقليم(الوطن) territory

بالرغم من أن بعض الكتاب يتجاهلون عنصر "الأرض" كإحدى عناصر الدولة، إلا أن مثل هذه الآراء لا يؤخذ بها الآن بل رفضت_ ليس على أسس نظرية بل لاعتبارات عملية محددة– حيث أن القانون الدولي يتطلب من الدولة الحصول على قطعة جغرافية تكون ثابتة، وهذا لا ينطبق على أهل البادية الرحل، فالتقدم العلمي والتكنولوجي ربط أعضاء المجموعة الدولية بالتزامات تشير إلى ضرورة تحديد دولهم من أجل تثبيت هويتها .[1] وبهذا يمكن القول أن الإقليم هو الرقعة الجغرافية التي تستقر عليها الجماعة البشرية ذات المصالح المشتركة المكونة للدولة، والعيش مع بعض لخلق تنمية من الشعور الوطني أو القومي لوطنهم أو دولتهم ولتصبح ذات أهمية كبيرة في ضمائر الأفراد، ومن لا يحب وطنه ينعت بغير الوطني أو الخائن وينبذ من الشعب، لذا يتطلب التضحية من أجل هذا الوطن أو الإقليم الذي دورا مهما في بلورة الأمم والدول.

[1] Anup Kapur, P.79

الأكثر من ذلك أن سلوك العلاقات الدولية يتوجب تحديد المنطقة الجغرافية أو الإقليم والذي يشمل الأرض، المساه بالغلاف الجوي.[1] وتتمثل الأرض بالأنهار والبحيرات والتضاريس والحدود، والأخيرة قد تكون صناعية عبر وضع الأسوار أو الأسلاك الشائكة أو عبر معرفة خطوط العرض، ويمتد الإقليم ليشمل ما تحت الأرض من مصادر طبيعية. أما المياه الإقليمية فتشمل جميع الأنهار والبحيرات داخل حدود الدولة أو الملاصقة لحدودها، وكما هناك قانون دولي يحدد السياسية لكل دولة فهناك أيضاً القانون الدولي ذاته يبين حدود الدولة المائية، وقد حدوها بثلاثة أميال أو 4.4 كم من البحر حتى الشاطئ. وكذلك الأمر بالنسبة للغلاف الجوي الذي يمثل طبقات الهواء فوق إقليم الدولة الأرضي والبحري ليمتد إلى طبقة الفضاء الخارجي الذي يعتبر مشاعا للدول ، ونتيجة للتطور المكثف في الطيران، الاتصالات اللاسلكية ورحلات الفضاء فقد أصبحت السيادة الإقليمية للدول لغلافها الجوي تلعب دوراً جوهرياً ورئيسياً.

من ناحية أخرى يلاحظ أن التركيبة الجغرافية تختلف من دولة لأخرى، فبعض الدول تحافظ على تواصل جغرافي مناطقي بينما البعض يكون مقطع الأوصال، وقد عزا بعض المفكرين وجود بعض المحاسن إلى الدول الصغيرة بأنها تكون أكثر ديمقراطية بسبب صغر حجمها وللعلاقة المميزة بين الحكومة والمحكومين، إلا أن هذه المحاسن لا تفتأ أن تذوب في ظل تطور وسائل الاتصال في الوقت الحالي الذي ساعد على تقليص المسافات الجغرافية.

إضافة إلى ذلك فإن الدول صغيرة الحجم لها بعض المساوئ، فهي أقل أماناً من الدول الكبرى وقد تقع ضحية الدول الكبرى، من ناحية أخرى فإن الدول الصغيرة ليس بوسعها أن تكون مكتفية ذاتياً من ناحية اقتصادية، وذلك على عكس الدول الكبيرة التي عادة ما تنزع إلى العدوانية ولها مصادر طبيعية كثيرة.[2]

لذا يمكن الاستنتاج انه ليس هناك قانون يقبل به فيما يتعلق بحجم أرض الدولة، ولكن يمكن النظر إلى العلاقة بين حجم السكان والدولة، فعدم التوازن بين السكان والأرض أو الإقليم يخلق حالة من عدم المساواة في التركيب بين الشعب، فإذا فاق عدد السكان الحجم الإقليمي ومصادر الاقتصاد الإنتاجية فإن هذا سيوقع الدولة بحالة غير مرغوب بها، وعلى العكس من ذلك إذا

[1] E.M. Sait, "Political Institution, A Preface", P.94 + Seeley, J. Introduction to Political Science, PP 31-71

[2] Ray Bhattacharya, "Political Theory", P.90

فاقت المصادر الاقتصادية الحجم السكاني فإن الفائدة المرجوة من هذه المصادر ستعاني بسبب ندرة القوة البشرية.

3 الحكومة: Government

يستخدم مصطلح "الدولة" والحكومة" كرديفين ولكن الحكومة هي جزء من الدولة، أو الآلة المشرفة على صياغة السياسات العامة وتنظيم الشؤون العامة، فهي السلطة السياسية العليا التي يخضع لها جميع الأفراد في الدول وتمارس السيادة على الإقليم، فالهدف الذي يعيش الناس من أجله مع بعضهم لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانوا منظمين بشكل جيد ويقبلون قوانين محددة لتصرفهم، والهيئة التي تقوم بتطبيق هذه القوانين وتتأكد من إطاعة الناس لها، تسمى حكومة، وبدون هذه الحكومة سينقسم الناس إلى مجموعات وأحزاب وحتى جماعات متحاربة مما يخلق أوضاعاً للدخول في فوضى عارمة أو حرب أهلية، لذا يتوجب وجود سلطة أينما يعيش الناس، فهي متطلب أساسي للحياة البشرية، وبذلك تكون الحكومة أيضاً عنصراً أساسياً للدولة، فليس بوسع الدولة ولا يمكنها العيش بدون حكومة بغض النظر عن شكل هذه الحكومة.

4 السيادة: sovereignty

الصفة الأساسية التي يجب أن تضفى على الدولة هي "السيادة"، وفي أدبيات العلاقات الدولية عرفت السيادة على أنها السلطة العليا للدولة التي لا تخضع لمؤثرات خارجية، ويعزى استخدام هذا المصطلح إلى الفيلسوف الفرنسي Jean Bodin (1530–1596) الذي كان هدفه تقوية مكانة الملك كمصدر للنظام والوحدة في كل أرجاء فرنسا، فدعا إلى أن تكون القوة العليا على المواطنين بدون وجود عوائق من القانون، ولكن عندما جاء Hobbes (1588–1679) وسع من مفهوم السيادة لتكون بيد الحكومة أو الدولة لا بيد الملك .[1] وإبان الثورة الفرنسية (1789) انتقلت السيادة من الملك والحكومة إلى الشعب، ولكن حيث كان الشعب يحكم نفسه كأفراد فقد بقيت السيادة بيد الحكومة التي تحكم باسم الشعب، والأخير بدوره يحق له انتقاد الحكومة بل والثورة ضدها إذا لم تفي بطموحات الشعب، لذا نرى أن هناك فرقاً بين السيادة القانونية المستندة إلى القانون أو الأسس الشرعية، سواء كانت مستمدة من الحكم المطلق أو تلك التي تستند إلى تفويض الشعب لهذه السلطة في إدارة الدولة، أما السيادة السياسية فترتبط في

[1] George Sabine, A History of Political Theory, New York, P. 402.

الغالب بالقوة الفعلية حيث تستطيع الدولة فرض سيطرتها داخليا وخارجيا بغض النظر عن شرعية الأساس القانوني الذي نشأت بموجبه هذه السلطة.

من المنطق أن نفرق بين السيادة الداخلية والسيادة الخارجية؛ فالسيادة الداخلية تعنى بالسلطة العليا والقانون للدولة على مواطنيها، بينما تشير السيادة الخارجية إلى اعتراف كل الدول باستقلال ووحدة الأراضي الجغرافية وحصانة كل دولة ممثلة بحكومتها، فالأب الروحي للقانون الدولي Hugo Gratius (1585-1645) عرف السيادة بأنها السلطة التي لا تخضع أعمالها لسيطرة الآخرين.[1]

أخيراً يمكن القول أن السيادة هي قدرة الدولة، عبر حكومتها، على أن تكون المتنفذة في داخل حدودها والسيطرة على إدارة شؤونها الداخلية، ويكون لها الخيارات في الشؤون الخارجية في الدخول أو ترك التحالفات أو البقاء محايدة حسب ما تتطلب مصالحها، وعملياً نرى أن بعض الدول أكثر سيادة من الأخرى، وهذا قد يقودنا إلى موضوع مثير للجدل يتعلق بالقومية Nation-status.[2]

بكلمات أخرى، يمكن القول أن السيادة على الصعيد الخارجي تضمن الحرية من أي سيطرة أو حكم خارجي، فخضوع أي دولة لحكم غريب سيقضي على سيادتها؛ فعلى الدول أن تعترف ببعض القيود التي تعيق حريتها في العمل عبر الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها فيما بينها، وعلى الصعيد الداخلي لا يمكن للسيادة أن تكون مطلقة، فالدولة مقيدة بالأعراف والدين وجماعات الضغط، وبعد انبثاق الديمقراطية أصبح مبدأ السيادة بطبيعته المطلقة منزوع الكرامة.

أما النقطة الأخرى التي يجب أن يشار إليها فهي إن كان الاعتراف جزءاً من السيادة، فقد أصبح معلوما أنه نتيجة التقدم الكبير في التكنولوجيا، أصبحت المسافة قريبة بين الدول، وفي ظل وجود عالم يتسم بالاستقلالية المشتركة للدول أصبح الاعتراف معياراً للدولة الكاملة، فالأمم المتحدة تتكون من دول ذات سيادة، لكن عنصر الاعتراف هذا لم يكن مهماً كالعناصر الأخرى، فالصين الشيوعية مارست وظائفها كدولة قوية لعدة سنوات حتى بدون اعتراف الأمم المتحدة.

---

[1] Theodore Coloumbis + James Wolfe, "Introduction to I.R"., P.76.

[2] John Herz, "The Rise & Demise of Territorial State", in I.P & F.P. ed. J.Rosenoon, New YorkPP8-86.

المبحث الثاني

الإطار النظري للدولة

حاول العلماء والمفكرين تقديم إجابات متعددة وشرح كيفية نشأة الدولة ومبررات وجودها وأهم تلك النظريات التي لا يمكن تجاوزها:

1 النظرية العضوية

بحسب هذه النظرية أن اتحاد الأفراد لتشكيل دولة يشبه الاتحاد بين عدة أجزاء في الجسم الحيواني، حيث أن كل هذه الأجزاء مترابطة فيما بينها ولا يمكن لأي جزء أن يعمل بمفرده، وكذلك الأمر بالنسبة للجماعة الاجتماعية، فالنظرية العضوية تصف الدولة ضمن مفهوم "علم الطبيعة" وتشبه الأفراد الذين يشكلون الدولة بخلايا النبات أو الحيوان [1] ويعود تاريخ هذه النظرية إلى أفلاطون، إلا أنها تجددت ووصلت قمتها في كتابات المفكر الألماني Bluntschi ولكنها حصلت على التفسير العلمي لها على يد الفيلسوف الإنجليزي هيربرت سبنسر، والذي أكد أن الأجسام الاجتماعية والحيوانية متشابهة، وان العلاقة الدائمة بين أعضائها المختلفة أيضا ستبقى، وكلاهما يتعرض لنفس عملية التطور، حيث يبدءان كجرثومة germ بسيطة التركيب ومع نموهما يصبحان مختلفان ومعقدا التركيب.[2]

وكان استنتاج سبنسر أن الفرد يجب ألا يترك ليعيش بمفرده، وفي تقييمهم لهذه النظرية قال Barker إن الدولة ليست عضوا ولكنها تشبه العضو،[3]فهذا التشبيه العضوي مفيد من حيث انه يؤكد على وحدة الدولة، فالدولة ليست مجرد تجمع للناس ولكنها وحدة اجتماعية، وان الفرد لا يمكن أن يعيش بمفرده تماماً مثل اليد أو الرِجل لا يمكن أن يفصلا عن الجسم بدون فقدانهما، أي ما داما يؤديان طبيعتهما.

---

[1] Leacock, S. "Elements of Pol. Sc"., P.75

[2] West minister Review لمزيد من المقارنة انظر ما نشره سبنسر عام 1860في مجلة

[3]Frederick Angels, "The Origin of the Family, Private Poverty of The State", P.285

Coker, F.W., Recent Pol. Thought, P.410.

2 النظرية القضائية

يسعى القضاة من خلال هذه النظرية لتوضيح طبيعة الدولة من حيث المفاهيم الشرعية أو القانونية، فهم ينظرون إلى الدولة على أنها جسم من أجل خلق وترجمة وتطبيق القانون، ومن أجل حماية كل الحقوق الشرعية، إلا أن هذه النظرية لم تلق رواجاً أو اتفاقا بين القضاة أنفسهم، فهناك من اعتبر الدولة أنها الخالق الوحيد للقانون فيما جادل البعض أن الكثير من القوانين في الماضي لم تسنها الدولة، في إشارة إلى العادات والاستخدامات التي لم يكن بوسع أي سيادة قانونية تجاهلها.

3 النظرية الماركسية

تتجسد هذه النظرية في فلسفة كارل ماركس، وترى أن الدولة عبارة عن "بنية فوقية" وأن شكلها يحدد تبعاً لتطور شكل الصراع الطبقي في المجتمع والذي يواكب تغير أدوات الإنتاج ووسائله، وترى هذه النظرية أن الدولة عبارة عن أداة للاستغلال والقهر أوجدتها الطبقات المضادة، فكل طبقة في مرحلة تطورها، تسود وتسيطر على الدولة وتستخدم آليتها لمزيد من استغلالها ضد الطبقة المستقلة، فعندما يحكم الدولة الطبقة الرأسمالية في المجتمع الصناعي فإنها تحكم عبر مجموعة من البرجوازيين التي تقوم على اضطهاد واستغلال الطبقة العمالية، وكذلك الأمر في المجتمع الزراعي، تنشأ الدولة نتيجة سيطرة طبقة الإقطاعيين على الفلاحين، ويرفض أنصار هذه النظرية وجود الدولة من أساسها، أي أنها مؤسسة طبيعية وضرورية، بل يرون أنها أداة صناعية للتسلط والقهر وأنها نتجت عن المجتمع في مرحلة محددة من مراحل النمو الاقتصادي،[1] ويعتقدون أن الدولة عديمة الأخلاق ولا هدف لها، بل هي مجرد أداة لخدمة الطبقة الحاكمة، فحيث كانت الدول الإقطاعية أدوات لاستغلال العبيد والخدم، فإن الدول الحديثة أدوات لاستغلال الطبقة المأجورة من قبل الرأسمالية.[2] وحيث كانت الثورة في القدم يقودها الخدم والعبيد ضد الإقطاعية ووجدت تعبيراً لها في الثورة الفرنسية، فإن الثورة المستقبلية كما يعتقد أنصار هذه النظرية، ستكون على يد المأجورين ضد البرجوازيين في محاولة لتأسيس الـ

[1] Frederick Angels, "The Origin of the Family, Private Poverty of The State", P.285

[2] Lenin, "Selected Works, Vol .II", Moscow, P.148.

Socialist Commonwealth. وانه مع قيام مجتمع شيوعي وزوال الصراع الطبقي سيزول مبرر وجود الدولة، وبالتالي سيؤدي إلى اضمحلال الدولة.

4 -النظرية الدينية

رغم أن هذه النظرية من أقدم النظريات المتعلقة بنشأة الدولة، إلا أنها بسيطة في عرضها، وهي تقوم حول السلطة السياسية أكثر منها عن أصل الدولة، ويرى منظرو هذه النظرية أن الدولة هي من صنع الله وتحكم من قبل خليقته؛ فقد كانت مشيئة الله بأن يعيش الناس في العالم في دولة مجتمع سياسي وأنه أرسل خليفته إليهم ليحكمهم، وبالتالي كان الحاكم معيناً بطريقة دينية ويحمل صبغة ذات سلطه مقدسه، فهو مسئول عن أعماله أمام الله وحده، وحيث أن الحاكم هو خليفة الله فإن إطاعته مقدسة ومقاومته ذنب لا يغتفر، وأنصار هذه النظرية يصفون الحاكم فوق الشعب والقانون أيضا، فليس هناك من قوة على الأرض تحد من رغباته أو قوته أو صلاحياته، فكلمته هي القانون وأفعاله كانت دائماً مبررة.

لقد كانت هذه النظرية قديمة قدم علم السياسة نفسه، وهناك الكثير من الدلائل ما يشير إلى أن الدول في بداية نشأتها كانت تعتمد على هذا المفهوم، وأن السلطة السياسية كانت مرتبطة بقوى محددة غير مرئية، و ويمكن الدلالة على أن الدولة وسلطتها كانت ذات أصل ديني ذلك من خلال ما جاء في معظم الكتب الدينية، وكلها يتضمن:

1 -أن الله خلق الدولة بشكل متعمد من أجل الحفاظ على الجنس البشري من الدمار.

2 -أن الله أرسل خليفته من أجل أن يحكم البشر، ليكون مسئولا عن أعماله أمام الله فقط، ومخالفته إثم يستحق العقاب، وقد استخدمت هذه النظرية عبر التاريخ لتبرير سلطة الحكم الملكي المطلق، واستغلها الحكام المستبدون لتثبيت عروشهم، وحاولت الكنيسة استخدامها في العصور الوسطى للحصول على سلطات عليا باعتبارها الممثلة للإرادة الإلهية في الأرض، وحتى في الإسلام أصبح الحكم وراثياً.

وبالرغم من أن هذه النظرية لا تجد أي مكان لها في الفكر السياسي الحديث – كون أن الدولة هي مؤسسة إنسانية، وجاءت إلى الوجود عندما قام عدد من الناس يحتلون منطقة جغرافية معينه بتنظيم أنفسهم من أجل الوصول إلى أهدافهم العامة – إلا أن هناك قيمة معينة لهذه النظرية، إذ لا يمكن تجاهل الجزء الذي يلعبه الدين في تطوير الدولة.[1]

[1] Gettel, R.G." Introduction to Pol. Sc". P.81 & Gilchrist, R.N., Principles of Pol. Sc. P. 74

5 نظرية القوة

تقوم هذه النظرية على تأكيد نظرية الدولة من خلال إخضاع الضعيف للقوي، ومناصرو هذه النظرية يرون أنه إضافة لكون الإنسان حيوان اجتماعي فانه يربي داخله شهوة القوة وهذا ما يدفعه لأن يستعرض قوته، وفي المراحل الأولى من تطور الجنس البشري كان الأقوى يستعبد الأضعف، وبهذه الطريقة جمع حوله عصابة من أنصاره ليحارب الآخرين ويخضع الضعفاء منهم، ومع زيادة أنصاره يصبح زعيما لعشيرة، وهذه بدورها أخذت تحارب العشائر الأخرى، والأقوى تقوم بإخضاع الأضعف وهذه العملية تستمر حتى تتمكن العشيرة المنتصرة من السيطرة على منطقة جغرافية معينة وعدد لا بأس من الناس وينصب زعيم العشيرة نفسه ملكا عليهم، وهذا ما حدا Leacock إلى القول أن "نظرية القوة من ناحية تاريخية تعني أن الحكومة هي نتاج العنف البشري".[1]

على هذا استنتج البعض انه "ليس هناك أدنى صعوبة لإثبات أن الجماعات السياسية في الوقت الحالي تدين وجودها إلى نجاح الحروب"[2]ومع قيام الدولة، تستخدم القوة كأداة للحفاظ على النظام الداخلي وجعله آمناً من أي عدوان خارجي، ولكن هذا ليس كافياً، فالقوة استخدمت أيضا كمحاولة لإظهار الفوقية superiority، فالدولة تحارب الأخرى وتقضي على الضعيفة، والدول التي تتمكن من البقاء إما لأنها لم تحارب أو لم يتمكن أحد من إخضاعها، وبناءً على هذا فان نظرية القوة تبرز سلطة الدولة من خلال المقولة أن القوة هي الحق[3]

وهذا يتضمن أربعة أمور:

1 - القوة ليست عاملا تاريخيا ولكنها صفة جوهرية للدولة الحديثة.

2 - أن الدول جاءت عبر القوة فقط.

3 - أن القوة مبررة و raison d'etre.

4 - بقاء أو زوال القوة هو الهدف الرئيسي للدولة.

وقد أيد هذه النظرية مجموعة من المفكرين مثل ميكافيلي وهيجل ونتشة، وبعض الزعماء السياسيين مثل هتلر وموسوليني اللذين مجدا القوة واعتبراها فضيلة يجب العمل على امتلاكها.

---

[1] Leacock, "Elements of Pol. Sc". P. 32

[2] Jenks, E.A.," A Short History of Politics," P. 71

[3] Jenks, E.A.," A Short History of Politics," P. 71

6- النظرية التعاقدية (نظرية العقد الاجتماعي)

يعتقد بعض المفكرين السياسيين المناصرين لهذه النظرية أن الحالة الطبيعية قبيل تكوين الدولة كانت اجتماعية أو سياسية، ولكنها بأي شكل من الأشكال كانت سابقة antecedent للمؤسسة الحكومية، أي سابقة لتشكيل الحكومة، فدولة الطبيعة State of Nature لم تكن مجتمعاً منظماً، بل كان كل فرد يعيش حياته الخاصة به لا تحكمه أية قوانين بشرية، ولم تكن تفرض عليه أية سلطة لتنظيم علاقته مع الآخرين، بل كانت حياتهم تنظم من خلال ما يسمى قانون الطبيعة أو القانون الطبيعي.

هذا وقد لا نجد مفكرين اثنين من أنصار هذه النظرية يجمعان على الظروف التي سادت دولة الطبيعة، فبعضهم وصفها دولة الوئام والبراءة المثالية، فيما أعطى آخرون انطباعاً سوداوياً، وقسم آخر ارتأى أنها حالة من عدم الأمان[1]، لكن كل هؤلاء المفكرين بآرائهم المتباينة اتفقوا على أن من عاش في هذه الدولة أجبر في النهاية لسبب أو لآخر على التخلي عنها واستبدالها بمجتمع مدني أو بجسم سياسي، وحيث تم استبدال قانون الطبيعة بقوانين من صنع الإنسان، وهكذا انبثق مجتمع مدني تولد عن التفاهم المشترك أو التعاقد المشترك بأن يتعهد الإنسان على نفسه إطاعة كل القوانين التي تضمن أمانِة وحماية كل أعضاء الجالية المنظمة حديثاً أو الجسم السياسي، وهذه القوانين يتم صياغتها من قبل سلطة متفق عليها.

إن كل عملية التطور هذه كانت نتيجة تعاقد أو مساومة أملتها مصلحة الفرد ذاته، ومهما كانت الآراء متباينة حول هذه النظرية، فإن هناك إجماعا على الفكرة الأساسية بأن الدولة هي من صنع الإنسان بشكل متعمد عبر تفاهمه وتعاقده.

7- نظرية الأبوة والأمومة The Patriarchal & Matriarchal Theory

كثيرة هي النظريات التي تعزي وجود الدولة إلى التاريخ والعائلة كونها أكثر الجماعات الإنسانية البدائية، ففي العائلة تكونت نقطة البداية في أقدم وحدة اجتماعية، وفي هذه الوحدة توجد السيطرة والكوابح ومعنى الحكومة.

[1] لمزيد من المعلومات، انظر ما قاله هويز، لوك ورسو في هذا الشأن.

كما أن الضرورات خلقت العائلة فإنها تخلق أيضاً النظام، ويمكن تصور الحكومة كالتالي: تبدأ بالزواج والتوارث، السيطرة على الاقتصاد البسيط، تحترم العائلة وتقدسها، تنظم أمور الدفاع، تقوم بعمليات الصيد والرعي، تهتم بأمور المسكن والمؤمن، ويكون للعائلة أب ويمثل أعضاؤها أصل الحكومة الإنسانية، لكن هناك من اعتبر ببساطه أن الدولة هي مجرد "تكبير" للعائلة، لكن الكل يختلفون فيما بينهم حول سؤال جوهري وهو إذا ما كانت الوحدة الأساسية The Primary Unit لما قبل التاريخ هي العائلة أو القبيلة ومن أيهما يمكن تعقب النسل.

8 -(نظرية الأبوة) Patriarchal Theory8 :

بموجب هذه النظرية أن العائلة تتكون من رجل، زوجته وأطفاله، وأن الأب هو رئيس العائلة وسيطرته وسلطته تكون تامة في كل الأمور على كل الأعضاء، وعندما يتزوج أولاده سيكون هناك اتساع في العائلة الأصلية مما يقود إلى إقامة عائلات جدد، ولكن سلطة الأب وقائد العائلة الأصلية تبقى كما هي لا يحد منها شيء، ويعترف به كل أحفاده، وهذا ما يشكل العائلة الأبوية، ومع مرور الزمن تتسع العائلة الأبوية لتصبح عشيرة، وأعضاء هذه العشيرة يتحدون برابطة الدم، بحيث يعيش جميعهم ويقومون بوظائفهم تحت سلطة معترف بها من قبل رجل كبير السن يكون عضوا من العائلة الأصلية، ثم تتطور العشيرة إلى قبيلة.

مع مرور الوقت، ينسحب الكثير من أعضاء القبيلة من القبيلة الأم ليستقروا في أراضٍ جديدة بحثا عن رزقهم، وهذا سيؤدي مع تطور العملية التطويرية إلى إنشاء قبائل جديدة، وتقوم القبائل ذات الرباط الدموي الواحد بتأدية أهداف مشتركة تجمعها، لاسيما في الدفاع عن أنفسهم ضد عدوان قبائل أخرى، وهذا سيعني ضمنا اعترافا ببعض السلطات لمن كان له تأثير عليهم ويسير أعمالهم.[1]

9 -(نظرية الأمومة) Matriarchal Theory:

قام العديد من المفكرين بتنفيذ نظرية الأبوية مثل Jeanks, McLennan و,Morgan وحسب نظريتهم انه في المجتمع البدائي لم يكن هناك رئيس ذكر مشترك، وان أمر القرابة Kinship يمكن تتبعه من خلال الأم "matriarch"[2]

[1] Merriam, C.E. and Barnes, H.E. ed. "A History of Pol." Theories, Recent Times, PP.435-441

[2] Leacock, S." Elements of Pol. Sc". P.38

وحسب مناصرو هذه النظرية أن النظرية الأبوية ممكن في حالة أحادي الزواج وتعدد الزوجات، ولكن زواجا مثل هذا لم يتوفر مع بداية تكون المجتمع Society، ويعتقدون أن أقدم أشكال الزواج كان الـ Polyandry (زوجة واحدة لها عدة أزواج). وبناء عليه فلم تتوفر العلاقة الطبيعية بين الزوج والزوجة، وبدلا من وجود عائلة تتكون من رجل وزوجته وأطفاله فان هناك مجموعة كبيرة ذات رابطة ضعيفة ترعى " horde" أو "pack" منظمة لأهداف تناسلية matrimonial، وفي مثل هذه الحالة ذات العلاقات الفوضوية promiscuity فان القرابة تكون عبر الأنثى وليس عبر الذكر.

وبرأي J.J. Bachofen، الكاتب السويسري صاحب الفضل في تتبع أصل النظرية الأمومة، فان المجتمع البدائي لم يكن فقط من الهمكن تتبعه عبر الأم والملكية التي حازت عليها الأنثى، ولكن لأن المرأة لعبت دوراً مهماً في الجسم السياسي، ففي المراحل الأولى من تطور المجتمع كانت هناك الفوضى الجنسية sexual promiscuity، ثم تبع ذلك الـ matriarchate حيث نمت النساء في مجتمع لا تحكمه قوانين، وبفضل الخرافات الدينية، تمكنَ من فرض سيطرتهن وحكمهن، ولكن مع الوقت، وجد الرجال أن السيطرة الأنثوية لا تحتمل، مستغلين قوتهم الجسدية، فقدموا إلى Patriarchate.

تشتق نظرية Matriarchal Theory المجموعة الأصغر من المجموعة الأكبر، وليس العكس، وغني عن الذكر الخوض في تفاصيل هذه المراحل من التطور، ولكن يكفي ذكراً أن العائلة المفردة تأتي إلى الوجود عندما بدأ الرجال حياتهم في الرعي، وهذه المهنة تطلبت الاعتناء بالحيوانات البيتية الأليفة، وكانت النساء أفضل من بقوم هذه المهنة فيما يوظف الرجال أنفسهم في الأعمال التي تتطلب مهارات شاقة، وهذا أدى إلى نمو البيوت الدائمة والزواج الدائم، سواء أحادي أو متعدد، وبهذه الطريقة وجدت العائلة، وقد انبثقت العائلة الأبوية فقط عندما تبنى الرجال حياة الرعوية المستقرة وعادات الزراعة بدلا من حياة الترحال أو الصيد للرجل البدائي.

المبحث الثالث:

التطور التاريخي للدولة

بالرغم من تعدد النظريات حول نشأة الدولة، فليس هناك نقاش كافٍ، وحسب ما قاله "Garner" أن الدولة ليست من صنع الله كما ليست نتيجة قوة جسمانية عليا ولا نتيجة قرارات أو معاهدات ولا مجرد توسيع للعائلة، وقد عزز علماء الاجتماع الجدد هذا القول عندما أعلنوا بشكل واضح أن الظواهر الاجتماعية، لا يمكن توضيحها بالإشارة إلى عامل واحد، لذا فان الدولة تكون نتيجة عملية تطويرية بشرية عبر التاريخ شارك في إعدادها أكثر من عامل، وتعتمد النظرية التطويرية على التفسير الجماعي الـ Pluralistic للظواهر السياسية.

حاول علماء الاجتماع السابقون التأكيد على أن الدولة- حالها حال المجتمع- تطورت بشكل تدريجي من حالة البساطة والبدايات الـ Crude إلى مرحلة النضج، ويرى علماء الاجتماع اليوم أن كل المجتمعات تمتلك بعض نظم الحكومات لتنظيم علاقات الأفراد وتحمي مصالح الجماعة، وبشكل بطيء تطورت الدولة من النموذج البسيط إلى المعقد.

إن مهمة النظرية التطويرية اليوم هي تحديد القوى والعوامل التي تعمل على خلق الوحدة والتنظيم في المجموعات الاجتماعية الأولى التي انبثقت منها الدولة، وبجانب البيئة الفيزيائية التي تنمي التشابه العرقي بين أفراد الجماعات، فإن أهم القوى التي تساعد على نشوء الدولة هي: 1)القرابة، 2)الديانة، 3)النشاط الاقتصادي، 4)القوة، 5) الوعي السياسي.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن الدولة لم تكن نتيجة ولادة اصطناعية، ولكنها كانت نتيجة نمو وتطور بطيء و ثابت على فترة زمنية طويلة، وضمت عدة عناصر في تطويرها منها رابطة القرابة، الديانة، الملكية، الحاجة إلى الدفاع عن النفس من الداخل والخارج.

المراحل التي مرت بها الدولة:

1 -**الإمبراطورية الشرقية Oriental Empire:**

حيث استقر الإنسان المتجول الذي يعيش حياة البدو في أماكن تجاوبت مع متطلباته، ومن هذه الوديان ولدت حضارات الممالك والإمبراطوريات، وكان الحكم فيها وراثيا والأفراد لا

يعرفون شيئاً عن حقوقهم وحرياتهم، وكانت مثل هذه الدول تعتمد على القوة وتبنى على الغنى والقوة العسكرية.

2 -**دولة المدينة اليونانية Greek City State 1000 ق.م.:**

وجدت في كتابات سقراط، أفلاطون، وأرسطو وكان اليونان أول من أعطي الفكر الواعي نحو السياسة، وحتى تكون مواطناً في هذه الدولة فقد تضمن ذلك التعاون المباشر والنشط في كل الوظائف المدنية والعسكرية، فقد كان المواطن جنديا وقاضيا وعضوا في الجمعية الحكومية، فقد كانت دولة المدنية اليونانية نموذجا للديمقراطية المباشرة اليوم.

3 -**الإمبراطورية الرومانية 500 ق.م.:**

مع اتساع الإمبراطورية الرومانية التي شملت عدة مناطق واسعة في العالم، أصبح الإمبراطور القوة المطلقة. والقانون هو ما يقوله، وأهملت المجالس الشعبية، والقوة الشرعية التي كان يستمدها الحاكم من الشعب وحلت مكانها النظرية الدينية، حتى أن الملك نفسه في مرات كثيرة نظر إليه على أنه الله، لكن هذه الإمبراطورية لم تدم طويلاً وأحد أسباب سقوطها هي التضحية بالحرية الفردية.

4 - **الدولة الإقطاعية 476-1800 م:**

قامت على أنقاض الدولة الرومانية حيث كان الملوك أدوات للإمبراطور الذي كان بدوره أداة لله، وأهم ما يميز النظام الإقطاعي هو تشتيت القوة الحاكمة بين مئات السلطات، كل واحدة إلى أجزاء صغيرة، ولكن هذا النظام لم يكن دولة بالمعنى الصحيح، فلم يكن هناك قانون عام ولا مواطنه عامة.

5 -**الدولية القومية The Nation State:**

بالطبع لم يدم النظام الإقطاعي وكانت هناك عدة أسباب أدت إلى إنهائه وإقامة نوع جديد من الدولة يعتمد على القومية والحدود الطبيعية، حيث نشأت دولة بحدود معروفة خاصة بها وذات سيادة، ومتساوية مع غيرها من الدول وتدعى Nation-State وهي بدورها ساعدت على نمو القانون الدولي.

6 -**الإمبراطوريات الاستعمارية:**

بالرغم من نشوء الدول الديمقراطية في أوروبا إلا أنها نزعت إلى توسيع حدودها ومصادرها فقامت باستعمار دول أخرى مما أوجد ما سمي الاستعمار الإمبريالي.

مستقبل الدولة: إن عملية تطور الدولة لم تنته بعد، فمع التخلص من الإمبراطوريات الاستعمارية فإن الأفكار السابقة للقومية أخذت تنحصر وتحل محلها الأفكار الدولية، ومما ساعد في ذلك تطور وسائل الاتصالات والمواصلات، التوسع في العلاقات التجارية وتأسيس منظمات دولية، وحري بنا أن نتوقف قليلاً عن الحديث عن القومية بعد التحدث عن أشكال الدول والحكومات لأنه موضوع يسترعي الاهتمام.

المبحث الرابع

أنواع الدول وأشكالها

قبل الخوض في أنواع الدول أو أشكالها، لا بد من التذكير أن الدولة تختلف عن الحكومة، حيث أن الأخيرة جزء من الأولى، كما وأن شكل الدولة يختلف أيضاً عن النظام السياسي الذي هو شكل من أشكال الحكومة، وحينما نتحدث عن أشكال الدول وأنواعها فإن المقصود هو توزيعها على أساس توزيع السلطة وعملية اتخاذ القرار. لذا يمكن تقسيم الدول إلى :

1 -الدول المركبة أو الاتحادية

من ناحية تاريخية، شكلت الدول عدة أنواع من الاتحاد، ففي بعض الأحيان يكون اتحاد الدول على حساب استقلال الدول المندمجة، وفي أحيان أخرى تحتفظ الدول المشاركة باستقلالها وهويتها، ولكن في كثير من الأحيان ما تكون هوية الدول المشاركة في الاتحاد مثار جدل، ففي الاتحاد الكونفدرالي تتحد الدول بدون التخلي عن استقلالها، بينما في الاتحاد الفيدرالي يؤدي دمج الوحدات أو الولايات المشاركة إلى نشوء دوله جديدة، ومن النماذج التي تستحق الذكر في مثل هذا الاتحاد:

2 -الاتحاد الشخصي والفعلي

ينتج عن اتحاد دولتين أو أكثر تحت زعامة شخص واحد، ويأتي هذا النوع من الاتحاد إلى الوجود صدفة عبر الحرب والانتصار أو قوانين التوارث laws of succession ، مع استقلال الدول باستقلالها الداخلي والخارجي، ومن الامثل ه المشهورة على الاتحاد الشخصي ما كان بين بريطانيا العظمى و هانوفر (1714-1837)، وقد الغي بعد صعود فكتوريا إلى الحكم حيث أن القانون في هانوفر لا يجيز للحاكم أن يكون امرأة.

أما الاتحاد الفعلي فلا يأتي فقط كونه تحت حكم شخص واحد ولكنه عبر خل ق اتفاقات دوليه أو دستوريه عامه من اجل إدارة شؤون عامه محدده.[1]بحيث تكون الدول الأعضاء في هذا الاتحاد متحدة عضويا عبر روابط دستوريه ولها مؤسسات حكومية مشتركة، ولكن بالرغم من ذلك فإن كلا من هذه الدول تحتفظ باستقلالها وسيادتها، ومن الأمثلة على هذا النموذج الاتحاد

[1] Garner, Pol. Sc. & gov. P. 249.

بين النمسا وهنغاريا (1867 – 1919) والنرويج والسويد (1815–1905)، ولكن في الوقت الحاضر لم يعد لمثل هذا النوع من الاتحادات وجود على الأرض، بل انحلت وأصبحت إما فيدرالية (Federal)، أو اتحادية (Unitary).

3 -**الفيدرالية (الدولة الاتحادية) Federation :**

إن هذا المصطلح يستخدم عادة ليعني مجموعة دول، ولكن ليس كل مجموعة من الدول يمكن أن يطلق عيها هذا الاسم كما هو الحال مع هيئة الأمم المتحدة، ولذا فان هذا المصطلح يطلق عادة على الهدف الذي تسعى إليه هذه المجموعة من الدول، ولعل الهدف الذي يجمعها هو توزيع قوة الدول ة بين عدد من الأجسام المتعاونة فيما بينها والتي تكون تحت سيطرة دستور،[1]ويعرفها آخرون أنها منظمة سياسية تقسم بموجبه أنشطة الحكومة على الحكومات الفرعية والحكومة المركزية بحيث تأخذ كل حكومة قراراتها النهائية بشان هذه النشاطات.

هذا ويمكن تلخيص صفات الاتحاد الفيدرالي كما يلي:

أ – تتكون الدول الاتحادية من مجموعة من الدول التي انضم بعضها إلى بعض بمقتضى دستور يحدد صلاحيات كل من الحكومة العامة وكل دولة على حدا، وبهذا الشأن فان الدستور غالبا ما يكون مكتوبا وصلبا (ليس مرنا) والهيئة التشريعية تكون تابعة له.

ب –الصفة الثانية هي توزيع القوى بين الحكومة العامة وحكومات الدول المندمجة ، فالأمور المتعلقة بالضرورة الوطنية تكون تحت سيطرة الحكومة الوطنية، بينما الأمور ذات الطابع المحلي والإقليمي تبقى بيد الدول المنفردة.

ت –من الضروري وجود مؤسسة ذات قوة لتقرر بشان النزاعات التي قد تنشأ بين الحكومة العامة وحكومات الدول المندمجة، وهذا يكون عبر محكمة عدل عليا والتي يكون دورها التأكد أن حقوق وواجبات الحكومة العامة والحكومات الإقليمية، تمارس حسب ما نص عليه الدستور.

أما عن كيفية نشوء الدول الفيدرالية فانه يكون إما عبر اتفاق دول مستقلة أو نتيجة انفصال الولايات عن دول موحدة بسيطة مع رغبتها في الاستمرار مع بعضها البعض في ظل نظام اتحادي يجمع بينها.

ويكون للوحدات المكونة للدولة الفيدرالية أسماء مختلفة، ففي الولايات المتحدة تسمى ولايات، وفي الهند تسمى دول، وفي كندا محافظات، وفي ألمانيا مقاطعات، وفي سويسرا

[1] Dicey, “Law of the Constitution” P.157

كانتونات، ويترتب على نظام الاتحاد الفيدرالي أن الشخصية الدولية التي كانت تتمتع بها الدولة الداخلية في الاتحاد تزول بدخولها الاتحاد، ويصبح للاتحاد شخصية دولة واحدة تتمتع بها الهيئة المركزية للاتحاد، وبناء عليه فان الدولة الجديدة يكون لها تمثيل دبلوماسي واحد وذات علم واحد ونشيد واحد، كما أن الدولة الجديدة هي الوحدة التي يحق لها إبرام المعاهدات الدولية، وإعلان الحرب، كما يصبح لرعايا الدولة الواحدة جنسية واحدة، وإذا ما قامت حرب بين وحدات هذه الدول فإنها تعتبر حرباً أهلية، كما انه لا يحق لأي دولة في الاتحاد الانسحاب منه، ويمكن اللجوء للقوة لإجبارها على البقاء في الاتحاد، كما وتتوزع الاختصاصات التنفيذية والتشريعية والقضائية بين الحكومة المركزية (الفيدرالية) والحكومات المحلية بموجب الدستور الذي يقوم على ازدواج السلطة، وغالبا ما تختص الحكومة الفيدرالية بالشؤون الخارجية والدفاع والمالية والجمارك وتنظيم التجارة الخارجية وإصدار تشريعات الجنسية والأوراق النقدية، بينما تحتفظ الحكومات المحلية بحق إصدار القوانين المدنية والأحوال الشخصية والأمن الداخلي والمرور، أما شؤون الصحة والتعليم والصناعة والزراعة والمواصلات فتتم بالمشاركة بين الحكومتين المحلية والفيدرالية، وتتمتع الولايات أو الوحدات المكونة للاتحاد بنصيب كبير من الاستقلال، إذ يكون لكل وحدة دستورها الخاص بها، وحاكمها الذي ينتخب عادة من السكان، ولها سلطتها التشريعية، ونظامها القضائي، إلا أن الحكومة المركزية تكون غير منازعة في بعض الأمور، حيث تكون الكلمة لها في كل من:

أ – قوانين الحكومة الاتحادية التي تطبق داخل حدود الولاية.

ب – الفصل في المنازعات الدولية.

ت – تأخذ سلطات استثنائية في حالة الطوارئ والحروب.

مميزات الاتحاد الفيدرالي:

1. يؤمن اتحاد الدول الصغيرة ويضمن لها قوة داخلية وخارجية واقتصادية.
2. انه النظام السياسي الوحيد القادر على الجمع بين الوحدة الوطنية وقوتها مع الحفاظ على حقوق الوحدات.
3. يؤكد على ممارسة الحكومة الداخلية للقيام ببعض المهام دون الرجوع إلى الحكومة المركزية.
4. بسبب تعدد الحكومات، يسهل على الناس الدخول في المنافسة على مقعد في الحكومة، وهذا ما يحفز المصلحة الشعبية للتدخل أكثر في الشؤون العامة.

5. تعدد السلطات المركزية في الاتحاد الفيدرالي يعمل على إعاقة أي انهيار حكومي مفاجئ سواء كانت الأسباب داخلية أو خارجية.

سلبيات الاتحاد الفيدرالي:

أ – سياسياً أثبت قوته على المستوى الخارجي ولكن المستوى الداخلي والاقتصادي اثبت أنه ضعيف.

ب – توزيع القوى بين الحكومة المركزية وعدد من الحكومات المركزية المحلية يضعف الإتحاد، وبسبب اختلاف القوانين والإدارات ونقص التعاون بين المشاركين يحد من قوة الإتحاد.

ت – توزيع الولاء: فالمواطن الذي ينتمي لإقليم معين يكون اهتمامه أكبر لإقليمه من الحكومة المركزية.

ث – على مستوى الشؤون الخارجية يبدو الضعف ملاحظاً حيث أن تضارب المصالح بين الحكومة المركزية والأقاليم قد يعيق تقدم السياسة الخارجية.

ج – الخضوع لدستور صلب غير مرن يقف عائقا في سبيل تغييرات حكومية في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية جديدة.

ح – أي نظام فيدرالي متعدد سيجعل الاتحاد غير اقتصادي ونظاماً باهظاً.

4 –الدولة الكونفدرالية (التعاهدية)

هذه الدولة تتكون من دولتين أو أكثر تتفق فيما بينها بمقتضى معاهدة دولية على إقامة هيئة عامة مشتركة تمنح سلطات سياسية خاصة تتمكن بموجبها من الإشراف على سياسات حكومات الدول الأعضاء وعلاقتها الاقتصادية والعسكرية، ويوصف هذا الاتحاد بأنه ضعيف الروابط، إذ يجمع بين دول مستقلة ذات سيادة، ويشترط أن تكون قراراته بالإجماع، بل هي عادة ما تكون توصيات ترفع إلى السلطات المختصة في كل بلد على حدا لإقرارها، والهيئة التعاهدية ليس لها شخصية دولية وليس لها سلطة مباشرة على رعايا الدول الأعضاء، كما أنها لا تستطيع فرض قراراتها على الدول الأعضاء، وتقوم عادة على رسم السياسات العامة، وإيرادها يأتي عادة من مساهمات الدول الأعضاء المشتركة في الاتحاد.

أما بالنسبة للدول المشتركة في الاتحاد فإنها تظل متمتعة بشخصيتها الدولية الكاملة، فيحق لها عقد الاتفاقات وإلغاؤها وحق التمثيل الدبلوماسي المنفرد، ولو وقعت حرب بين الدول الأعضاء فإنها تعد حرباً دولية وليست أهلية، وفي معظم الاتحادات التي برزت كانت الهيئة

التعاهدية ضعيفة، ولذلك انتهت إلى احد الخيارين التاليين: إما التفكك وعودة كل طرف إلى وضعه قبل الاتحاد، وإما إلى تقوية الاتحاد بتحويله إلى اتحاد فيدرالي كما حدث في الولايات المتحدة، وأمثلة هذا الاتحاد كثيرة ومنها اتحاد الولايات المتحدة قبل الاتحاد الفيدرالي (1781-1787)، الاتحاد السويسري (1815-1848) واتحاد بروسيا مع النمسا (1815-1866).

5 -الدول البسيطة

هي الدولة التي تكون فيها السلطة واحدة من حيث الأساس والتركيب والممارسات، أي أنها غير مجزأة، وتتركز عملية صنع القرارات الرسمية في يد حكومة واحدة، وغالبا ما تكون من عنصر بشري متجانس برغم ما قد يكون فيه من اختلافات، إلا أنها تمتاز بوحدة الإقليم والقوانين، وسلطة الجهاز الحكومي تغطي رقعة الدولة كلها، وقد تكون السلطة في هذه الدولة مركزية، أي أنها تحكم من العاصمة فقط دون تأثير من الوحدات والتنظيمات التابعة للدولة والمنتشرة في أرجائها، وقد تكون غير مركزية (بمشاركة الوحدات الإدارية ووحدات الحكم المحلي) في إدارة الدولة، ومعظم الدول العربية عدا الإمارات هي دول بسيطة ذات حكومة مركزية، بينما بريطانيا تعتبر دولة بسيطة التركيب لكنها تعتمد اللامركزية.

من محاسن هذا الشكل من الدول أنها تحقق تناسقا في القانون والسياسة والإدارة، وتكون بسيطة البناء ومقتصدة في نفقاتها، أما عيوبها فهي افتقارها لمؤسسات إقليمية، مما يفقدها المعرفة بالأصول والحاجات المحلية، ونمو السلطة البيروقراطية المركزية على حساب السلطات المحلية.

الفصل الثاني

سيادة الدول و أنواع الحكومات.

المبحث الأول

سيادة الدول

إن موضوع السيادة هو المعيار الرئيس في التمييز بين الدولة والمجتمعات المقاربة لها، وهو مقر من قبل مواثيق الأمم المتحدة التي سارت في موضوع السيادة بين وحدات المجتمع الدولي. وهناك مظهران للسيادة:

1 -**السيادة الداخلية:**

تشير إلى وجود شخص معين في كل دولة مستقلة، أو وجود جمعية أو مجموعة تمتلك القوة الشرعية بشكل نهائي لقيادة السلطة وتطبيق الولاء، وهذه السلطة العليا تكون مطلقة على كل الأفراد والجماعات داخل الدولة، فهي تصدر الأوامر إلى كل الأفراد والجماعات السياسية داخل تلك المنطقة ولكنها لا تتقبل أي أوامر من أي كان.

2-السيادة الخارجية:

يعنى بها أن الدولة لا تخضع لأية سلطة، أي أنها مستقلة من تدخل أية دولة أخرى، وحتى لو كانت السلطة تخضع لاتفاقية ما أو أنها مقيدة بقواعد القانون الدولي، فان مكانة الدولة السيادية لا تتأثر بأي شكل، ما دام لا توجد سلطة أخرى تجبرها على الطاعة.

تعريف السيادة واصلها.

إن السيادة مثلها مثل الدولة، لها مفاهيم كثيرة ومختلفة، فحسب بودين أنها "السلطة العليا على المواطنين والـ subjects وليست مفيدة بقانون، أما Grotius فيعرفها بأنها القوة السياسية العليا الموجودة في شخص ما بحيث تكون أعماله لا تخضع لأحد آخر، ولا يمكن رفض إرادته، من جانبه يرى Duguit أن السيادة هي السلطة القيادية في الدولة؛ أنها إرادة الشعب المنظم في الدولة، أما Burgess فيقول إنها أصلية (Original)، مطلقة (absolute)، غير محددة

unlimited يخضع لها كل الأفراد، والتجمعات السياسية، ويتابع إنها غير مشتقة (underived) ومستقلة (independent) لفرض الولاء[28].

أما من حيث تعريفها فهي مشتقة من الكلمة اللاتينية "Superanus" والتي تعني باللغة الإنجليزية supreme أو كما يطلق عليها اليوم sovereignty ومعناها الأعلى، وهذا المفهوم حديث نسبياً وانبثاقه مرتبط مع نشوء الدول القومية الحديثة Nation–State ولكن هذا لا يعني أن العصور القديمة والوسطى لم تتطرق إلى هذا المفهوم، فقد كان صاحب السيادة في الدولة القديمة الملك أو الأمير أو الحاكم بصفة عامة، الذي كان صاحب السلطة الفعلية، ويضع القوانين ويلزم بها رعاياه دون أن يلتزم هو بها، وقد اعترف كل من أفلاطون وأرسطو بوجود سلطة عليا في الدولة، وأكدا على احترام سلطة الدولة وقوانينها، وقد تحدث الكتاب الرومان وكتاب العصور الوسطى عن القوة المطلقة للدولة، وعندما تكونت الدولة في مفاهيمها الحديثة، اسند الفلاسفة السيادة للأمة بدل الحاكم ثم انتقلت إلى الشعب بدل الأمة لتصبح أكثر واقعية، وقد تجسدت السيادة بمفهومها الفلسفي عبر كتابات الفرنسي جون بودين والإنجليزي توماس هويز وغيرهما من الفلاسفة، إلا أنها وجدت التعبير الكامل لها في الثورة الفرنسية، أما العاملان اللذان عززا من مطلق الدولة الديمقراطية الجديدة فهما القومية والزيادة الهائلة ل. province of the state في الثورة الصناعية.

بالتالي فإن السيادة في ظل الدولة الحديثة هو مفهوم سياسي يعبر عن واقع اجتماعي، وهو قدرة المجتمع الفعلية على الاستئثار بممارسة السلطة النهائية، أما الحكومة فإنها لا تعدو أن تكون أداة صاحب السيادة في أعمال سيادته.

أنواع السيادة.

1- السيادة الفخرية Titular Sovereignty

تعود هذه التسمية إلى القرن السابع عشر فور انبثاق الدولة القومية Nation–State، حيث كانت هذه الدول تحت قيادة ملوك مطلقين قاموا بشخصنة (personification) سيادة الدولة، ثم نشأ نزاع بين الملوك ورعاياهم الذين تحدوا السلطة المطلقة وغير المحدودة للملوك مطالبين بحقوقهم وامتيازاتهم، وادعوا أن السلطة هي ملكهم في نهاية الأمر وأن الملوك يمارسون سلطة محدودة بناء على تخويل من الناس، بينما لجأ الملوك إلى النظرية الدينية محررين أنفسهم من كل الحدود البشرية، ولكن جاء انتصار الشعب أخيراً واقتحمت الديمقراطية بشكل أو بآخر، وبناء

على ذلك تم تحديد سلطات الملك بموجب قانون أو كما وصف بالأعراف، ولقد احتفظ بمكانه كرئيس للدولة، ولكن في كل الأمور الإدارية كان مجبراً على الأخذ بنصيحة وموافقة ممثلي الشعب، وهذا مقدمة لقدوم حكومة دستورية، وهكذا أصبح الملك رمزا للسلطة وميراثا من الماضي، بحيث تكون السيادة الفعلية بأيدي سلطة غير سلطته بحيث يمارس الملك ببساطة نفوذا شخصيا أثناء ممارسة تلك السلطة، فالنفوذ ليس السلطة وبالتأكيد ليست سيادة.

بكلمات أخرى ما نعنيه بالسيادة الفخرية هو العنوان title، وتشير إلى القوى السيادية للملك الذي لم يعد يمارس أي سلطة فعلية؛ نظرياً، قد يمتلك الملك كل القوى السيادية التي كان يتمتع بها، ولكن في الممارسة الواقعية هناك شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص يمارسون السيادة نيابة عنه، وأفضل مثال على هذا النوع من السيادة هي الموجودة في المملكة المتحدة.

2 –**السيادة الشرعية:**

ينظر إلى السيادة من المفهوم القانوني، وتشير إلى الشخص أو مجموعة من الأشخاص الذين بوسعهم إصدار الأوامر النهائية بموجب القانون، وهذه السلطة تعرف بأنها سيادة شرعية وسلطتها تكون نهائية على كل الأفراد والجماعات السياسية، ولا يحق لأي أن يتعرف على النقيض من قرارات السلطة السيادية، حتى وإن كانت هذه القرارات تتعدى القوانين الدينية (باستثناء الدول الإسلامية، حيث أن القانون الإسلامي هو السلطة المطلقة وغير قابل للمناقشة، ويحق للأفراد حل أنفسهم من طاعة أولي الأمر أو الحكام إذا لم يفعلوا وفق للشريعة)، وتعترف المحاكم وتطبق فقط القانون الذي ينبثق عن السيادة الشرعية، وأي مخالفة لهذا القانون يكون له عواقب، ويمكن تلخيص السيادة الشرعية بالنقاط التالية. [1]

أ) السيادة الشرعية دائما محددة.

ب) قد تكون ضمن شخص الملك، كما هو الحال في الملكية المطلقة، وقد تكون في مجموعة من الأشخاص، كما هو الحال في الديمقراطية، الملك أو الملكة أو البرلمان في بريطانيا.

ت) معرفة بشكل دقيق ومنظم حسب القانون.

ث) وحدها التي تمتلك القوة للإعلان عن إرادة الدولة.

ج) عدم إطاعة السيادة الشرعية يقابله العقاب الجسدي.

[1] Greenstein&Polsby,"GovernmentalInstitution&ProcessLaski, H."A Grammar of Politics, "P.44: A.C. Kapur, "Principle of Pol. Sc". New Delhi, P.18c. p-p192-191.

ح) كل الحقوق تنبثق من صاحب السيادة الشرعي ويمكنه استرجاع هذه الحقوق أو إلغاؤها.

خ) سلطة صاحب السيادة الشرعي مطلقة غير محدودة وعليا، ولا تخضع لأية رقابه داخل أو خارج الدولة.

3- السيادة السياسية:

ان السلطة المطلقة وغير المحدودة التي أشير إليها سابقا، التابعة لصاحب السيادة الشرعي لا تتوفر في كل مكان، وبكلمات Dicey "خلف صاحب السيادة sovereign الذي يعترف به القانوني، هناك صاحب سيادة آخر والذي يجب أن ينحني له الأول ،"[1] وهذا ما يدعى صاحب السيادة السياسي political sovereign وهي تلك النفوذ في الدولة والتي تكون خلف القانون[2]ومثلما أن السيادة السياسية ليست معروفة للقانون، فإنها غير منظمة وغير محددة أيضا، وفي الديمقراطيات الحديثة فإنها غالباً ما تكون مقرونة إما بالجماهير ككل أو بالاقتراع أو الرأي العام، ومع ذلك تبقى غامضة وغير محددة، وفي كثير من المراحل تكون حتى مربكة، وإذا ما زاد البحث في هذا الموضوع (السلطة النهائية) زاد تشتت الإدراك ،[3] وبالرغم من كل ذلك فانه لا يمكن تجاهل وجودها، وحتى في القرن التاسع عشر فُرق بين السيادة الشرعية والسيادة السياسية في بريطانيا، فبينما كان البرلمان، من وجهة نظر القانون، صاحب السيادة التشريعية في الدولة، فقد خضع من وجهة النظر السياسية إلى معيقين عمليين: لم يكن بوسعه فرض إرادته إذا ما لجأ المحكومون إلى العصيان؛ وتقصيره في تحقيق بعض الأمور.

3 -السيادة الشعبية .popular Sovereignty:

نتاج القرنين السادس عشر والسابع عشر، وانبثقت كتعبير من سخط الناس ضد سلطة الملك، واعتماده على النظرية الدينية، وترجع السيادة الشعبية السيادة النهائية إلى الشعب،وأول من أشار إلى هذه النظرية Locke وأوضحها روسو وأصبحت شعاراً في الثورة الفرنسية ،وقد ناصرها جيفرسون في إعلان الاستقلال الأمريكيAmerica declaration of independence وقد أدخلت في مقدمة الدستور بالتأكيد على أن الحكومة استحدثت سلطتها من خلال موافقة المحكومين، وقد وجد صدى ذلك في الخطاب الافتتاحي الأول لأبراهام لنكولن ،[4]ولكن من

[1] Dicey, A.V, "The Law of the Constitution, Introduction", PP.XVIII-XIX.

[2] Gilchrist, R.N, "Principles of Pol. Sc". P.93

[3] Leacock, S." Elements of P. Sc". P.60

[4] Bryce, "Modern Democracies, Vol. I", P.143

الصعب تحديد، والقول بشكل نهائي من هم هؤلاء الناس أصحاب السيادة، وهل هم كل الناس والجماهير الذين يعيشون في الدولة بما فيهم النساء والأطفال والرعاع والمجرمين ؟ فإذا كان كذلك فان سيادة الجماهير ليس لها أي معنى سياسي، ولكن إذا نظم الناس واتبعوا قادة لهم فأين سيادتهم؟

اقترح بأن السيادة الشعبية تعني سيادة المقترعين ولكن مثل هذه السيادة لا يكون لها قاعدة شرعية إلا عبر القنوات المحددة في الدستور، حتى أن الناخبين في الحكومة النيابية لا يمارسون سلطة سيادية فعلية إلا من خلال ممثليهم، ولكن فعليا تكمن السيطرة التشريعية في الحزب ذات الأغلبية البرلمانية، ولهذا المضمون يقتصر مفهوم السيادة الشعبية على حزب الأغلبية، إضافة إلى ذلك فان من يمارسون حق الاقتراع لا يتعدون خمس السكان ومن بين هذا الخمس تكون الأغلبية، وهي قد لا تتعدى عشر السكان[1] ولهذا لا يمكن مساواة السيادة الشعبية بسيادة الاقتراع.

هكذا نرى أن هذا المفهوم أيضا مربك وفي نفس الوقت لا يمكن تجاهله، وقد حاول بعض المفكرين إثبات أن المتنفس النهائي للسلطة السياسية دائما يكمن في الجماهير،[2] فالدولة هي من أجل الناس وآلة الدولة وهي الحكومة تؤدي وظائفها بناء على رغبات الناس، بينما السيادة بالمفهوم الشرعي قد لا تكمن في الناس رغم أنهم ضمنيا يراقبون السيادة الشرعية، وفي الدولة الحديثة تكون النزعة نحو جعل السيادة الشرعية إجابة للمطالب الشعبية إذ لا يمكن تجاهل قوة السيادة الشعبية، وإن كان هذا المفهوم لا يفي بالغرض فقد اقترح البعض[3] بان يكون استعمال الرقابة الشعبية (popular control) أكثر تحديدا وأفضل إشارة إلى فكرة السيادة الشعبية.

5- السيادة القانونية والفعلية de jure &de facto :

يجب أن يميز أيضا بين السيادة القانونية de jure وبين السيادة الفعلية de facto، فالأولى هي السيادة الشرعية ويكون أساسها القانون، ولها الحق في الحكم وتأمر بالطاعة، ولكن يحدث في بعض الحالات أن السيادة الشرعية لا تقوى على فرض الطاعة، حيث أن هناك بعض الأشخاص أو شخص ما، غير معروف الهوية للقانون، يطاع بشكل فعلي ، وهذا الشخص أو مجموعة الأشخاص هم من يمارسون السلطة الفعلية، وهم مع مرور الوقت، من سيكونون قادرين

[1] Gettle, R.G. "Introduction to Pol. Sc". P.100

[2] Sidgwick, H." The Elements of Politi"cs, P.630.

[3] Gilchrist R.N, "Principles of Pol. Sc". P.95.

على فرض الطاعة والولاء، أو منهم من يطاعون بمحض إرادة الناس، وهؤلاء يسمون السيادة الفعلية De facto sovereign، ومن الأمثلة على ذلك الطريقة التي جاء بها إلى السلطة كل من موسوليني وهتلر وستالين.

خصائص السيادة

1-الديمومة Permanence

السيادة دائمة مستمرة بدون انقطاع ما دامت الدولة موجودة، وإذا ما زالت الدولة زالت السيادة، وإذا ما زالت السيادة فان هذا قد يؤدي إلى زوال الدولة ، فوقوع دولة تحت احتلال دولة أخرى يعني زوال سيادة الدولة الواقعة تحت الاحتلال، ولكن في حالة حصولها على الاستقلال تعود إليها سيادتها، أما إذا تغيرت الحكومة فان هذا لا يعني انقطاع صفة السيادة عن الدولة، فالعاملون لسلطة الحكومة قد يتغيرون دون أن يؤثر ذلك على الدولة أو سيادتها، كم ا أن السيادة لا تنقطع مع موت الحاكم أو المنظمة المديرة لشؤون الدولة حيث تنتقل إلى حاكم آخر.[1]

– الشمولية Comprehensiveness

السيادة هي عالمية الطابع وتشمل كل الأشخاص والجماعات داخل حدودها الجغرافية، والدولة لا تعترف بوجود أي منافس داخل حدودها، سواء على المستوى الفردي أو المنظمات، مهما كانت مكانته/ها عالميا ، مؤثرة على سيادة الدولة ، والاستثناء الوحيد هو ما يتمتع به الدبلوماسيون من حصانات وامتيازات، ومع ذلك فان هـ يحق للدولة أن تقوم بطرد الدبلوماسيين الأجانب أصحاب الحصانات الدبلوماسية إذا خالفوا الدولة أو خرقوا سيادتها.

3- مطلقة Absoluteness

السيادة هي أسمى صفة للدولة، وإطلاق سيادة الدولة يعني أن لا يكون في داخلها ولا خارجها هيئة أخرى سلطتها أعلى من سلطة الدولة، أي أنه لا يوجد منافس لها على السلطة، ومن الملاحظ أن فكرة إطلاق السيادة أصبحت لا تتناسب مع تطورات الحياة السياسية وعلاقات الدولة في المجتمع الدولي مما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة للسيادة تضع حدوداً معينة على ممارسات الدولة وبالتالي على سيادتها، كما أن السيادة الخارجية تأثرت بدورها، ولم تعد على مفاهيمها مطلقة، إذ أصبح للأمم المتحدة أثر كبير على سياسات كثير من الدول.

---

[1] Garner, J.W. "Pol. Sc. & gov"., P.170

4- لا يمكن التنازل عنها Inalienability

الدولة والسيادة جوهريان لكل منهما، ولكن إذا ما انفصل جزء من الدولة عنها فإن هذا لا يعني أنها فقدت سيادتها، بل إن ما يحصل أنه بينما كان عندنا في السابق دولة واحدة فقد أصبح لدينا دولتان.[1]

5- لا تتجزأ Indivisibility

ما دامت السيادة مطلقة فلا مجال لتجزئتها أو تعددها في الدولة الواحدة، ولو حدث هذا فإن ذلك سيؤدي إلى صراعات وتصبح السيادة بعد ذلك للأقوى، ولذا تحرص الدولة على إزالة كل مظاهر ازدواجية السلطة داخل حدودها ولا سيما غير القانونية منها، ومع ذلك توجد وحدات سياسية تمتلك سيادة جزئية، وهي من قبيل الدول المكونة للاتحاد الفيدرالي، حيث تتمتع بقدر كبير من السيادة الداخلية التي تمارسها بمعزل عن تأثير الحكومة المركزية، في حين لا تمتلك هذه الدول أي نوع من السيادة الخارجية.

هذا يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الدول من حيث السيادة:

1) **دولة ذات السيادة الكاملة:** هي الدولة التي تستطيع ممارسة سيادتها الكاملة في الداخل والخارج، وتكون حرة في تعديل دستورها أو تبديله دون الخضوع في ذلك لتأثير دولة أخرى، وتمارس نشاطها الخارجي دون أن تحد من إرادتها أية حدود، إلا ما تضعه هي بنفسها من قيود عبر اتفاقيات ومعاهدات مع كثير من الدول.
2) **الدولة ناقصة السيادة:** هي الدولة التي لا تتمكن من ممارسة سيادتها الداخلية والخارجية لارتباطها بدولة أخرى، أو لخضوعها لمنظمة دولية، فرغم أنها تتمتع (بالشخصية الدولية) إلا أنها مفيدة في ممارسة السيادة أو محرومة من ممارستها.

والدول ناقصة السيادة تنقسم بدورها إلى قسمين:

أولا: يمتلك جزءاً من السيادة الداخلية والخارجية ويتبعه عدد من الأنواع: دولة تابعة، دولة محمية ودولة مشمولة بإشراف منظمة دولية.

ثانياً: يفتقد السيادة الخارجية وجزءا من السيادة الداخلية ويتبعه عدد من الأنواع: المعتمدات، المستعمرات، المناطق المضمومة، والمناطق المحتلة.

---

[1] Gilchrist R.N. "Principles of Pol. Sc". P.110

المبحث الثاني

الدستور

مفهوم الدستور:

أي نظام حكومة، سواء ديمقراطي ، شمولي، توليتاري، يعتمد على قاعدة هذا النظام وهو الدستور، رغم امتلاكه مواصفات خاصة في النظام الديمقراطي، إلا أن الكتاب يختلفون حول المعنى الدقيق لمصطلح "الدستور"، فالبعض يرى انه إطار للمجتمع السياسي، المنظم عبر القانون،[1] فيما يضيف آخرون انه يشمل كل القواعد التي تحدد أعضاء السلطة السيادية، وتنظم علاقة هؤلاء الأعضاء فيما بينهم والسلطة التي عليهم ممارستها أو الصلاحيات المخولة إليهم أما الكتاب المعاصرون فينظرون إلى الدستور على انه مشروع من أجل تنظيم علاقة القوة (السلطة) داخل المجتمع، وتبنى قاعدة الدستور على الإيمان بحكومة محددة.[2]

بصورة عامة يمكن إطلاق كلمة "دستور" على الوثائق المكتوبة التي تحتوي المبادئ الرئيسية للحكومة، إلا أن الدستور قد يدعم أو يعدل من قبل قواعد قانونية أو أعراف أو ممارسات، لذا يمكن الإدراك أن الدستور يشكل جزءاً من جسم كبير، قواعد قانونية وغير قانونية تنظم حكومة الدولة.

بكلمات أدق يمكن تعريف الدستور على أنه "مجموعة من القوانين العليا والعادات والأعراف والممارسات المتوارثة، التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم السياسي فيها، وهو الذي ينظم السلطة العامة ويحدد العلاقات بين أجهزتها، كما يقرر حدود الأفراد الأساسية ويبين الوسائل لحمايتها، وبسبب سموه على القواعد الأخرى يسمى بـ " قانون القوانين".

قد يكون النظام الدستوري عبارة عن وثيقة واحدة تحتوي كل المواد الدستورية، وغالباً ما تلجأ الدول إلى كتابة دساتيرها حتى تكون هذه القواعد واضحة للجميع، مثل دستور الولايات المتحدة والهند وغيرهما، وقد يكون الدستور عبارة عن مجموعة من العادات والتقاليد والاجتهادات البرلمانية المتوارثة مثل الدستور البريطاني، وقد يكون عبارة عن نصوص القرآن الكريم كما هو

---

[1] نفس المصدر السابق ص،115-117.

[2] Whaere “Modern Constitutions” P.10.

الحال في السعودية، والدساتير بكل أنواعها تتسم بقدر من الوضوح وتشكل ضابطاً حقيقياً للحياة السياسية والقانونية.

أنواع الدساتير

قسم فقهاء القانون الدستوري الدساتير إلى أقسام مختلفة، إحداها وفقاً لمعيار الشكل وآخر تبعا لأسلوب تغييرها. وحسب المعيار الأول فقد قسمت إلى:

1 **-دساتير مكتوبة:**

هي عبارة عن وثيقة أو مجموعة وثائق مكتوبة تشمل القواعد المنظمة للمؤسسات الرسمية في الحكومة مثل الدستور الأمريكي.

2 **-دساتير غير مكتوبة:**

تعتمد على مجموعة من العادات والأعراف والممارسات والتي لم تدون بطريقة منهجية ولكنها مهمة في تنظيم القواعد لا تقل أهمية عن تلك الموجودة في الدستور المكتوب مثل الدستور البريطاني.

إلا أن تصنيف الدستور إلى مدون وغير مدون يعتبر ذو أهمية ضئيلة من الناحية العملية، إذ ليس هناك دولة تحدد نظامها الحكومي فقط بناء على قواعد مكتوبة، فمهما كان هذا الدستور مدونا بطريقة حسنة، ليس بوسعه القيام بكل المتطلبات الممكنة، فهذه القواعد جاءت متعلقة بمؤسسات الحكومة وقد تم صياغتها حسب أهميتها لهذه المؤسسات، وفق ما ارتآه الصائغون، وفي مثل هذه الحالة هناك مجال لا يمكن تجاهله لتطوير الدستور عبر ما يسمى تفصيل القوانين statutes elaboration وهذا ما حدث في الولايات المتحدة عندما قامت لجنة الكونغرس القانونية بملء التفاصيل الموجودة في الدستور الأمريكي، ولهذا لا يمكن القول أن الدستور الأمريكي يتكون فقط من 7 بنود و 22 تعديلاً، ولكنه يشمل congressional statutes مهمة كما حصل في مرسوم 1789.

لذا يبدو واضحاً أنه حتى الدساتير المدونة تنمو حسب الضرورة لتكيف نفسها وفق تغيرات الظروف، ورغم أن بريطانيا تمتاز بوجود دستور غير مدون إلا أن التعديلات التي جرت عليه تعتبر جزءا من هذا الدستور مثل Parliament Act لسنة 1911 وسنة 1949، لذا يمكن القول أن الفرق بين الدستور المدون وغير المدون هو "وهمي" وإنهما يختلفان فقط في الدرجة الـ degree وليس في النوع، وانه من الصعب تصنيفهما إلى مدون وغير مدون بالمعنى المطلق

ولكن يجب التفرقة بين الدول ذات الدساتير المكتوبة والدول ذات الدساتير غير المكتوبة [1]أما تصنيف الدساتير من حيث أسلوب تغييرها فهي أيضا مقسمة إلى نوعين:

1 -**دساتير مرنه:**

هي تلك الدساتير التي يمكن تعديلها بدون إجراءات خاصة، ويمكن تعديلها من قبل الجهات المختصة بنفس الإجراءات التي يعدل بها القانون العادي مثل الدستور البريطاني.

2 -**دساتير جامدة:**

هي تلك الدساتير التي يتطلب تعريفها إجراءات خاصة مثل أغلبية خاصة في البرلمان أو الاستفتاء الشعبي مثل الدستور الأمريكي، الاسترالي والسويسري.

ربما يقال إن الفرق بين الدستور المرن والجامد هو نفسه كما بين الدستور المدون وغير المدون، وبناء على ذلك فان الدستور المكتوب يكون جامدا بينما الدستور غير المكتوب يكون مرنا، ولكن هذا ليس صحيحا، فالمهم عند التمييز بينهما هو إذا ما كانت عملية صنع القانون الدستوري مماثلة لعملية صنع القانون العادي، فالدستور المرن لا يجعل هناك أية فروق بينهما، وعلى العكس منه فإن الدستور الجامد يجعل فوارق صعبة بينهما.

كما أن للدستور الجامد جدا بعض العيوب فكذلك الأمر بالنسبة للدستور المرن جداً، فكلاهما له عناصر ضعف وعناصر قوة، لذا اقترح بعض الكتاب المعاصرين حلاً وسطا؛ فمنه من يكون بحاجة أن نبعده عن سلطة البرلمان المطلقة كما في الدستور الأمريكي من أجل إجراء التعديل، ومن جهة أخرى، يمكن تعديل الدستور المكتوب بأغلبية ثلثين من المشرعين، لذا يمكن الملاحظة أن مرونة وجمود الدساتير لا تعتمد على بساطة أو تعقيد إجراءات التعديل القانونية، بل إن تغيير الدستور محكوم أيضا بقوة اجتماعية وسياسية في المجتمع.

وهناك تقسيم ثالث للدساتير كالتالي:

1 - **دساتير ممنوحة:**

تلك الدساتير الممنوحة من قبل السلطة ذات السيادة مثل الملك كما كانت أغلب الدساتير في الماضي، ويحق للجهة التي أصدرت الدستور سحبه، وقد لا يكون ذلك جائزاً حسب نصوص الدستور ووعي المجتمع.

---

[1] Strong, “Modern, Political. Constitutions”. P.65.

2 - **دساتير معمولة:**

تلك التي تصدر عن هيئات تأسيسية، تقوم بوضعها، ثم تعرض بعد ذلك على الجمهور والهيئات والمؤسسات العامة لإبداء الرأي، ثم تقر في مؤتمرات عامة أو من خلال الهيئة التشريعية، ويصادق عليها الرئيس أو الملك.

3 -**الدساتير المتطورة:**

هي دساتير تكونت عبر تراكم عدد من السنين من خلال استقراء العادات والتقاليد والاجتهادات البرلمانية وإحكام المحاكم.

انتهاء الدساتير:

1 -انتهاء عادي، بإلغائه بالطرق المحددة في الدستور نفسه لوضع دستور جديد، أو باتفاق الجهات التي أصدرتها.

2 – نتيجة الرغبة الشعبية التي لها الحق في انتخاب جمعية تأسيسية أخرى لوضع دستور جديد.

3 – نتيجة الثورة التي لا تعترف بنظام الحكم السابق.

4 – من قبل الهيئة التنفيذية، وهذا لا يحدث إلا في أوقات الخطر والأزمات العامة.

المبحث الثالث

أنواع الحكومات

يصنف بعض كتاب العلوم السياسية أنواع الحكومات مثل تصنيفهم لأنواع الدول، وهذا خطأ يجدر ألا يقع به دارسو السياسة، فكل الدول تشبه بعضها بعضاً من حيث طبيعتها وكلها تحوي نفس العناصر الرئيسية؛ الشعب، الأرض، الحكومة، والسيادة، كما أن الاختلاف في عدد السكان والمساحة الجغرافية لا يعني أي تغيير على مكان الدولة، وكل الدول تتمتع بالسيادة وتعامل بالمثل أمام القانون الدولي وفي إطار الأمم المتحدة ، لذا من غير المنطقي تصنيفهما على أنهما متساويان، ولكن الدول تختلف فيما بينها في حكوماتها، فالدولة فقط عبر حكومتها تكون قادرة على صياغة وتعبير وتحقيق أهدافها، وهدف كل دولة واحد؛ مصلحة شعبها، وشكل الحكومة هو التعبير حول الطريقة التي تحقق بها الدولة هدفها، وهذا يتضمن المشكلة في تحديد: بأيدي من تكون السلطة الشرعية للدولة؟ وما مدى ممارستها لذلك فعلاً؟ وما هي الأدوات التي توظفها في استخدامها؟ وما هي القوانين والأنظمة المتبعة في تأدية وظائفها؟، وهذه الاختلافات واسعة من دولة إلى دولة وتؤدي إلى اختلاف الحكومات عن بعضها.

منذ مراحل التاريخ الإنساني الأولى اهتم المفكرون بموضوع الحكومات والتمييز بينها ودراسة أشكالها، وقد برزت كتابات مفكري الإغريق بهذا الشأن، وأخذت دوراً قيادياً في الفكر البشري، وقد كان لسقراط، أفلاطون وأرسطو، باع طويل في هذا المجال لا يمكن لأي كاتب إغفال إسهامات هؤلاء المفكرين.

يجدر الإشارة أنه نظراً لتنوع العوامل السياسية. الاجتماعية، وجدت عدة أنواع من الحكومات في الدول، ومن بين التصنيفات التي تستحق الذكر بشأن الحكومات هو ما ذكره أرسطو،[1] وقد كان تصنيفه يعتمد على معيارين:

1 - عدد الأشخاص الذين يمارسون السلطة العليا.

2 - الغاية التي يسعون لتحقيقها.

[1] A. C. Kapur, “Principles of Pol.. Sc”.

بحسب المعيار الأول فانه يمكن تصنيف الحكومة إلى ثلاثة أشكال: الملكية، الارستقراطية والديمقراطية، فامتلاك السلطة من قبل شخص واحد يؤدي إلى الملكية، وإذا كانت من قبل عدة أشخاص فإنها تكون ارستقراطية أما إذا كانت تعتمد على حكم الأغلبية فإنها تسمى الديمقراطية وهي أسوأ الأنواع بالنسبة لأرسطو، أما إذا كانت الحكومة مصنفة حسب المعيار الثاني فانه يمكن تصنيف الحكومة إلى طبيعية perverted وتكون طبيعية إذا سعت إلى تشجيع المصلحة العامة، ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي:

المعيار الأول عدد المشاركين في السلطة	المعيار الثاني (الهدف من ممارسة السلطة)	
	الأشكال الطبيعية N.F. من أجل المصلحة العامة	Perverted Forms من أجل مصلحة الطبقة الحاكمة
حكم الفرد	الملكية	استبدادية
حكم الأقلية	ارستقراطية	Oligarchy (حكم القلة)
حكم الغالبية	ديمقراطية (Polity)	ديمقراطية

إلا أن تصنيف أرسطو للحكومات لا يتلاءم وعصرنا الحاضر، فعلى سبيل المثال فان أرسطو يفرق ما بين الأرستقراطية وحكم القلة، بينما ليس هناك فرق بينهما في العصر الحاضر، بل غالبا ما يستعملا كرديفين، من ناحية أخرى فإن الديمقراطية بالنسبة لأرسطو هي أسوأ الحكومات، بينما هي في عصرنا الحالي تحمل معنى مختلف عنه من السابق والتي عنت "الغوغائية" أو Monocracy. هذا وقد أوضح علماء الاجتماع المعاصرون بشكل لا يقبل التأويل بأنه ليس هناك حكومة للأغلبية "gov of the many ". بل أن كل الحكومات يحكمها البعض؛[1] ففي كل الدول تكون الأمور الحكومية بأيدي القلة بينما يكون تحديد السياسة بأيدي أقلية أصغر وهم ما يطلق عليهم القادة السياسيون، فالحكومة البريطانية هي السلطة العليا

[1] MacIver, R.M., "The Web of Govt". P.149.

الموجهة، ورغم أنها مكونه من 18 وزيرا – أو أكثر أو أقل – إلا أن تحديد السياسة الفعلية والرقابة والتوجيه للحكومة يكون عبر حكومة مصغرة أو مقلصة، بينما في الولايات المتحدة تكون السلطة التنفيذية بيد الرئيس رغم أن وزارته تقوم بدور الاستشاري.

يشير هذا إلى وجود بعض التعقيدات في التفرقة بين الحكومات أو في وضع معيار ثابت، فبعض الحكومات الملكية تعتمد مبدأ الديمقراطية، كما لاحظنا سابقاً في بريطانيا إضافة إلى السويد والنرويج، وبعض أنظمة الحكم الرئاسية تمارس الديمقراطية أيضاً، أي أن كلا النظامين ديمقراطي رغم أن أحدهما ملكي والثاني جمهوري.

آخذين بعين الاعتبار تصنيف أرسطو، إلا أن الكتاب المعاصرون مثل Marliott و Leacock يرون أن هناك ثلاث قواعد للتصنيف: اتحادي وفيدرالي، b) جامد ومرن، c) ملكي ورئاسي وبرلماني.

لكن لو وضعنا هذا التصنيف قيد الاختبار سنجد على سبيل المثال أن الولايات المتحدة هي فيدرالية، جامدة ورئاسية، وقد نجد أن تصنيف الحكومة الذي يعتمد على الفيدرالية أو الاتحادية قد يكون إما برلمانيا أو غير برلماني، إلا أن أحد التطبيقات الجديدة لأشكال الحكومات هو كما يلي:

الديمقراطية --> برلماني --> (فيدرالي أو اتحادي)

الديكتاتورية --> غير برلماني --> (فيدرالي أو اتحادي)

وعند بروز الاتحاد السوفيتي ظهر معيار جديد يعتمد الأيديولوجية كأساس للتمييز، فبرزت حسب هذا المعيار حكومات اشتراكية وأخرى رأسمالية، ويمكن الإشارة بشكل مقتضب إلى تقسيم الحكومات بالاعتماد إلى: عدد المشاركين في السلطة وممارسة السلطة، كالتالي:

1 – **الحكومة الملكية:**

وهي إما أن تكون مطلقة (يكون الملك هو مصدر السلطات) وقد كان الملك في البداية ينتخب، ثم أصبح النظام وراثياً،[1] وقد ألّه بعض الملوك أنفسهم مثل فرعون، أما لويس الرابع عشر فأعلن أنه الدولة "L'etat, c'est moi" وما عناه فعلاً أنه هو الحكومة وما يقوله سينفذ، وهذه هي الملكية المطلقة، أما النوع الآخر من الحكومة الملكية فهو الحكم الملكي المقيد، وهو ذلك النوع من الحكومة التي تكون فيه سلطة الملك مقيدة ببنود الدستور أو بعض الأعراف

[1] Sabine,"A History of Pol. Theory" P.210-212

الأساسية، وفي بعض الأحيان يكون الدستور معلنا Promulgate من قبل الملك أو قد يكون فرض عليه عبر ثورة ناجحة ضده، ولكن مهما كان السبب فإن الحكومة الملكية المفيدة هي حكومة دستورية، وتمشيا مع تطورات العصر في إدخال القوانين والممارسات السياسية التي يشترك بها اكبر عدد من المجتمع فإن القائمين الحقيقيين بوظائف الدولة هم وزراء الملك المنتخبين والشرعيين وينتمون إلى حزب الأكثرية.

2 - **الحكومة الأرستقراطية:**

الحكومة المسيرة من قبل أفضل الناس في مجتمع ما، ويعود أصلها إلى أرسطو حيث أن Aristos تعني أفضل و Kratos وتعني حكم، وهو يعني أيضا حكم الطبقة العليا من الشعب فهناك أرستقراطية الثروة، وأرستقراطية الجيش، ولا يزال مفهوم الأرستقراطية معمولا به في كثير من البلدان، سواء كانت ملكية أو جمهورية، حيث نجد أشخاصا يعينون من قبل الملك أو الرئيس كونهم ينتمون إلى طبقة معينة من المجتمع.

3 - **الحكومة الديمقراطية:**

مشتقة من كلمتين يونانيتين demos و kratos وتعني حكم الشعب، وتعتبر شكلا من أشكال الحكومة حيث يحكم الناس أنفسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر ممثليهم، من جانبه يرى Mclver أن الديمقراطية ليست وسيلة حكم، عبر الأغلبية أو بطريقة أخرى، ولكنها أساسا وسيلة لتحديد من سيحكم وما هي الغاية، وهذا يشمل حرية الاختيار في انتخاب الحكام وقناعة المقترع بأنه من سيتم اختيارهم هم فقط من سيحكمون، لكن ليس من الصواب القول أن الديمقراطية هي حكومة كل ممثلي الشعب، ولكنها تعني الآن حكومة الأغلبية ،[1] وهناك نوعان من الديمقراطية، الأولى: الديمقراطية النقية أو المباشرة، والثانية: الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية.

أ - **الديمقراطية المباشرة:**

تكون عندما يقوم الناس أنفسهم بالتعبير عن إرادتهم بخصوص الشؤون العامة، ويكون ذلك عبر اجتماع عام، ويجتمعون لهذا الغرض كلما اقتضت الضرورة ذلك، وقد طبق هذا في دول المدينة عندما كانت الدولة قليلة العدد، وكان بالإمكان جمع السكان في مكان واحد للتعبير عن

[1] Bryce, J. "Modern Democracies", P.VII.

رأيهم مباشرة، ولكن انعدم هذا الأسلوب في عصرنا الحالي بسبب التزايد السكاني، إلا انه يمكن القول أنه يمكن ممارسة هذا النوع من الديمقراطية نوعا ما عبر الاستفتاءات والمبادرات الشعبية[1]

ب **الديمقراطية غير المباشرة:**

هذا هو النظام الشائع من أنواع الديمقراطية، حيث يعبر عن إرادة الدولة، ليس بطريقة مباشرة عبر الناس أنفسهم، ولكن عبر ممثليهم الذين اختاروهم ليقوموا باتخاذ القرار الملائم نيابة عنهم، وعبر هذا النوع من الديمقراطية تكون السلطة النهائية عبر الشعب ولكنها تميز بين امتلاك السلطة التي تكون للمقترعين وبين ممارسة السلطة والتي تكون للمثلين المنتخبين.

الديمقراطية تعني شيئين: المشاركة المباشرة من قبل عامة الشعب العاديين في الحياة العامة للشعب، والسيادة الشعبية المطلقة، وهكذا خلقت البرلمانات، الأمر الذي جعل اتخاذ القرار أسهل، لقلة عدد المشاركين فيه، وتعد الحكومات الديمقراطية في الوقت الحالي من أرقى أنواع الحكومات لأنها تشرك الشعب نفسه في الحكم، فهي تولد رقابه المجتمع على الحكومة وتعمل على نشر الرفاهية وتطبيق مبدأ المساواة وتخضع لمحاسبة الشعب، وهو الهيئة الناخبة الذي يستخدم حقه في إيصال أية حكومة للسلطة، فحساب الشعب للحكومة إما أن يكون بشكل مباشر من خلال ثورة مباشرة أو تظاهرات احتجاجية أو تأثير الرأي العام، أو غير مباشر كالاستنكاف عن تأييد الحكومة وعدم المشاركة في تأييد سياستها، ويجب التنويه أنه لا يجب ممارسة الضغوط على الممثلين النيابيين – سواء ضغوط محلية أو إقليمية – ما أجل الحصول على غايات شخصية لأن ذلك سيعتبر إثماً ديمقراطيا.

النظريات الحديثة في أنواع الحكومات

هناك من صنف الحكومات استنادا إلى طبيعة العلاقة بين السلطات العامة في الدولة، حيث قسمت الحكومات إلى ثلاثة أنواع رئيسية[2]

1 - الحكومة البرلمانية.

2 - الحكومة الرئاسية.

3 - حكومة الجمعية الوطنية.

---

[1] Sait, E.M, "Pol. Institutions, A Preface", P. 432.

[2] Almonds & C.Powel "Comparative Governments & Politics, N.Y. 1969.

وبناء على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فانه يمكن تقسيم الحكومات إلى نوعين: برلمانية ورئاسية، والنظام البرلماني يتصف بأنه سلطة تنفيذية مسئولة ، وقابلهللتغيير من قبل، السلطة التشريعية، بينما في النظام الرئاسي تكون السلطة التنفيذية غير برلمانية وغير قابلة للتغيير لقرار من قبل البرلمان، لذا يمكن القول أن الحكومة البرلمانية تجمع ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بينما الحكومة الرئاسية مبنية على فصل هاتين السلطتين، والأولى مرتبطة تقليديا بالحكومة البريطانية أما الثانية فهي مرتبطة بالولايات المتحدة.

خصائص الحكومة البرلمانية

1 -رئيس الدولة يكون فخرياً، فهو ليس العامل الموجه أو المقرر المسئول أمام الشعب بشأن الإجراءات المتخذة، لكن السلطة التنفيذية للحكومة تمارس باسمه من قبل المسئولين في حزب الأغلبية بالبرلمان وعادة عبر رئيس الأغلبية الذي غالباً ما يكون رئيس الحكومة، بكلمات أخرى، هناك فرق بين السلطة التنفيذية الفعلية والاسمية.

2 -أعضاء الوزارة، والذين يرأسون دوائر إدارية، يكونون أعضاء في المجلس التشريعي.

3 -تكون السلطة التنفيذية، الوزارة أو الحكومة، متجانسة سياسيا، إلا في الحالات الاستثنائية، كالحكومة الائتلافية التي تتكون من أعضاء من أحزاب مختلفة، حيث يكون الوزراء عادة قادة لحزب سياسي معين، وبالتالي يقومون على تطبيق برنامج هذا الحزب، وهم يشكلون الأغلبية في البرلمان.

4 -الحكومة البرلمانية مسئولة أمام البرلمان ويستطيع إسقاطها بإعلان عدم الثقة، ويقوم بمراقبة الوزراء وتوجيه الأسئلة للوزراء واستجوابهم.

5 -لرئيس الحكومة الحق في حل البرلمان، وحق الدعوة للبرلمان للانعقاد وفض دورته.

6 -الحكومة هيئة جماعية مسئولة تضامناً.

محاسن الحكومة البرلمانية

1 -حيث أن الحكومة مدعومة بالأغلبية من البرلمان، فإن بإمكانها تقديم مشاريع قرارات من اختيارها ومن ثم تمريرها.

2 -بسبب وجود الحكومة بالمجلس التشريعي فإنها تقوم على توجيه نشاطات المجلس.

3 -تجعل من السلطة التنفيذية مسئولة، حيث يكون بوسع المجلس التشريعي مراقبة الحكومة، وفي حالة فقدانه الثقة بالحكومة فانه بإمكانه إبطال عملها الوظيفي، وفي حالة وجود طريق مسدود بين الطرفين فإن بوسع الحكومة حل المجلس التشريعي واللجوء إلى الشعب.

4 -تمتاز الحكومة البرلمانية بالمرونة والمطاطية، ففي حالات الأزمات يتطلب الشعب قيادة بارزة للعناية بشؤونهم، ولذا يكون النظام الحكومي مرنا بما فيه الكفاية، ليكيف نفسه حسب ظروف المتغيرات.

5 -الوجود المتواصل للسلطة التنفيذية داخل المجلس التشريعي يمكن المجلس التنفيذي من مواكبة العمل الذي يجب القيام به.

عيوب النظام البرلماني

1 -يخترق مبدأ الفصل بين السلطات وذلك عبر إقامته علاقة وثيقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

2 -لا شك بأن التجانس السياسي في الحكومة وسيطرة رجال الحزب الواحد على الأمور يضفي صبغة الحزبية على الإدارة.

3 -من المفترض أن يكون النظام البرلماني أرضية لتولد نزاعات حزبية كريهة، حتى وإن لم تكن هناك قضايا سياسية مهمة إزاء الشعب فإن هناك الوظائف التي يمكن يتشاجر عليها؛ أحد الأحزاب يمتلكها بينما الآخر يود امتلاكها.

4 -في ظل هذا النظام يكون من الصعب على السلطة التنفيذية (الحكومة) تبني وتطبيق خطة تطويرية طويلة الأمد، حيث أن المجلس التنفيذي ليس له فترة حكم محددة، بل يعيش على رحمة المجلس التشريعي.

يدعى غالباً أن هذا النظام لا يعمل حسب إرادة المشرعين أو رغبات الناخبين، حيث أن سيطرة المجلس التنفيذي على المجلس التشريعي يمكن الأول من تمرير القرارات التي يريدها ويعيق تمرير أي إجراءات لا يرغب بها، ولذا يطلق البعض على هذا النظام صفة "الحكومة الديكتاتورية"[1]

[1] Carter Herz and Ranney, “The Government of Great Britain”, P.180

الحكومة الرئاسية

تعتمد هذه الحكومة على شخص الرئيس الذي ينتخب عادة من الشعب مباشرة مما يعطيه قوة كبيرة أمام جميع المؤسسات السياسية في الدولة، بما فيها البرلمان، ويستمد سلطته عادة من الدستور، والميزة الرئيسية في هذا النظام هو فصل السلطة التنفيذية عن التشريعية، والحقيقة أن الرئيس ليس مجرد رئيس للجهاز التنفيذي ولكنه تنفيذي أيضاً بحيث هو من يعين كل الوزراء ومساعديه.

من الصعب وصف الوزراء الذين يشكلون "الحكومة" الرئاسية؛ فليس هناك "حكومة" في النظام الرئاسي، كما انه ليس هناك وزراء، فكلاهما يأتي نتيجة النظام البرلماني، فأعضاء ما يسمون بالحكومة في النظام الرئاسي ليسوا أعضاء في المجلس التشريعي، ولا ينتمون إلى مجلس حزب الأغلبية، وهم لا يشاركون في المناظرات، ولا يقومون بتقديم مشاريع قرارات ولا يدافعون عن سياسة الحكومة أو يحتاجون إلى ثقة المجلس التشريعي، بالمقابل لا يملك الوزراء أي سلطة لحل المجلس التشريعي أو اللجوء إلى الانتخابات إذا لم يوافق المجلس التشريعي على سياستهم، في الحقيقة لا يملك أن الوزراء سياسة خاصة بهم، بل تكون سياستهم هي تلك الخاصة برئيس الدولة، الذي يعينهم ويبقيهم في وظائفهم حسب ما يرتئيه هو، فهم مسئولون أمامه هو فقط، وبإمكانه رفض آراء وزرائه، وله وحده أن يقرر أن يأخذ برأيهم بشكل جماعي أو فردي، وعلى الرغم من فصل السلطات في هذا النظام، إلا أن هناك نوعا من التعاون في عملهما، مثل امتلاك الرئيس حق الاعتراض على مشاريع قوانين يقرها البرلمان، وحقه في اللجوء إلى الاستفتاء بالرجوع إلى الشعب، وفي المقابل يحق للبرلمان الموافقة على تعيين كبار الموظفين وعقد المعاهدات وإعلان الحرب، ومساءلة الرئيس جنائيا عن جرائم الرشوة والخيانة وغيرها من الجرائم الكبيرة، والجدير بالذكر أنه لا يحق للرئيس حل المجلس كما لا يحق للآخر حق نزع الثقة منه لأنه استمدها مباشرة من الشعب.

مميزات النظام الرئاسي

1 -بما أنه يحوي فصل السلطات فإنه يعنى حماية حرية الناس.

2 -تحديد فترة الجهاز التنفيذي بمدة معينه يضفي استقرارا اكبر للحكم، وهذا ما يشجع على إطلاق خطة طويلة الأمد [1]نظراً لأن النظام الرئاسي يجعل من تركيز السلطة في أيدي قليلة فإن ذلك يعمق سياسة التنفيذ بسرعة.

3 -يكون المشرعون أقل هيمنة عنه عما في النظام البرلماني.

عيوب النظام الرئاسي.

1 -العيب الرئيسي يكمن في فصل الأشياء التي تكون فيه مرتبطة بشكل طبيعي، فبينما يتعاون المجلسان التنفيذي والتشريعي في بعض الأمور نرى أن بعضها يجب أن يحوز رضا خطة السياسي.

2 -حرية رئيس السلطة التنفيذية عن السيطرة التشريعية جديرة بنشوء عدم المسؤولية التنفيذية.

3 -عدم الانسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تعود إلى الصياغة وعدم الفاعلية.

4 -تحديد فترة الحكم واستقرار السلطة التنفيذية يجعل نظام الحكومة الرئاسي جامداً.

حكومة الجمعية الوطنية

هي الحكومة التي يعينها المجلس من داخله، وهذا النظام معروف في فرنسا وروسيا وسويسرا، حيث يقوم المجلس بتعيين الوزراء على شكل لجنة، كما أنه لا يوجد رئيس معين لهذه اللجنة، وعلى ذلك فإن الجمعية تسيطر على الشؤون التشريعية والتنفيذية، فلا تعتبر الجمعية هيئة مستقلة سياسياً، ودائما هي لجنة منبثقة عن الجمعية الوطنية، والحكومة تكون مسئولة سياسيا أمام الجمعية، والتي لها حق عزل أعضاء الحكومة وإلغاء ما يصدر عنها من قرارات أو تعديلها، وللجمعية حق دعوة المجلس للانعقاد وليس الرئيس أو الملك. من كل ذلك ترى هيمنة واضحة للجمعية على الحكومة باعتبارها الممثلة لإدارة الشعب، وقد جاء هذا التأثير من آراء مونتسكيو الذي أعطى الإدارة العامة مكانة هامة، حيث جعل الثقة في الشعب الأمر الذي لم يجز وجود مجلسين أحدهما منتخب والثاني معين، بل مجلس واحد منتخب.

[1] "The Mechanism of the Modern State", PP. 113-114.

المبحث الرابع

الهيئات الحكومية

تنبع السلطات في الدولة من عدة مصادر، لكن الحكومة هي التي تعبر وتجسد إرادة الدولة، وكل حكومة تقوم بأداء وظائف محددة يمكن تصنيفها في ثلاثة فروع: تشريع القوانين، تنفيذ هذه القوانين عبر القوة التي تمتلكها الحكومة لتكون حريصة على أن الجميع يطيع هذه القوانين، ثم هناك السلطة القضائية وهي بدورها تحدد إن كانت هذه القوانين قابلة للتطبيق في حالة معينة أم لا، وهذه السلطة تحدد السلوك الذي قامت به السلطة التنفيذية، وإذا ما كان مطابقا للقوانين التي سنتها الهيئة التشريعية، وقد وضع الكثير من المحللين السلطة التشريعية في المرتبة الأولى،[1] ولكن هذا ينطبق على الحكومات الديمقراطية فقط، حيث اعتبر موسوليني على سبيل المثال، البرلمان لعبة، فيما مثلت الهيئة التشريعية في زمن الاتحاد السوفيتي كـ Rubber Stamp لقرارات مجلس الحزب الشيوعي.

أ -الهيئة التشريعية

إن وظائف الهيئة التشريعية ليست متشابهة في كل دولة، حيث أن ذلك يعتمد كليا على نوع الحكومة كما ذكرنا آنفاً، رغم ذلك يمكن تحديد وظائف السلطة التشريعية كما يلي:

1 - **الوظائف التشريعية:**

كما هو معروف أن القانون هو تعبير عن إرادة الشعب من خلال الهيئات التمثيلية أو ما سمي الهيئة التشريعية، وتعد هذه الوظيفة الأساسية للسلطة والتي منها استخدمت اسمها، وهي الهيئة التي انتخبت من قبل الشعب لتنفيذ إرادته العامة نيابة عنه، لذا فهي تملك حق سن القوانين وتعديلها وحتى إلغائها، ولكن هذه القوانين يجب أن تكون منسجمة مع متغيرات الظروف للمجتمع ومتوائمة مع البيئة الاجتماعية الجديدة، وحسب النظام البرلماني يكون للهيئة التنفيذية اليد العليا في هذا الأمر، لان الحكومة تكون جزءا من البرلمان وغالبا ما تكون حزب الأغلبية، وهذا الأمر مختلف بالنسبة للنظام الرئاسي لكنه يستطيع ممارسة نفوذه، إما من خلال إشاراته الرئاسية أو أعضاء حزبه في البرلمان (الكونغرس).

[1] J.A. Corry, Democratic Govt. & Politics + Cf. Finner, "Govts of Great European powers

هذا وعلى العضو المنتخب أن يكون قريبا من الشعب ليتفهم آراءه ويعبر عنها حتى لا يفقد ثقة دائرته ولا يعاد انتخابه، وجدير بالذكر أن من وظيفة الهيئة التشريعية أن تصدر قوانين جديدة حتى وإن لم تكن في الدستور، لا سيما في الدول التي لا يوجد بها دساتير مكتوبة، وبهذا يصبح هذا القانون دستوريا وعلى الأخص إذا لم يعارض أو يخالف قواعد وأعراف تم الاتفاق عليها، وحتى لو حدث ذلك فإن الهيئة التشريعية تملك حق تعديل الدستور أو الإشراف علية.

2 - **الوظائف المالية:**

إن مدى نشاطات الحكومة يحدد بتوفر المال ومعايير المصروفات، وان الميزة الرئيسية للحكومة الديمقراطية النيابية تكمن في مراقبة وتنظيم الأموال العامة الوطنية من قبل المجلس التشريعي، والمبدأ الأساسي للإدارة العامة انه لا تجبي ضرائب ولا تفرض مصاريف بدون موافقة ممثلي الشعب، وفي بعض البلدان مثل الولايات المتحدة فان الحرب لا تعلن إلا بموافقة المجلس التشريعي، واحد الأسباب الرئيسية التي تتطلب هذه الموافقة هو المصاريف الباهظة التي سيعاني منها الاقتصاد الوطني، وأهم وظيفة يمارسها التشريعي سنويا هي تقديم الموازنة ومناقشتها لعدة أيام متتالية وأحيانا أسابيع، مما سيتيح للحكومة الفرصة لتوضيح مقترحاتهم والدفاع عنها، وفي الوقت نفسه تكون فرصة للمعارضة لرفع أصواتهم وانتقاداتهم لسياسة الحكومة.

3 -**وظائف إدارية:**

من المفترض أن لا تشارك الهيئة التشريعية بالأمور الإدارية إلا بصفتها الشرعية عبر الإشراف والمراقبة، ولكن في البلدان ذات الحكومات البرلمانية، فإن السلطة التشريعية تضفي على التنفيذية بشكل مباشر وفوري، ولذا بإمكان المجلس التشريعي إجراء مساءلات ومناقشات مستفيضة من أجل الحصول على معلومات من الحكومة، تخص أمورا إدارية، وإذا ما قامت الحكومة بأي عمل غير مرغوب به من الشعب، فإن بإمكان ممثلي هذا الشعب التحرك لمنع أو شجب ذاك العمل، وإذا ما أساءت الحكومة الثقة التي منحها إياه الشعب عبر ممثليهم فإن بإمكان المجلس سحب ثقتهم وطرد وزراء معينين أو الحكومة بأكملها، وهكذا فإنه بإمكان السلطة التشريعية مراقبة السياسة العامة – الخارجية والداخلية للحكومة، بل يحق للسلطة التشريعية محاكمة أعضائها أو أعضاء السلطة التنفيذية في بعض التهم الموجهة إليهم، وقد تؤلف أحياناً لجان خاصة للقيام بتحقيقات معينة.

4 -**وظائف انتخابية:**

ليس فقط تقوم الهيئة التشريعية بانتخاب موظفيها، ولكن بوسعها أيضاً انتخاب بعض مسئولي السلطة التنفيذية، فعلى سبيل المثال ينتخب الرئيس الفرنسي من قبل الهيئتين التشريعيتين في المجلسين، وفي الهند يقوم البرلمان بمجلسيه بانتخاب ما يسمى electoral collage وذلك لانتخاب رئيس البلاد، أما في سويسرا فتقوم السلطة التشريعية بانتخاب القضاة وأعضاء المجلس الفيدرالي ورئيس ديوان الموظفين، وفي أمريكا، كثيراً ما يتدخل الكونغرس لاختيار القضاة وبإعلان الحرب كما أسلفنا.

5 -تعديل الدستور:

تتولى السلطة التشريعية في معظم الدول الديمقراطية مسؤولية تعديل الدستور أو الإشراف على عملية التعديل التي عادة ما ينص الدستور نفسه على كيفية القيام بها. وفي عملية الدستور تتم الموافقة إما على إدخال مادة جديدة للدستور أو حذف مادة موجودة فيه أو تعديل نصها. ويحدث تعديل الدستور عادة استجابة لتطور ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية لم تكن موجودة عند وضع الدستور الأساسي، ويتم الاتفاق على إلغاء الدستور بأكمله ووضع دستور جديد للبلاد.

تركيب الهيئة التشريعية

تبنى الهيئات التشريعية على مبادئ مختلفة، فقد تكون هناك هيئات من مجلس واحد منتخب مثل البرتغال، فرنسا، فنلندا وإسرائيل، وربما يتكون من مجلسين، وهو الصفة الغالبة على معظم البلدان المعاصرة، كما وأن عضوية الهيئة التشريعية قد تختلف في مدة حكمها ومؤهلات أعضائها في كثير من الأمور، وعادة ما يكون مجلس النواب منتخبا من الشعب، أما المجلس الآخر – والذي له مسميات مختلفة تبعاً لكل دولة، مثل مجلس اللوردات في بريطانيا، مجلس الأعيان في الأردن، مجلس الشيوخ في أمريكا. فهو يعين بناء على معايير خاصة، وغالبا ما يكونوا من أولئك الذين قدموا خدمات خاصة للدولة أو تفوقوا في مجالات أعمالهم الفكرية، والفنية، والعلمية، والأدبية، والإنسانية، وتقوم الدولة بتعيينهم رغبة في الاستفادة من خبراتهم وتكريما لما قدموه من خدمات أو أعمال. وبدأت معظم الدول في الاتجاه للأخذ بنظام المجلسين لسببين رئيسيين:

1) لأن كليهما يكمل عمل الآخر ويكون الخطأ أقل لو كان هناك مجلس واحد.

2) وجود مجلسين يقلل من هيمنة الهيئة التشريعية واستبدادها، ويعطي فرصة لتمثيل الأقليات والفئات المؤثرة في المجتمع.

إلا أن هناك عوامل أخرى يعتمد عليها نشوء المجلس الثاني، ففي حالة مجلس اللوردات في بريطاني فإن العضوية تكون وراثية، وفي كندا فإن أعضاء الولايات هناك يعينون لمدى الحياة، وفي ايرلندا والهند ينتخبون بطريقة غير مباشرة.

هذا وجدير بالذكر أن الدول التي تبنت نظام المجلس الواحد غالباً ما تكون ذات مساحة جغرافية صغيرة أو متجانسة، أو ذات حزب واحد كما في الاتحاد السوفيتي سابقاً، أما نظام المجلسين فيوجد عادة في البلاد الواسعة جغرافياً وكبيرة السكان ومتنوعة القوميات، علاوة على الظروف التاريخية المعينة التي فرضت وجود مثل هذين المجلسين.

العضوية في الهيئة التشريعية

يكون العضو عادة مواطناً في الدولة، وينتمي إلى أحد دوائرها، وليس بالضرورة أن يكون قاطناً فيها، حيث تم تجاوز هذه الإشكالية القانونية رغبة في إيصال أصحاب الكفاءات، حتى وإن لم يكونوا من أبناء دائرة معينة، كما يتوجب عليه أن يحمل جنسية الدولة، وأن يصل إلى سن معينة، وغالبا تحدد بثلاثين، وأن يكون عقله سوياً قادراً على اتخاذ القرارات والمناقشات وأن لا يكون قد وقع في جنحة مخلة بالشرف والسياسة.

بعض البلدان تشترط أن يكون من أصحاب الثروات أو القادرين اقتصادياً، كما وتشترط أن يقوم العضو بدفع رسوم معينة، وذلك للتعرف على جديته من جهة وللتأكد من قدرته المادية من جهة أخرى، كما لا بد للمرشح أن يستقيل من وظيفته إن كان موظفاً حكومياً بما منهم الوزراء إذا كان الدستور ينص على ذلك – كما ويجب استقالة الموظف العمومي حتى لا يقوم باستغلال موقعه في العملية الانتخابية، لا سيما إذا كان في مكانة رفيعة تمكن من استخدام وسائل اتصال أو مواصلات لمصلحته الخاصة، أو له تأثير اجتماعي أو وظيفي خاص.

ب -الهيئة التنفيذية

إن كلمة تنفيذي تطلق على كل مسئولي الحكومة الذين يقتصر عملهم على التنفيذ أو وضع القوانين قيد العمل، وفي الأوقات الخالية، كانت السلطات بكل أنواعها تكمن بأيدي رجل واحد ووحيد، الأمير أو الملك أو الحاكم، الذي كان يمارس تلك السلطات مع فئة قليلة من معاونيه، وهم لم ينقذوا فقط السياسة ولكن كانوا يخططون لها ويقومون بالحكم، أما حديثاً فيطلق

مصطلح السلطة التنفيذية فقط على رئيس الدولة، أو رئيس الحكومة، وزرائهما ويمكن القول أن السلطة التنفيذية هي الجهة التي تقوم على تنفيذ السياسات العامة التي وافقت عليها السلطة التشريعية، وعادة ما يشار إليها بالحكومة في النظام البرلماني، أو الرئيس في الدولة الرئاسية، أو الملك في الدول الملكية.

تبدأ هذه السلطة من الرئيس وحتى أصغر موظف في الحكومة، الذين جميعهم يقومون على تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد، إضافة إلى الدفاع عن الوطن وحماية حدوده من الأخطار الخارجية، وتتولى الإشراف على القضاء والتعليم والصحة والمواصلات وجميع قطاعات الحياة كما سنرى لاحقاً.

كيفية اختيار السلطة التنفيذية:

هناك خمسة طرق لاختيار رئيس الدولة وهي كالتالي:

1 -**الطريقة الوراثية:** وهي مقترنة بالحكومات الملكية، ومدة الخدمة تكون مدى الحياة، وتكون نتيجة ظروف تاريخية.

2 -**انتخابات شعبية مباشرة:** وهي تشير إلى سيادة الشعب، وتمنح الشعب حق اختيار رئيس السلطة التنفيذية الذي يجب أن يمثل آراءهم ويتمتع بثقتهم.

3 -**انتخابات غير مباشرة:** وتكون عبر هيئة انتخابية (Electoral College) تنتخب من قبل الشعب، وتقوم بتسمية الرئيس، وهناك من يرى أنها أفضل من الانتخاب المباشرة، حيث أن مسؤولية اختيار الرئيس تقع على عاتق عدة أشخاص مؤهلين لاختيار الرئيس بدلا من الجماهير،(وهذا يتجسد في الولايات المتحدة).

4 -**انتخاب عبر الهيئة التشريعية:** وهو عبارة عن نوع آخر من الانتخاب غير المباشر، ويكون عبر هيئة انتخابية أعضاؤها من البرلمان ومثال ذلك الهند، وفي فرنسا نص الدستور لعام 1878 بأن يختار الرئيس من قبل الجمعية العمومية المكونة من البرلمان بمجلسيه، وفي ظل الجمهورية الرابعة انتخب الرئيس من البرلمان، وكذلك ينتخب الرئيس السويسري من قبل المجلس التشريعي الفيدرالي.

5 -**السلطة التنفيذية المعينة:** وهذا النموذج يكون في الدول التابعة للقوى العظمى، فالحاكم العام للهند أيام الاستعمار البريطاني كان يعين من المملكة البريطانية، وكذلك الأمر للحاكم العام

لكوريا الذي كان يعين من قبل إمبراطور اليابان، وحتى اليوم فإن الحاكم العام لكندا واستراليا يعينان من قبل الملكة بناء على توصيات الحكومة.

أما من حيث مدة الحكم فانه يختلف من دولة لأخرى وحتى بين الولايات أو وحدات الدولة نفسها، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تمتد فترة حكم رئيس السلطة التنفيذية من سنتين(كما في الولايات) إلى أربع سنوات كما هو الحال لرئيس الولايات المتحدة، وفي فرنسا يحكم الرئيس لمدة سبع سنوات، وفي الهند خمس سنوات، وفي سويسرا لمدة أربع سنوات وبطريقة دورية لأعضاء المجلس الفيدرالي، إلا أن الكثير يحبذون فترات الحكم القصيرة للسلطة التنفيذية، بحجة أنه كلما كانت قليلة في الحكم كلما كان انتهاكها للسلطة أقل، وهناك إيمان راسخ في البلدان الديمقراطية، أنه كلما كانت فترة الحكم أطول كلما كان عرضة للإغراء من أجل تحويل الحكم عبر coup d'etat إلى حكم وراثي، إلا أن الحكم القصير له مساوئه أيضاً، لذا يحبذ أن يكون لا طويلاً ولا قصيراً، فقصر الحكم لن يكون مثمراً ولا قادراً على متابعة خطط الدولة وسياستها وطول الحكم قد يؤدي إلى انتهاك السلطة، لذا يحبذ أن يكون وسطاً بين ذلك، ومعظم البلدان الديمقراطية اختارت أن تكون ما بين أربع إلى خمس سنوات.

وظائف السلطة التنفيذية

1 - **الإدارة الداخلية:** كل دولة تكون منظمة سياسياً، وهدف الدولة لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان هناك استقرار ونظام داخلي، وهذا يقع على كاهل أي سلطة تنفيذية من أجل ضمان الحفاظ على السلام داخل الدولة، والدائرة المختصة بذلك هي وزارة الداخلية، ويكون من مهام السلطة التنفيذية أيضاً تنفيذ السياسات وتنفيذ القوانين بشكل مباشر، وذلك عبر تقسيم العمل إلى دوائر حكومية وهيئات مختلفة لجعل الإدارة فعالة، ويكون من دور السلطة التنفيذية السياسية تعيين الأمناء العامين ومسئولين آخرين لرئاسة الدوائر المختلفة.

2 - **الإدارة الخارجية:** كل الدول لها سيادتها الخاصة بها وتكون مستقلة، ولكن ليس بوسع أي دولة أن تعيش منعزلة عنه، لذا تخضع كل الدول تحت ظروف من العلاقة المتبادلة، ومن أجل ضمان السلام والأمن المشترك وتجنب كل أعمال العنف ضد بعضهم، تعمل الدول على حل خلافاتها، إذا وجدت، من خلال القنوات الدبلوماسية والمفارقات، ومن أجل زيادة المصلحة الدولية والانسجام تقوم الدول بعقد اتفاقيات وتعيين ممثلين لها في الدول الأخرى، وذلك عبر

وزارة الخارجية، وعملها يشمل استقبال وإرسال البعثات الدبلوماسية والاعتراف أو عدم الاعتراف بالدول الجديدة أو شرعيتها، وتقوم بالمفاوضات وتعقد معاهدات واتفاقيات، وفي بعض الدول يجب أن تخضع هذه الاتفاقيات لمصادقة البرلمان.

3 - **الدفاع والحرب:** هي من الوظائف الأساسية للسلطة التنفيذية من أجل ضمان الوحدة الجغرافية للدولة ولحمايتها من الاعتداءات الخارجية، بل ومن أجل شن الحرب عند الضرورة، فالدولة لا يمكنها أن تنتظر الحرب لتدافع عن نفسها ولكن عليها أن تكون دائما مستعدة لكل الاحتمالات وحتى الحرب والانتصار في هذه الحرب إذا ما حصلت فعلاً، والوزارة المسئولة عن ذلك هي وزارة الدفاع والحرب، وهذه الوزارة تحدد مدى قوة وتنظيم القوات المسلحة للدولة، المشاة والبحرية والجوية وتقوم بتعيين القادة.

4 - **وظائف مالية:** كل الحكومات تقوم بإنفاق المبالغ سنويا من أجل القيام بأداء وظائفها المتعددة، وعندما تنفق الأموال لا بد من جبايتها بطرق مختلفة وذلك عبر فرض الضرائب على الشعب ومصادر الدخل الأخرى، ويعنى بذلك وزارة المالية أو الخزينة، وهي أقوى الوزارات في الحكومة لأنها ليس فقط تقوم بتوزيع الأموال إلى الوزارات الأخرى ولكنها تنظم وتشرف على مصادر الإنفاق عبر التدقيق والمحاسبة.

5 - **وظائف تشريعية:** وتختلف هذه الوظائف حسب شكل الحكومة، فانه من حق السلطة التنفيذية الدعوة إلى أو تأجيل أو إلغاء جلسات المجلس التشريعي، وفي الحكومات البرلمانية يكون من حق السلطة التنفيذية أيضاً حل البرلمان، كما أنه بإمكانها استدعاء المجلس لجلسات خاصة عند الضرورة، وتقوم السلطة التنفيذية بتزويد التشريعي بالمعلومات الضرورية حول احتياجات الدولة إما في بداية دورة التشريعي أو من وقت لآخر، وفي الحكومات البرلمانية تكون السلطة التنفيذية– وعادة ما تكون الوزارة– جزءا من التشريعي، وكل مشاريع القرارات التي تمرر يجب أن تحوز موافقة السلطة التنفيذية حتى تصبح قانوناً، وفي كل دولة تتسلح السلطة التنفيذية بقوة إصدار العقوبات ordinance وهي نوع من السلطة التشريعية الإضافية التي تتخذ شكل المراسم، لذا فإنها عادة ما تكون مخصصة لرئيس السلطة التنفيذية بموجب الدستور، هذا وإن اتساع مدى نشاطات الدولة قد أجبرت البرلمانات في السنوات الأخيرة أن تمنح سلطات تشريعية إلى السلطة التنفيذية.

6 -**وظائف قضائية:** حق العفو وتخفيف العقوبة يعتبر طبيعيا وجزءا ضروريا من وظائف السلطة التنفيذية، وهذه الوظيفة سنة قضائية ومبرره لعدة أسباب: تصحيح أخطاء القضاء التي لا يمكن لأحد تصحيحها؛ كما أن القاضي لا يقرر الحالة على أسس ضرورات سياسية.

7 -**وظائف أخرى:** إضافة إلى الوظائف المذكورة أعلاه، فإنه ليس بوسع أية حكومة أن تتجاهل مواضيع أخرى مثل التجارة، التعليم، الزراعة، الموصلات، الاتصالات . وهذه دوائر مفيدة، وبدون التطوير المناسب لها سيكون من المستحيل تشجيع ذلك الجو الذي يساعد على تقدم ومصلحة الإنسان.

ج- الهيئة القضائية

هي الهيئة التي تقوم على تفسير القانون ووضعه موضع التنفيذ في الحالات التي تعرض عليها أو تقوم بمتابعتها، وتبدأ بالقاضي الفرد، في أية درجة من المحاكم حتى قضاة المحكمة العليا والمحاكم الدستورية، ولأهمية سلك القضاء فإن الدولة توفر للقضاة ظروف عمل جيدة، وذلك من خلال راتب مجزٍ حتى لا يتعرض لإغراءات الرشوة وشراء الضمير، كما توفر له الحماية المناسبة – إذا رغب – حتى لا يقع تحت ضغوط معينة، ومن جهة أخرى يجب أن تتوفر في القضاة الخبرة المناسبة والمعرفة الكافية بالقانون ثم الحيادية التامة ونظافة اليد والتاريخ النقي.

إما طرق تعيين القضاة فتختلف من دولة لأخرى، وعادة ما يكون عبر الطرق التالية: الانتخابات من قبل المجلس التشريعي؛ الانتخاب عبر الشعب؛ التعيين من قبل الهيئة التنفيذية، وعندما يعين القاضي لا يحق للدولة عزله حتى لا يتأثر بآراء السلطة التنفيذية وينصاع لأوامرها، وكذلك من أجل أن تستفيد الدولة من خبرته الطويلة في مجال القضاء.

من المبادئ المهمة التي لا بد من معرفتها في النظام القضائي الحديث أن هناك نظاما قضائيا واحدا وقانونا واحدا في كل دولة، وأن كل عضو خاضع للقانون، ولكنه يجدر بالمقابل بالقانون أن يوفر له الحماية، أي أن القانون يطبق على الجميع بدون استثناء والقانون يوفر الحماية للجميع بالتساوي، والجناة يحصلون على نفس العقوبة بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية، ويجب أن تكون العضوية حسب ما يصفها القانون للجنة المعنية، وأن موضوع العضوية يجب أن لا يكون هدفها الانتقام، إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون القضاء مستقلاً.

وظائف السلطة القضائية

1 -تطبيق القانون: إن أول شيء تقوم به المحاكم هو تحديد الحقائق حسب الإجراءات المتبعة من أجل حل الصراعات الناشئة، وذلك عبر جمع الحقائق وسماع أقوال الشهود ومن ثم إعطاء كل ذي حق حقه.

2 -المراجعة القضائية بشأن دستورية القوانين.

3 -حماية حرية الأفراد وحقوقهم ضمن ما ينص عليه الدستور.

4 -مسؤوليات إدارية مثل الإشراف على بعض المعاملات التي تتعلق بالأحوال الشخصية وإبرام عقد الزواج والطلاق وغيرها.[1]

[1] Prewitt, raymond, modern government and constitutionalism,9chicago:nelson- hall 1979p 356-358

الفصل الثالث

وسائل الممارسة السياسية للأفراد

المبحث الأول

الأحزاب السياسية political parties

تتعدى الأحزاب السياسية المؤسسات الرسمية في الدولة مما يمكن من التعرف على كافة القوى التي تدخل ضمن النظام السياسي، وتعد الأحزاب مظهراً حديثاً من مظاهر العمل السياسي الحضاري، وهي تعبير عن وجود الديمقراطية وحرية الرأي والعمل السياسي، إذ أن بعض البلاد حتى وإن وجدت فيها التعددية السياسية القائمة على تعدد الأحزاب إلا أنها لا تسمح لهذه الأحزاب بحرية العمل السياسي، وتكاد تكون الأحزاب في هذه الحالة أشبه بديكور ديمقراطي شكلي لا يستطيع أن يؤثر عي العمل السياسي الفعلي في الدولة أو النظام السياسي.

تعريف الحزب

يمكن تعريف الأحزاب من حيث المبدأ من خلال أهدافها العامة، فهي تسعى للحصول على السلطة السياسية بشكل منفرد أو بالاشتراك مع أحزاب سياسية أخرى .[1]وتمثل هذه الأحزاب رابطا لا بد منه بين الناس والحكومة، بل هي الإدارة التي يعمل من خلالها الأفراد والجماعات من أجل الحصول على السلطة السياسية، وحتى وممارسة السلطة، ويكون دور هذه الأحزاب أن يدرك الناس من الناحية السياسية دورهم كمواطنين، وأن دورهم لا يقتصر فقط على الاقتراع بل أن يكون مستمراً إذا ما أريد للحكومة أن تكون مسئولة عن المصلحة العام، لذا يمكن القول أن الأحزاب السياسية مسئولة عن الحفاظ عن التواصل المستمر بين الناس وممثليهم في الحكومة والمعارضة على حد سواء، وإن ما يميز الأحزاب السياسية عن غيرها من الجماعات السياسية الأخرى هو هيمنة الأولى على الآخرين من أجل البقاء في السلطة.

بكلمات أخرى، يمكن القول أن ما يعنى بالحزب السياسي هو مجموعة منظمة من المواطنين، تجمعهم أفكار وأهداف مشتركة حول القضايا العامة ويعملون كوحدة سياسية ويسعون

[1] J.A. Schumpeter, “Capitalism, Socialism & Democracy”, London, P.279

للحصول على السلطة والسيطرة على الحكومة من أجل نشر برنامجهم وسياستهم، وهناك تعريفات كثيرة ومتعددة للحزب، منها أنه اتحاد مجموعة من الأشخاص بهدف العمل معاً لتحقيق الصالح العام وفق مبادئ معينة، أو أنه منظمة لأشخاص يعتنقون نفس المبادئ يستطيعون من خلالها التأثير على إدارة الشؤون السياسية في الدولة،[1]هذا وهناك خمسة شروط ضرورية لتكوين الحزب السياسي:

1 -أن يكون هناك نوع معين من الاتفاق حول المبادئ الرئيسية، يمكنها أن تربط الناس كوحدة سياسية، قد يختلفون حول التفاصيل لكن يجب أن لا يكون هناك اختلاف في الرأي حول المبادئ التي يسعون لنشرها.

2 -أن يكون الأفراد الذين يحملون نفس الأفكار منظمين ضمن جسم دائم ومترابط يمكنهم من الحصول على قوة للعمل وفق ذلك.

3 -أن تضع هذه الجماعة المنظمة برنامجا واضحا ومحددا لعرضه عل الناس من أجل كسب أصواتهم عند الانتخابات، وسيكون بإمكانهم النجاح في مهمتهم إذا وقفوا جميعاً بصلابة من أجل برنامجهم وشكلوا جبهة موحدة، إذ أن أي اختلاف مهما كان صغيرا سيؤثر سلباً على الحزب.

4 -أن ينفذ الحزب السياسي سياسته عبر الوسائل الدستورية، ومن يقرر مصير الحزب السياسي هو الانتخابات التي ستقرر مصير تشكيل الحكومة، وأي منظمة تعمل على الاستيلاء على السلطة بالقوة لا تعد حزبا سياسيا.

5 -أن تسعى كل الأحزاب السياسية للنهوض بالمصالح الوطنية، وعندما يبدأ الحزب بتوجيه نشاطاته نحو المصالح الهامشية والشخصية فإنه يهبط إلى مستوى الفصيل (faction)،[2] وبهذا يكون واضحاً أن الحزب السياسي بدون تنظيم جيد ليس له قيمة، حيث لن يتمكن من تقديم أو نشر برنامجه، فالمفهوم القديم بأن الحزب فقط عبارة عن مجموعة أشخاص لهم نفس المبادئ السياسية لا يحمل كل الحقيقة الآن، حيث انقل التركيز من الإيديولوجية إلى التنظيم أو أنه كلاهما معاً[3]

---

[1] McIver, R.M. The Modern State P.390 + Leacock, Elements of Pol. Sc. P.311+ Lopalonbara, J." Politics within Nations", Prentice-Hall, Inc. P.50

[2] Edmund Burke, "Thoughts on the cause of present Discontents", Vol.I P.530

[3] Roycek Huszar and others, "Principles of Pol. Sc". P.447

الأنظمة السياسية الحزبية

الأحزاب السياسية المنتشرة بالعالم تختلف عن بعضها البعض ، فعندما نتحدث عن أنواع الأنظمة الحزبية نعني بذلك كيفية عمل الأحزاب من خلال الأنظمة الحزبية، وسيكون لنوع النظام تأثير كبير على سلوك الحزب، وتختلف الدول في التعامل مع النظم الحزبية، فهناك دول تؤمن بالتعددية وتسمح بوجود عدد غير محدود من الأحزاب إذا توافرت عدة شروط، أما عندما نشير إلى أنواع الأحزاب فإن المعني بذلك اختلافها عن بعضها من حيث القيادة والأيديولوجية والعضوية وغير ذلك من المعايير.

وهناك تصنيفات مختلفة للنظم الحزبية ولكن من الصعب تصنيفها حسب معيار واحد، وأكثر العوامل التي يجب أخذها بالحسبان هي:

1- عدد الأحزاب 2- قوتها 3- الأيديولوجية بين الأحزاب 4- تركيبة الأحزاب، وبعد ذلك يمكننا التوصل إلى التصنيف التالي:

1) نظام الحزب الواحد (المنفرد):

كانت مثل هذه الأنظمة الحزبية موجودة إبان حكم هتلر و موسوليني والنظام الشيوعي في روسيا، وهذا النظام لا يسمح بوجود أحزاب سياسية أو أحزاب معارضة أخرى، ومن الناحية النظرية فإن وجود مثل هذه الأنظمة هو نقيض للديمقراطية لأن المشاركة السياسية فيها تكون مقصورة على فئة قليلة من أفراد الحزب فقط، وأن قبول الحزب الواحد يعني قبول سيطرة الفكر الواحد للحكومة، ومن الواضح أن دولة أحادية الحزب بالضرورة ستصبح دكتاتورية، حيث يتواجد الحزب في كل سلطة من السلطات.

2) نظام الحزب الواحد المسيطر:

سيطرة حزب واحد على السلطة بعد تمكنه من تشكيل حكومات متتابعة لفترات طويلة، دون إشراك أحزاب سياسية أخرى، أي أن هذا النظام لا يمنع وجود أحزاب سياسية أخرى معارضة، وأكبر مثال على ذلك حزب المؤتمر الهندي الذي سيطر على الحكومة الفيدرالية الهندية منذ استقلال الهند عام 1947 إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي.

3) نظام الحزبين:

يعني وجود حزبين رئيسيين في الدولة مع وجود أحزاب صغيرة ولكنها غير مؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية ووجود حزبين في الدولة فقط، لا يعني أن هناك نصاً دستورياً على وجودهما،

ولكن جرى العرف على وجود هذين الحزبين، بعد أن تمكن هذان الحزبان من إقناع الشعب بسياستهما والتفاف الناس حولهما، لكن هذا لا يعني عدم بروز أحزاب أخرى قوية وقادرة على التنافس وهناك عدة نماذج على نظام الحزبين:

أ) نظام الحزبين المميز Distinct 2 Party Systems: ويكون ذلك عندما يتكون المجلس التشريعي من حزبين فقط، ومن الأمثلة على ذلك نيوزلندا، استراليا وبريطانيا.

ب) نظام الحزبين غير المميز Indistinct 2 Party Systems:

خير مثال على ذلك جمهورية ايرلندا والولايات المتحدة، ورغم أنهما من حيث العدد يشبهان النظام السابق كما في نيوزلندا، إلا أن الأحزاب في هذا النظام تفتقر إلى التركيبات التنظيمية المركزية centralized hierarchical structures كما أنها تفتقر إلى العضوية الكبيرة (mass membership)، ومن ناحية أيديولوجية ليس هناك اختلاف واضح بين الحزبين الكبيرين.

ت) نظام الحزبين ونصف أو الحزب ونصف Two and one/ half Party system

هناك أنظمة حزبية تكون فيها السيطرة لحزبين، ولكن الحزبين الكبيرين ليس بوسعهما حيازة الأغلبية وتحتاج إلى دعم أحزاب أخرى من أجل تشكيل الحكومة، فعلى سبيل المثال قام الحزب الديمقراطي الحر في ألمانيا الغربية بالقيام بدور الموازن بين الحزبين الكبيرين في ألمانيا (الحزب الديمقراطي المسيحي، والحزب الديمقراطي الاشتراكي) حيث شكل الحكومة مع الأول عام 1962 ومع الثاني حتى عام 1982 وهذا ما يجري حاليا مع الأحزاب الإسرائيلية التي تآلفت مع حزب الليكود أو العمل أو كاديما من أجل تشكيل الحكومة.

5 -أنظمة حزبية متعددة مستقرة Stable multi-party Systems

تنشأ هذه الأنظمة بسبب ضرورة تقتضيها قوة الأحزاب مما يشكل حكومة ائتلافية متعددة الأحزاب، وهذا يوجب على الأحزاب إسكات الاختلافات الأيديولوجية من أجل تشكيل الحكومة الائتلافية، والأنظمة الحزبية المتعددة المستقرة تستمر لفترة طويلة، وعادة ما ينتشر هذا النظام في البلاد التي يجيز فيها القانون أو النظام السياسي تعدد الأحزاب، ويدل تعدد الأحزاب على تعدد التوجيهات داخل المجتمع سواء توجهات سياسية أو اقتصادية أو فكرية أو عرقية أو ثقافية، ويقوم الناخب ضمن هذا النظام باختيار الحزب الذي يلاءم موقفه ويتطابق مع مصالحه،

وبالتالي فإن تصويته سيكون على أساس برنامج الحزب وليس على أساس شخص المرشح، وإن كان هذا العامل غير مستبعد أيضاً، ومن الأمثلة على الأنظمة المتعددة المستقرة السويد وهولندا.

5- أنظمة غير مستقرة متعددة الأحزاب Unstable multi-party Systems

ميزة هذا النظام أنه لا يساعد على خلق أجواء الاستقرار السياسي كما حدت في ايطاليا حيث تغيرت الحكومة الإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية لأكثر من 40 مرة ولم يستمر معدل الحكومة لأكثر من 6 أشهر، كما وأن عدم وجود أجواء الاستقرار السياسي قد يؤدي في البلاد التي تشهد مثل هذه الأنظمة إلى سقوط النظام السياسي كله.

أنواع الأحزاب

تمتاز الساحة السياسية بكثرة الأحزاب الموجودة عليها والتي تتفاوت في حجمها وأيديولوجيتها وأهدافها وغير ذلك من المعايير، لذلك يمكن تقسيم الأحزاب بناء على المعايير التالية.

1 -معيار الأيديولوجية:

حيث تتبنى الأحزاب أيديولوجية واضحة بهدف تغير الوضع القائم ويكون أعضاؤها مستعدين للتضحية من أجلها، وهذا النوع من الأحزاب الأيديولوجية يسمى أحزاب برامج، ويتميز هذا النوع دائما بتمسكه ببرامجه ويجعل شروط الانتماء إليه هو قبول العضو لبرنامج الحزب وأفكاره، لذلك يكون الانضمام إلى الحزب صعبا، وهذه الأحزاب تجد أرضية لها في الأحزاب الدينية (الإسلامية- والمسيحية) والأحزاب الشيوعية، وهناك نوع آخر من الأحزاب الأيديولوجية المسمى بأحزاب الأشخاص والتي تنشا عادة نتيجة لتأثير فئة من المجتمع لا تحتاج إلى أفكار لجمع أفرادها ولكن إلى شخصية ذات كاريزما مؤثرة تقوم بدور رئيسي في توحيد الحزب وتفعيلة، وعادة ما تتكون هذه الأحزاب في البلاد المختلفة التي تلعب فيها العائلات دورا مهما.

2 -معيار العضوية : وتنقسم الأحزاب بناء على هذا المعيار إلى:

أ) **أحزاب مفتوحة:** تفتح أبواب عضويتها للجميع دون شروط ، وهذا يعني أن الانتماء لمثل هذا النوع من الأحزاب يكون ضعيفا لذا يسهل الخروج من الحزب دون أية قيود.

ب) **أحزاب ذات عضوية محددة:** تستقطب أفرادها بناء على معايير معينة تكون العضوية بناء على طلب رسمي يحتمل قبوله أو رفضه.

ت) **أحزاب مغلقة** : حيث يتم اختيار العضو بناء على معايير معينة ولا يتم قبوله إلا بعد أن يكون قد تم تأهيله خارج الحزب، ويشترط ولاء الفرد للحزب وإذا ثبت غير ذلك يتم طرده.

3 – **معيار القوة:** وتنقسم الأحزاب بناء على هذا المعيار إلى:

أ) **أحزاب رئيسية:** وهي الكبيرة التي تتنافس على الوصول إلى الحكم وعادة ما تكون في الدولة ثنائية الحزبي مثل الولايات المتحدة.

ب) **أحزاب صغيرة:** وتقع على هامش الأحزاب الكبيرة وتلعب دورا هاما لا سيما في الدول ذات النظام الحزبي الثنائي كما كان في إسرائيل وتركيا.

ت) **أحزاب مؤقتة:** وتنشا نتيجة وضع معين إذ أنها عادة ما تعبر عن تيار جارف في المجتمع وتقوم عادة كرد فعل على سياسات معينة لا تلاؤم جمهور المواطنين، وسرعان ما يختفي هذا النوع من الأحزاب إذا ما حقق هدفه، أو فشل في تحقيق ذلك الهدف.

ث) **أحزاب ائتلافية:** ويتكون من تآلف عدد من الأحزاب من أجل تكوين حزب واحد تحت اسم جديد وقيادة موحدة، ويختلف هذا النوع من الأحزاب عن تلك المتآلفة من أجل تشكيل الحكومة، حيث تكون فترة التآلف قصيرة تنتهي بانتهاء الاتفاق الموقع من الناحية الزمنية أو الموضوعية، أما الحزب الائتلافي فهو أكثر دواما، وعادة ما يكون من أحزاب متقاربة في الفكر والسلوك.

الهيكلية العامة للأحزاب

تقترن هيكلية الأحزاب جدا بوظائف هذه الأحزاب وبالطرق التي تتبعها من أجل تحقيق أهدافها للحصول على، والبقاء في، السلطة ، لذا فان الأحزاب التي ترغب في توسيع الدعم الانتخابي وتعمل ضمن مستوي برلماني ستحتاج إلى هيكلية مختلفة عن تلك الأحزاب التي تعمل في السر أو تلك التي تمارس عمليات ميليشيا وتعمل بعيداً عن المدينة حيث صنع القرار، كما أن الأحزاب التي تطالب بمشاركة ديمقراطية واسعة ستختلف عن تلك التي تبحث عن إدامة السلطة بأيدي النخبة الموجودة، هذا وقد تتفق الأحزاب السياسية التي تمارس دورها فعليا على الساحة في وجود هيكل هرمي مشابهة لها، ويقع في رأس الهرم قائد الحزب، ثم المكتب الإداري أو المكتب السياسي – كما يسمى في بعض الدول – وهو مكون من ممثلي المناطق ومسئولي اللجان، ثم يلي ذلك المؤتمر العام الذي يمثل مناطق الحزب وفروعه، أما العالم الفرنسي الشهير Maurice Duverger فيقسم هيكلية الحزب إلى: اللجنة (caucus)؛ الفرع (branch)؛

الخلية (cell)؛ المليشيا (militia)[1] بغض النظر عن ذلك كله فإن الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة هيكلية الحزب هي[2]

1 -دور القيادة وطريقة اختيارها.

2 -درجة هيكلتها المركزية.

3 -دور القيادة بما يتعلق بالـ rant والـ file؛ مدى انضباط السلطات ؛ والمشاركة في صنع القرار والمبادرة السياسية.

4 -سيطرة الحزب الإدارية (البيروقراطية).

5 -العلاقة بين الجناح البرلماني وبقية الحزب

6 -قاعدة extent العضوية.

وظائف الأحزاب السياسية

كما ذكرنا سابقاً أن الأحزاب هي أدوات الربط الضرورية بين الناس وآلة التمثيل في الحكومة، واتضح أن وظائفها الرئيسية تعزيز مبادئها وإجراء الانتخابات ،[3]وهذا العمل يكون مدفوعا من أجل إحراز النصر والوصول للسلطة، وهذا بدوره يتطلب القيام بوظائف تجسيدية وتجنيدية وإقامة أهداف من أجل المجتمع.[4]

تتلخص وظائف الأحزاب السياسية بالنقاط التالية:

1 -تنظيم الأفراد أصحاب الأفكار المتشابهة في إطار هيكلي فعال قادر على تنظيم وتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف أفراده وأهداف المجتمع بشكل عام في توجيه سياسات الحكومة أو انتقادها أو حتى إسقاطها.

2 -تقديم الأشخاص المرشحين للانتخابات، وكذلك البرامج السياسية، التي يدخل على أساسها المرشحون لهذه الانتخابات، سواء للرئاسة أو للبرلمان أو لعضوية المجالس والنقابات والبلديات، وتحاول الأحزاب الناجحة دائما اختيار مرشحيها بعد دراسة قدراتهم وإمكانية فوزهم وشعبيتهم ومؤهلاتهم ممن يضمن النجاح في دائرته، لأن نجاح الأشخاص يعد من نجاح الأحزاب ، وضعف الأحزاب يأتي من ضعف الأشخاص المرشحين.

---

[1] M. Duverger, "Political Parties", 2nd edition, London, 1962, PP.17-40.

[2] G. Smith, "Politics in Western Europe", London, 1982, P.P 18-26

[3] Bryce, "Modern Democracies", Vol. I, P.128

[4] Alan, R. Ball, "Modern Pol. Govt". PP. 81-84.

3 -إدارة الحملة الانتخابية للمرشحين من قبل الحزب، أي يجب أن تكون هناك إدارة للحزب مهما كان صغيراً.

4 -إلقاء الضوء على المسائل التي تهم المجتمع، والاستحواذ على رأي الشعب بأبرز الجوانب الايجابية في القضية المطلوبة، كما وتقوم في إبراز جوانب النقص التي أغفلتها الحكومة – إن كانت أحزاب معارضة – وتعتمد الأحزاب تضخيم جوانب النقص لكسب الجمهور لجانبها.

5 -توثيق العلاقات الاجتماعية من خلال النشاطات المشتركة لأفراد الحزب من خلال التفاعل مع الأحزاب السياسية الأخرى لتحقيق المصالح القومية، وهنا تقوم على إظهار التكامل القوي خاصة في المجتمعات غير المتجانسة، حيث تقوم الأحزاب بتجميع الأولويات حول القضايا العامة، أما الأحزاب الهدامة فهي تعمل في ميدان بعيد وغالباً ما تؤدي إلى تقسيم المجتمع وتمزقه.

6 -مراقبة أعمال الحكومة، وانتقادها، ومحاولة تصحيحها، وفي حال استمرار الحكومة في سياستها، فإن الحزب يلجأ إلى الرأي العام للضغط على الحكومة.

7 -إضفاء الشرعية على سلطة الحكومة، خاصة في حكومات الحزب الواحد، من أجل تثبيت الحكومة ونشر أيديولوجيتها وكسب التأييد الشعبي لها.

8 -تعتبر الأحزاب، خاصة في الدول النامية وسيلة لتنمية الشعور ونشر الوعي السياسي، وقيادة حركات التحرير ضد التسلط الخارجي والداخلي.[1]

عوامل استمرارية الأحزاب

1 -**العوامل ذات الطابع السياسي**

يضع في مقدمة هذه العوامل الإقناع المستمر القائم على الحوار الهادف إلى إقناع الأفراد باقتراب الأحزاب من الوصول إلى السلطة، ثم المشاركة في نظام الدولة القائم بهدف الوصول إلى مواقع التأثير في مجالات الحياة وتعريف أبناء المجتمع بأشخاصه، وافتعال معارك صغيرة مع الحكومة والأحزاب الأخرى بهدف توحيد أعضاء الحزب وراءها، ورفع الوعي السياسي بين أعضاء الحزب ليكونوا مميزين عن غيرهم، وأخيراً التمسك بالأهداف والشعارات القومية، وذلك للبروز أمام المجتمع بأنهم الوحيدون المتمسكون بأهداف وطموحات المجتمع وأنهم الجديرون بالاحترام والتقدير.

2 -**عوامل ذات طابع أيديولوجي وديني:**

[1] Winter, Herbert and themas bellows, people and politics: an introduction to political science(new York: john Wiley and sons. 1977p .p161-177

تقوم بعض الأحزاب بتبني أفكار معينة لها سمة الإجماع والاتفاق في المجتمع، ومن ثم تبني العمل السياسي الحزبي والفكري على هذه الأفكار، والتي من خلالها تقوم على توحيد أفرادها من خلال خلق تطورات مشتركة للقضايا، وليس بالضرورة أن تقوم هذه الأحزاب بتطبيق كل المبادئ والشعارات المعلنة، ولكنها تناضل من أجل إقناع الجماهير بما يمكن قبوله، فقد تتمسك بعض الأحزاب ببعض المبادئ الدينية، ولكنها أبعد ما تكون عن الدين.

3 -**العوامل النفسية:**

حيث تحاول الأحزاب دائما إقناع جماهيرها بأنها تقترب من أهدافها بالوصول إلى الحكم حتى وإن كان لا أمل لهذه الأحزاب في الوصول إلى مرادها، كما وتقوم الأحزاب بالتأكيد لأفرادها على أهمية وجودهم لتنمي عندهم عقدة الخوف من الضياع، وتخترع لها خصومة رغبة في الحفاظ على وحدتها، لذا فإن وجود أحزاب موازية، يقوي من وجود الحزب لدرجة أن كثيرا من المفكرين يرون أن حياة المنظمات أو الأحزاب رهن بقيام منظمات أو أحزاب منافسة.

4 -**العوامل القهرية:**

هي الوسيلة التي يقوم بها عادة الأحزاب التي تصل إلى السلطة، وهناك عوامل قهرية سافرة تتبعها الأنظمة الدكتاتورية وأخرى مستترة تتبعها الدول الديمقراطية عبر الضغط الاجتماعي أو الاقتصادي.

5 -**وسائل الاتصال:**

استخدام البيانات والمنشورات والصحف والإذاعة والتلفاز والانترنت، إضافة إلى الجامعات والنقابات والمؤسسات أو غيرها، وذلك لخدمة الحزب المسيطر، وقد تقوم الأحزاب الحاكمة برقابة شديدة على وسائل الاتصال لخدمة أهداف الحزب.

المبحث الثاني

جماعات المصلحة والضغط

حري بنا ونحن نتكلم عن الأحزاب السياسية أن نشير إلى جماعات المصلحة وجماعات الضغط لنميز بينها ونزيل أي لبس.

جماعات الضغط:

جماعات اجتماعية تتمتع بمستوى من الترابط وتتقاسم أهدافا معينة تهدف إلى التأثير على عملية صنع القرار السياسي،[1] وذلك من دون أن ترتبط بأي أعمال أخرى خاصة بالجماعة التي توجد من أجلها، وقد يقتصر عمل بعض جماعات الضغط على نشاطات أخرى ليس لها تأثير مباشر على الحكومة ،[2]وفي الحقيقة أن إطلاق مصطلح جماعات الضغط هو مثار جدل بين الأكاديميين الذين غالبا ما يستخدمونه رديفا لـ " اللوبي "، الجماعات السياسية، الجماعات المنضمة ، وجماعات المصالح ،[3]وهي قريبة جدا من جماعات المصالح ولكن عندما تستخدم جماعات المصالح الضغط على الحكومة من أجل الحصول على قوانين وقرارات إدارية تتناسب مع مصالحها الخاصة فإنها تتحول إلى جماعات ضغط، وهذا النوع وجد منذ القدم تمثّل في العنف المنظم والثورات والحركات الاجتماعية، أما ما يميزها حديثا فهي أنها تلعب دورا بارزا ومؤثرا من قبل جماعات من أجل الحصول على أو منع عمل ما، وكذلك في التأثير على القرارات والسياسة.[4]

أما الطرق المستخدمة من قبل جماعات الضغط في الدول الديمقراطية، من أجل تحقيق أهدافها فإنها تختلف حسب: هيكلية المؤسسة السياسية؛ طبيعة النظام السياسي؛ الثقافة السياسية؛ طبيعة القضية؛ وطبيعة الجماعة[5] أما ما يميز جماعات الضغط عن الأحزاب السياسية فهي أن الأخيرة تتسم بنوعية وانتشار أعضائها وبرامجها الموجهة ، أما جماعات الضغط فتركز على مساحات معينة من الاهتمام، أي أن اهتمامها يكون محلي الصبغة بينما يكون اهتمام الأحزاب

---

[1] A.R. Ball & F.Millard, “Pressure Politics in Industrial Societies”, London, 1986, P.P 33-34.

[2] P. Odegard, “Pressure Politics”, New York, 1982.

[3] G. Wootton, “Interest Groups”, Englewood Cliffs, 1970, P.P 1-15

[4] Michael Curtis, “Comparative Governments & Politics”, P.124.

[5] A.R. Ball, “Modern Politics & govts”. P.98

التنظيم في الرأي حول القضايا العامة، الداخلية منها والخارجية، من ناحية أخرى، فان الأحزاب السياسية تتنافس في الانتخابات، وتجري حملات دعائية من أجل أن تكسب وتقوم بترشيح أعضائها وتضع برنامجا أمام الناخبين، أما جماعات الضغط فلا تتنافس في الانتخابات وليس لها برنامج تقدمه، و يكون اهتمام جماعات الضغط التأثير على السياسات لا سيما تلك التي تمسهم بشكل مباشر، وبوسعهم دعم أي حزب يدعم قضاياهم، ولكنهم لا يتحدون مع حزب واحد بشكل دائم.

في الحقيقة أنهم يقومون بمكافأة أصدقائهم ومعاقبة أعدائهم بالعمل ضد من لا يتعاطف مع قضيتهم، وبناء على ذلك فان جماعات الضغط تعلن دائما أنها منظمات غير حزبية تتكون من أشخاص اتحدوا من أجل الوصول إلى أهداف محددة وحماية مصالح الجماعة المادية وحتى الفكرية الضرورية للبقاء على حياة الجماعة.

هناك اختلافا بين جماعات الضغط والحزب السياسي فإن هناك اختلافا أيضا بين جماعات الضغط وجماعة اللوبي، فبينما تنزع جماعات الضغط إلى التأثير على المشرعين والإداريين والرأي العام، فان جماعات الضغط يقتصر دورها على السلطة التشريعية أثناء انعقاد دورتها وتهتم بتحرير مشروع قرار ما أو تعديله أو إلغائه،[1] وقد اكتسب اسم جماعة اللوبي من استخدامه في الكونغرس الأمريكي، حيث تقوم جماعات الضغط هناك بتعيين وكلاء لها من اجل إقامة علاقات شخصية مع المشرعين والتأثير على صوتهم، ويقومون أيضا بإصدار كتيبات ونشرات وكتب يصورون فيها قضيتهم وأحيانا يستخدمون الراديو للتأثير على الرأي العام.

جماعات المصلحة

لا شك أن المجتمعات الحديثة تتكون من أعداد كبيرة ذات الجماعات الاقتصادية، المهنية، الدينية وحتى العرفية والتي تقوم بنشاطات قد تتناقض مع مصالح الحكومة والسياسة ، وإذا ما وجدت جماعات المصلحة في مجتمع حر فإنها ستزاول عملها بشكل حر من أجل تنظيم نفسها، وما يميز جماعة المصلحة عن جماعة الضغط إضافة إلى ما ذكر آنفاً أنها تهتم بممارسة التأثير في السلطة لتحقيق مصالح أفرادها، وهي لا تقتصر على ممارسة الضغط ، بل تلجأ إلى الإقناع وغيرها من الوسائل.

[1] Key, V.O. "Politics: Parties & Pressure Groups."

وهنالك جماعات ذات مصالح ذاتية وجماعات بمصالح الغير، ورغم أن هذه الجماعات متعاونة بطبعها فإنها تتنافس من أجل تحرير أو إلغاء قوانين ما أو نظم معينة، ولذا فإنها سرعان ما تجد نفسها في صدام مباشر مع مصالح آخرين، أما عن كيفية تحقيق جماعات المصالح لأهدافها فإنها تستخدم الكثير من الوسائل، بعضها مشروع وآخر عكس ذلك، ويتم ذلك عبر القنوات الرسمية، واهم تلك الطرق:

1- الاتصال بالأفراد أصحاب المكانة والنفوذ ومحاولة ضمهم لطرفها سواء بالترغيب أو الرشوة أو الابتزاز أو استخدام الأسلوبين معاً.

2- الاتصال المباشر وغير المباشر بصانعي القرار وبأعضاء المجالس التشريعية لتبني قضايا معينة، مستخدمة نفس الأسلوب، إضافة إلى إقامة الولائم الضخمة والحفلات وتبني الإنفاق على قضايا هؤلاء الأعضاء الشخصية أو تقديم معلومات معينة بخصوص جماعات أخرى.

3- استخدام الوسائل الإعلامية والدعائية والتغذية بالمعلومات ونقلها إلى الرأي العام لمحاولة التأثير في سياسة الحكومة.

4- تأييدها للمرشحين في الانتخابات أو الحيلولة دون وصول المرشحين آخرين، وذلك عبر التأييد المالي أو الشخصي أو عبر الدعاية.

5- الاتصال بالحكومة بشكل مباشر، وخاصة إذا كانت قوية وفاعلة مما يضطر الحكومة إلى الاتصال بها للتفاهم حول قضايا معينة.

6- إذا لم تفلح جماعات الضغط في الحصول على أهدافها بالطرق السلمية وعبر تأليب الرأي العام فإنها قد تلجأ إلى العنف وإثارة الاضطرابات أو اللجوء إلى وسائل أخرى غير سلمية.

أنواع جماعات المصالح: تتنوع هذه الجماعات حسب طبيعة أهدافها ونشاطاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية، وبناء على ذلك قسمت إلى:

أ - **جماعات مصالح سياسية**؛ تسعى لتحقيق أهداف سياسية.

ب -**جماعات مصالح غير سياسية** ؛ وهي الجماعات ذات الأهداف الخاصة المحدودة للدفاع عن مصالح أعضائها وتضفي عليها صبغة المصالح الدولية والصالح العام؛ أو أن تكون ذات أهداف عامة للدولة أو للإنسانية بشكل عام، أو أن تكون ذات أهداف قومية.

ج- **جماعات مصالح إنسانية**، والتي كثرت بعد انتشار الحروب والأضرار المترتبة عليها.

وهناك تصنيف آخر لجماعات المصالح تم تقسيمها إلى أربعة معايير:

1- **جماعات مصالح غير منضبطة** ، والتي لا ترتبط بمصلحة محددة دائمة وتفتقر لوجود تنظيم واضح، وتمييز بقصر عمرها، وعادة ما تمارس دورها كرد فعل إزاء حدث ما.

2- **جماعات مصالح غير منظمة**، وتتكون من أفراد تجمعهم روابط أساسية، بحكم الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي ولكنهم لا ينطوون تحت تنظيم رسمي يجمعهم، ورغم أنها تمتاز بالديمومة إلا أن عملها يكون متقطعاً.

3- **جماعات المصالح الرسمية** ، وتتكون بناء على تجمع أناس يربطهم حكم الانتماء إلى مهنة معينة (التعليم، الصحة، المؤسسة العسكرية)، ودورها لا يقتصر على مرحلة التنفيذ في إصدار القرارات بل بإمكانها عرقلة تنفيذ هذه القرارات.

4- **جماعات المصالح المنظمة** ، وتتكون من أعضاء مسجلين فيها بصورة رسمية وتخضع لقيادة متفرغة وتضمن تمويلا دائماً.

الفرق بين الأحزاب السياسية والجماعات الأخرى

بعد أن تعرفنا على الجماعات غير الرسمية في الدولة وهي الأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح وجماعات اللوبي، لا بد أننا لاحظنا بعض الفوارق بين الأحزاب وغيرها من تلك الجماعات وسيتم التطرق لها من حيث:

1 - **مجال الاهتمام:** يهتم الحزب بالقضايا العامة، أما الجماعات الأخرى فتهتم بأمور محددة خاصة بالجماعة المكونة لها.

2 - **الهدف:** الهدف الرئيسي للأحزاب يكون سياسياً بينما للجماعات يتحدد وفق طبيعتها (السياسية، الاقتصادية، أو الاجتماعية).

3 - **الوسيلة:** من أجل وصول الحزب إلى هدفه (الوصول للسلطة) يتبع وسائل شرعية وعلنية وتقدم البرامج والمرشحين، أما الجماعات فإنها تسعى لتحقيق أهدافها من خلال التأثير في الرأي العام وممارسة الضغط على صانعي القرار من دون الترشيح أو دخول الانتخابات بصورة علنية ورسمية، وأحياناً تتبع وسائل مشبوهة غير شرعية مثل الرشوة وإقامة الولائم وغيرها.

4 - **التنظيم:** يشترط في الأحزاب السياسية أن يكون لها تنظيم واضح وتسلسل تنظيمي وقيادة موحدة، أما الجماعات فلا يشترط أن يكون لها تنظيم واضح ومحدد وإن كانت تخضع لقيادة موحدة.

5 - **الوظيفة والمسؤولية:** وظائف الأحزاب مبينة في برامجها، وهي مقيدة ومسئولة عنها أمام الجماهير، وتخضع لمراقبة شعبية حين تعرض برامجها خلال عمليات الانتخاب، أما الجماعات

الأخرى فليس لها وظائف محددة إلا تلك المتصلة بمصالحها، وقد تكون ذات طبيعة مؤقتة ولا تخضع للرقابة الشعبية.[1]

[1] Almond & Powol, P.78.

المبحث الثالث

الرأي العام

رغم أن هذا المصطلح حديث التداول إلا أن بعض التعبيرات الموازية استخدمت من قبل اليونان والرومان مثل التعبير consensus populism أي (رأي الشعب)، وفي العصور الوسطى تم تداول مصطلح Vox Populi, Vox dei (صوت الشعب كان صوت الله)، حتى أن ميكافيلي قارن بين صوت الشعب وصوت الله، أما مصطلح الرأي العام بصيغته الحديثة، فقد برز من خلال المفردات السياسية الأوروبية عبر فرنسا، وربما كان جان جاك روسو أول من استخدم هذا المصطلح عشية الثورة الفرنسية، أما اليوم فان أدبيات الديمقراطيات عبر ما يسمى الرأي العام public opinion والذي وصفه أحد المفكرين السياسيين بأنه دينامو الديمقراطية.[1]

طبيعة الرأي العام

نرى أن الرأي العام بزغ إلى النور بعد قدوم الديمقراطية وعندما أصبحت الحكومات تلجأ إلى الرأي بدل القوة، وعندما أصبحت وسيلة التعبير كما حددها الدستور من ضمان الحريات، الانتخابات، الأحزاب السياسية ، أصبح دور الرأي العام معترفا به، فنظرية الرأي العام إذن مشتقة من الديمقراطية كشكل من أشكال الحكومة، والنظريات التي بنيت عليها هذه النظريات كثيرة وهي:

1- إن الشعب يهتم بالحكومة.

2- إن الشعب يعرف ما يريده.

3- إن الشعب له القدرة للتعبير عما يريده.

4- إن إرادة الشعب ستكون ضمن القانون would be enacted into low وهذا قد يقودنا إلى كيف يجب أن نعرف الرأي العام، وحسب Finer فإن معظم التعريفات المتعلقة بالرأي العام تعني أحد ثلاثة أمور: 1) تسجيل حقيقة 2) معتقد أو إيمان 3) إرادة

إن دور الرأي في الحكومة شيء متفق عليه بشكل عام، وفي الحكومات غير الديمقراطية فإن الشعب يوافق على سياسة الحكومة ويكون ذلك بدافع عادة الطاعة أو الخوف من الاضطهاد، ولكنه (الرأي) يبقى السمة التي تطغى على الحكومة الديمقراطية، ولكن حتى لو أخذ

[1] McIver, R.M. "The Ramparts we guard", Sp. Ed. 1960, P.28

دور الرأي كأمر لا جدال فيه في تحديد السياسة العامة– في الحكومات الديمقراطية، فإنه يبقى أن نعرف ما يعنى بكلمة عام وكلمة رأي، أي إن كان هناك تعريف لمصطلح الرأي العام.

فالرأي هو فكرة تتمحور في موقف، أو وجهة نظر محددة نحو مسألة معينة قابلة للنقاش، وقد تساهم العاطفة في صياغة وجهة النظر، إذ ليس بالضرورة أن تتعلق بحقائق ثابتة، أما كلمة عام فهي عكس الخاص والذي يصبح موقفا مشتركا في مجتمع ما حول نشاطات الحكومة وممارساتها، ورغم التعريفات المتعددة للرأي العام، إلا أنها لم تصل إلى الهدف المنشود؛ فحسب ما عرفه Bryce[1] أن الرأي العام هو تعبير يستخدم عموماً للتعبير عن مجموع الآراء التي يعتنقها الناس حول الشؤون التي تؤثر في المجتمع أو تهمه، فيما يرى آخر أن الرأي العام هو اتجاهات الناس إزاء قضية ما حينما يكونون في نفس الشريحة الاجتماعية أو الجماعة المحلية العاطفي.[2] ويعرف الرأي العام هو كل تعبير عن وجهة نظر معينة بخصوص أحد المشاكل المتعلقة بمصير الجماعة، تعبيراً أخذ صورة الإرادة العامة أو الميل العام نحو تفصيل نموذج معين من نماذج الحلول موضع المناقشة.[3]

بكلمات أخرى، يمكن إجمال ما ورد من تعريفات أن الرأي العام موقف فكري أو عاطفي جماهيري متقارب تجاه قضية ما، في فترة محددة، ويبرز في سلوك قطاع كبير من أفراد المجتمع، وهنا لا بد من التنويه أنه يجب التمييز بين الرأي العام وبعض الظواهر المتشابهة التي قد تتداخل مثل ظاهرة الإجماع العام التي جاءت من خلال تراكم العادات والأعراف والتقاليد، وظاهرة الاندماج العاطفي.[4]

---

[1] Bryce ,games .modern democraties.11,Newyork;the mocmllan co.1921,p370

[2] في كتابه العالم الأمريكي دوي، حامد ربيع عبدالله بجامعة القاهرة، في كتابه نظرية الرأي العام، الجزء الأول ص. 173.

[3] Bernard C.Hennssy. public,2nd.ed (Belmont,calif:Wasdworth.1970,p24

[4] في كتابه العالم الأمريكي دوي، حامد ربيع عبدالله بجامعة القاهرة، في كتابه نظرية الرأي العام، الجزء الأول ص. 173.

أنواع الرأي العام

هناك تقسيمات متعددة للرأي العام لأنها تختلف باختلاف الأشخاص والمجتمعات والأماكن والأزمنة.[1]

أولاً: التقسيم الكمي، ويقوم على التقسيم العددي، والتقسيم الزمني / والتقسيم المكاني:

1 - **التقسيم العددي**: وينقسم بموجبه الرأي العام إلى:

أ - رأي الأغلبية (أي ما يزيد عن نصف الجماعة).

ب -رأي الأقلية (أي ما يمثل أقل من نصف الجماعة).

2- التقسيم الزمني، ويقصد به:

أ - الرأي العام الثابت، المرتكز على أسس تاريخية وحضارية وثقافية ودينية وقومية، ويشترك فيه كل أفراد الجماعة، وهو متوارث، ولا تؤثر فيه الأحداث الجارية والطارئة، ورغم أنه لا يمثل نوعاً حقيقياً من أنواع الرأي العام، إلا أن التقسيم الزمني يضطرنا لذلك.

ب -الرأي العام المؤقت، وينشأ نتيجة حادث عرضي وينتهي بانتهائه.

ج- الرأي العام اليومي، وهي الفكرة التي يكونها المجتمع تجاه الأحداث اليومية والمتأثرة عادةً بوسائل الإعلام والشائعات ومصالح المواطنين.

3 - التقسيم المكاني: وينقسم الرأي العام بموجب هذا المعيار إلى:

أ - رأي عام عالمي: ويشمل رأي مجتمعات الدول تجاه قضية معينة، ودون أن يعني ذلك رأي حكوماتهم، مثال ذلك الرأي العالمي العام تجاه السامية، الأديان، التفرقة، التمييز العنصري، محاربة أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب.

ب -رأي عام إقليمي: وهو الرأي السائد بين مجموعة متجاورة إقليمياً في منطقة محددة، مثل رأي المواطنين العرب في الوحدة الوطنية، الغزو الأمريكي للعراق، تأثير قدوم حماس للسلطة على المجتمعات العربية المجاورة.

6 -رأي عام محلي: وهو الرأي الذي يسود شعباً ما في وقت معين حول قضية عامة تكون محل جدل ونقاش يتطلب قراراً بشأنها، مثل أداء الحكومة تجاه قضايا الفساد، انتشار ظاهرة الأسلحة في المجتمع.

[1] Week Susan & John Coumper, "Public Opinion: Its Formation Measurement, New York, 1982.

تقسيم الرأي العام حسب حجم انتشاره ومجاله

1 -الرأي العام الشامل: وهو الذي يسود مجتمعاً بأسره فيما يتعلق بقضية تهمهم مثل عملية اغتيال سياسي أو ارتفاع أسعار الوقود.

2 -الرأي العام الجزئي: وهو رأي يخص مجموعة أو شريحة معينة من المجتمع مثل: الطلاب أو الأطباء أو المدرسين حول قضايا تهم كل فئة على حده.[1]

التقسيم الكيفي: وهو التقسيم الذي يراعي الحدود المعنوية وطبيعة الرأي نفسه ونوعيته أكثر من الحدود الكمية القائمة على العدد أو الحجم أو المكان أو الزمان، وينقسم الرأي العام الكيفي إلى:

1 -الرأي العام المسيطر: وهو رأي الحكومة والسلطة والمتنفذين ومن يؤثرون في المجتمع.

2 - الرأي العام المستنير: وهو رأي النخبة المثقفة وأصحاب الرأي داخل المجتمع، وأفراد هذا الرأي يتأثرون بوسائل الإعلام وبرأي الفئة الأولى.

3 -الرأي العام المنقاد: وهو يمثل رأي الأغلبية في المجتمع، وبالذات تلك التي تهتم بالمشاكل السياسية، أو لم تنل قسطاً وافراً من التعليم أو الثقافة، حيث يتأثرون بما يسمعون ويكونون ضحايا الشائعات التي يسمعونها أو لوسائل الإعلام.

رابعاً: هناك تقسيم آخر للرأي العام كالتالي:

1- رأي عام ظاهر: يمكن التعبير عنه صراحة من المجتمع.

2- رأي عام باطن: ويصعب التعبير عنه إلا إذا سنحت الفرصة وحينها يصبح رأي عام معلن أو ظاهر.

3- رأي عام فعلي: ويأخذ أشكالاً عملية مثل الثورة أو الأحزاب أو المظاهرات.

4- رأي عام ثابت: وهو المستمد من العادات والتقاليد.

5- رأي عام متغير: ويتكون نتيجة الحملات الدعائية والإعلامية.

وهذا التقسيم بمجمله لا يتسم بالدقة، ولذا من الممكن عدم الأخذ به، لأنه لا يمكن أن نتحدث عن رأي عام يكون باطناً، كما أنه خلط بين الإجماع العام والرأي العام.

[1] سعيد سراج(1978)، الرأي العام: مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ص 12-16.

طرق قياس الرأي العام

هناك طرق متعددة لدراسة وقياس الرأي العام بعضها قديم وغير فعال والآخر مستحدث وفعال جداً، إذ يفترض في دراسات الرأي العام سرعة الإجراء وسرعة تقديم النتائج ومواكبتها للحدث، وإذا كان الرأي العام هو تعبير عن اتجاهات الناس فان عملية اكتشاف هذه الاتجاهات تعد ضرورية للقيادة إذا كانت ترغب في مواصلة مسيرتها السياسية والقيادية.

أما أهم طرق القياس للرأي العام فهي كالتالي:

طريقة الاستقصاء: وهي طريقة قديمة تعتمد على توجيه أسئلة مكتوبة أو ما يعرف بالاستطلاع أو الاستبيان إلى مجموعات من الناس تسمى العينة، وبعد دراسة نماذج الإجابات التي توزن حسب حجم كل فئة من العينة وأهميتها، يصبح ممكنا معرفة اتجاه الرأي العام بشأن المسألة المقصودة، وتتوفر هذه الأيام الكثير من المراكز المختصة بهذا الشأن، هذا وتتنوع الأسئلة في مثل هذه الطريقة إلى ثلاثة أنواع:

أ- أسئلة مغلقة تكون إجابتها بنعم أو لا.

ب- أسئلة متعددة الإجابات وتتضمن عدة بدائل من الإجابات.

ت- أسئلة مفتوحة وهي أسئلة يتطلب وضع إجابات لها من دون تقييد بأية بدائل.

2- **طريقة قياس وجهة النظر:** وتعنى بمدى اقتناع الناس برأي معين، وقد تحدث في نفس الوقت مع طريقة الاستقصاء إذا كان البحث الميداني مكتوباً.

3- **طريقة المناظرات والمناقشات أو الحوار التلفزيوني:** وتكون حيث يجمع بعض الأشخاص من ذوي الرأي، وتتم مناقشة عامة حول قضية معينة ويساهم فيها الجمهور بشكل مباشر.

4- **طريقة المقابلات الشخصية** : وهي طريقة للإطلاع على معرفة آراء أناس يتطلب مقابلتهم شخصياً للإجابة على أسئلة معينة، وهذه تحتاج إلى جهد ووقت كبيرين.

5- **طرق الدراسات التاريخية:** وتعتمد على قياس الحدث الواقع بأحداث مشابهة له في التاريخ ومعرفة ردود أفعال المجتمع، وهذا يعطي درجة معينة من توقع تصرفات المجتمع نتيجة لنقل الخبرات من الماضي إلى الحاضر.

ولأنه لا يمكن دراسة آراء جميع أفراد المجتمع في استطلاع للرأي العام، فإن طرق الدراسة تعتمد دائماً على أسلوب العينة، وهي متعددة الأنواع منها:

أ) عينة الحصة كأسلوب لاختيار العينة: أي أن يقوم الباحث الميداني بنفسه اختيار الحالات التي تتوفر فيها صفات معينة.

ب) أسلوب العينة المساحية: أي استخدامها على أساس إقليمي كمحور لعملية الاختيار بطريقة القرعة، وفيما عدا ذلك إخضاع وحدات البحث لعملية المسح الكلية الشاملة.

ت) استخدام الأسلوب التكراري: أي تكرار نموذج معين من نماذج قياس الرأي العام، أساسه تطبيق نفس الأداة على نفس العينة أكثر من مرة ومقارنة هذه النتائج معاً.

ويجب أن يقوم الباحث الراغب في دراسة الرأي العام بالخطوات التالية:

1) تحديد الموضوع المراد معرفة الرأي العام بخصوصه.

2) تحديد أداة الاستبيان أو غيره.

3) اختيار العينة.

4) تنفيذ البحث وتحليل النتائج.

5) كتابة التقرير النهائي وتقديم التوصيات.[1]

كيف ومتى يتكون الرأي العام

تلعب عوامل كثيرة في تكوين الرأي العام بخصوص أية قضية تحدث، ورغم تعدد مقومات تكوين ظاهرة الرأي العام والاختلاف حولها، إلا أن العالم الأمريكي هادلي استطاع أن يبرز هذه المقومات في عدة أمور سنوجزها بالتالي[2]

1- العوامل الشخصية (الفردية والذاتية والفسيولوجية) أي كيفية تنظيم الفرد لمعتقداته وقيمه، وتراكم الخبرات التي تتكون لديه عبر مرحلة عمره والتي يتوارثها عن المجتمع، إضافة إلى المتغيرات التي تحدث داخل جسم الفرد (حيث اثبت العلم أن التركيبة الفسيولوجية لها علاقة في تكوين دور الفرد).

2- عوامل خارجية: وتنبثق عنها:

أ) النظم الثقافية والحضارية بما في ذلك الأوضاع المرتبطة بالدين والعادات والتقاليد والمؤسسات المسئولة عن خلق الثقافة السائدة ونقلها مثل الأسرة والمدرسة، حيث ثبت أن 90% من سلوك الفرد العادي يكون ناتجا عن تأثره بالنظم والقواعد التي تعلمها في صغره.

---

[1] ستوتزال وجيرار (1982). استطلاع الرأي العام، ترجمة، منشورات عديدات، بيروت.،ص38-48.

[2] Rennock R. & David Smith, "Pol. Sc.", New York, PP 313-315

ب) المبادئ الفلسفية، وهي تستتر خلف النماذج الثقافية وتكون راسخة في عقل الأمة وضميرها والتي تصبح طريقة تفكير الأفراد وسلوكهم، فالمبادئ التي يعتنقها الفرد تؤثر على مواقفه وآرائه بشكل فعال؛ فالقومية والتدين والاشتراكية مثلا تؤثر في السلوك السياسي والرأي الفردي بشكل لا يقبل الجدل.

ت) قد يكون للأحداث الهامة دور في صنع الرأي العام مثل فرز حماس المفاجئ حتى لحماس بأغلبية مقاعد التشريعي الفلسطيني.

ث) وسائل الإعلام والدعاية تساعد على إبراز الرأي العام وبلورته والتعبير عنه مثل الصحف والمجلات ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية، السينما والمسرح، الندوات والمحاضرات والمؤتمرات والمناقشات والانترنت.

ج) الإشاعة، والتي عادة ما تستند إلى عنصر الغموض والأهمية، ومما يزيد في فعالياتها غياب دور مؤسسات تعمل على مواجهتها، وتقوم بتوفير المعلومات التي تغذي تلك الإشاعات، أما متى يكون الرأي العام مؤثرا فيجب أن تتوفر عدة شروط لذلك أهمها، [1] انتشار الوعي لدى أفراد المجتمع، وتجانس المجتمع، وتوفير حرية الرأي، وجود قضية تهم المجتمع، وقوة الجماعة التي تتبنى الرأي وفعاليتها.

[1] نظام بركات وآخرون، مبادئ في علم السياسة، دار الكرمل، عمان، 1987.

المبحث الرابع

الانتخابات

نشأة الإنتخابات وتطورها:

ترتبط فكرة الإنتخابات بمفهو م الحكومة التمثيلية التي قدمها توماس سميث في القرن السادس عشر، واعتبرت فيما بعد الركيزة الأساسية للحكومات الديمقراطية. [1] فمن الطبيعي أن يعطى المواطن في الأنظمة الديمقراطية الحق في المشاركة السياسية عن طريق الإسهام في انتخاب القادة الذين يحكمونه.

مع بداية القرن التاسع عشر بدأت الانتخابات في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا تمارس على نطاق محدد، حيث كان الانتخاب مقصورا في البداية على الأغنياء والطبقة المثقفة. فقدرة الفرد على المشاركة بانتخاب الحكومة كانت مشروطة بملكية مساحة محددة من الأرض وتحصيل قدر معين من العلم.[2]

مشاركة المرأة في الانتخابات جاءت بفترة متأخرة بشكل واضح، ففي بريطانيا أعطيت المرأة التي بلغت سن الثلاثين فقط حق الانتخاب المشروط عام 1918 وبعد ذلك بعشر سنوات ألغيت الشروط المفروضة وأصبحت المرأة البريطانية متساوية مع الرجل في ممارسة الحق الانتخابي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن المرأة من المشاركة في انتخابات الحكومة الفدرالية إلا في عام 1920، علما أن بعض الولايات الامريكية قد سمحت للمرأة في مشاركة الرجل بالانتخابات المحلية منذ نهاية القرن التاسع عشر. ولقد تأخر حق المرأة بالمساهمة في الإنتخابات في كثير من دول العالم الديمقراطية فلم يقر في فرنسا إلا عام 1945، وفي بريطانيا عام 1946، واليونان عام 1952، ولم تشارك المرأة في الإنتخابات الفدرالية السويسرية إلا في عام 1971.[3]

---

[1] D,G.Kousoulas,op.cit.p152

[2] Dell G,Hitchner and William H.Harbold.Modern Government 3rd.edition.New York.HARPER AND row puplishers,1972.p188.

[3] نظام بركات واخرون، مصدر سابق، ص 204.

الإنتخابات أصبحت تجري في كل مكان، فهي لا تقتصر على السياسية، فتمارس بالرياضة، بالبيت والاقتصاد، والنقابات، ولكن ما هي الإنتخابات، أنواعها، أهميتها؟

مفهوم الإنتخابات وأنواعها:

الانتخابات هي تصويت انتقاء لشخص أو لأشخاص سيعهد إليهم باتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة في الدولة، ويأخذ الانتخاب إشكالا مختلفة بحسب شكل النظام السياسي وأسلوب التنظيم الانتخابي المتبع [1]. وهذه العملية على عكس أنماط الحكم الديكتاتوري، فإن الانتخابات في النظم الديمقراطية ليست أداة أو وسيلة فقط لتأييد النخب السياسية– كما جرت العادة تكون الانتخابات عندئذ فوق 90% لصالح القيادة العامة– وإنما تكون أداة لتعيين الفاعلين السياسيين، أي أداة للاختيار ما بين مرشحين مختلفين لأحزاب متباينة.

وفيما يتعلق بأسلوب النظم الانتخابية فتعدت حسب الأنظمة السياسية واختلاف طبيعتها وفلسفتها.

تعريف النظام الانتخابي:

تعددت التعريفات بخصوص النظام الانتخابي حيث عرفه أندريو رينولدز، بأنه ترجمة الأصوات المعبر عنها في انتخابات عامة إلى مقاعد تحصل عليها مختلف الأحزاب والمرشحين، وربط النظام الانتخابي بالمتغيرات التالية:

1 -الصيغة الانتخابية (نظام أغلبية، نظام نسبي، نظام مختلط).

2 -– المعادلة الرياضية المستعملة (طريقة احتساب توزيع المقاعد).

3 -هيكلية اقتراع التصويت على الحزب أم على المرشح، عدد الخيارات، عدد الدوائر الانتخابية.

وفي نفس السياق عرفه بيبا نوريس، بأنه أداة تحدد كيفية حساب الأصوات وتحويلها إلى مقاعد. وعرفه الباحث الفرنسي كريستوف برو كي بأنه مجموعة من القواعد التي تنظم عملية

[1] نظام بركات واخرون مصدر سبق ذكره، ص 205.

الإدلاء بالأصوات أثناء الانتخابات وتحويل تلك الأصوات إلى مقاعد، كما عرفه (حين كلود زاركا) بأنه الكيفية التي يتم من خلالها ممارسة عملية التصويت وحساب النتائج الانتخابية.[1]

نشأة النظام الانتخابي:

ينشأ النظام الانتخابي في ظل الظروف التالية:-

1 - في حال انتقال الدول المحكومة بنظام استبدادي الى نظام ديمقراطي، والسعي لتبني نظام انتخابي يتواءم مع احتياجاتها ووفق دراسة دقيقة.
2 - بظل الأزمات السياسية الحادة التي تقود إلى تغيير النظام الانتخابي
3 - ظهور مطالب قوية بالإصلاح السياسي إما مطالب شعبية كما حصل في الربيع العربي أو من خلال مطالبات الدول الديمقراطية.[2]

أهمية النظم الانتخابية:

للنظام الانتخابي أثر كبير على الوضع السياسي في أي بلد سواء في الحاضر أو في المستقبل، حيث أن العملية الانتخابية مهما كانت نزيهة ومنظمة فإن نتائجها تعتمد بشكل أساسي على النظام الانتخابي؛ لذلك لا بد من امتلاك المعرفة الضرورية عن النظم الانتخابية المعمول بها في العالم ويمكن إيجاز أهمية النظم الانتخابية:[3]

- النظام الانتخابي هو الذي يحدد شكل النظام السياسي في الدولة.

- يحدد نوع الحكومة التي يتم تشكيلها بعد الانتخابات، ائتلافية، حزب واحد.

-النظام الانتخابي يشجع مشاركة الناس من خلال تسهيل الإجراءات وتحفيزهم على المشاركة

-يحدد سلوك النخبة السياسية والطريقة التي تمارس من خلالها الدعاية.

---

[1] عبد الرازق، سويقات(2010)، إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.ص 33-34.

[2] العيلة، رياض،(2012)، مبادئ علم السياسة، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص 157.

[3] العيلة، مصدر سبق ذكره، ص 158.

- يشجع بناء التحالفات الوطنية.

- يمكن أن يثير أو يقلل من الصراع السياسي داخل المجتمع.

-يمكن أن يحدد سهولة أو صعوبة عملية التصويت بالنسبة للمواطن وخصوصا في المجتمعات التي تكثر فيها الأمية.

المعايير الأساسية في تصميم النظم الانتخابية

لتصميم النظام الانتخابي يتطلب مجموعة من المعايير ومن أهمها:

1 -تحقيق مستويات التمثيل المختلفة، حيث يمكن أن نجمل مستويات التمثيل بأربعة أشكال على الأقل، الأول التمثيل الجغرافي من حيث حصول كل بلدة أو مدينة على التمثيل في المجلس التشريعي بالإضافة إلى التنوع الأيدلوجي والانعكاس الحزبي والتمثيل التصوري بحيث يكون المجلس التشريعي ممثلا للكل.

2 -جعل الانتخابات في متناول الجميع، وذلك عن طريق إعطائهم انطباعاً بمدي أهمية أصواتهم في التأثير على نتائج الانتخابات.

3 -توفير المحفزات لتحقيق المصالحة بحيث تشكل هذه النظم الانتخابية أداه للحوار وإدارة الصراعات الدائرة في المجتمع.

4 -إخضاع الحكومات للمسائلة، حيث إن غياب المسائلة يعمل على زعزعة الاستقرار الحكومي

5 -إخضاع الممثلين المنتخبين للمسائلة والمحاسبة.

6 -تحفيز قيام الأحزاب السياسية، للعمل على تعزيز النظام الديمقراطي في المجتمع

7 -جعل العملية الانتخابية عملية مستدامة و تصميم النظم الانتخابية وفقاً لالتفافات والمعاهدات والقوانين الدولية المتعلقة بالقضايا السياسية.[1]

[1] رينولدز، أندروز، وآخرون،(2005)، أشكال النظم الانتخابية، ترجمة أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 23-29.

آلية وضع النظم الانتخابية:

يتم وضع النظام الانتخابي في المجتمعات السياسية عن طريق تشريع خاص تقره السلطة التشريعية، حيث يعالج كل المسائل المتعلقة بالانتخابات، من حيث الشروط الواجب توافرها والجهة التي تقوم بإدارة العملية الانتخابية.

قد لا تمتلك بعض المجتمعات السياسية سلطة تشريعية منتخبة لوضع وإقرار النظام الانتخابي الذي يحكمها، كما في الدول الحديثة التي تكونت جراء الانفصال عن دول أخرى حيث تكون تلك الدول في بداية ظهورها تفتقر لسلطات الدولة بمفهومها القانوني والمؤسسات الإدارية جراء انتقالها من مرحله الثورة والتحرر إلى مرحلة الدولة، مما يدفعها بالاعتماد على وسائل بديله ومؤقتة من خلال أسلوبين:

أولا : الأسلوب المستلهم من التقليد الفرنسي والمتمثلة بالمؤتمر الوطني

حيث يناط وضع النظام الانتخابي بمؤتمر وطني خاص يجمع عدة قادة سياسيين ورجال دين وقادة مجتمع ومفكرين.

ثانيا: الطريقة الانجلو سكسوني التقليد البريطاني

فتتم من قبل لجنة انتخابات عليا عادة ما تكون مرؤوسه من قبل قاضي وتتكون من عدد من القضاة والموظفين وعدد من المراقبين من الأحزاب السياسية وعدد من الموظفين الحكوميين.[1]

يتم اعتماد النظم الانتخابية بعدة طرق منها:

أ – قد تتم وراثتها دون تعديلات مهمة تذكر عن القوة المستعمرة أو المحتلة، كما هي الحال في كل من مالي، وجزر السليمان، دول في جنوب المحيط الهندي.

[1] حرب، جهاد،(2000)، تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، سلسلة تقارير قانونيه, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين، ص4-6

ب -قد تنتج عن مباحثات بين مجموعات محلية تتوافق على إنهاء حالة صراع أو انقسام مثل ليسوتو ، وجنوب أفريقيا ولبنان. وفي هذه الحالات فقد لا تخضع عملية اختيار النظام الانتخابي للجدل والبحث العام، بل تنحصر ضمن دائرة المفاوضات السلمية بين أطراف الصراع.

ت -قد يفرض النظام الانتخابي من قبل المجموعات القائمة على إعادة بناء النظام السياسي في المرحلة التي تلي انتهاء الصراع كقوات التحالف في العراق أو المجلس الوطني الانتقالي المعين في أفغانستان.

ث -قد تلعب بعض الجهات التابعة للنظام الديكتاتوري السابق دورا في تصميم النظام الانتخابي.

ج -يأتي النظام الانتخابي نتيجة أعمال لجنة فنية يتم تشكيلها لهذا الغرض بالتحديد كالحال في بريطانيا أو العمل على مسائل الإصلاح الدستوري بشكل عام كما في فيجي.

ح -قد يتم تصميم النظام الانتخابي بواسطة مشاركة أوسع لجمهور المواطنين في العملية، وذلك من خلال تشكيل لجان شعبية غير مختصة للبحث فيه[1].

أنواع النظم الانتخابية:

تنقسم النظم الانتخابية التي تعمل بها الأنظمة السياسية الى ثلاث عائلات أساسية هي:

1 - نظم التعددية/ الأغلبية، ويندرج تحت هذا النظام، نظام الفائز الأول، ونظام الكتلة، ونظام الكتلة الحزبية، و نظام الصوت البديل، ونظام الجولتين.

2 -نظم التمثيل النسبي، ويندرج تحت هذا النظام، نظام القائمة النسبية، ونظام الصوت الواحد المتحول.

3 -النظم المختلطة، ويندرج من هذا النظام، نظام العضوية المختلطة والنظم المتوازية[2].

وفيما يلي نتطرق بالتفصيل إلى النظم الانتخابية الرئيسية وهي نظام الأغلبية العددية ونظام التمثيل النسبي، والنظام المختلط.

---

[1] رينولدز، أندروز، وآخرون،(2005)، أشكال النظم الانتخابية، ترجمة أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص19

[2] اندرو، مصدر سبق ذكره، ص 17-18.

أولا: نظام الأغلبية العددية

هو أبسط وأقدم نظم الانتخاب، إذ يرجع تاريخه في إنجلترا إلى سنة 1265م حين أدخله سيمون مونفورت في انتخاب البرلمان الإنجليزي، وينقسم إلى قسمين:

1 -نظام الأغلبية على دور واحد (الأغلبية البسيطة): هو نظام الذي يعتبر فيه المرشح ناجحا في الانتخابات، إذا حصل على أكبر عدد من الأصوات الناخبين بالمقارنة بالأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون، ويعرف نظام الأغلبية النسبية بأنه نظام الدور الأول دون إعادة. مثال على ذلك، لو أن دائرة بها ثالثة من المرشحين، وحصل الأول على 100 صوت والثاني على 500 صوت والثالث على 200 صوت، فإن الأول هو الذي يفوز.

2 -نظام الأغلبية على دورين (الأغلبية المطلقة)، فهو النظام إلى تجرى فيه الانتخابات على دورين حيث إن المرشح الفائز يجب أن يحصل على الأغلبية المطلقة وإذا لم يحصل تعاد الانتخابات مرة أخرى بالدور الثاني والفائز هو من يحصل على الأغلبية المطلقة و على الأغلبية البسيطة في الدور الثاني. مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في الجولة الثانية لا يجوز تقديم ترشيحات جديدة ويقتصر الاقتراع على المرشحين في الجولة الأولي من الانتخابات.[1]

ولنظام الأغلبية جملة من الإيجابيات أهمها:

-يحد من قدرة الأحزاب السياسية المتطرفة من دخول المجلس التشريعي.

-يشجع على قيام حكومة فعالة تتمتع بالاستقرار.

-يقلل من دور الأحزاب التي تستند إلى العناصر العرقية واللون.

- يعطي الحكومة مساحة واسعة لاتخاذ قرارات مباشرة وواضحة.

- تكون أوراق الاقتراع قصيرة وبسيطة.

[1] شرقاوي، سعاد،(1994)، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم ومصر، الطبعة الثانية، دار النهضة، القاهرة،ص 88-89

–يصوت المقترعين لشخص معين يمثل بدوره حزباً سياسياً ما, وممكن أن يكون المرشح مستقلا أيضاً.

– سهولة ترشح المستقلين.

– يتيح النظام بالأغلبية للناخب من اختيار الحزب واختيار المرشح.

– يسهل ممارسة المساءلة والمحاسبة للمرشحين الفائزين[1].

بالمقابل هناك العديد من العيوب للنظام الانتخابي بالأغلبية العددية:

– لا يعطي مجالا إلا لتمثيل كتلة واحدة في سلطة النظام السياسي.
– ارتفاع نسبة الأصوات المهدورة حيث تصل في نظام الأغلبية إلى أكثر من 10 %كما هو الحال في الانتخابات الفلسطينية الأولى 6991م، وتصل إلى 70 %حيث يحجم الكثير عن التصويت لعدم شعورهم بجدوى تأثير صوتهم الانتخابي سيما من عناصر الأحزاب السياسية الصغيرة لشعورهم بعدم جدوى تصويتهم لأحزابهم السياسية
– يعمل على قيام حكومة الحزب الواحد.
– يقصى الأحزاب الصغيرة من التمثيل البرلماني ويضعف التعديدية السياسية.
– لا ينصف النساء أو الأقليات أو الإثنيات العرقية أو الدينية[2].

ثانيا: نظام التمثيل النسبي

يعود تاريخ الانتخاب بالقائمة إلى الفترة الواقعة ما بين 1840–1850، في هولندا وبلجيكا والسويد، وذلك بغرض تمثيل الأقليات وقيام التمثيل النسبي، [3] وقد تبنته تدريجياً أغلب دول أوربا منذ نهاية القرن التاسع عشر وانجلترا وفرنسا هما الدولتان اللتان قاومتا التمثيل النسبي في هذا الجزء من العالم، حيث ان هدف هذا النظام هو ضمان أن تمنح كل قائمة أو كل حزب عددا من نسبة الأصوات يتناسب مع نسبة الأصوات التي تحصل عليها في الانتخاب بالقائمة، فنظام

[1] العيلة، مصدر سبق ذكره، ص 162–163.

[2] صافي، يوسف،(2009) تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني، مركز هدف لحقوق الإنسان، غزة، فلسطين،ص76.

[3] العيلة، مصدر سبق ذكره، ص166.

التمثيل النسبي يتحدد فيه عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب وفقا لنسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات العامة.

يتم في أبسط صور هذا النظام اعتبار الدولة دائرة واحدة ويصوت الناخب لأحد الأحزاب، ثم توزع المقاعد في البرلمان على الأحزاب وفقا لنسب الأصوات التي حصلت عليها مع وجود نسبة حسم لأقل عدد أصوات يمكن أن تحصل عليها القائمة لكي تحصل على مقعد في المجلس التشريعي .

يعمل النظام الانتخابي بالتمثيل النسبي على تمثيل الأقليات بما يتفق وقيمتها الحقيقية وذلك بحصول كل حزب أو تجمع سياسي على عدد من المقاعد في المجلس التشريعي يتناسب مع ما يحصل عليه من أصوات؛ وذلك للحد من ظاهرة تمثيل الأغلبية المصاحبة لنظم الانتخاب بالأغلبية، وما تقود إليه من حصر التمثيل النيابي في الحاصلين على أغلبية أصوات الناخبين وحرمان الأقليات من حقها في التمثيل النيابي داخل البرلمان، إلى جانب تكريس ودعم المشاركة السياسية من قبل كل شرائح المجتمع حيث هناك إمكانية لوصول كل حزب سياسي بعدد من المرشحين إلى المجلس التشريعي يحث يكون هناك انتخاب على أساس القائمة.

لإيضاح ذلك، نضع المثال التالي؛ يبلغ عدد الأصوات الانتخابية في دائرة معينه 10000 صوت وأن عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة هو خمسة مقاعد تتنافس عليها ثالث قوائم انتخابية من أحزاب سياسية مختلفة، حصلت قائمة الحز ب الأول على 5200 صوت وقائمة الحزب الثاني على 2500 صوت وقائمة الحزب الثالث على 2300 صوت.

بتطبيق النظام النسبي يقضى تقسيم عدد الأصوات على عدد المقاعد لتحديد القاسم الانتخابي أي عدد الأصوات المطلوب تحقيقها للفوز بأي من المقاعد الخمسة المحددة لهذه الدائرة والذي يبلغ وفق المثال المطروح 2000 صوت للمقعد الواحد. فنجد أن القائمة الأولي حصلت على مقعدين والثانية والثالثة تبعا لأصوات الحاصلين عليها على مقعد لكل قائمه منهم. أما بخصوص باقي الأصوات المتبقية لكل قائمة والمقعد الخامس الباقي فقد اتبعت الدول في تحديد القائمة الفائزة بهذا المقعد عن طريق أكبر البواقي أي أن هذه الطريقة تمنح المقعد

الانتخابي الشاغر للقائمة التي تبقى لديها العدد الأكبر من الأصوات القريبة الحاصلة وفق المثال المعطى نجد أن القائمة الثانية لها اكبر البقايا فتفوز بالمقعد الخامس.[1]

نسبة الحسم:

هي النسبة التي يقتضي أن تجتازها القائمة من أجل أن تستحق التمثيل في المجلس التشريعي، إذ ليس من المنطقي أن يكون لحزب ممثلون في المجلس التشريعي ولم يحصل على نسبة معتبرة من الأصوات ففي ألمانيا وروسيا حدد هذا النصاب ب. 5.% أما في جنوب إفريقيا فلا توجد نسبة حسم؛ ولذلك فاز الحزب الديمقراطي المسيحي الإفريقي في انتخابات عام 1994 مع أنه لم يحصل سوى على أقل من 25,0 %من الأصوات، وفي هولندا حددت نسبة الحسم بنسبة 6.7% وأعلى نسبة حسم كانت في تركيا 10 % فنسبة الحسم هي الحد الأدنى من الأصوات الذي تحتاجه القائمة حتى يحق لها المشاركة في عملية توزيع المقاعد على القوائم الفائزة، ويختلف حجم نسبة الحسم وفقاً للأهداف التي تتوخاها الدولة ففي ألمانيا كانت الرغبة في منع وصول المجموعات المتطرفة إلى البرلمان فتم رفع نسبة الحسم إلى 5 %وهذا النظام لا ينجح بصورة دائمة لان الأحزاب الصغيرة تعمل على التجمع في قوة واحدة لتتجاوز نسبة الحسم لتفوز بعدد المقاعد في المجلس التشريعي كما يحصل في إسرائيل. [2] وفي النظام السياسي الفلسطيني وصلت نسبة الحسم 2%عندما طبق النظام الانتخابي المختلط في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006.

أشكال التمثيل النسبي:

أولا: التمثيل النسبي على مستوى الدوائر:

يتم من خلال هذا الأسلوب توزيع المقاعد على كل دائرة ومن ثم على القوائم في تلك الدوائر، ومن ثم على مرشحي هذه القوائم، فيتم توزيع المقاعد على مرحلتين في المرحلة الأولى

[1] حرب، مصدر سبق ذكره، ص 10-11

[2] عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص 53-54.

توزع المقاعد بناء على القاسم الانتخابي، وفي المرحلة الثانية توزع المقاعد الباقية بناء على أحد الطرق الرياضية، كطريقة أكبر البواقي وطريقة أكبر المتوسطات وهوندت.[1]

ثانيا:التمثيل النسبي الكامل على مستوى الدولة:

بناء على هذا الشكل تصبح الدولة دائرة واحدة ويتم توزيع المقاعد على القوائم للأحزاب السياسية حسب مجموع الأصوات التي حصلت عليها كما هو معمول به في انتخابات الكنيست الإسرائيلية، وتكون المنافسة بين القوائم فقط .ويتم استخراج القاسم الانتخابي من قسمة عدد الأصوات الصحيحة في الدولة كلها على عدد المقاعد البرلمانية، ويتم توزيع المقاعد الباقية التي لم يتم توزيعها بناء على القاسم الانتخابي في النموذجين السابقين بأحد الطرق التالية: طريقة أكبر البواقي أو طريقة أكبر المتوسطات أو بطريقة هوندت أو طريقة سانت لوجي[2].

طريقة أكبر البواقي

وتعرف بالطريقة السويسرية وتتلخص في توزيع المقاعد الباقية على القوائم التي يتبقى لها أكبر عدد من الأصوات غير المستغلة، مثال لو كان عندنا أربع قوائم قائمة(أ) يتبقى لها 6000 صوت، قائمة (ب) 16000صوت، وقائمة (ج)، 28000 صوت، وقائمة(د) 20000 صوت، عليه تحصل القائمة (ج) على المقعد لأن لها أكبر باقي.

طريقة أكبر المتوسطات :

تؤدي هذه الطريقة الى نتائج متشابهة لأكبر البواقي ، وإن كانت أكثر دقة فيتم توزيع المقاعد الباقية على القوائم التي لها أكبر المتوسطات، ثم نحسب كل قائمة بقسمة عدد الأصوات على القاسم الانتخابي مضافاً إليها مقعد وهمي فتكون الصيغة كالتي

المتوسط = عدد الأصوات الصحيحة لكل قائمة

عدد المقاعد التي حصلت عليها القائمة+ المقعد الافتراضي.

[1] شرقاوي، سعاد،(1984)، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم ومصر، دار النهضة، القاهرة،ص 112-115.

[2] العيلة، مصدر سبق ذكره، ص167-168

ويمنح المقعد للقائمة التي تحصل على أكبر المتوسطات، ثم تتبع نفس الطريقة بالنسبة لكل المقاعد المتبقية).

طريقة هوندت

لقد ابتكر هذه الآلية العالم البلجيكي هوندت سنة1885م وتمتاز هذه الطريقة بالوصول إلى النتائج بخطوة واحدة مع ملاحظة أنها تؤدي إلى نتائج شبيهه بالنتائج التي نصل إليها عن طريق أكبر المتوسطات، وتتلخص هذه الطريقة في أنه إذا كان لدينا عدد(س) من المقاعد فإننا نقسم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على 6 ثم على 6 ثم على 2 إلى أن تستنفذ عدد المقاعد ثم نقوم بترتيب النسب التي تم الحصول عليها ترتيبا تنازلياً ونحدد القاسم المشترك (س) ثم يتم ترتيب نتائج قسمة كل القوائم تنازليا من الأكبر إلى الأصغر حتى الوصول إلى القاسم المشترك (س) في الترتيب فتحصل كل قائمة على عدد المقاعد التي فازت بها وفقا لذلك الترتيب[1]

طريقة سانت لوغي :

توزع المقاعد في نظام الانتخابات بالقوائم طبقاً لعدد الأصوات التي تفوز بها كل قائمة ثم يقسم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على الأرقام الفردية، 1،3،5،7،9 وهكذا من أجل تخصيص المقاعد بالأرقام الناتجة عن عملية القسمة وترتب نواتج القسمة ترتيباً تنازلياً ثم توزع المقاعد حسب الترتيب بداية من أعلى رقم إلى أن ينتهي توزيع كل المقاعد وفي حال تساوي رقمين من أرقام نواتج القسمة يعطي المقعد للقائمة الحاصلة على عدد أقل من المقاعد في تلك اللحظة من التساوي، أما في حال تساوي الأرقام نواتج القسمة وعدد المقاعد لدى توزيع المقعد الأخير، يعطى المقعد للقائمة التي حصلت على أعلى عدد من الأصوات [2] مثال على تقسيم المقاعد على الفائزين في القوائم الانتخابية في طريقة سانت لوغي :

المعلومات الآتية يجب أن تتوفر لكي يتم احتساب وتوزيع المقاعد:

- مجموع ما حصلت عليه كل قائمة من أصوات في الدائرة.

[1] عبد الرازق، مصدر سبق ذكره، ص 61-62.

[2] العيلة، مصدر سبق ذكره، ص171.

- عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة.

- قوائم المرشحين مرتبة حسب عدد الأصوات التي حصلت عليها كل مرشح في القائمة من الأعلى إلى الأقل.

فيتم تقسيم أصوات كل قائمة على الأرقام الفردية 1،3،5،7،9 وهكذا وتوزع المقاعد على النواتج من الأعلى رقماً إلى الأدنى رقماً، وبهذا يحصل المرشح الحاصل على أعلى الأصوات من غيره ثم يليه الأعلى الثاني والأعلى الثالث على مقعد ويتوقف توزيع المقاعد حسب عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة.

مزايا نظام التمثيل النسبي يتمتع نظام التمثيل النسبي لمجموعة من المزايا تتمثل بالآتي:

1 -تترجم الأصوات بأمانة إلى مقاعد في المجلس التشريعي وتبتعد عن النتائج غير المستقرة وغير العادلة التي تسفر عنها نظم الأغلبية، كما أنها تمكن الأحزاب السياسية الصغيرة للوصول إلى المجلس التشريعي من دون حاجتها إلى عدد كبير من الأصوات

2 - تؤدي إلى تسهيل عملية وصول أحزاب الأقليات والمجموعات الثقافية إلى المجلس التشريعي

3 - تؤدي إلى التقليل من الأصوات الضائعة، وهو الأمر الذي يزيد من إدراك الناخب لأهمية صوته مما يجعله يقبل على عملية التصويت، وبالتالي الزيادة في نسبة المشاركة في الانتخابات.

4 - يشجع نظام التمثيل النسبي الأحزاب الكبيرة والصغيرة على حد سواء على وضع قوائم متنوعة إقليما وعرقيا وجنسيا للحصول على عدد أكبر من الأصوات.

5 - تتيح هذه النظم انتخاب المرأة حيث نجد أن الأحزاب تأخذ القوائم للترويج للنساء اللواتي يعملن في مجال السياسية

6 - يسهم نظم التمثيل النسبي في إيجاد حكومات ائتلافية أكثر فاعلية . ولكن على الرغم من هذه المزايا فإن نظام التمثيل النسبي له العديد من العيوب وهي:

7 – يشجع النظام التمثيل النسبي الأحزاب الصغيرة على ابتزاز الأحزاب الكبيرة عند تشكيل الحكومة كما هو الحال في الساحة الحزبية الإسرائيلية, وذلك بأن تملي الأحزاب الصغيرة شروطها على الأحزاب الكبيرة

8 – قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي بسبب كثرة الأحزاب التي تشكل الحكومة, ويمكن الحد من هذا التأثير السلبي باشتراط حصول الحزب على نسبة معينة لدخول المجلس التشريعي

9 – صعوبة ترشح المستقلين

10 –قد تؤدي إلى حصول الأحزاب المتطرفة على مقاعد نيابية.

11 صعوبة المسائلة الفردية نتيجة لضعف العالقة بين الناخب والمرشح.

12 يشجع على تجزئة الأحزاب السياسية بسبب الخلافات التي تنشب داخل الحزب الواحد[1].

النظام المختلط:

نتيجة الانتقادات التي وجهت إلي نظامي التمثيل النسبي والتمثيل بالأغلبية ظهرت أنظمة تحاول أن تتفادى أوجه النقص في النظامين السابقين وذلك عن طريق المزج بينها للحصول إلى نظام انتخابي أفضل[2]

تقوم نظم الانتخاب المختلطة على أساس الاستفادة من مميزات كل من نظم التعددية الأغلبية ونظم التمثيل النسبي، وعليه يتكون النظام المختلط من نظامين انتخابين مختلفين عن بعضهما البعض يعاملن بشكل متوازي، ويتم الاقتراع بموجب النظامين من قبل نفس الناخبين حيث تجتمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين في المجلس التشريعي.

ويطلق على النظام المختلط في هذه الحالة اسم نظام العضوية المختلطة، أما عندما ينفصل النظامان عن بعضها البعض بشكل كلي ويعاملن بشكل مستقل تماماً، حيث لا يستند توزيع المقاعد في ظل أي منهما على ما يحدث في النظام الآخر، ويطلق على ذلك النظام اسم نظام الانتخاب المتوازي.[3]

---

[1] صافي، يوسف،(2009) تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني، مركز هدف لحقوق الإنسان، غزة، فلسطين،ص76.

[2] فهمي، عمر،(1991)، الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية، دار النهضة العربية،الطبعة الثانية، ص133.

[3] اندروز، مصدر سبق ذكره، ص122.

وعليه فإن النظم الانتخابية المختلطة تتعدد إلى عدد من الصيغ المختلفة، وهي في تركيبتها ترتكز على المزج بين عناصر تأتي بها من التمثيل النسبي والتمثيل بالأغلبية في محاولة لتحقيق الانسجام في النظام المختلط الجديد المتولد. ومع ذلك هناك عدة صور للأنظمة المختلطة منها البسيطة ومنها شديدة التعقيد. ومن النظم البسيطة ما يعرف بالتمثيل النسبي الناقص وكذلك النظام الذي يعتمد على تقسيم الدولة إلى دوائر يجرى في بعضها اختيار النواب بالتمثيل النسبي ويجرى في بعضها الآخر اختيار النواب بالتمثيل بالأغلبية.[1]

وكذلك النظم المختلطة المعقدة : هي النظم التي تمزج بين التمثيل النسبي والتمثيل بالأغلبية و تكون عادة أقرب إلى التمثيل النسبي والمثال الأقرب على ذلك النظام الفرنسي الذي طبق في الفترة ما بين عام إلي عام1951-1956

يعمل النظام الانتخابي المختلط على تلافي عيوب كل من النظام الانتخابي بالأغلبية والنظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي؛ لذلك اتجهت العديد من الدول كألمانيا على سبيل المثال إلى اعتماد نظام انتخابي جديد يقوم على الجمع بين كال النظامين السابقين، ويقوم النظام الانتخابي المختلط على تقسيم المقاعد البرلمانية على صعيد الدولة إلى قسمين، قسم يتم انتخاب مقاعده من قبل الناخبين بطريقة الانتخاب بالأغلبية، وبالتالي يفوز بهذه المقاعد الأفراد الحاصلون على الأكثرية العددية من الأصوات، وينتخب ذات الناخبين بموجب هذا النظام ما تبقى من المقاعد التشريعية المحددة مسبقا بطريقة التمثيل النسبي حرب.[2]

وتعتبر النظم الانتخابية المختلطة عبارة عن المزج بين النظام الانتخابي بالأغلبية والنظام الانتخابي بالتمثيل النسبي وذلك من أجل الوصول إلى نظام انتخابي أفضل يساعد النظام السياسي على الاستفادة من ذلك الخلط بين النظم الانتخابية للوصول إلى نظام انتخابي يستطيع أن يأخذ بمميزات نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي واعتماده في الانتخابات التشريعية للوصول إلى حالة من الرضا والتوافق في الحياة السياسية من اجل المحافظة على الاستقرار السياسي في المجتمع.

---

[1] الوحيدي، فتحي،(2009)، التطورات الدستورية في فلسطين (1917-1995)،الطبعة الثانية، مطابع الهيئة الخيرية، غزة،فلسطين، ص609

[2] حرب، مصدر سبق ذكره، ص 13

الفترة الانتخابية:

هي الفترة الزمنية الفاصلة بين دورة انتخابيه ودورة انتخابية أخرى وتختلف من نظام لأخر قد تكون لمدة أربع سنوات أو سنتين أو ست سنوات. ويجوز للشخص الموجود في المنصب عادة أن يعيد ترشح نفسه وفق الشروط الخاصة بانتخابات المنصب، وإذا تمكن من الفوز مرة ثانية يبقى فيه حتى موعد قدوم الفترة الانتخابية الثانية. فعملية الانتخابات ظاهرة دورية تعاد كل عدة سنوات ويتم بموجبها إما تغير الأشخاص الموجودين في السلطة أو تمديد حكمهم لفترة جديدة.

أهمية الفترة الانتخابية:

تكمن أهميتها في قدرة الأفراد على محاسبة الأشخاص المعهود لهم بالتمثيل وذلك من خلال عدم إعادة انتخابهم مرة ثانية. وكذلك الأمر إعطاء المنتخبين فترة زمنية لتطبيق برامجهم التي وعد بهم ناخبيهم.

الحملة الانتخابية:

كل شخص وكل حزب مرشح ينظم حملة انتخابية قبل موعد الانتخابات بفترة محددة تهدف الى تعريف الأفراد بالمشرح والمواقف التي سيتخذها ووجهات نظره من مختلف القضايا المطروحة للنقاش. ويختلف تنظيم الحملة الانتخابية من دولة الى أخرى ومن حزب الى حزب أخر ومن مرشح لمرشح أخر. ويستخدم جملة من الوسائل تتمثل في الاتصال المباشر مع الجمهور، وعرض صور المرشح ومقتطفات من أقواله، وبعض الشعارات الحزبية الأساسية، وتنظيم ندوات ومحاضرات عامة للمرشح يلقيها في الجامعات والمؤسسات.

تتجلى للحملة الانتخابية جملة من الأهداف تتمثل في الاحتكاك المباشر مع الجمهور، بالإضافة رفع المستوى الفكري والسياسي للمواطنين.إضافة الى تحقيق أهداف اقتصادية ومالية وذلك من خلال تشغيل مؤسسات الدعاية والإعلان.

مزايا الانتخابات:

1 -تعتبر الانتخابات بمثابة صك شرعي التي تتمتع به الحكومة المنتخبة، فشرعية الحكومة وتبرير ممارستها وبرامجها وسياستها تستند كلها على قاعدتها الانتخابية.

2 -الانتخاب هو أفضل وسيلة عملية لإقامة حكومة ديمقراطية تمثل الأفراد.

3 -الانتخابات هي وسيلة فعالة لتوسيع نطاق المشاركة السياسية فهي تعطي فرصة لكل شخص للمساهمة في عملية الممارسة السياسية والمشاركة في اختيار صانعي القرارات، والتأثير في رسم السياسات العامة للدولة.

4 -الانتخابات هي وسيلة لحث المسؤول الحكومي على ان يكون أهلا للمسؤولية وان يسعى بشكل جدي لإرضاء الأفراد الذين انتخبوه والذين يتوقف مستقبله السياسي على تقديرهم لجديته واستجابة لمطالبهم[1].

5 -هي الوسيلة القادرة على تحويل إرادة الشعب والجماهير الى سياسات عامة.

6 -تزيد من ثقة المواطن بالنظام السياسي وزيادة الولاء لوطن.

[1] نظام بركات وآخرون مصدر سبق ذكره، ص 209.

الجزء الثالث

العلاقات الدولية

تأليف

أ هادي الشيب– الجامعة العربية الامريكية

د رضوان يحيى– ديوان الرئاسة.

الفصل الأول

العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

المبحث الأول

العلاقات الدولية

من الملاحظ في الوقت الحالي أن العالم قد تقلص بدرجة كبيرة نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي، وبناء على ذلك فإن أي حدث في أي جزء من هذا العالم من الممكن أن يكون له تأثير مباشر على بقية أجزاء العالم، ولهذا فإن الدول تبقى على علاقات منتظمة مع الدول الأخرى مما أعطى أهمية كبرى لدراسة العلاقات الدولية، وبالرغم من أن نوعا من العلاقات الدولية قد وجدت في الماضي القديم–حتى أن بعض الدول مثل مصر، الصين، اليونان، والهند قد أنشأت كودا Code لممارسة هذه العلاقات– إلا أن تلك القوانين أو الأنظمة كانت مبنية أساسا على الأخلاق morality، إضافة إلى ذلك فإن تلك العلاقات غطت دول نفس المنطقة فقط، ولذا من الأنسب أن يطلق عليها علاقات إقليمية، وفقط في القرن السابع عشر أقامت الدول علاقات مع غيرها من الدول خارج نطاقها الإقليمي وأصبحت دولية بمعنى الكلمة.

هذا وقد أدى تحسين وسائل الاتصال والمواصلات والثورة الصناعية إلى المساهمة في تقريب الدول من بعضها بعضا وفي تطوير العلاقات الدولية، ومن الجدير ذكره أن العلاقات الدولية في ذلك الوقت كانت تعنى فقط بدراسة التاريخ الدبلوماسي، القانون والفلسفة، حيث كانت تعتمد بشكل أساسي على الحقائق الموجودة وليس الاستنتاجات التي قد تكون مفيدة في فهم العلاقات الموجودة أو المستقبلية بين الدول، ونتيجة لذلك، ليس هناك نظرية واحدة يمكن أن تساعد في فهم اثر الأحداث الحالية.

مفهوم العلاقات الدولية

لقد استخدم مصطلح "دولي" لأول مرة من قبل Jeremy Bentham في أواخر القرن الثامن عشر، وبناء على ذلك فإن مصطلح "علاقات دولية" من ناحية قانونية، أخذ يستخدم لتحديد العلاقة الرسمية بين الدول ذات السيادة، كما أن بعض المفكرين أضافوا إلى ذلك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول، وهكذا تطورت وجهتا نظر حول هذا

المعنى؛ فمنهم من تبنى وجهة النظر الضيقة التي تقول أن العلاقات الدولية تشمل فقط " العلاقات الرسمية التي يقوم بها قادة مفوضون من الدولة" وهذا يعني حسب وجهة النظر هذه أن العلاقة بين الأمم غير تلك الرسمية مثل التجارة، التبادل المالي، نشاطات البعثات، سفر الطلبة، العلاقات الثقافية، لا يقع ضمن مجال العلاقات الدولية.[1]

من ناحية أخرى، تبنى بعض المفكرين السياسيين وجهة نظر أوسع للعلاقات الدولية وشملت إضافة إلى العلاقات الرسمية بين الدول، كل أنواع التبادل بين الدول وكل حركات الشعوب، البضائع والأفكار بين حدود الدول ،[2] بل أن البعض يذهب إلى أكثر من ذلك ويجادل أن الأحداث في الساحة السياسية العالمية مرتبطة بالأحداث الوطنية الداخلية وبالعكس، وهذه العلاقة تتشابك فيما بينها لدرجة أنه من الصعب رسم حدود بينهما (أي بين العلاقات الدولية، والعلاقات الوطنية)، ومثال على ذلك أنه إذا ما قررت دولة ما تخفيض عملتها الوطنية، فقد يكون هذا عمل وطني إلا أنه سيكون له بعض التأثيرات الدولية، ولهذا نزع البعض إلى القول إلى أن الشؤون الداخلية للدولة تقع ضمن نطاق العلاقات الدولية ،[3] وهكذا يمكن القول انه من اجل إقامة علاقة دولية يجب توفر نظام دولي (وحدات مستقلة أو غير مستقلة بدءا من الأفراد وحتى الدولة تتفاعل فيما بينها) وذلك عبر قواعد وقوانين داخلية لكل وحدة وتأثرها وتأثيرها في الوحدات الأخرى.

العلاقات الدولية وعلم السياسة

للتعرف على نوع العلاقة التي تربط بين العلاقات الدولية والعلوم السياسية، عقد اجتماع نظمته اليونسكو في مدينة كامبريد ج ببريطانيا عام 1952، وخرجوا بنتيجة مفادها أن هناك علاقة وثيقة بينهما، وذلك يعود للأسباب التالية[4]

1 -إن كلا الموضوعين يبحث في نفس الموضوع وهدفها واحد وهو الدولة، ومحيطها الخارجي.

2 -إن وسائل وأسس البحث في كلا الموضوعين واحدة.

---

[1] انظر في هذا الصدد ما يعرضه البروفسور Dunn في كتاب Prakash Chander," I.R". P2.

[2] من رواد هذه النظرة Quincy Wright و Hoffmann.

[3] هذا ما أكده فلاسفة مثل Trygave Mathiesen, James Roseau في كتاب Prakash Chander "I.R.".

[4] UN Review, 1953.

3 -إن علم السياسة يهتم بالدولة، وان الدولة لا تعيش بدون العلاقة مع الدول الأخرى، مثلها مثل الأفراد في المجتمع الواحد.

4 -إن السياسة الخارجية للدولة مرتبطة بنظام الحكم فيها، والذي هو أحد الموضوعات الأساسية في علم السياسة، وبناء على ذلك تضمن تقريرهم أن مادة العلاقات الدولية تشمل: السياسة الدولية، التنظيم الدولي والقانون الدولي.

غالبا ما نزع بعض المفكرين إلى استخدام المصطلحين كرديفين وتعاملوا معهما بالمثل دون التفرقة بينهما،[1]إلا أن بعض الكتاب حاولوا رسم حدود بينهما، واعتبروا مصطلح العلاقات الدولية أوسع من حيث المجال ويشمل في دراسته العلاقات الكلية لأي أفراد أو جماعة في المجتمع الدولي، وقد شملت هذه النظرة كل مظاهر العلاقة بين الدول والأفراد، المسئولين السياسيين الرسميين وغير الرسميين، حالة الحرب والسلام، الأمور الشرعية، الثقافية، والقرابة، وعليه استخدموا المصطلح في إشارة إلى كل السلوك البشري ضمن إحدى الحدود الوطنية التي تؤثر في السلوك البشري لحدود وطنية أخرى، وحيث أن مصطلح "علاقات" يحمل العديد من المعاني مثل اتصالات contacts، إتصال أو علاقة connections وفعل action وردة فعل reaction، فقد نزع المفكرون إلى تحديد العلاقات الدولية كعمل لمجموعة أو دولة أو حكومة موجهة نحو مجموعة أخرى تقوم بردة فعل، أما عند الحديث عن السياسة الدولية فانه يدرج العلاقات الدولية إلى معنى أضيق تتعلق بشكل رئيسي بالدبلوماسية والعلاقات بين الدول والوحدات السياسية.

باختصار، فإن مصطلح علاقات دولية أوسع بكثير من السياسة الدولية حيث أن الأول يضم كل أنواع العلاقات بين الأفراد والشعوب والجماعات في المجموعة الدولية والتي تعمل على المستويين الرسمي وغير الرسمي، أما مصطلح السياسة الدولية فيضم فقط المظاهر في العلاقات الدولية المتعلقة بنزاع المصالح، ولكن عندما يتم الحديث عن علاقات دولية فسرعان ما يتبادر إلى الأذهان العلاقة بين الدول على حد سواء، وذلك أخذا بالحقيقة القائمة بأن الدول هي صاحبة القرار النهائي التي تؤثر في الحرب والسلام وبأن حكومات الدول هي ذات الصلاحيات لتنظيم الأعمال والتجارة، واستخدام المصادر والأفكار السياسية، والمناطق الجغرافية وتوظيف

[1] E. H. Carr, & Q. Wright "The 20 Years Crisis", London, 1946

القوات المسلحة وغير ذلك من الشؤون الدولية، لذا فان العلاقات بين الدول توصف بأنها "سياسات دولية" أي تفاعل سياسات الدول، وهذا جوهر العلاقات الدولية المعاصرة[1].

ويستدل مما ذكر آنفاً أن ما يقصد بالسياسة الدولية هو مجموع تصرفات الدولة تجاه دولة أخرى أو في المجتمع الدولي عموماً، هذا إذا كان الأمر يتعلق بالسياسة الدولية لدولة ما، أما السياسة الدولية بشكل عام فهي مجموع تصرفات الدول في علاقاتها مع بعضها البعض، سواء في شكل وحدات أو تنظيمات دولة.

تتبع السياسة الدولية من عدة أهداف في المجتمع الدولي لتحقيق هذه الأهداف بأكبر قدر من الفاعلية وبأقل الخسائر الممكنة، ولذلك فإن الأمر يتطلب قدراً كبيراً من التوازن، خصوصا وان قدرة الدولة في السياسات الدولية ترتبط بإمكانياتها الداخلية، وبعدد من العوامل الخارجية، وكل ذلك يندرج تحت مسمى "عناصر القوة الوطنية" وهذه العوامل ليست ثابتة، بل تتغير وفقاً لأمور طبيعية وتقنية، لذا فان قوة الدولة يمكن أن تقاس بشكل متذبذب، واهم العناصر التي تحدد قوة الدولة هي ما يلي:

1 -**الجغرافيا:**

أهم العوامل التي تعتمد عليها قوة الدولة، وقد اعترف بأهمية الموقع الجغرافي للدولة منذ القدم، حتى أن نابليون قال: "إن السياسة الخارجية لدولة ما يحددها جغرافيتها"، قد يكون هذا القول مبالغا فيه ولكن لا يمكن إنكار أو تجاهل أن الجغرافيا هي عنصر ثابت stable لقوة أي دولة، حيث أن موقعها يحدد إن كان يجدر بها إنشاء قوة بحرية أو أرضية، كما أن موضع الجيران المباشرين أيضا يحدد مكانة الدولة، فالدول العازلة Buffer States غالبا ما تجبر لأن تكون حيادية والدول التي تحتل موقعاً قريبا من القوى الكبيرة غالبا ما تتأثر بسياسة جارتها، وإذا ما كانت إحدى هذه الدول مهمة من الناحية الإستراتيجية، فإنها تصبح مركز سياسات الدول الكبيرة. **وحجم** الدولة أيضاً احد العناصر التي تحدد مكانة قوة الدولة، فالحجم الكبير يساعد على نمو قوة كبيرة كما هو حال الصين، أما الدول ذات الحجم الصغير لا يمكن أن تصبح قوة كبيرة بسبب محدودية مصادرها وقدرتها، ومن الأمور الأخرى التي تساهم في أن يلعب العامل الجغرافي عاملا مهما في قوة الدولة **شكل** الدولة **ومناخها وخصوبتها.**

[1] .N.J. Padel ford & G.A. Lincoln, "foundation of I. R". PP 3-5. "

2 -السكان:

وهو عنصر آخر مهم يحدد قوة الدولة، وعادة ما يعتبر العدد الكبير مصدرا للقوة، ولكن Palmer و Perkins يعتبران أن الحجم الكبير سلاح ذو حدين، فالاختبار يكون بقدرة الدولة على استثمار المصادر البشرية بشكل فعال، وعادة ما تكون الأعداد الكبيرة مصدر قوة في الدول المتقدمة، أما في الدول الثالثة فتعتبر عنصر ضعف؛ فالعدد السكاني الكبير يمكن أن يساعد في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، وفي الحروب يكون للأعداد الكبيرة أهمية خاصة بسبب حالات القتل التي تحدث أو الاستبدال، وحتى بعد انتهاء الحرب فإن العدد الكبير جوهري من أجل احتلال المناطق المسيطر عليها، لذا فإن الكم السكاني وحده لا يمكن أن يساهم في القوة الوطنية ما لم يستغل المصادر الموجودة في الدولة، وإلا أصبح العدد الكبير مصدر إعاقة بدلا من أن يصبح مدخراً لتطوير القوة الوطنية، وإضافة إلى العدد السكاني، فإن التركيبة العمرية أيضاً مهمة جداً، فإذا ما كانت التركيبة تحوي الكثير من الأطفال أو كبار السن فإن ذلك سيعني عبئاً إضافيا على كاهل اقتصاد وقوة الدولة والعكس هو صحيح.

الأهم في موضوع السكان هو تجانس السكان وانسجامهم، ومدى رضاهم وارتباطهم بالنظام السياسي ولائهم له، وغالباً ما يؤدي تعدد الأعراق والديانات إلى إضعاف الدولة، بل أن الطوائف الدينية للدين الواحد تضعف التركيبة السكانية أيضاً كما هو الحال في العراق (سنة وشيعة) لذلك فان أية سياسة خارجية للدولة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تركيبتها السكانية في الداخل وعلاقة هذه التركيبة في دول الجوار.

3 -المصادر:

إن تحديد القوة لأية دولة يكون استنادا إلى قوتها الصناعية والعسكرية، ولكن ليس بوسع أية دولة أن تطور قاعدتها الصناعية إذا لم تكن تملك المصادر الطبيعية والمواد الخام، وبينما تكون المصادر الطبيعية هدية من الطبيعة فإن المواد الخام تنتج من قبل الجهد البشري، ولكن المصادر بحد ذاتها لا يمكن أن تخلق قوة إذا لم تستغل، وهذا الاستغلال يحتاج إلى رأس مال وتكنولوجيا متطورة ومهارات عمل، ومن بين تلك المصادر ربما يكون الغذاء أكثر شيء مهم لأية دولة تتمتع باكتفاء ذاتي أو قريب من الاكتفاء الذاتي، مما يميزها عن دولة تفتقر إلى الغذاء ويتوجب عليها استيراد المواد الغذائية، وإلا فإنها ستتعرض للمجاعة، وإن توفير الغذاء أو

المحافظة على إيجاده يعد أمراً ضروريا في أيام الحرب، وإلا فإن العجز في إنتاج المواد الغذائية سيكون المصدر الأساسي لضعف تلك الدولة.[1]

ما ينطبق على الغذاء ينطبق أيضاً على المصادر الطبيعية والتي تعد أمراً مهما للإنتاج الصناعي لا سيما أثناء الحروب، ويعد البترول سلعة إستراتيجية لا تستغني عنها أية دولة مهما كان دورها في المجتمع الدولي، ويزداد دور النفط بشكل خاص في الحروب حتى أن احد المعلقين على أهمية البترول في الحروب قال أن نقطة منه تعادل نقطة دم من الجنود، وربما يعود تمتع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً من قوة، إلى الاكتفاء الذاتي لهما من البترول، أما المادة الخام التي تحاول بعض القوى السيطرة عليها عبر نفوذها فهي مادة اليورانيوم لما لها أهمية كبرى في زيادة القوة الوطنية، وهناك مورد آخر أصبح يحتل الصدارة عند الخبراء ومكانة مهمة إلى درجة جعلتهم يعتقدون أن الحروب القادمة ستكون بسببه، ألا وهو المياه، فتوفر المياه في الدولة له علاقة وثيقة بالقطاع الزراعي والحيواني، وقد شكل هذا المورد عامل تهديد للسياسة العامة، وقد تسببت أزمة مياه ما بين إسرائيل وجيرانها أو دول الشرق الأوسط إلى درجة كادت تصل إلى الحروب.

4 -**التكنولوجيا:**

إن قدر الأمم وحضاراتها غالبا ما يحدد عبر الاختلاف في تكنولوجيا الحروب، حيث لا يكون بوسع الجانب الأضعف أن يلجأ إلى طرق أخرى، وتعرف التكنولوجيا على أنها العلم التطبيقي وإشارة إلى انتصار الجديد على القديم، وهناك ثلاث مناطق للتقدم التكنولوجي تؤثر في العلاقات الدولية، هي التكنولوجيا الصناعية، الاتصالات والتكنولوجيا العسكرية، ويشار إلى أن التقدم التكنولوجي أثر بشكل كبير على السياسات الخارجية لكثير من الدول، وخير مثال على ذلك تخلي الولايات المتحدة عن سياسة العزل نتيجة للتقدم التكنولوجي العسكري.

5 -**العنصر العسكري أو الاستعداد العسكري:**

إن العنصر العسكري لقوة دولة ما يعتمد على نوعية وكمية القوات المسلحة؛ فالدولة التي تملك عددا كبيرا من القوات المسلحة دائما تكون قوية، عدا عن ذلك فإنها تملك عددا كبيرا من الاحتياطيين الذين يشكلون قوة إضافية يمكن استدعاؤها في أية لحظة، إضافة إلى العدد فان نوعية القوة العسكرية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، حيث أن ذلك سيؤثر على طبيعة معنويات

[1] Hans Morgenthau, "Politics among Nations', PP. 116-118.

الجيش، كما أن قيادة الجيش سيكون لها أثرها في الارتقاء بالقوة الوطنية، إضافة إلى تأثير عامل الاتحادات العسكرية، فالدولة التي تحظى بعدد كبير من الحلفاء ستكون أقوى من الدولة التي لها حلفاء اقل أو بدون، أما العامل الذي يساهم في زيادة القوة الوطنية فهو نوعية الأسلحة، وهذا يعتمد على المصادر المالية والمقدرة العسكرية والأبحاث العسكرية، وكل العوامل التي ذكرت آنفا تعتبر مهمة جداً من أجل إنشاء قوة قادرة على دعم أهداف السياسات الخارجية؛ فالسياسة الخارجية في النهاية هي عملية توازن بين إمكانيات الدولة الداخلية وأهدافها في المجتمع والعكس صحيح، وإضافة إلى الجانب العسكري هناك قدرات أخرى مثل الوحدة الوطنية، التماسك النفسي والاجتماعي، الشجاعة والرغبة في التضحية.

6 -**القيادة:**

أهم عنصر من عناصر القوة الوطنية لأنها في النهاية هي من يحول القوى الكامنة إلى حقيقية، فالدولة قد تكون ذات موقع جيوسياسي مهم وتتمتع بالكثير من المصادر البشرية والطبيعية، ولكن قد لا تتمكن من أن تلعب دوراً فعالاً في العلاقات الدولية بسبب ضعف قيادتها وتنظيمها، حتى يمكن القول أنه بدون قيادة لا يمكن للأفراد أن يشكلوا دولة [1]. وليس فقط من الضرورة أن يكون القادة مؤهلين، ولكن يجب أيضا أن يتمتعوا بمقدرة كبيرة لتوجيه كل مراحل الجهود الوطنية التي يتوجب على القادة السياسيين السيطرة عليها والتعاون معها، وقد تكون الصفة القيادية الأكثر أهمية هي تعيين الرجل المناسب في المكان المناسب لا سيما في المناصب العسكرية، كما أن للدبلوماسيين مهمة لخدمة مصالح الدولة عبر حماية الشعب في الخارج، ولذلك يحرص على تعيين من هم قادرون على البحث عن فرص زيادة التجارة وإقامة علاقات تجارية وتجميع معلومات عن جغرافية وقوة وشعب، وكل ما يمت إلى الدول الأجنبية بصلة.

7 -**السمة الوطنية والمعنويات** National Character & Morale

هما نتيجة تجربة تاريخية واجتماعية، والـ Morale هي أمر روحاني يتكون من الانتماء والشجاعة والإخلاص والشرف ويمكن وصفها بالإطار الصحي للعقل المتصف بالإيمان بقضية ما[2]. وبالاستخدام السياسي فإنها تتعلق بمجموعة كبيرة أو حتى أمة، فالمعنويات Morale وحدها

[1] Palmer Porkins," I. R." Delhi, 78-79

[2] J. A. Ulio, "Military Morale", American Journal of Sociology, XLVII, Nov.1941, PP.321-330

لا يمكن أن تنتج مواد خام أو غذاء أو أسلحة حرب، ولكن يمكن أن تعطي حافزا تؤدي إلى إنتاج أكثر من ذلك كله، وهي أيضا مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأيديولوجية والقيادة، ولكنها أكثر ارتباطاً بما يسمى السمة الوطنية، وقد تعتبر جزءاً منها، وبعض الكتاب يضيفون السمة الوطنية كإحدى عناصر القوة الوطنية، كما يفعل مورغنتاوي Morgenthau في كتابه "السياسة بين الأمم".

8 -الأيديولوجية:

إن كلمة أيديولوجية شائعة اليوم في السياسة الدولية حتى أن القضايا الرئيسية التي ينقسم الناس بشأنها هي أيديولوجية بطبيعته ا، والأيديولوجيات المتضاربة هي السبب الرئيسي للحرب، أما تعريف الأيديولوجية واختلافها عن الفكرة أو المعتقد أو المبدأ، فقد عرفها كل من Lincoln و Bedford بأنها مجموعة الأفكار المتعلقة بأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية تتطلب القيام ببرنامج عمل من أجل الوصول إليها، [1]أما آخرون [2] فقالوا أنها مجموعة من الأفكار حول الحياة، المجتمع أو الحكومة، التي يدافع عنها بشكل واعٍ أو التي تؤكد على أمور اجتماعية وسياسية وشعارات دينية حتى أنها تصبح صفة لمجموعة ما، وهناك الكثير من الأيديولوجيات التي تناقش في وقتنا الحالي كالإمبريالية، ضد الإمبريالية، الدكتاتورية، الشيوعية، الفاشية، النازية، الماركسية، الاشتراكية، الليبرالية وغيرها، أما ما يعتبر مرجع السياسات الدولية والذي يعتبر قاموساً سياسيا لدى كتاب السياسة اليوم فهو "السياسة بين الأمم"، وكاتبه مورغنتاوي Morgenthau الذي ناقش عدة أيديولوجيات للسياسة الخارجية:

1) أيديولوجيات الوضع الراهن مثل السلام والقانون الدولي.

2) الأيديولوجية الإمبريالية.

3) الأيديولوجيات التي تبدو غامضة مثل مبدأ الحكم الذاتي الوطني National serf determination[3]. وللأيديولوجية التي تحكم النظام، دور حاسم في السياسة الخارجية، فالاتحاد السوفيتي سابقاً كان يصنع سياسته في دول العالم الخارجي من خلال أيديولوجية، فقد كانت علاقته مع الدول الاشتراكية متينة بينما كانت مع الدول الرأسمالية غير مستقرة ومتوترة أحيانا.

---

[1] Parkash, Chander, I.R. P.20

[2] R. C. Snyder & H. Wilson", Roots of Pol. Behavior", New York, P.511

[3] Hans Morgenthau," Politics Among Nations", PP. 90-96

9- التطور الاقتصادي:

منذ فترة طويلة من التاريخ، كان للاقتصاد والمصالح الاقتصادية دور كبير في رسم سياسة الدولة خارج حدودها، فحركة الاستعمار الأوروبي في القرنين الماضيين كانت بدوافع اقتصادية معينة، وكانت من مصلحة أوروبا التي كانت تشهد ثورة صناعية وإنتاجية إخراج تلك الجيوش خارج حدودها لأن هذا النمو تطلب أسواقا لتصريف البضائع، كما دفع أوروبا للحصول على المواد الخام بأسعار تسويقية قليلة، من ناحية أخرى، فإن مجرد امتلاك المواد الخام لا يجعل الدولة قوية لأن ذلك يعتمد على قدرتها في الاستفادة من هذه المواد.

10-التركيبة السياسية:

للنظام السياسي في أية دولة أهمية في علاقاتها الخارجية، فشكل النظام، ملكيا كان أم جمهوريا، له أثر في العلاقات الدولية الأخرى، إذ نجد أن الأنظمة الملكية تشهد استقرارا في علاقتها مع الدول الأخرى وذلك لطول الفترة التي يحكم فيها الملك، بينما الأنظمة الجمهورية يتغير فيها صانعو القرار، ولطبيعة النظام السياسي أيضا أهمية بالغة في السياسة الخارجية، فإذا كان النظام ديكتاتوريا يختلف عن كونه ديمقراطيا.

العوامل التي تحد من القوة الوطنية.

بعد فحص العناصر المختلفة المكونة للقوة الوطنية، لا بد من الإشارة إلى فحص العوامل التي تحد من قوة الدولة، وبهذا ستصبح الصورة أكثر وضوحا، وأهم تلك العوامل هي:

1 ميزان القوة Balance of Power (BoP)

يستخدم مصطلح Balance بطرق مختلفة يحمل عدة معانٍ، وبينما يتضح أنه يشير بشكل عام إلى توزيع القوة بين الأمم، فإنه في بعض الحالات يتضمن فوقية دولة ما على دولة أخرى[1]، والحقيقة أن هذا الموضوع هو أحد الأعمدة التي تقوم عليها العلاقات الدولية، وبجدر التنويه إلى أن نظرية الـ Bop تقوم على أن هناك عدداً كبيراً من الأمم ذات قوى مختلفة وتحاول كل دولة أن تزيد من قوتها إلى النحو الأقصى، إلا أن هناك نزعة من قبل النظام ككل أن يكون متوازناً، بكلمات أخرى، إن كل دولة منفردة أو مجموعة من الدول قوية لدرجة أنه ليس بوسعها السيطرة على دولة أو مجموعة أخرى لأن قوتها متوازنة مع قوة الدولة أو المجموعة المتجانسة، وهناك

[1] هناك أربعة تعريفات حددها Morgenthau في كتابه Politics Among Nations
انظر الباب الحادي عشر ص.168

تمييز بين نوعين من التوازن: الأول يدعى التوازن البسيط Simple Balance الذي يكون بين أمتين أو مجموعتين من الأمم، أما الثاني فيدعى التوازن المتعدد Multiple Balance والذي يكون بين أمم كثيرة أو مجموعات من الأمم تقوم كل منها بموازنة الأخرى.

بشكل مختصر، فإن الصراع على القوة في الساحة الدولية يكون من خلال اتجاهين:

المعارضة المباشرة كأن تتبع إحدى الدول (A) السياسة الإمبريالية، فتجابه دولة أخرى (B) تلك السياسة بسياسة الوضع الراهن مثلا. أما الاتجاه الثاني فيكون عبر النزعة التنافسية، بأن تكون قوة الدولة A أمر ضروري للسيطرة على الدولة (C) وذلك من أجل مواجهة معارضة الدولة B وموازنة قوتهما[1].

أما الوسائل المتبعة في موازنة القوى فهي كما حددها مورغنثو[2]:

1) فرق تسد: وهي الطريقة التي تحاول من خلالها الأمم جعل منافسيهم ضعفاء عبر جعلهم دائما منقسمين.
2) التعويض: ويقصد به تعويض الأراضي، وكان ذلك أمرا شائعا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أجل الحفاظ على ميزان القوى بان توزع أراضي إحدى الأمم على أمم أخرى، وقد أقرت معاهدة Utrecht في عام 1713، كما أن تقسيم بولندا في الأعوام 1772، 1793، 1795 جاء ضمن هذا المضمون.
3) التسلح: ويقوم هذا المبدأ على أن تحاول الدولة الإبقاء على موازنة القوة عبر تعزيز قوتها بالتسلح، فسباق التسلح للدولة A يعني محاولتها البقاء على قوتها أو أن تتفوق على تسلح الدولة B، والعكس صحيح.
4) التحالف: من ناحية تاريخية لا يكون توازن القوى بين أمتين معزولتين بل بين إحدى الدول أو مجموعة من الدول المتحالفة وبين تحالف آخر، فإذا تنافست دولتان فيما بينهما سيكون أمامهما ثلاثة خيارات: زيادة قوتهما، إضافة قوة ثالثة إلى قوتهما، أو توقيف withhold قوة أمم أخرى من القوى المضادة، فإذا تم اختيار الخيار الأول سيلجأ إلى سباق التسلح أما إذا تم اختيار الخيارين الأخيرين فسيلجأ إلى سياسة التحالف، ويكون التحالف لسببين:

---

[1] H. Morgenthau, PP. 172-177

[2] المصدر السابق ص.178 – 197.

– الوقوف أمام الهيمنة العالمية، حيث إذا كانت إحدى الدول B مهددة تهديداً مباشراً من قبل دولة أخرى (A) فإن B تتحالف مع دول أخرى مثل C و D و E والتي هي أيضاً مهددة تهديدا ضمنياً من A، فتتحالف هذه الدول من أجل إحباط هيمنة A عليها.

– مجابهة تحالفات أخرى، حيث يدافع تحالف من الدول عن استقلالها ضد تحالف آخر يريد التعدي على استقلال احدها.

2– الرأي العام العالمي: أحد العوامل الأخرى التي تحد من القوة الوطنية هو الرأي العام العالمي، فليس بوسع أية دولة أن تمارس قوتها من أجل الوصول إلى أهدافها الخاصة، إذا ما انتهكت برأي العام العالمي. بل أن الرأي العام العالمي هو رأي عام يتخطى الحدود الوطنية والذي يوحد أعضاء من دول مختلفة بالإجماع– على الأقل بما يتعلق بقضايا دولية أساسية محدودة– وهذا الرأي العام العالمي يعمل على حراسة المصالح الإنسانية، بشكل فعال إذا ما قامت دولة ما بسياسة ضد المصالح الإنسانية.

3– القانون الدولي: في حقل العلاقات الدولية، يتطلب استخدام القوة من اجل تنفيذ السياسة الوطنية بهدف الوصول إلى المصالح الوطنية، وغالبا ما يتجسد هذا بشكل فردي؛ فإذا كانت كل دولة تستخدم القوة ضمن مصطلحات غير محددة ضد جيرانها أو غريمها فإن المجتمع الدولي سيقبل على النهاية، ولن يكوم هناك استقرار أو سلام، بل ستكون هناك حالة حرب دائم ولن يكون هناك تقدم في أي حقل من حقول العلم والأدب والتكنولوجيا والفن. ومن أجل التغلب على ذلك تم إيجاد صيغة تحدد سلوك الدول ضمن ما يعرف بالقانون الدولي من أجل أن يحد من القوة الوطنية، وإن لم يكن قانوناً بمعنى الكلمة، لأن تطبيقه يعتمد على إرادة الدولة.

4– الحد من التسلح: محاولات الحد من التسلح عبر عصبة الأمم سابقاً وهيئة الأمم في الوقت الحالي تعتبر أيضا عنصراً يحد من القوة الوطنية، وقد اكتسب هذا المظهر أهمية خاصة في أيامنا الحالية، وهناك جهود عبر الاتفاقيات المختلفة من أجل مراقبة استخدام الأسلحة النووية، وهذا أدى إلى الحد من القوة الوطنية.

5–المنظمات الدولية: إن تشكيل منظمات دولية مثل عصبة الأمم وهيئة للأمم يعيق قوة الدولة، ولفهم هذه النقطة يجب معرفة أهداف الأمم المتحدة التي تنص على حفظ السلام والأمن الداخلي، ولتحقيق هذا الهدف تتخذ إجراءات فعالة وجماعية من أجل منع وإزالة التهديد للسلام، وللحد من أعمال العنف والاختراقات للسلام . ويتوقع من الدول أن تعمل وفق المبدأ المحدد في

ميثاق الأمم المتحدة، كما أن الأمم المتحدة لا تستطيع التدخل في الأمور الداخلية لأية دولة إذا شكلت خطراً للسلام ولكنها بالتأكيد تلجأ إلى العمل لتفحص استخدام الدولة لقوتها.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية

قد يكون من الصعب، لأية دولة تجنب الانخراط في الشق الدولي، وهذا الانخراط يجب أن يكون منهجيا ومبنيا على مبادئ معرفة جيدا، ويعكس هدف ومبادئ الدولة في سياستها الخارجية، وقد احتلت السياسة الخارجية أهمية كبيرة لدى الكثير من المفكرين إلى درجة أن احدهم قال أن دولة بدون سياسة خارجية تشبه سفينة بدون ربان تطفو بدون هدف وتكون عرضة لتلقي كل عاصفة ومنحدر، وقد قرن بعضهم السياسة الخارجية بالدبلوماسية واصفين إياهما بالعجلات التي تمشي عليها السياسة الدولية؛ فعلى كل الدول تبني نوع من السياسة الخارجية والدبلوماسية، من أجل تنفيذ تلك السياسة، وذلك لأن كل الدول لها بعض العلاقات مع بعضها بغضِ النظر عن بعدها عن بعضها، وكل حكومة تتصرف ضمن سلوك معين خلال علاقتها مع حكومات الدول الأخرى، حيث أن سلوك كل دولة يؤثر على سلوك الدول الأخرى بشكل أو بآخر إما إيجاباً أو سلباً، ولكن كل دولة تحاول أن تقلل من الانعكاسات السلبية وتزيد من الأمور الايجابية، وبكلمات أخرى محاولة الدولة أن تكيف تفاعلاتها لما يصب في مصلحتها وهذا هو هدف السياسة الخارجية.[1]

معنى السياسة الخارجية:

ليس هناك إجماع بخصوص ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وقد تم تقديم تعريفات مختلفة لها، احدها أنها كل ما يتم التعامل معه مع البيئة الخارجية [2]، بما في ذلك استخدام النفوذ السياسي من اجل التأثير على دول أخرى لممارسة قوتها الشرعية بسلوك محبب للدولة المعنية: أي تفاعل بين قوى خارج حدود الدولة وقوى أخرى تعمل ضمن الحدود[3]، وحسب جوزيف فرانكل أن السياسة الخارجية تتكون من قرارات و تفاعلات تضمن إلى حد مقبول علاقات بين دولة

---

[1] George Modelski, "A Theory of F.P". London, P.3.

[2] Norman, J, Padelford & G.A.Lincoln, "The Dynamics of I.P". P.195

[3] F.S. Northedge, in I.R. ed by Prakash, Chander, P.67

وأخرى،[1]من جانبه، فإن غبسون يعرفها أنها خطة شاملة معروفة تعتمد على المعرفة والخبرة من أجل القيام بعمل الحكومة مع بقية العالم، وتهدف إلى تشجيع وحماية مصالح الأمم، وأي شيء أقل من ذلك فإنه يكون دون مستوى السياسة الخارجية[2].

من خلال ما ذكر أعلاه يتضح أن كل المفكرين أكدوا إما على خطة عمل أو سياسة التنفيذ، ولكنهم جميعهم متفقون أن السياسة الخارجية تعنى بسلوك دولة تجاه الدول الأخرى.

أهداف السياسة الخارجية.

1 -حماية الوحدة الجغرافية للدولة وحماية مصالح مواطنيها، سواء كانوا داخل الدولة أو خارجها، وغالباً ما تنتهج الدولة لهذا الهدف سياسة الوضع الراهن Status quo، وإذا ما حاولت دولة إثارة هذه السياسة، فإنها ستنعت كدولة رجعية وسيثير شكوك أعضاء المجتمع.

2 -المحافظة على التواصل والاتصال مع أعضاء المجتمع الدولي وتبني سياسة النزاع أو التعاون نحوهم آخذة بعين الاعتبار مصالحها الذاتية.

3 -تشجيع المصالح الوطنية للدولة، وأهم مصلحة للدولة يكمن في الحفاظ على نفسها، حماية ومنفعة مواطنيها، وغالباً ما تكون مصالح الدول تتعارض مع بعضها، وعلى الدول حماية مصالحها.

4 -تشجيع المصالح الاقتصادية للدولة، وحيث أن مكانة دولة ما في الساحة الدولية تحدد من قبل مكانتها الاقتصادية، فإن الدول تحاول أن تتبع سياسة خارجية تساهم في ازدهارها الاقتصادي، ويمكنها بالمقابل من لعب دور أكثر فاعلية في السياسة الدولية، ومعظم المعاهدات والاتفاقيات التي تم التواصل إليها بين الدول غالباً ما تكون صيغت من أجل حماية المصالح الاقتصادية لهذه الدول.

5 -تعزيز نفوذ الدولة، إما عن طريق التوسع الجغرافي أو تقليص دول أخرى إلى حالة التبعية.

---

[1] Joseph Frankel, "The Making of F.P". p.1

[2] Huge Gibson, "The Road to F.P"., p.9

العوامل التي تحدد السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية لأية دولة تتأثر بالعديد من العوامل التي يصعب حصرها، ولكنها بشكل عام تقع ضمن مجموعتين: عوامل داخلية، وأخرى خارجية.

أولاً: العوامل الداخلية:

1 -الحجم: إن حجم الدولة وكذلك حجم سكانها يؤثر على السياسة الخارجية، فلا يتوقع من دولة قليلة السكان وذات مساحة قليلة أن يكون لها دور كبير في الشؤون الدولية، وعلى النقيض من ذلك تكون الدول الكبيرة ذات عدد السكاني الكبير دائماً مستعدة للقيام بمسؤوليات خاصة، إلا أنه في بعض الأحيان يكون للدول الصغيرة الغنية بمصادرها تأثير عميق على العالم السياسي.

2 -الجغرافيا: إن جغرافية الدولة بما ذلك خصوبتها، مناخها وموضعها ...الخ. تؤثر أيضاً على السياسة الخارجية، فالدول والشعوب المغلقة وتلك المتاخمة لقوى كبيرة عادةً ما تكون أقل اكتفاء ذاتيا من الدول المنفتحة، إلا أن هذا العامل قد تم الحد منه بسبب التطور العلمي والتكنولوجي.

3 -الثقافة والتاريخ: فالأفراد ذو الثقافة الموحدة والتاريخ المشترك بوسعهم إتباع سياسة خارجية فعالة بسبب دعم كل شرائح المجتمع الذين يشاركون نفس القيم والذكريات، وعلى العكس من ذلك لا يكون بوسع الدولة المنقسمة ثقافياً وتاريخياً إتباع سياسة خارجية فعالة.[1]

4 -التطور الاقتصادي: إن مرحلة التطور الاقتصادي التي تحصل عليها دولة ما، لها أيضاً تأثير على السياسة الخارجية، فالدول المتقدمة صناعياً تشعر أنها منخرطة أكثر في علاقتها مع الدول الأخرى لأن عليها استيراد المواد الخام والاستهلاكية، كما أنها تمتلك آخر المعلومات التقنية والخبرات الفنية لذا فإنها تحافظ على إقامة علاقات تجارية حميمة مع مثيلاتها من الدول والشعوب، بينما تكون الدول المتأخرة غير قادرة على زج نفسها في الشؤون الخارجية، حيث يكون النقص في العلماء والمهندسين والخبراء العقبة الرئيسية أمام الاستفادة من التقدم التكنولوجي العالمي.

5-المقدرة الوطنية: وهذا يعتمد على الاستعداد العسكري للدولة، التقدم التكنولوجي والتطور الاقتصادي، وخير مثال على ذلك الولايات المتحدة التي كانت تمارس سياسة العزلة حتى بداية القرن العشرين عندما انخرطت بشكل عميق في الساحة الدولية، بسبب الزيادة الهائلة لقدرتها التي تعود لتطور اقتصادها السريع.

---

[1] James Rosenau in "World Politics", an introduction, eds. By Thompson & Boy d. pp.21-24

6 -التركيبة الاجتماعية: فالمجتمع المنقسم بشكل حاد بسبب الدين أو عدم التوازن الجغرافي، لا يمكنه أن ينتهج سياسة خارجية فعالة بسبب عدم التعاون بين الجماعات المختلفة على أرضها، بينما يكون المجتمع المنسجم والمتجانس والمتسم بالوحدة الوطنية له تأثير كبير وفعال في السياسة الخارجية.

7 -المنظمات السياسية: إن وجود مثل هذه المنظمات في أية دولة سيكون لها تأثير كبير على السياسة الخارجية، فمثلا في ظل وجود الأنظمة الديكتاتورية تتخذ قرارات السياسة الخارجية بشكل سريع وذلك لأن صنع القرار فيه يكون بيد الرئيس الحاكم فقط، ولكن القادة في ظل حكم كهذا يكونون منعزلين والمسئولون التنفيذيون لا يقومون إلا بما يمليه عليهم مسئولوهم أو قادتهم في الصف الأول، كما وأن أية معارضة ستكون عرضة للاضطهاد والمراقبة، بينما في ظل الأنظمة الديمقراطية يعبر الناس عن رأيهم بطريقة حرة في الشؤون الداخلية والسياسة الخارجية مما يترك أثره على السياسة الخارجية للدولة، وداخل النظام الديمقراطي نفسه، يكون للتركيبة السياسية تأثير على السياسة الخارجية.

8 -دور الصحافة: تلعب الصحافة دوراً مهماً في صياغة عملية السياسة الخارجية، وذلك عبر مساهمتها بتزويد الحقائق والمعلومات الصحيحة والدقيقة التي يبني الناس قرارهم عليها، ويكون ذلك بنشر معلومات عن التطور الدولي الحالي الذي يمكن الناس من فهم التطورات المهمة في بلادهم، وعبر تحليلات سياسة الحكومة المتعلقة بالشؤون الخارجية.

9 -المحاسبة السياسية: في ظل النظام السياسي المفتوح تؤثر مطالب الجماعات والمواطنين على صياغة السياسة الخارجية، بل أن القائمين على السياسة الخارجية يأخذون بعين الاعتبار هذه المطالب مسبقاً، بينما في الأنظمة المغلقة تكون هذه المطالب غير مهمة أو غير موجودة.

10 -القيادة: تلعب القيادة أيضاً دوراً رئيسياً في حقل السياسة الخارجية للدولة، ولا شك أن نوعية القيادة مهمة ولكن دورها يكون محكوماً أيضاً بالتركيبة الحكومية والاجتماعية، كما أن دور القيادة غير متماثل في كل الدول، ففي الدول النامية يكون دور القادة أكبر مقارنة مع المجتمعات الصناعية، نظراً لما يتمتع به المواطن من حرية سياسية واجتماعية.

ثانياً: العوامل الخارجية

1- تركيبة القوة: إن تركيبة القوة الكبرى السائدة في العالم تؤثر بشكل كبير على السياسة الخارجية لدولة ما، ويمكن تصور ثلاثة احتمالات بهذا الصدد :الأول أن عدداً من القوى تكون ذات مكانة عظيمة ويمكن لعلاقتها أن تبنى على نظام قوى التوازن " BoP"، الثاني، قد تكون هناك قوتان عظيمتان تسيطران على الساحة الدولية والدول الباقية تجبر على مساندة إحداهما ، الثالث أن أكثر من دولتين تحيطان بقوة كبيرة، وبهذه الحالة لا يكون بوسع القطبين إجبار بقية الدول على المدار في فلكهما بصورة قاطعة ويسمى النظام في هذه الحالة louse bipolar، وهكذا فان طبيعة تركيبة القوة لها تأثير جوهري على السياسة الخارجية للدولة.

2- النظام الدولي: أن المنظمات الدولية المعاصرة أيضا لها تأثير على السياسة الخارجية، وأثناء صياغتها لسياستها الخارجية فان الدولة تأخذ بعين الاعتبار القانون الدولي، والاتفاقيات ، والمعاهدات، ولا يمكن لأية دولة أن تتجاهل هذه الأمور إلا إذا عرضت مصالحها للخطر، بجانب هذه التركيبة على المستوى العالمي يجب الأخذ بعين الاعتبار التركيبة الإقليمية.

3- ردة فعل الدول الأخرى: أثناء صياغتها لسياستها الخارجية لا بد للدولة أن تأخذ بعين الاعتبار ردود فعل الدول الأخرى إزاء سياستها التي ستنتهجها ، فلا يمكن للدولة أن تتحمل اتباع مصالح تكون ضد مصالح دول أخرى لان أية سياسة تبنى على مصالح وطنية ضيقة يتوقع أن تجابه بردة فعل كبيرة من الدول المعنية، مما يتولد عنها نتائج وخيمة.

4- التحالفات: تقوم الدول المتحالفة باستجابة مطالب الحلفاء وينجم عن ذلك صياغة سياسات أو اتخاذ أفعال قد تضر بهم، ورغم أن التحالفات تعطي الدول قسطاً كبيرا من الاستقلالية حسب خططها، لكنها تعمل بشكل علني وضمني كعناصر عملية تصاغ من خلالها السياسة الخارجية وتطبق.

5- الرأي العام العالمي: حقا أن الرأي العام العالمي يؤثر على السياسة الخارجية لدولة ما أحيانا وليس دائما، ولكنة يمارس تأثيره على السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك إذا دعم بالرأي العام المحلي، وخير مثال على ذلك تأثير الرأي العام العالمي بالحرب الأمريكية في فيتنام بعد أن كان للرأي العام الأمريكي رأي حاسم به.

متى تبدأ السياسة الخارجية

بما أن هدف السياسة الخارجية الرئيسي هو حفظ أمن الدولة واستقلالها فإنها تبدأ على نمطين:

1 – النمط التخطيطي: وهو ما تقوم به أجهزة الحكومة المختلفة وعلى رأسها وزارة الخارجية في وضع سياسة ذات منهج راسخ للدولة تجاه الدول الأخرى، وعادة ما تكون الأدوات المستخدمة في هذه السياسة واضحة وذات بعد زمني محدد وكذلك الأشخاص أو الجهات الذين سيقومون بالإشراف على هذه السياسة وتنفيذها.

2 – نمط ردود الأفعال: حيث تتحرك الدولة تجاه حدث دولي هام له علاقة بالدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، وعادة ما تكون ردة فعل الدولة بما يتعلق بمصلحتها من هذا الحدث ، سواء كانت مصالح استراتيجيه أم ثانوية، وبناء على ذلك تبدأ عملية التحرك بوضع بدائل والتي تتأثر بقدرات الدول وضخامة الحدث والخبرات الماضية وإمكانيات التحالف.

والسياسة الخارجية هي عملية تفاعل مستمر لا تنقطع مع الأحداث الدولية ، وكلما زادت أهمية الدولة في المجتمع الدولي كلما زادت الأحداث التي تؤثر في مصالحها، ولا تتوقف السياسة الخارجية عند مجرد اتخاذ القرار، ولكنها تستمر في المتابعة والتقويم وتستخدم المعلومات الراجحة في الموضوع.

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

تتعدد أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، بحيث أن هناك أدوات ثابتة وأخرى متغيرة، ومن أدوات السياسة الخارجية.

أولاً: الدبلوماسية:

قبل الحديث عن الدبلوماسية لا بد من إزالة اللبس بين هذا المصطلح ومصطلح السياسة الخارجية لدرجة أن الكثير ساووا بينهما واعتبروهما رديفين، فهذا مورغنثاو يعتبر أن الدبلوماسية ليست إلا صياغة أو تشكيل formation وتنفيذ execution للسياسة الخارجية[1]، بينما ذهب آخرون إلى وصف الدبلوماسية على أنها **أداة من أدوات السياسة الخارجية** وإحدى هذه التعريفات بأنها مجموعة الوسائل والنشاطات المحددة التي تستخدمها الدولة لخدمة سياستها

[1] H. Morgenthau, "Politics Among Nations", P. 146

الخارجية [1]، أما القاموس الدبلوماسي الروسي فانه يعرف الدبلوماسية على أنها أداة تقنية technical instrument من اجل تنفيذ السياسة الخارجية[2]

في هذا الصدد يقول المفكر المعروف Holsti في كتابه .P .I إن معظم المحاولات الرسمية للتأثير الخارجي كانت تتم عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية أو بين الاتصال المباشر بين وزراء الخارجية أو رؤساء الدول، ولكن الحقيقة أن وظيفة الدبلوماسي كونه يصيغ أهداف حكومته لا تقل أهمية عن توضيح هذه الأهداف، من ناحية أخرى هناك من يقرن الدبلوماسية بالمفاوضات[3]، وأخيرا هناك من يصفون الدبلوماسية بأنها عمل الدبلوماسيين كما يرى المفكر Morton Kaplan[4]

وباختصار يمكن الاستنتاج أن محددات الدبلوماسية هي كالتالي:

1- أن تكون أداة للسياسة الخارجية.

2-من اجل إقامة وتطوير علاقات سليمة بين حكومات الدول المختلفة.

3- تستخدم عبر الوسطاء intermediates (diplomatic agents).

4-معترف بها من قبل الأطراف المختلفة.

بالمعنى العام، يعنى بالدبلوماسية إقامة علاقات مع حكومات الغير عن طريق إرسال ممثلين حكوميين يقومون بالتمثيل والتفاوض، وعادة ما تكون العلاقات الدبلوماسية بين الدول التي تعترف ببعضها والتي يعترف بها كدولة، ولا يتوقع أن تقوم هذه العلاقة إذا لم يكن هناك اعتراف ، ولكن هنالك اعتراف ضمني نراه حاليا بين إسرائيل وبعض الدول العربية التي تقيم علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل رغم عدم الاعتراف السياسي، ويشرف على الإدارة الدبلوماسية وزارة الخارجية ويمثلها السفارات والمفوضات والقنصليات، حيث تحدد مرتبة البعثات الدبلوماسية بحسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية مع الدولة الأخرى ، أو حسب مبدأ المعاملة بالمثل.

---

[1] Jacques Chazelle, "The Diplomacy", University of Paris, 1962, P.9

[2] "I.P. & F.P. in Soviet Union in Approaches to Comparative & I.P"., ed. Barry Farrell, Evanston, Northwestern UP, 1966, P.214.

[3] Charles de Martens, in A Guide of Diplomatic Practice', London, Long mans, 1958, P. 1.

[4] "Introduction to Dip. Strategy in World Politics", July, 1952, P.548

وهناك عدة أمور يجب الإشارة إليها تتعلق بطبيعتها وممارستها وصلتها بالعسكرية.

- فالدبلوماسية ليست مقصورة على العاملين بالسلك الدبلوماسي بل يتعدى الأمر إلى المستويات الثقافية والاقتصادية والعسكرية والعلمية التي تتمخض عبر الاتصالات بين الحكومات.
- أن الدبلوماسية عادة ما تتم بصورة سرية بين الحكومات، وهذا ما أثار حفيظة بعض السياسيين والمفكرين مثل الرئيس الأمريكي ولسون والدبلوماسي البريطاني نيكلسون وغيرهم ممن دعوا إلى مشاركة الشعب برأيهم[1].
- تمارس الدبلوماسية من قبل كل الدول المعترف بها الصغيرة والكبيرة والقوية والضعيفة.
- تستمد الدبلوماسية قوتها من مكانة الدولة في المجتمع الدولي، بل أن السياسة لا تكون عظيمة إن لم تصاحبها قوة تؤازر الأهداف التي تسعى لتحقيقها.
- نتيجة لثورة الاتصالات العالمية، قلت أهمية العمل الدبلوماسي حيث لم يعد بوسع الدبلوماسي في الوقت الحاضر اتخاذ القرارات الهامة نيابة عن بلدة بمفردة لان عملية الاتصالات أصبحت سهلة جدا.

صور العمل الدبلوماسي فتتجسد بالأشكال التالية:

أ – الدبلوماسية الثنائية؛ تنظيم العلاقة بين دولتين.

ب –الدبلوماسية الجماعية؛ من خلال الوفود والبرلمانات والمؤتمرات والألعاب الرياضية.

ت –دبلوماسية المنظمات الدولية؛ التي تمارس في إطار المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية.

ث –الدبلوماسية الرئاسية؛ التي يقوم بها الرئيس من خلال زيارته للدول الأخرى وتعد من أنجع أنواع العمل الدبلوماسي.

ثانيا: استخدام القوة أو التلويح بها:

لا شك أن بعض الكتاب يعتقدون أن عناصر القوة الوطنية مهمة جدا لأن امتلاكها يعطي القدرة للفوز بأية حرب دولية، وبهذا تشير القوة إلى المفهوم العسكري ،[2]بل وجعله آخرون المركز الرئيسي في تحليلاتهم للقوة[3]، بالرغم من أن مورغنثاو استثنى العامل العسكري من تعريفه للقوة،

---

[1] Hans Kohn, “American Nationalism”, New York, Macmillan, 1957.

[2] H. Sprout & M Sprout, “Foundation of I.P”. p.141

[3] See L. Claude, Jr. “Power & I.R”. New York, 1962, P.6.

وانه عندما كان يتحدث عن القوة كان يشير إلى القوة السياسية، كما أن هناك فرقا بين القدرة Capability والقوة Power، حيث يشير المفهوم الأول إلى ما هو كامن potential ليصبح قويا أما الثاني فيشير إلى التأثير التعبوي للقدرة the effect of the mobilization of the capability، وبهذا يمكن القول أن ما يقصد بالقدرة أنها القوة الكامنة، ليست القوة هي القوة الفعلية effective power، أي أن القدرة تتحول إلى قوة عندما تصبح الجهد الفعلي الموجه نحو تحقيق القدرة المنشودة الـ desired effect.

أما النقطة المهمة التي يجدر الإشارة إليها أن مفهوم القوة لا يمكن الإشارة إليه على أنه مفهوم مطلق؛ فأية دولة تظهر قوتها إزاء دولة أخرى في وقت من الأوقات ليس بالضرورة أن تستمر بقوتها على مر الزمان، وهذا ما دعا بعض علماء السياسة لتطوير مفهوم القوة، واحدها أن الدولة A لها من السلطة power على B إلى درجة أنها تجبرها على القيام بعمل لا يحبذ القيام به ،[1]وهذا ما يسميه البعض الإكراه [2]، وباختصار شديد هناك أربع وسائل بوسع دول ما محاولة ضمان السلوك المحبب لدول أخرى وهي: **الإقناع، المكافأة، العقاب واستخدام القوة.**

يتم استخدام هذه الأدوات بناء على أهمية الحدث وعلى أهميتها نفسها في تحقيق أهداف الدولة بسرعة وإنجاز عالي المستوى، وقد يزيد أو يقل استخدام هذه الأدوات بمقدار شعور الدولة بأن مصالحها مهددة، وتلعب الأمم المتحدة والقوانين الدولية دوراً هاما في تقليل التوترات الدولية، وعادة ما يلجأ إلى أساليب متعددة منها: المساعي الحميدة، الوساطة، واللجوء إلى المنظمات الدولية مثل محكمة العدل، ونرى أسلوب التلويح بالقوة بارزا في هذه الأيام ضد سوريا وضد إيران من قبل الولايات المتحدة، أما استخدام القوة المباشر فكان كما رأينا في العراق.

[1] Robert Dahl, The concept of power: Behavioral Science (Ann Robert), July 1957, P.P. 202-203

[2] Peter Bacharach & Morton Baratz, "Decisions & Non-Decisions", An Analytical framework, American Pol. Sc. Review, 57, Sep. 1983, PP632-642

ثالثاً: الأداة الدعائية:

هي من الأدوات الهامة في شرح وجهات نظر الدولة وسياستها وحتى أيديولوجيتها للعالم الخارجي، لذلك فان كثيرا من الدول تملك محطات إذاعة وفضائيات ومواقع الكترونية موجهة نحو العالم الخارجي[1].

رابعاً: المعونات الخارجية:

تستخدم هذه الأداة من قبل الدول القوية والغنية ضد الدول الضعيفة والفقيرة، وعادة ما تؤدي هذه المعونات إلى خلق حالة من التبعية من قبل الدولة المتلقية للدولة المانحة وتصبح سياسة الأولى أسيرة للدولة الثانية وتحت تهديد قطع المعونات، وهذا ما تحاول الولايات المتحدة دوما فرضه على العالم الخارجي عندما تريد لعب دور لتنفيذ سياستها.

خامساً: المقاطعة الاقتصادية:

تكون بفرض حصار اقتصادي لدولة على دولة أخرى، فلا تتعامل معها مباشرة، كما وأنها تفرض حظراً على المؤسسات التي تتعامل مع هذه الدولة وذلك لدفعها لعدم التعامل معها، وخير مثال على ذلك المقاطعة العربية لإسرائيل التي وضعت إسرائيل في عزلة ما لدرجة أنها أصبحت مطلبا إسرائيليا ودوليا بعد عملية السلام، وكذلك المقاطعة الأوروبية والأمريكية ضد ليبيا والأمثلة الأخرى كثيرة.

سادساً: المعاهدات والاتفاقيات:

إن المعاهدات عقود رسمية بين دولتين أو أكثر ذات سيادة، أما الاتفاقيات فقد تحدث بين دولتين من خلال مندوبيها بغض النظر عن مستواهم الرسمي، والمعاهدات أعلى مرتبة من الاتفاقيات حيث أنها تغطي الأمور الدولية الهامة مثل فض النزاعات وحل الحروب، وفي معظم الأحيان يشترط لسريان المعاهدات تصديق الهيئات التشريعية أو السياسية المسئولة في البلدان المشاركة في المعاهدات أما الاتفاقات فهي لا تعتبر ملزمة إلا للذين دخلوا فيها، أي إذا وقع رئيس ما اتفاقية فإنها لا تعد ملزمة لأي رئيس يأتي بعده.[2]

---

[1] حمزة، عبد اللطيف(1968)، الإعلام والدعاية(بغداد، مطبعة المعارف)، ص 161.

[2] Jose De Magalhaes,"The True Concept of Diplomacy", translated, New York, London, Green Wood Press, 1984, P.8.

الفصل الثاني

القانون الدولي والمنظمات الدولية

المبحث الأول

القانون الدولي

مثلها مثل الفرد العضو في المجتمع المدني والذي لا يستطيع العيش بدون الاعتماد على غيره، وكذلك الدولة فإنها عضو في المجتمع الدولي ولا تستطيع العيش بمعزل عن الدول الأخرى، ولا سيما في ظل التقدم الكبير الذي طرأ على المجتمع الدولي والذي أدى إلى تعقيد العلاقة وضرورة ترتيبها وتنظيمها حتى يتمكن من تفادي مشاكل تؤدي إلى صراعات وعواقب وخيمة كما حدث في الحربين العالميتين، ولأن الفرد يتبادل حاجاته بما يحقق له الإشباع والاكتفاء، وكذلك الدولة؛ إذ لو نظرنا إلى المجتمع الدولي سنرى تفاوتا في كثير من الموارد الطبيعية والمعايير الأخرى، فهناك دول ذات فائض اقتصادي وتجاري وأخرى فقيرة بحاجة إلى هذا الفائض، لذلك فان التعاون ضرورة بشرية واجتماعية ودولية، وبتنظيم هذه العلاقة بين الدول يكون عبر القانون الدولي.

تعريف القانون الدولي

يجادل الكثير من الكتاب بأن تعبير "القانون الدولي" يتضمن وجود قانون "فوق" الدول،ويدعون أن القانون الدولي في الحقيقة هو قانون "بين" الدول، وليس فوقها، فالفرق رئيسي لأنه يتضمن الطبيعة الأساسية لنظام الدولة، ومن اجل تثبيت المصطلح في علاقته الصحيحة بالنسبة لنظام الدولة ولممارسة السياسات الدولية، لا بد من توضيح بعض التعريفات للقانون الدولي، وليكن ذلك حسب التسلسل الزمني، وقد يكون صحيحا إذا قلنا أن تسمية القانون الدولي ترجع إلى الفيلسوف الإنجليزي بنتام عندما أطلق هذه التسمية على مجموعة القواعد التي تحكم علاقة الدول، أما احد أهم رواد هذا العلم فهو Oppenheim الذي أشار إلى هذا القانون بأنه مجموعة عادات ونظم عرفية التي تعتبر شرعية من قبل دولة متحضرة في تعاملها مع بعضها؛ مضيفا انه قانون لتعاون الدول فيما بينها وليس بين الاشخاص، وانه قانون بين الدول وليس

فوقها[1]،وبعد عقدين من الزمن، عرف E.C.Stowell القانون الدولي بأنه تجسيد لقواعد محددة متعلقة بالعلاقات البشرية عبر العالم، وهذه العلاقات تطبق بشكل رئيسي خلال الحكومات التي تنتمي إليها الجماعات المختلفة ،[2]وفي عام 1948 عرفه احدهم انه القانون القابل للتطبيق بين الدول،[3]وبشكل عام يعتبر القانون الدولي ذلك القانون الذي ينظم علاقة الدولة بغيرها من الدول ويحكم تصرفاتها في المحيط الخارجي أو الدولي، وهو بذلك يختلف عن القانون الداخلي للدول، والذي يمكن تعريفه بأنه ذلك القانون الذي ينظم سلوك الأفراد الذين يقطنون إقليم دولة معينة ولا يتعدى سلطانه حدودها، ولا بد من الإشارة أن القانون الدولي يحتوي على القواعد والمبادئ التي تحكم التزامات الدول في علاقاتها المتبادلة، ويبين لنا القواعد الخاصة بالتنظيم الدولي أي بكيفية سير الهيئات وحدود سلطانها واختصاصها، أما عندما نشير إلى القانون الداخلي فإننا نعني القانون المدني، التجاري، الجنائي، الإداري، الدستوري، وغير ذلك.

أما الموضوع الأساسي الذي يتبادله القانون الدولي فإنه يتعلق بقانون الحرب وقانون السلم، وذلك عندما تعتبر الحرب ضرورية لتنظيم حقوق وواجبات الأطراف المتنازعة والمحايدة عندما لا يكون بوسع قانون السلم عمل شيء[4].

مصادر القانون الدولي

تنقسم المصادر التي تحدد القانون الدولي إلى مصدريين رئيسيين وقد تأثر واضع و هذا القانون بضرورات الحياة لدى الإنسان مثل وجوده وحاجاته الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والأمن والعدالة.

أولا، المصادر الأصلية:

1) العرف: وهو اكبر مصادر القانون الدولي العام وأغزرها مادة، وتعني تكرار الأعمال المماثلة من دول مختلفة في أمر من الأمور، وهذا دليل على أنه يحقق الغرض المنشود، والتكرار لا يكتسب قوة العرف إلا على أساس التبادل، إذ إن قيام دولة واحدة بتصرف متكرر لا يجعل هذا التصرف عرفا ولا يقيد الدولة التي صدرت منها هذه الأعمال، طالما أن الدولة الأخرى لم تسلك

[1] Oppenheim, "I.L." New York, Longman, Green & Co., 1905, I.

[2] E. C. Stowell, "I. L." New York, Holt, 1931, P.10.

[3] Phillip Jessup, "A Modern Law of Nations", New York, The Macmillan Company, 1948, PP.15-16

[4] The American Journal of I. L.; XLIV, Jan. 1950, PP.5-6

نفس السلوك، وبنفس الطريقة التي تم فيها تبني القاعدة القانونية بالعرف يمكن أيضا أن تفقد صفتها الإلزامية؛ إما بتغاضي الدول أو اتفاقها على قاعدة بديلة.

2) المعاهدات: وهي ما يبرم بين الدول في احد الأمور ذات الطابع الدولي، وهناك معاهدات خاصة تعقد بين دولتين أو أكثر في أمر خاص بها ولا يكون ملزما إلا لغير المتعاقدين مثل معاهدات التحالف أو الصلح، أو معاهدات تعيين الحدود والمعاهدات التجارية والثقافية وغير ذلك، كما أن هناك معاهدات عامة تبرم بين عدد غير محدد من الدول في أمور تهم هذه الدول جميعها، وعادة ما يطلق على هذه المعاهدات "الشارعة" تميزا لها عن المعاهدات الخاصة، وهذه المعاهدات تضم إليها عادة مجموعة أخرى من الدول التي تهتم بالموضوع محل التعاهد، وقد تكون هذه المعاهدات مصدرا للقانون الدولي العام كما حدث في اتفاقية فبنا واكس لاشايل عامي 1815 و 1818 المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسيين، واتفاقيات لاهاي في 1899 و 1907 التي حددت القواعد الخاصة بالحرب وبتسوية المنازعات الدولية، وأيضا ميثاق الأمم المتحدة عام 1945.

3) المبادئ القانونية العامة: وهي المبادئ التي تستند إليها وتقرها النظم القانونية في مختلف الدول كالمبدأ الذي يلزم كل دولة تسببت بأضرار لغيرها بإصلاح كل ضرر سببته من أضرار، ومبدأ سقوط الحق والتملك بمعنى المدة الطويلة، وغير ذلك من المبادئ القانونية العامة التالية التي تأخذ بها الدول.

ثانياً: المصادر الثانوية وتنقسم إلى:

1- قوانين وطنية محلية تنص على بعض القوانين الدولية لإلزام المشرعين بها، فإذا تعدت النصوص في نفس القضية في أكثر من قانون محلي، كان ذلك دلالة على الأخذ بها في القانون الدولي.

2- قضاء المحاكم المحلية، إذ يمكن الرجوع إلى أحكام المحاكم المحلية للاستدلال في تفسير الدول لقاعدة ما من قواعد القانون التي بها صفة دولية، فإذا تشابهت أحكام المحاكم في أكثر من دولة بهذا الخصوص، أمكن الاستدلال على أن هذا المسلك هو ما تقضي به القواعد القانونية التي تعارفت عليها الدول.

3- أقوال فقهاء القانون الدولي وبالذات ما تحث به هؤلاء في ظل عدم تأثر بلادهم بهذه القضايا، وذلك حفاظاً على الحيادية وعدم المحاباة.

4- آراء الهيئات العلمية للقانون الدولي: وهي آراء دراسات تخرجها هيئات علمية بغرض تفسير قواعد القانون الدولي إضافة إلى المؤتمرات والاجتماعات التي تضم كبار رجال الفقه الدولي في مختلف بلاد العالم التي كثيراً ما تتخذ قرارات تؤثر في توجهات رجال السياسة وهيئات التحكيم الدولي.

5- الاستدلال الذي يعتمد على القياس مع الأحداث التاريخية المشابهة وكيف تصرفت الدول في هذه الحالات.

المنازعات الدولية وطرق حلها في القانون الدولي

للنزاع معانٍ مختلفة أقربها أنه عدم تجانس incompatible أو عدم توافق irreconcilable، فغالبا ما نشير إلى قيم ومبادئ ومعتقدات و ولاءات مختلفة، ويبدأ النزاع عندما تتواجد مجموعتان مختلفتان من المصالح والأهداف والقيم والمعتقدات، أي أنه الحالة التي تتسم بوجود ظاهرة علاقة غير متجانسة incompatible aspect of relationship، ولكن النزاع يكون فقط عندما يكون التضارب في المصالح مدركا من قبل الجماعات المعنية، وفي المرحلة المبدئية يوصف النزاع بأنه نزاع كامن latent or covert، ولكن هذا النزاع سرعان ما يصبح علنياً overt عندما تقرر الجهات المعنية حله بطريقة متضاربة وتجريبية لكل منهم، وبصفة عامة فإن مفهوم النزاع يطبق تقريبًا عل كل أشكاله؛ الاقتصادي والوطني والدولي، والأخير هو الأهم ،[1]وقد تكون الدبلوماسية هي أنجع الأدوات السياسية لحل الخلافات، وإذا ما فشلت فإن الدول تلجأ إلى الحرب، وعملية التغير من الدبلوماسية إلى الحرب هي عبارة عن عملية التحول من النزاع الكامن إلى النزاع العلني، وفي هذه العملية يبرز عاملان: الأول ما اسماه Boulding عملية التحسين Bettering Process والأخر عملية الأسوأ worsening process، وهذا الأخير ينتج استمرا للفشل في الدبلوماسية، ويتجسد في السباق في التسلح وزيادة الخوف المشترك مما يؤدي إلى أزمة قد تتولد عنها حرب.

وكما اشرنا آنفاً أن النزاع مهم في دراسة السياسة الدولية لأنه لا يمكن محوه من المجموعة الدولية، فالدول كالأفراد في هذا المجتمع، ولأن علاقاتهم واحتياجاتهم وحقوقهم تتفاوت وأسلوب تحقيقها مختلف، لا بد أن يؤدي ذلك إلى مشاحنات ونزاعات، وكذلك الدول، فالمنازعات الدولية لا يمكن التخلص منها بشكل مطلق لأنها مرتبطة بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية

[1] Kenneth Boulding, “Conflict & Defense”, New York, 1962

والإستراتيجية والقانونية للمجتمعات الدولية، لذا تولدت الحاجة إلى قانون ونظام دولي تلجأ إليه الدول المتنازعة، وهذا النظام يجب أن يكون ملزماً للدول في حالة عجز هذه الدول عن حل مشاكلها بأساليبها الخاصة، وقد أشرنا إلى الجهود التي بذلت سابقاً لحل المشاكل الدولية وتجسد ذلك في مؤتمرات لاهاي وفي نص ميثاق الأمم المتحدة.

طرق حل النزاعات الدولية.

قد تكون المادة 38/33[1] من ميثاق الأمم المتحدة خير ما يستشهد به على طرق حل النزاعات، ومن هذه الطرق:

أولاً: الطرق الودية:

تتمثل في المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، وتكون عبر تبادل الآراء حول قضية الخلاف لتقليص الخلافات وإبداء وجهات النظر وقد يعقد مؤتمر لهذه الغاية يتمخض عن مذكرات مكتوبة أو شفهية.

1- مساعي حميدة، ويقوم بها طرف ثالث بقصد التقريب بين وجهات نظر المتنازعين وجمع الدول المختلفة دون أن تشترك هي بالمفاوضات.

2- الوساطة، وهي قيام دولة بالسعي بين الأطراف لإيجاد حل للنزاع عن طريق اشتراكها هي مباشرة في المفاوضات لتقريب وجهات النظر.

3- التحقيق، ويكون من خلال اتفاق الدولتين المتنازعتين عن تشكيل لجنة توكل إليها حصر الوقائع وفحصها وتقديم تقرير عنها.

4 -الوساطة المزدوجة، بأن تقوم كل من الدولتين باختيار دولة تنوب عنها بالمفاوضات، وتعمل الدولتان المختارتان على عدم قطع العلاقات السلمية بين طرفي النزاع.

ثانياً: عرض النزاع على المنظمات الدولية والإقليمية

ترتئي الدول عرض النزاعات على المؤسسات الرئيسية للمنظمة الدولية كالجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، وقد نظم ميثاق الأمم المتحدة أساليب عرض النزاع وكيفية البت فيها، وتصدر الجمعية العامة توصياتها في المنازعات التي تمس بالسلم والأمن الدوليين،

[1] تنص على انه" على الأطراف المتنازعة أن يلتمسوا الحل أولا بطريقة المفاوضات والتحقيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجئوا إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يختارونها.

أما في المنازعات الأخرى فهي بالأغلبية العادية، كما أن المنظمات الإقليمية تلعب هي الأخرى دورا هاما وذلك بموجب المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثاً: لجان تحقيق ولجان توفيق ، تقرر إذا كان موضع النزاع خلافا على وقائع معينة وتشكل لجانا لهذا الغرض، أو أن تطرح حلولا مقبولة للمشاكل موضع النزاع.

رابعاً: الطرق القضائية وتكون عبر:

- العرض على المحكمين بغرض الوصول إلى قرار ملزم في المنازعات الدولية يصدره قضاة اختارهما أطراف النزاع وفقا للقانون، ويكون التحكيم إجباريا إذا كان الاتفاق على التحكيم سابقاً على نشوء النزاع، ويكون اختياريا إذا كان الاتفاق لاحقاً للنزاع ونتيجة له.
- الطرح أمام محكمة دولية، بأن تطرح القضية أمام قضاة محكمة دولية معينة سلفاً، وبالتالي فإن القاضي يقضي وفق القانون الدولي الساري، وأهم محكمة دولية هي محكمة العدل الدولية بلاهاي.
- طرق أخرى: وهناك طرق أخرى لا يبيحها القانون الدولي حسب المادة الثانية من الميثاق الدولي في فقرتها الرابعة ،[1] رغم ذلك فإن هناك طرقا مختلفة منقضة لمواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومنها:

1 -استخدام القوة والإكراه المتجسدة في الاحتلال المؤقت، ضرب المدن، حجز السفن، والحصار البحري.

2 -الحرب، علماً بأن القانون الدولي يجيز قيام دولة بالدفاع عن نفسها، ولكن إذا كان دافع الدولة الرغبة في السيطرة والغزو وفرض سلطانها، فإنها تصبح عملا غير مشروع.

[1] وتنص على أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعهم في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

المبحث الثاني

المنظمات الدولية (I. O.) International Organization

في ظل التطورات التي برزت في نهاية القرن التاسع عشر وعلى مدى القرن العشرين وحتى يومنا هذا، وما واكب ذلك من تعقيدات في المجالات السياسية والعسكرية ونمو القدرة الإنتاجية في الدول الصناعية والأمور المشابهة، كل ذلك دفع الحكومات لأن تبحث عن أشكال جديدة للتعاون بين الدول لما نسميه بشكل عام منظمات دولية I.O. وبشكل أدق منظمات حكومية Intergovernmental Organizations (IGOs) وذلك لأن أعضاءها هم دول ذات سيادة Sovereign Nation-State في بداية نشأتها، وكانت أهداف هذه المنظمات محدودة من حيث الوقت والوظيفة، أما حالياً وبعد انتشارها فإن بعضها أصبح يملك هياكل تنظيمية واسعة، بل وأصبح للكثير منها ثقل في لعب دور حاسم بالتدخل في شؤون الوحدات السياسية.

بالرغم من أن موضوع المنظمات الدولية كان مدار دراسة منذ عقود عدة، إلا أنه فقط منذ وقت ليس ببعيد تم التمييز بين المنظمات الدولية التي يكون أعضاؤها من الـ Nation-States وتلك المكونة من المواطنين الخصوصيين تحت مظلة جماعات المصالح، وتمييزاً لهذه الأخيرة عن المنظمات الحكومية فإنها تدعى منظمات غير حكومية Nongovernmental Organizations (INGOs) وقد زاد عدد هذه المنظمات بشقيها الحكومي وغير الحكومي منذ الحرب العالمية الثانية، وليس هذا مدهشاً نظراً لعدد الدول التي تضاعف عدة مرات نتيجة استقلالها وحديثا نتيجة لتفسخ بعض الدول وانقسامها إلى دول مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، كذلك الأمر بالنسبة للمنظمات غير الحكومية [1]، إلا أنه من الجدير بالذكر أنه ليس كل المنظمات غير الحكومية ما زالت ملتزمة بأهدافها الأصلية.

المنظمات الدولية وطبيعتها

[1] Union of International Associations, Yearbook of I. O., Vol. I, 1992, App.5.

إن المفهوم العام للمنظمات الدولية، أنها كيان دائم تقوم بإنشائه ثلاث دول أو أكثر من أجل تحقيق أهداف مشتركة،[1]وهذا يتطلب منح هذا الكيان إدارة مستقلة، بكلمات أخرى، لا بد من توفر الشروط التالية على أية منظمة دولية أو عالمية وهي:

1 -الديمومة، أي أنها كيان دائم عبر أجهزته التي تباشر نشاطات مختلفة، ولتحقيق هدف هذه النشاطات لا بد من تواجد هذه الأجهزة بصفة دائمة من حيث الإدارة والتمويل والعضوية.

2 -الدولية، من أجل أن تكون منظمة دولية يتطلب الأمر موافقة الدول على تشكيلها بشكل اختياري أو إرادي، وهذا عكس ما يقوم به الأفراد أو المنظمات غير الحكومية.

3 -أهداف مشتركة؛ إذ غالباً ما تطغي صفة العمومية ذات الأهداف التي تشمل كل الدول الأعضاء وليس أحدها بصفة خاصة وإنما لتحقيق أهداف وقيم ومبادئ مشتركة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها، مما يقلص مجال التقارب والسير نحو مجالات التقارب.

4 -الإدارة المستقلة، بأن تكون المنظمة ذات شخصية قانونية مستقلة، حيث تنعكس تصرفات المنظمة على كل أعضائها وليس على كل دولة على حدا، ولذلك يشترط بأن يكون للمنظمة بنيانها التنظيمي الخاص ذات طاقم إداري وموظفين يدينون لها بالولاء وذات ميزانية واعتبارات دولية وامتيازات. مما يضفي عليها الصبغة القانونية إلى جانب الدولية.

من خلال ما سبق يستنتج أن بوسع المنظمة الدولية ممارسة الكثير من الأمور التي تعتبر حقا من حقوقها سواء على الساحة الدولية أو ضمن نطاق القانون الداخلي للدول، إذ يمكنها إبرام الاتفاقيات الدولية في الحدود اللازمة لتحقيق أهدافها، وحق المشاركة في إنشاء قواعد القانون الدولي، وحق تحريك دعوى المسؤولية الدولية؛ وحق التقاضي أمام المحاكم الدولية، أما على مستوى القانون الداخلي فيمكنها حق التعاقد والتملك واللجوء للقضاء.

[1] Michael Wallace & D. Singer, "Intergovernmental Organizations in the Global System"; A Quantative Description, I-O, Spring 1974, PP 239-87.

بصفة عامة تشكل المنظمات الدولية الإطار السياسي والتحالفات العسكرية أو الاقتصادية للمشاريع التعاونية، أما أهم الخصائص التي يجب أن تمتاز بها فهي[1]:

1 – أن الأهداف التي تسعى المنظمات الدولية تعكس مصالح عامة أو مجمع عليها من قبل الدول الأعضاء، أي أنها ذات طبيعة طويلة الأمد.

2 – التوصل إلى الأهداف المشتركة من الناحية النظرية على قدم المساواة، رغم أن ذلك من الناحية العملية لا يكون بشكل مطلق.

3 – الصفة المميزة في المنظمات الدولية هي إطارها المؤسسي، فقد يكون بسيطا جدا لا يتكون إلا من مجرد طاقم قليل من السكرتارية كما حدث الأمر في مؤتمر فينا، وقد يكون معقدا وشاملا يضم كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومات المشاركة كما هو الأمر في الـ E .C

4 – تنشأ المنظمات الدولية عادة عبر معاهدة دولية مشتركة وغالبا ما تسمى هذه المعاهدة بميثاق أو دستور.

5 – لها الشخصية القانونية الدولية، أي أنه بوسعها أن تتصرف كأي دولة.

تصنيفات المنظمات الدولية

لقد صنفت المنظمات الدولية إلى عدة أنواع بناء على اعتبارات جغرافية دستورية،[2]وبصورة أشمل يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1 – من حيث العضوية: إضافة إلى المنظمات العالمية (global) والإقليمية (regional)، فهناك المنظمات الدولية (international) التي يتخطى أعضاؤها أكثر من قارة، وخير مثال على ذلك OECD، وGATT، وهناك أيضاً المنظمات الكونية Universal وتتكون من 60 عضوا على الأقل، وبعضها يكون 30 عضواً من عدة قارات مثل GATT،UNESCO ، IAEA ، IFAD،FAO ، ICAO ، وبشكل عام، قد تكون العضوية جزئية تبعاً لرابطة تضامن محدودة الجغرافية، أو واسعة المساحة تعنى بأمور أمنية أو اقتصادية أو قومية أو عسكرية.

[1] Werner Feld & R. Jordan, I.O.: "A Comparative Approach", Praeger, London, PP.7-8

[2] Union of International Association, Yearbook, Vol. App.5.

2 – من حيث مجال النشاط: قد يكون شاملا ونوعيا وقد يكون ا مقتصرا على مجال محدد أو في مجالات متعددة، فهناك منظمة اليونسكو مثلا ومنظمة العمل الدولية اللتين يقتصر عملهما على مجال محدد، بينما نرى أن مجال عمل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية متعددة الاختصاصات.

3 – من حيث طبيعة النشاط: هناك نشاط سلوكي وآخر مادي، لتقرير قواعد قانون اتفاقيات أو قرارات أو مراقبة احترام سريانها أو القيام بالتصرف بمقتضى الوسائل التي تملكها بذاتها أو يعمل على صياغتها الأعضاء تحت تصرفها مثل المساعدات الدولية أو حفظ السلام ولكن نوع المنظمة يخضع لإرادة الدول، والنوع قد يتغير بحسب الإرادة.

4 – العضوية: إرادة الدول هي المحرك بقبول أعضاء جدد، أو حرمان أو تجميد أو فصل أحد الأعضاء.

5 – الاختصاص: وتتعد الاختصاصات في الأنشطة السلوكية والعملية وتتمثل في:

أ) اختصاص في البحث والدراسة والمناقشة: التداول بالمسائل المشتركة لاتخاذ القرارات المناسبة، وذلك في نطاق احترام السيادة للدول.

ب) اختصاص في إصدار قرارات غير ملزمة: وهو المبدأ المهيمن على الأعمال القانونية للمنظمات الدولية عبر إصدار توصيات، وهو أكثر مظاهر الاعتراف بدور الدول.

ج) إصدار قرارات ملزمة: ويكون ذا نطاق محدد، ويشمل:–

– الاتفاقيات الدولية بهدف تهيئة عمل المنظمات الدولية، كتقرير الحصانات، والمعرفة الفنية، وتنظيم تواجد القوات الدولية وأي اتفاقيات بين المنظمات نفسها.

– القرارات التنظيمية، وتعنى بتنظيم الشؤون الداخلية للمنظمة.

– قرارات تنفيذية، وتختص بالمنظمات غير الوطنية كالجماعة الأوروبية، أو قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع.

– إصدار لوائح دولية، وهي تشريعات دولية ذات قوة تنفيذية ملزمة تتمتع بأولوية في التطبيق على التشريعات الوطنية، وتسري بمجرد إعلانها للدول دون اشتراط إقرارها، ولا يظهر هذا النوع إلا في نطاق التعاون الفني الدولي.

- اختصاص الرقابة، وهو الأكثر أهمية بهدف ضمان التحقق من تطابق سياسات الدول، مع التزاماتها الدولية، سواء بموجب الميثاق أو الأعمال القانونية اللاحقة، مع مراعاة احترام السيادة بالحصول على موافقة مسبقة.

6 - **الهيكل التنظيمي:** إنشاء أجهزة تعمل لبلوغ الأهداف المشتركة، وتشمل:

1) تشكيل الأجهزة، إذ أن المساواة بين الدول أو عدمها تكون بموجب التمثيل والعضوية، والتشكيل يوضح ازدواجية المعاملة بالمنظمات مثل مجلس الأمن ومجلس الوكالة الدولية للطاقة النووية.
2) نظام التصويت: حيث أن المساواة تعني أن لكل دولة صوتاً، وعدم المساواة يظهر بحق الفيتو في مجلس الأمن مثلا أو أصوات إضافية للدول ذات المساهمة المالية المرتفعة بالمنظمات، كما أن القرارات بالإجماع- كما هو الحال في اجتماعات جامعة الدول العربية- أو بالأغلبية – في معظم المنظمات الدولية، ورغم أن الإجماع أو الأغلبية هي مظهر من مظاهر استقلالية الدول، إلا أن الاتجاه الجديد يمضي نحو تأكيد المساواة المطلقة تحت صورة التوافق.

التطور التاريخي للمنظمات الدولية

كانت أول منظمة دولية تنشأ هي ما عرف بمؤتمر فينا التي حاولت تأسيس تشاورات منتظمة بين الدول الكبيرة في ذلك الزمان، وقد اجتمعت عام 1815 لوضع الأسس الدبلوماسية لنظام أوروبي جديد بعد الدمار الذي خلفته حروب نابليون، وقد سبق هذا المؤتمر لجنة عرفت بلجنة الراين عام 1804 وعنت بتسيير أمور الملاحة للدول الواقعة على النهر، وقد أعطت اللجنة قوة كبيرة لتعديل قوانينها وتتصرف كمحكمة استئناف لقرارات المحاكم المحلية المتعلقة بمشاكل النهر.

كما بزغت في القرن التاسع عشر منظمات عنت بشكل رئيسي بأمور تقنية وغير سياسية، وعرفت هذه المنظمات باسم اتحادات دولية عامة Public International Unions وأهم هذه الاتحادات اتحاد التجارة العالمي ITU عام 1865 وUPU عام 1874، واتحاد السلك الحديدية IURFT عام 1890، وهناك اتحادات غير سياسية تعاملت بمواضيع شتى مثل الزراعة، الصحة، المقاييس والموازين، والأدوية، والمخدرات وغيرها، وتم تفصيل عمل بعض هذه الاتحادات مثل اتحاد البريد العالمي UPU، أما المحاولة الأولى لتوحيد أوروبا اقتصاديا فقد كان عبر تأسيس Zollverein الألمانية عام 1834 والذي استمر حتى عام 1867، أما أول محاولة

كبيرة من أجل تنظيم الأمن العالمي، للتسويات السلمية، للنزاعات عبر آلية حل النزاع فقد كانت عبر خلق ما عرف بعصبة الأمم.

وقد أسست عصبة الأمم عام 1919 من قبل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وقد نشأت الفكرة على يد وزير الخارجية البريطاني Edward Gray وتبناها بشكل رئيسي وكبير الرئيس الأمريكي Woodrow Wilson وكان هدفه صياغة فكرة الأمن الجماعي Collective Security ورؤية معاهدة فرساي تتضمن نصا لإنشاء تلك المؤسسة الراعية، وقد تم إدراج نص التأسيس بالفعل في 1919/1/25 رغم أن الولايات المتحدة لم تكن عضوا بها، وعقدت عصبة الأمم أول اجتماعاتها في 1920/1/10، ورغم أن عصبة الأمم تمكنت من حل النزاعات الثانوية العالمية في عشرينات القرن العشرين، ولكنها وقفت عند كوارث ثلاثينيات القرن أو الحرب العالمية الثانية، مما استدعى تفكيك المؤسسة من تلقاء نفسها والاستعاضة عنها بمنظمة الأمم المتحدة عام 1945.

أما من حيث هيكلتها ، فقد كان مجلسها مكوناً من أربعة مقاعد دائمة لبريطانيا، ايطاليا، فرنسا، واليابان، بالإضافة إلى مقاعد أخرى غير دائمة، وكانت الاجتماعات تمثل بمندوبين من دول العصبة، وتمثل الأشكال في التصويت على القرارات بشكل جماعي، الأمر الذي لم يكن واردا على أرض الواقع، ناهيك عن عدم اكتمال النصاب من قبل الدول الأعضاء بعدم التمثيل الدائم في جنيف مقر العصبة، بالإضافة إلى انشغال العصبة في أمور دولية أخرى كالمحكمة الدولية.

ويمكن تلخيص أسباب فشل عصبة الأمم في النقاط التالية

1 -لم يكن للعصبة قوات مسلحة.

2 -اعتماد التصويت بالإجماع بدلا من إتباع رأي الأغلبية.

3 -عدم احتواء العصبة دولا مهمة كالأمم المتحدة التي تهربت من مسؤولياتها بإنجاح المنظمة، وطرد الاتحاد السوفيتي بعد غزوه لفنلندا.

4 -انسحاب كل من ايطاليا واليابان وانضمام ألمانيا لفترة قصيرة، وذلك لشعور هذه الدول بتظلمها ولتعارض مبادئ المنظمة ومصالح هذه الدول القوية.

5 -عدم فاعلية العصبة تجاه الغزو الإيطالي لإثيوبيا منتصف ثلاثينات القرن العشرين.

6 -البطء في اتخاذ القرارات التي كانت تتطلب الحسم.

7 -التفات بعض الأعضاء المهمين لمصالحهم الوطنية وعدم الاكتراث بقضايا عالمية[1].

برغم ذلك لا يمكن إنكار الدور الذي حاولت المنظمة القيام به مثل تنفيذ نظام الانتدابات، وتبنيها لقضايا حقوق الإنسان، ونشاطها في تقديم مقترحات وتوصيات إلى جمعية العصبة ومجلسها والقيام بمؤتمرات اقتصادية، وتشجيع الدراسات وتقديم التقارير المتعلقة بمنظمة الصحة، وأنشأت منظمة الاتصالات ولجانا خاصة بنزع السلاح، والقضايا العسكرية، والتعاون الثقافي، ووسائل مقاومة المخدرات وإلغاء السرقة والبحث في مشاكل اللاجئين، ووسائل تسوية النزاع، ولجان تعديل ميثاق عصبة الأمم ولجانا أخرى لمتابعة تنفيذ معاهدات السلام، وغير ذلك.

المبحث الثالث

الأمم المتحدة

إن غريزة القتال متأصلة في الطبيعة البشرية منذ بدء الخليقة، ومع تقدم العلم والتكنولوجيا جرى تغير دراماتيكي في فن القتال نتج عن اختراع أدوات قتال، وهذا بدوره استبدل بحروب، حتى انه يمكن القول أن تاريخ حضارتنا هو تاريخ حروب عبر محاربة الإنسان ضد غيره من بني جنسه، ومع ذلك فإن الخوف من الموت والفناء والدمار الناجم مباشرة عن الحرب جعل العقل البشري يبحث عن وسائل لتجنبه الحروب، وقد تمخض عن ذلك اختراع عصبة الأمم كما رأينا سابقاً بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن مع الأسف كانت الرغبة البشرية للسلام قصيرة بعد أن بددتها الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من خسائر بشرية ضخمة مما حدا بالعقل البشري مرة أخرى للبحث عن بدائل دولية فعالة لضمان السلام والأمن، وقد توجت تلك الجهود باختراع هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر عام 1945[2].

[3]وقد قامت المنظمة على أسس حكومية عالمية، شاملة وتدور حركتها بين:

أ) التبعية للدول الأعضاء ب) الاستقلالية عنها في مجالات ضيقة، وتكون هذه التبعية في مجالي الأهداف والمبادئ ثم في استمرارية النشاط، وأهداف الأمم المتحدة ذات طابع العمومية والتوفيقية؛ أي عدم تحديد مضمون معين وتتلخص في[4]:

---

[1] انظر خطاب ولسون أمام العصبة في 1919/9/25 في الموسوعة الإنجليزية حول عصبة الأمم على موقع الانترنت.

[2] حسن نافعة(1995)، الامم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ عام 1945.، ص 73.

[3]

[4] انظر المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

1- حفظ السلام والأمن الدوليين.

2- تطوير علاقات الصداقة بين الأمم.

3 -التعاون الدولي لحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وتشجيع حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

4 -تعمل كمركز لانسجام عمل الأمم من أجل تحقيق الغايات المذكورة أعلاه.

إلا أن أهم هدف دون منازع هو حفظ الأمن والسلام الدوليين، يتأتى ذلك عبر حل المنازعات بالطرق السلمية، تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، منح الأمم المتحدة سلطة اتخاذ تدابير عقابية، ضرورة معاونة الأمم المتحدة في الأعمال التي تنفذها في هذا المجال بموجب الميثاق، والعمل على مراعاة الدول غير الأعضاء بما يتخذ من تدابير.

من ناحية أخرى، لم يبين الميثاق ما هو المقصود باستخدام القوة المنهي عنها، أي إذا ما كانت قوة عسكرية أو ضغوط سياسية واقتصادية، إذ أن عمومية النص تسمح بالاجتهاد في تحديد المقصود، وحتى بعد أن حاولت الأمم المتحدة تحديد مضمون تعزيز العدوان إلا أنه كان توصية، كما أن النهي عن استخدام القوة لا ينطبق في حالة ممارسة حق الدفاع الشرعي[1]، وهكذا فإن نشاط الأمم المتحدة يكون أسير إرادة الدول الأعضاء، وكذلك الأمر بالنسبة لهدف تدعيم التعاون الدولي؛ إذ تركت درجة التنسيق وتحديد الأولوية للدول الأعضاء، ويتضح ذلك من خلال المبادئ التالية:

- مبدأ السيادة القائم على مبدأ المساواة.
- مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية.
- مبدأ حسن النية في الوفاء بالالتزامات الدولية.

أما التبعية في مجال استمرارية عمل الأمم المتحدة فتتضح من خلال:

جهة العضوية ، حيث أن الانضمام للعضوية اختياري وليس إجبارياً، واستيفاء شروطه تقرره الدول بالجمعية العامة ومجلس الأمن.

استقلالية الأمم المتحدة عن الأعضاء: أي إمكانيتها على القيام أو الامتناع عن عمل دون تأثير الدول الأعضاء؛ القدر المسموح به لها للتصرف ذاتيا بما يتطابق وفكرة الشخصية القانونية، حيث أنها إرادة تنسب إلى كل الدول الأعضاء، ويتم إكمالها تلقائياً ولا تختلط بإرادة كل

[1] حسب المادة 51 من الميثاق.

دولة عضو، ومن مظاهر الاستقلالية ما يلاحظ بالمجالين الأساسيين: التنظيم والاختصاصات؛ فتبرز الاستقلالية في مجال التنظيم عبر إنشاء أجهزة ذات تشكيل محدود مثل مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتبارات السرعة والفعالية، أو إنشاء أجهزة مستقلة عن حكومات الأعضاء، حيث أن أعضاء هذه الأجهزة لا يمثلون حكوماتهم مثل محكمة العدل الدولية.[1]

ومن الاختصاصات التي ينخفض تأثير الدول عليها اختصاص المناقشة والتداول، ويمارس تلقائيا ودوريا دون طلب من الدول الأعضاء مثل مناقشة سلوك الدول قياسا للغايات بهدف إضفاء حياد على النصوص أو اختصاص اتخاذ أعمال قانونية ملزمة وغير ملزمة كما تمت الإشارة إليها سابقاً.

القضايا السياسية والأمنية

كما اشرنا آنفا أنه يقع على كاهل الأمم المتحدة مسؤولية حفظ السلام والأمن الدوليين كما نص على ذلك الميثاق في مادته الأولى، ولتعزيز ذلك أوكلت للمنظمة المسائل الأمنية، ويتضح أداؤها من خلال الواجبات الملقاة عليها وهي: وضع قوات عسكرية تحت تصرفها، تنظيم التسلح والمراقبة الدولية للطاقة النووية:

أولاً: القضايا السياسية: إن أصعب مهمة تواجهها الأمم المتحدة هي التعامل مع القضايا السياسية، ولتقييم عملها في هذا الحقل لا بد من أخذ الملاحظات التالية بعين الاعتبار:

1 -بداية يجب التذكر أن الميثاق يفرض المسؤولية الأولى على مجلس الأمن ولكن في ظروف معينة، يمكن للجمعية العامة أن تلعب دورا ما.

2 -يجب التذكير أم مجلس الأمن لا يخضع لإجراء خاص، أي أنه مفوض لاستخدام أي أو كل الطرق من أجل التوصل إلى تسوية أو بإمكانه اختراع طرق خاصة به.

3 -الفرق بين القضايا السياسية والقانونية لا يغيب عن الذهن، ولكن لا يجب المبالغة في التأكيد عليه، من ناحية عامة تذهب النزاعات السياسية إلى مجلس الأمن و/أو إلى الجمعية العمومية بينما تذهب النزاعات القانونية إلى محكمة العدل الدولية، ولكن أية محاولة تقسم كل النزاعات إلى نوعين سيؤدي إلى بعض الإرباك.

[1]

إن ما يسمى عمليات حفظ السلام ربما تكون الأكثر شيوعا في نشاطات الأمم المتحدة المختلفة، ويمكن تصنيف هذه العمليات المستمرة حتى يومنا هذا إلى أربعة أقسام:

1 -جماعات رقابة للإشراف على خطوط الهدنة أو الهدن (جمع هدنة).

2 -قوات عسكرية تكون بين الجيوش المتحاربة وتقوم بدوريات على الحدود.

3 -قوات عسكرية منتدبة من أجل كبح جماح النزاع العسكري بكل الوسائل الضرورية. وللمساعدة في حفظ الأمن الداخلي.

4 -وجود عسكري لمنع توسع نزاع طائفي والأمثلة على النموذج الأول العمليات التي حصلت في البلقان (1946-1947)؛ اندونيسيا (1947-1949)؛ فلسطين (1947-1964)؛ كشمير (1948-1964)؛ لبنان (1958)؛ غرب إيران (1962-1963) واليمن (1963-1964)، ومن الأمثلة على النموذج التالي UNEF (Patrol on the Israeli Border) وعلى الثالث ONUC (The Operation on the Congo) وعلى النموذج الرابع UNFICYP (The Cyprus Force)

إن سجل الأمم المتحدة زاخر في تعامله مع عدد كبير من النزاعات السياسية، ورغم أن المنظمة لم تحقق نجاحات باهرة إلا إنها ساعدت بشكل مباشر أو غير مباشر في حل نزاعات كثيرة التي كان من الممكن أن تهدد السلام الدولي[1]، ومن هذه النزاعات:

1 -إيران: وكان أول نزاع يوجه للأمم المتحدة، وتم تسويته كليا عبر المفاوضات المباشرة بطلب من مجلس الأمن.

2 -اندونيسيا: وكانت أول حالة تستخدم فيها اللجنة الخاصة، وبعد عناد من الدولة المعتدية، إلا أنها تعاونت وخنعت للتسوية المرضية.

3 -اليونان: وقد سجل هذا النزاع استخدام الفيتو عدة مرات ومشاركة الجمعية في حل النزاع عدة مرات.

4 -كشمير: وقد أنتج النزاع الهندي الباكستاني الاستعمال المهم الأول للوساطة الشخصية، حيث لم يتمكن مجلس الأمن من القيام بأي شيء عدا استمرار الهدنة.

5 -فلسطين: وهي حالة مختلفة حيث لم ينشأ النزاع نتيجة شكوى.

---

[1] Year book of the UN.

6 -كوريا: حيث أن الاضطهاد الشيوعي في كوريا جعل الأمم المتحدة تستخدم العقوبات العسكرية لأول مرة.

7 -السويس: وقد لوحظ خلال الأزمة إنتاج أنواع جديدة من التحزب بين أعضاء مجلس الأمن.

8 -هنغاريا: وقد تزامنت هذه الأزمة مع أزمة السويس، ولكن على عكس ما حدث في أزمة السويس، فلم يكن بوسع الأمم المتحدة أن تجبر الاتحاد السوفيتي على وقف عملياته العسكرية والانسحاب من هنغاريا.

9 -الكونغو: وهي الحالة الأولى استخدمت فيها الأمم المتحدة قواتها بشكل ضخم في حفظ السلام ولمساعدة بناء الأمة.

10 -قبرص: وهنا استخدمت الأمم المتحدة عمليات محدودة، دون أن تتحمل أعباء مادية ثقيلة، وكان نجاحها محدوداً في نزع فتيل التوتر بين القبارصة الأتراك واليونان.

11 -الحرب العربية الإسرائيلية 1967: وقد انخرطت الأمم المتحدة في هذا النزاع بعدة طرق، ورغم التطورات التي حصلت آنذاك، إضافة إلى الأوضاع المختلفة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ولعناد إسرائيل ليعيق الأمم المتحدة من لعب دور فعال، لم يتح للمنظمة الدولية إلا فعل القليل.

ثانياً: القضايا الأمنية : لقد حدد الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة المساحة الواسعة من القضايا الأمنية، وقد ارتبطت البنود المتعلقة بالقضايا الأمنية بتطوير أسلحة الدمار الشامل تحت ثلاثة عناوين: قوات مسلحة تابعة للأمم المتحدة؛ تنظيم وتقليص التسلح ومراقبة الطاقة النووية.

الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة

قبل الخوض بهيكلية المنظمة والأجهزة التي تتكون منها لا بد من ترسيم السمات العامة لهذه الأجهزة:

1 -محدودية الدور: حيث أن هذا الدور يعتمد على إطار الحوار الدائم بين الدول، الأعضاء ما دام هناك ميل للدول للنزوع إلى الدبلوماسية الثنائية ومجموعات العمل.

2- خضوع الأجهزة للتطور، مما أحدث تعديلا غير دستوري للميثاق.

3- صعوبة تحقيق المركزية- الدولية بسبب أهمية المصالح الشخصية للدول والتجمعات الإقليمية التي تطغي على المصالح العامة للمجموعة الدولية.

4- الازدواجية في مجال الاختصاص مثل حفظ الأمن والسلم التابع لمجلس الأمن والجمعية العامة.

5- تقييم فاعلية الأجهزة، فالأجهزة عبارة عن وسيلة بما يعني وجود نشاط معين تسعى المنظمة الدولية لتحقيقه بما يتطلب إنشاء جهاز؛ أي أن وجود الجهاز يقيم بنوعية النشاط الذي يؤديه ومدى تأييد الدول له.

أولاً: الجمعية العامة.

1 -**تركيبها:** يرتكز على مبدأ المساواة والاتجاه نحو التوازن في توجيه الأمم المتحدة، فلكل دولة صوت بالرغم من أنه يحق لكل دولة أن ترسل خمسة ممثلين من حكومتها، وللعضو أيضاً إضافة مستشارين أو خبراء، ولم يطرأ أي تغير على ذلك إلا عام 1974 عندما تم دعوة حركات التحرير لتكون لها عضوية مراقبة، أما من حيث رئاسة الجمعية فيتم انتخاب الرئيس لمدة 12 شهراً وعادة ما يكون من دولة صغيرة، ولكن يجب التنويه أنه بالرغم من أنه يتم انتخاب الرئيس من قبل الجمعية، إلا أن الاختبار يقع عليه بعد إجراء محادثات من وراء الكواليس، وقد خيمت على الجمعية، مثلما على مجلس الأمن، نزاعات بين القطبين – أمريكا والاتحاد السوفيتي – حيث كانا يسويان أمورهما على حساب الدول الصغيرة التابعة لهما، وكذلك الأمر بالنسبة لنائب الرئيس ولرؤساء اللجان السبعة وكل هؤلاء المسؤولون إضافة إلى الرئيس يكونون اللجنة العامة، التي تعمل كلجنة توجيه لكل جلسة.

2 -**تنظيم العمل:** استنادا إلى طبيعة الجهاز (كونه غير دائم الانعقاد) فإن تنظيم العمل يرتبط بالطبيعة فهناك:

أ) دورات الانعقاد: هناك جلسة عادية تعقد مرة واحدة في السنة وتبدأ في يوم الثلاثاء الثالث من سبتمبر من كل عام وتستمر حتى منتصف ديسمبر، وهناك جلسات خاصة يتم الدعوة لها من قبل مجلس الأمن، أو أغلبية الدول الأعضاء، حيث يوجه الأمين العام الدعوة طبقاً لقرار الاتحاد من أجل السلم كما حدث في 1950/11/3، وهناك جلسة طارئة استثنائية تعقد خلال 24 ساعة يطلب من الأعضاء التسعة غير الدائمين بمجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الجمعية العامة.

ب) نظام التصويت: ويقوم على مبدأ أغلبية الثلثين للأعضاء الحاضرين والمصوتين وذلك بالنسبة لكل القضايا المهمة، وبعض هذه القضايا تتضمن توصيات بشأن السلام والأمن؛ انتخاب أعضاء لمجلس الأمن؛ المجلس الاقتصادي، الاجتماعي؛ الاعتراف بدولة جديدة، تعليق وطرد دول أعضاء، وقضايا وصاية وأمور تتعلق بالموازنة، أما القضايا الأخرى فيمكن البت بها عبر الأغلبية البسيطة (النصف + 1)، ولكن المشكلة هي بأن الاختصاصات التي تطبق فيها

الأغلبية لا تخرج عن كونها توصيات غير ملزمة بما في ذلك توصيات الجمعية العامة، وأمام التعارض، تم الاتجاه إلى صيغة التوافق.

ج) اللجان: نظرا لضخامة الجهاز (الجمعية العمومية) فإنه يعمل من خلال لجان توزع عليها الأمور المناطة بكل منها بناء على توصية اللجنة العامة، واهم هذه اللجان إضافة إلى اللجنة المذكورة أي اللجنة العامة هي:

- اللجنة الأولى وتشرف على قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.
- اللجنة السياسية الخاصة.
- اللجنة الثانية وتشرف على الأمور الاقتصادية والمالية.
- اللجنة الثالثة وتشرف على الأمور الاجتماعية والإنسانية والثقافية.
- اللجنة الرابعة وتشرف على أمور فك الاستعمار، الـ Decolonization.
- اللجنة الخامسة وتشرف على الأمور الإدارية والمالية.
- اللجنة السادسة وتشرف على الأمور القانونية.

بالإضافة إلى ذلك هناك ما يسمى باللجنة الإجرائية ولجان الخبرة.

الأجندة: تمارس الجمعية العامة عملها بناء على أجندة يعدها الأمين العام في شهر تموز، وتشمل تقرير الأمين العام السنوي، تقارير الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة، مواضيع مقترحة من الأعضاء، وتقوم اللجنة العامة بتنقيح هذه الأجندة حتى تتفادى التكرار والالتباس.

هـ) اختصاصات الجمعية العامة: ويمكن تصنيفها إلى :-

- مركزية الاختصاص: حيث تقوم كافة الأجهزة بما في ذلك مجلس الأمن بإعلام الجمعية العامة بوصفها الجهاز المركزي.
- عمومية الاختصاص: ويشمل كل المسائل التي تدخل نطاق الميثاق بما يجعله اختصاصا عاما، على سعته فإن ممارسته مقيدة ببعض الأوجه، ويتم ذلك عندما يباشر مجلس الأمن مهامه فقط في مجال الأمن والسلم، فليس لها أن تقدم موقفا أو توصية إلا بطلب من المجلس، كما ليس لها أن تتدخل كأمم متحدة في صميم السلطات الداخلية للدول.

و) الطبيعة القانونية: ليس للمنظمات الدولية اختصاص ذو أثر ملزم قانونيا إلا في حالات محددة، أي أن إصدار قرارات ملزمة أمر غير شائع، لذا يجب التمييز بين القرار والتوصية، إذ يترتب على القرار آثار قانونية ملزمة في الأمم المتحدة، وعلى مستوى الجمعية العامة أن تتصرف إزاء

هذه إلى القضايا الداخلية للمنظمة مثل انتخاب أو إنشاء أجهزة وإقرار ميزانية، وهي تصنف بالقرارات الفردية، أما القرارات المشتركة فهي الصادرة عنها وعن مجلس الأمن في آن واحد، وتشمل تكوين المنظمة قبول أو وقف أو طرد عضو، ثم اختيار قضاة محكمة العدل الدولية، والأمين العام للأمم المتحدة، أما التوصيات في إطار الاختصاص العام للجمعية العامة فلا تعدُ ملزمة إلا بعد قبولها من الدولة المعنية.

ز) التطوير بالاختصاص: حيث أن قرار الاتحاد من أجل السلم وتغير النظرة إلى التوصية التي كانت غير ملزمة بذاتها، فإن المبادئ التي تشملها يجب أن تلتزم بها الدول لأنها تأسست على نصوص الميثاق.[1]

ثانياً: مجلس الأمن

يمتاز مجلس الأمن عن بقية الأجهزة في الأمم المتحدة من حيث التشكيل، التصويت.

1 - **التشكيل:** وهو ترجمة حقيقية للفوارق القائمة بين الدول، وقد حوى في البداية 11 عضوا، خمسة منهم دائمو العضوية. (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي سابقا، بريطانيا، فرنسا والصين) وقد ازداد عدد الأعضاء غير دائمي العضوية إلى عشرة عام 1965، ويتم انتخاب هؤلاء دوريا كل سنتين حسب الكوتة التالية: 5 لإفريقيا، 2 لأمريكا اللاتينية، 2 لأوروبا الغربية، 1 لأوروبا الشرقية، وتجدر الإشارة إلى انه يحق للدول التي لها مصالح وحركات التحرير المشاركة بالنقاش دون التصويت، وهذا التشكيل يؤكد حقيقتين : الأولى أنه اعتراف وتكريس للأوضاع السائدة في العلاقات الدولية من وجود دول لها إمكانات تمكنها من توجيه العلاقات الدولية فتحظر بالتمثيل الدائم حتى تتصدى للمشاكل الدولية، وعليه فإن مجلس الأمن لا يأخذ مبدأ المساواة بالتمثيل (إضافة إلى حق الفيتو)، والحقيقة الثانية أنه عدا عن الاعتراف بالفوارق بين الدول فهو بلورة جهاز محدد العضوية لمواجهة أوضاع تهدد السلم، أي التمثيل المحدود.

2 - **إدارة المجلس:** يقوم على مبدأ الاستمرارية، لهذا يتواجد أعضاؤه بصفة مستمرة بالمقر، ويعقد بصورة دورية أو بدعوة من رئيسه، والرئاسة تكون بالتناوب ومدتها شهر، وله أن يعقد اجتماعاته خارج المقر.

3 - **التصويت:** إن فاعلية الأمم المتحدة تكمن في اعتمادها على نظام التصويت بالمجلس فحسب المادة 27 من الميثاق يكون لكل دولة بالمجلس صوت واحد، وتؤخذ القرارات والتوصيات بغالبية

[1] http://www.un.org/ar/ga. الأمم المتحدة، الجمعية العام /

تسعة أعضاء (أصوات) بشأن الأمور الإجرائية، أما القضايا الجوهرية وغير الإجرائية، فتكون بغالبية تسعة أعضاء يتوجب أن تكون الدول دائمة العضوية من بينها، وهذا بشير إلى أن منح الخمسة دائمي العضوية حق الفيتو افرغ الأغلبية من مضمونها، ففي حالات معينة لا يصدر القرار إلا بموافقة جماعية من الدائمة العضوية، كما أن منح حق الاعتراض لا يستخدم في المسائل الإجرائية وإنما الموضوعية، والملاحظ أن مجلس الأمن نفسه هو الذي يكيف المسائل المعروفة إن لم يحدده الميثاق، ولقد اتفقت الدول دائمة العضوية على حصر المسائل الإجرائية، وخارج هذا النطاق من المسائل تخضع لتكييف الدول الخمس وبموافقتها حتى تصبح موضوعية، فإذا كانت الدائمة طرفاً في نزاع فلا يحق لها التصويت.

4 -**اختصاصات مجلس الأمن:** إن الأهمية الأكثر اختصاصا وشمولا تكمن في التصدي لمهمة حفظ الأمن والسلم، ويعمل المجلس من أجل السرعة والفعالية بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة في هذا الاختصاص عبر الأشكال التالية:

أ -التدخل غير المباشر: تهيئة المناخ لحل المنازعات دون أن يكون تدخله ملزما للأطراف أو أن يتخذ من جانبه إجراءات ملزمة لإنهاء النزاع أو تجميده، وقد يباشر المجلس هذا الاختصاص بمبادرة من المجلس نفسه أو بطلب من الجمعية العامة، الأمين العام، الدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء بالأمم المتحدة التي تكون طرفا بالنزاع وتقبل التزامات الحل السلمي، وفي كل هذه الحالات فان تدخل مجلس الأمن ليس إلزاميا، أما اختصاصات مجلس الأمن هنا فهي: دعوة الأطراف إلى تسوية النزاع بالطرق المنصوص عليه بالمادة 33؛ التفاوض، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، القضاء، أو اللجوء إلى المنظمات الإقليمية، ويلاحظ أن دعوة المجلس اختيارية وليست إلزامية.

ب -التدخل المباشر: من حق المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة والملزمة لدى وقوع ما يهدد مثلا السلم أو يخل به، أو حدوث عمل من أعمال العدوان، وتدخل المجلس هنا تلقائي، وله أن يتخذ ما يلزم لدرء أي من الأوضاع المذكورة، وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق، ومن خصائص التدخل المباشر:

- تأزم الوضع الدولي: نتيجة حدوث ما من شأنه أن يهدد السلم أو يخل به، أو وقوع عمل من أعمال العدوان، وتقرير توافر حالة من هذه الحالات يعد من المسائل الموضوعية (أي قرار بالأغلبية) بما فيها موافقة الدول الدائمة العضوية، لكن الخلافات شبه دائمة.

– اتخاذ قرارات ملزمة، ويكون بتضافر الجهود، التعهد الذاتي، والامتناع عن معارضة القرارات، وهذا يشكل ثورة بالتنظيم الدولي.

– امتناع الدفع بقيد الاختصاص الداخلي: إن مبدأ عدم التدخل بالسلطات الداخلية للدول لا يخل بتطبيق تدابير القمع بالفصل السابع.

– سلطة إعلاء في اتخاذ التدابير المناسبة: للمجلس سلطة تقديرية باتخاذ الإجراء المناسب حسب الظروف المتغيرة.

مضمون اختصاصات المجلس:

أ –تدابير مؤقتة: ما لا يخل بحقوق المتنازعين ومطالبهم.

ب عسكرية: اثر فشل التدابير الغير عسكرية باستخدام القوة.

ج– غير عسكرية: اقتصادية وسياسية وغيرها.

وهناك اختصاصات أخرى هي:

1– انفرادية:

– مباشرة وتشمل وظائف الأمم المتحدة المتعلقة بالمواقع الإستراتيجية (عندما يباشر المجلس مهامه).

– تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية.

– تحديد شروط التقاضي أمام المحكمة.

– تنظيم التسليح الدولي عبر لجنة أركان الحرب.

2– مشتركة:

– اختيار الأمين العام للأمم المتحدة.

– قبول الأعضاء الجدد بالأمم المتحدة.

– وقف العضوية .

– الفصل أو الطرد من الأمم المتحدة.

– انتخاب القضاة بمحكمة العدل.

– تحديد شروط انضمام الدول غير الأعضاء في النظام الأساسي لمحكمة العدل.

ثالثاً: وكالات هيئة الأمم المتحدة

من أجل مساعدة المنظمة للقيام بعملها على الوجه الأكمل تشكلت في المنظمة 15 وكالة متخصصة تقدم خدمات دولية في النواحي الاقتصادية والثقافية والفنية وهذه الوكالات هي:

IBRD	البنك الدولي للإعمار والتنمية
IDA	مؤسسة التنمية الدولية
IFC	المؤسسة المالية الدولية
IMC	المنظمة الاستشارية للملاحة الدولية
ITU	اتحاد الاتصالات الدولي
UNESCO	المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة
WHO	منظمة الصحة الدولية
WMO	منظمة الأرصاد الجوية العلمية
ICAO	منظمة الطيران المدني الدولي
IFAD	الصندوق الدولي للتطور الزراعي
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية
UPU	اتحاد البريد العالمي
WIPO	منظمة الحقوق الفكرية الدولية

بجانب هذه الوكالات المتخصصة، أوجدت الجمعية العامة وكالات مشابهة لتلبية احتياجات أخرى وطارئة مثل UNDP (برامج هيئة الأمم للتنمية)، UNHCR (مفوضية هيئة الأمم العليا للاجئين)، UNICEF (منظمة هيئة الأمم لرعاية الأطفال)، وبعض المنظمات ركزت على مناطق جغرافية معينة[1]

[1] روبرت كاتزر، ترجمة، السياسة الدولية المعاصرة، عمان، مركز الكتاب الأردني، 1989.

المبحث الرابع

المنظمات الإقليمية

بالرغم من أن بعض أنواع المنظمات الإقليمية وجدت حتى قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أن الإقليمية مورست فقط بصورة محدودة في الأمريكيتين، ومناطق البلقان والبلطيقي، والمنظمات الإقليمية هي نوع من الاتحاد الرسمي لدول ذات سيادة لإقليم معين ذات تنظيم دائم، وليس بالضرورة أن تكون كل دول المنطقة أعضاء في المنظمة، فجامعة الدول العربية لا تضم كل دول الشرق الأوسط، ومنظمة الدول الأمريكية لا تضم كندا، وبالمقابل فإن حلف شمال الأطلسي يضم دولا مثل ايطاليا، اليونان وتركيا رغم أن هذه الدول ليست شمال أطلسية، وتعتبر المنظمات الإقليمية أهم وأعلى مرتبة وأقوى من المنظمات العالمية، لأن أعضاءها يشعرون بقدر أكبر من الانخراط، وفي الوقت نفسه لا تعد المنظمات الإقليمية مضادة للمنظمات الدولية، بل ويمكنها أن تعملا بجانب بعضها [1]، وقبل الإشارة إلى بعض هذه المنظمات لا بد من الإشارة إلى الحقائق التالية:

- أن المنظمة الإقليمية تضم عددا محدودا من الدول تقوم بينها رابطة تضامن محدودة فتجمع بينها (محدودية الرابطة تؤدي إلى محدودية العضوية).
- تكمن أهمية التنظيمات الإقليمية لمواجهة المشاكل والحلول الإقليمية واستخدامها في تحقيق فكرة الأمن الجماعي المتعذر عالميا، وأولويتها حل المشاكل الاقتصادية عبر صيغ التكامل، أي أن النظام العالمي أصبح يستند إلى التعامل الذي يتم من خلال وعبر وبين المجموعات الإقليمية.
- لا تنفرد المنظمات الإقليمية بوجود قواعد قانونية خاصة بها، فالمنظمة الإقليمية جزء من التنظيم الدولي، لكن محدودية الدول الأعضاء عدديا يؤدي إلى فاعلية أفضل على مستوى المنظمة الإقليمية، مع الإشارة إلى أن فاعليتها لا تتوقف على مدى السلطات والاختصاصات الممنوحة لها بقدر ما تتوقف على اتجاه إرادة الدول الأعضاء لتعزيز رابطة التضامن فيما بينها.
- الرابطة الإقليمية أكثر رسوخا لكنها غير كافية في كل الظروف، لذا يتميز العصر الحالي بتعايش الأكثر رسوخا لكنها غير كافية في كل الظروف، لذا يتميز العصر الحالي بتعايش

[1] أحمد أبو الوفا (1999)– جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية، دار النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى ،ص 14 .

الإقليمي مع العالمي، وعلى صعيد العلاقات الخارجية للإقليمية فلها مستويان، الأول وفقا للمظاهر التقليدية (بينها وبين الأمم المتحدة، والثاني المظاهر الجديدة (العلاقات بين المنظمات الإقليمية نفسها وبين هذه المنظمات والدول غير الأعضاء)[1].

حلف شمال الأطلسي (الناتو) NATO

يمكن القول أن الأحلاف والتكتلات – لا سيما العسكرية منها – كانت السمة البارزة في القرن العشرين، وقد اتخذت صورا متعددة لتحقيق مصالح مشتركة للدول الحليفة، وزيادة القدرات الدفاعية لهذه الدول لدرء أي عدوان عليها، وقد كان لظهور كتلتين عقب الحرب العالمية الثانية، الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، والشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي، أثره في إتباع قطبي العالم سياسات استقطاب واستقطاب مضاد، الأمر الذي أدى إلى تجنيد العديد من الدول إلى إحدى المعسكرين مما أنتج انقسام العالم، وهو ما عرف بمرحلة "الحرب الباردة"، وهكذا وبدلا من أن تستثمر الدول المنتصرة نصرها ظهرت تكتلات وحرب من نوع آخر غير معلنة، وكانت الأحلاف العسكرية ابرز أدواتها ومنها حلف شمال الأطلسي عام 1949[2]، وقد انعكست السياسات الإستقطابية على الخريطة السياسية، وأدى ذلك إلى اختراق أمن الدول الصغرى من قبل الدول العظمى من أجل مصالحها الخاصة، وقد اتخذ الصراع السياسي في المجتمع الدولي في عصر الحرب الباردة عدة أشكال هي:

1 -**الصراع العنيف:** ويقصد به الحرب أو الصراع المسلح الذي يلجأ فيه إلى العنف والقتال دفاعا عن المصالح الحيوية.

2 -**الصراع غير العنيف:** ويشمل كافة أنواع الصراع الأخرى بوسائل التنافس السلمي كالدبلوماسية والاقتصادية.

3 -**الصراع منخفض الحدة:** ويشمل العديد من الإجراءات العسكرية المحدودة المتدرجة في الشدة بدءا بالحصار السياسي والاقتصادي وكذلك البحري أو الجوي، وانتهاء بالضربات الجوية والصاروخية دون اللجوء للحرب الشاملة بما فيها القوات البرية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة أخذت التساؤلات تطرح حول جدوى بقاء الحلف، فإذا كان الهدف من قيام الحلف هو الدفاع عن المصالح الغربية من الكتلة الشيوعية التي أقامت لاحقاً حلف وارسو،

[1] مصطفى سلامة حسين،(200) المنظمات الدولية ، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص 13-15

[2] Survey of International Affairs- 1949-1950, 125-130

فإن انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية برمتها إضافة إلى حلف وارسو، ينهي الهدف من قيام حلف الناتو، وإذا كان ذلك يتم في بيئة دولية جديدة تعرف بالنظام العالمي الجديد، فإن التساؤل الآخر هو من هو العدو أو التهديدات التي من أجلها استمر الحلف، وما هي أهدافه الجديدة ؟.

نصت لائحة الناتو على أن هدفه الرئيسي هو "حماية الحرية والميراث والحضارة العامة" للدول الأعضاء عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية في منطقة شمال الأطلسي، واتفق الأعضاء على أن أي هجوم مسلح ضد إحدى الدول الأعضاء سيعتبر هجوما ضد جميع الدول، وعلى أنهم سيساعدون بعضهم البعض[1].

عندما تشكل الناتو كان يضم في عضويته 12 دولة، وتم توسيعه ليضم اليونان وتركيا عام 1952، وألمانيا الغربية عام 1958، إلا أن الولايات المتحدة كانت القوة العسكرية المهيمنة عليه منذ نشأته وحتى الآن.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت الدول التي انضمت إلى حلف وارسو هي نفسها التي تسارع بالانضمام إلى الناتو مثل التشيك والمجر وبولندا وذلك عام 1999، وفي عام 2002 وجه الناتو دعوة إلى كل من استونيا ولاتفيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا، كما تقدمت كل من كرواتيا وألبانيا والجبل الأسود بطلب للانضمام إلى الحلف، وخلال فترة التسعينات جرت سلسلة من الخطوات لمحاولة تحسين علاقته مع موسكو التي كانت تخشى أن تصل عمليات توسيع الناتو إلى الحدود الروسية، وكان رد فعل الكرملين المتضامن مع الولايات المتحدة عقب أحداث 2001/9/11 خطوة أولى نحو التقارب، وقد أدى هذا إلى تشكيل مجلس الناتو/روسيا عام 2002 الذي يمنح روسيا حقوقاً متساوية مع التحالف الدفاعي في عملية اتخاذ القرار بشأن سياسة مكافحة الإرهاب وبعض التهديدات الأمنية الأخرى[2].

ومن الحملات العسكرية التي قام بها الحلف:

- التدخل في البوسنة عام 1995 ونشر قوات حفظ السلام بها.
- الضربات الجوية على يوغسلافيا بسبب الصراع في إقليم كوسوفو عام 1999.

---

[1] بيار بيكال ،(1993) تاريخ العالم المعاصر 1945 – 1991 ، (بيروت ، ص 102.

[2] حمد باسل(2002)، المهام الجديدة لحلف شمال الأطلسي ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، العدد 26 ص51.

– نزع أسلحة مقدونيا عام 2001[1]

حلف وارسو

لاحظنا أن هذا الحلف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحلف شمال الأطلسي، حيث أنهما نشآ في فترة التحالفات والتحالفات المضادة إبان الحرب الباردة، وقد نشأ هذا الحلف عام 1955 كرد فعل في المقام الأول على قرار الولايات المتحدة وحلفائها بإعادة تسليح ألمانيا الغربية وضمها إلى حلف شمال الأطلسي عام 1954، فرد السوفييت على ذلك بتأسيس حلف وارسو العام الذي تلاه، وضم الأعضاء الأوائل كلاً من الاتحاد السوفيتي، المجر، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا وألبانيا، ولكن سرعان ما اتضح أن الهدف الأساسي السوفييتي لإقامة الحلف هو لزيادة الهيمنة الشيوعية في أوروبا الشرقية، وقد تجسد هذا من خلال استغلال السوفييت للحلف في تدخلهم لسحق الثورات المعادية كما حدث في المجر عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا عام 1968، وفي أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، كانت دول الحلف الأولى هي التي تنضم إلى الحلف المنافس الناتو[2].

في مارس من عام 1991 تخلى القادة العسكريون السوفييت عن سيطرتهم على قوات الحلف، ولم يعد للحاف وجود بعد ذلك بأشهر. ومع انهيار حلف وارسو ظلت الساحة رسمياً لحلف الناتو ليكون القوة الاحتياطية الضاربة للجهد العسكري الأمريكي. كما رأينا سابقاً. وبهذا التفرد انتهى عصر الأحلاف المضادة، ولم تعد الأحلاف تلعب دورها بالتوازن الدولي، ومن المفارقات الغريبة أن العاصمة البولندية، وارسو، التي ظلت تتباهى بحقيقة أن تحالف البلدان الاشتراكية كان يحمل اسمها، مرشحة لأن تضع مقراً للجناح العسكري للناتو.

ومع فقدانه البند الأساسي من بنود الإستراتيجية القديمة. وهو ذلك الذي يشير إلى ضرورة الحفاظ على التوازن الاستراتيجي مع حلف وارسو. فقد أصبحت إستراتيجية حلف الناتو تسمح بالتدخل في دول أوروبية غير أعضاء فيه، وضمن لنفسه حق التدخل في مناطق خارج أوروبا مثل شمال إفريقيا والشرق الأوسط وذلك تحت ذريعة التحديات المهددة للحلف من نوع الإرهاب

[1] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي – مركز دراسات الوحدة العربية ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ، بيروت ، 2005.ص 138–140.

[2] محمد عزيز شكري،(1978)، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، دار المعرفة، ص 55.

الدولي وملكية أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من العناوين يترك تفسيرها لمجريات المصالح الأمريكية[1].

جامعة الدول العربية

من المثير للسخرية أن هذه الجامعة قامت بناء على أفكار غير عربية، وتعود جذورها إلى الحرب العالمية الثانية عندما اشتدت الضغوط النازية والفاشية على بريطانيا وفرنسا اللتين ارتأتا أن تجنب هذه الضغوط على مستعمراتها العربية، كي لا تحدث مزيدا من الاضطرابات، فوعدتا قادة تلك الدول بالاستقلال عقب الحرب كما جاء على لسان وزير خارجية بريطانيا آنذاك انتوني إيدن[2]، ورغم أن بريطانيا وفرنسا حاولت أن تحنث بوعدها، إلا أن الإجراءات والتحضيرات لقيام الجامعة كانت تسير قدما إلى أن أعلن رسميا عن قيامها في 22 آذار من سنة 1945، وقد صيغ ميثاقها من ديباجة عشرين مادة وثلاثة ملاحق وبدأت عضويتها بسبع دول إلى أن أصبحت الآن تضم 22 دولة عربية[3]، وحين نتحدث عن الجامعة يمكن أن نشير إلى ذلك من عدة زوايا:

1 - **ظاهرة إقليمية:** البحث الفقهي يسيطر عليه المنهاج التاريخي؛ فقد قامت كما رأينا بناء على رغبة بريطانية، أما مضمونها فيرتكز على عوامل الوحدة والانفصال؛ أي التجاذب بين هذه العوامل، وعليه فإن الجامعة هي الإطار التنظيمي لصراع قائم ومستمر بين أنصار الاتجاه الوحدوي والانفصالي، وهكذا تتجلى أوجه الفشل والنجاح.

2 - **الميثاق:** وهو المصدر الأساسي للنظام القانوني للمنظمة، ويحكم العلاقات فيما بين الدول الأعضاء وفيما بينها وبين الجامعة، والميثاق ليس مجرد نصوص تنظيمية لنشاط الجامعة، وإنما أداة قياس لسيطرة أو ضعف الاتجاه الوحدوي أو الانفصالي، وتنطبق عليه جميع الأحكام المنشئة للمنظمة الإقليمية، ومن خصائصه:

أ) عبارة عن استعارة للصيغ القانونية المطروحة زمن الإنشاء، خاصة صيغ عصبة الأمم ومنظمة الدول الأمريكية.

---

[1] لمزيد عن الأطماع والتناقضات الأمريكية، انظر تصريح مايك هامر، الناطق بلسان مجلس الأمن القومي الأمريكي على صفحة مركز الدراسات التطبيقية.

[2] محمد عبد العاصي، جامعة الدول العربية: المبادئ والاحتراف.

[3] هاني خير أبو غضب،(2004)،أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، عمان، المكتبة الجامعية، ص115

ب) يمتاز بالعمومية (شأن المنظمات الدولية) بما يمكنه من الاستجابة للتغيرات اللاحقة.

ج) للميثاق نظرة شاملة تجسد الانسجام بين الأهداف والمبادئ والأجهزة التنظيمية.

3- الأهداف والمبادئ: التعرف على الغايات والتعليمات الواجب إتباعها من أجل الوصول إلى الغاية، وعند دراسة ذلك يلاحظ ما يلي:

أ- ازدواجية الهدف: الاستجابة للاتجاهين الوحدوي والانفصالي، أي بين اعتبار الأمة ككيان واحد يمنع استخدام القوة لحل خلافاته وبين صيانة استقلال الدول.

ب- مبادئ انفصالية: ألغى الازدواجية وأكد على السيادة الكاملة للأعضاء، أي إلغاء السيادة العربية الواحدة، وذلك من خلال احترام نظم الحكم القائمة، وانعدام سلطة الجامعة في فرض مقرراتها والالتزام بتطبيق المساواة بين جميع الدول الأعضاء مثل التساوي بالتمثيل والتصويت وهكذا ينضح البعد الانفصالي.

من الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها: توثيق الصلات بين الدول العربية وصيانة استقلالها والمحافظة على أمن المنطقة العربية وسلامتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية[1].

ولتحقيق مبدأ الأمن والسلام العربي، أوجبت المادتان الخامسة والسادسة على الدول الأعضاء عدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات الناشئة بينها، وأوجبت اللجوء إلى مجلس الجامعة لعرض النزاع وفض الخلاف القائم بينها، إما بالتحكيم أو بالوساطة، ومن واجبات مجلس الجامعة في حال نشوء نزاع بين دولتين عربيتين أن يتدخل لفض النزاع، ولكن بضوابط معينة، منها لجوء الأطراف المتنازعة إلى الجامعة، وحتى في هذه الحالة فإن قرارات الجامعة أيضاً لا تتصف بالإلزامية، أي لا يحق للجامعة التدخل إلا إذا طلب منها ذلك، كما أن قراراتها ليست ملزمة للأطراف المتنازعة[2].

أما مبادئ الجامعة فهي[3]:

- الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة.

---

[1] عبد الحميد دغبار، (2007)، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة، قراءة في المواقف والقرارات، ط1، الجزائر، دار الخلدونية،2007،ص101.

[2] محمود مرشحة،(2010)، الوجيز في المنظمات الدولية، حلب، مديرية الكتب والمطبوعات، ص 195-196

[3] علي يوسف الشكري،(2012)، المنظمات الدولية، ط1، الأردن، دار صفاء، 268.

- المساواة القانونية بين الدول الأعضاء.
- المساعدة المتبادلة.
- عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء[1]

4 -الهيكل التنظيمي ويرتبط باتجاهين

أ -الإرادة السياسية وتلعب دورها في دفع أو شل نشاط الجامعة حسب الاتجاه السائد في ظل المبادئ والأهداف المذكورة، ويقتصر دورها على تقديم العون.

ب -الأجهزة:

1 -مجلس الجامعة: وهو الفرع الأعلى والسلطة العليا في الجامعة ويشرف على شؤون الجامعة، ويتكون من ممثلي الدول الأعضاء، ولكل منها صوت واحد مهما كان عدد ممثليها، ويعقد مرتان في العام: مارس وأكتوبر، أو عندما تدعو الحاجة ذلك بطلب دولتين، ويعقد المجلس دوراته على مستوى وزراء الخارجية أو مستوى أعلى، ولهم أن ينيبوا عنهم مندوبين أو مفوضين، وفقاً للمادة الثالثة من هذا النظام.

أما اختصاصات المجلس فهي شاملة تعنى بمراعاة تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين الدول الأعضاء، ودعم التعاون بين الدول العربية والهيئات الدولية المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، واتخاذ التدابير اللازمة لدفع ما قد يقع على إحدى الدول من عدوان فعلي أو محتمل، وفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول، وتعيين أمين عام الجامعة، وتحديد نصيب ميزانية الدول الأعضاء في ميزانية الجامعة، إضافة إلى وضع النظام الداخلي للمجلس واللجان الدائمة والأمانة العامة للجامعة.

والتصويت فيكون وفقاً للمادة السابعة من الميثاق ويكون على أن ما يقرره المجلس بالإجماع هو ملزم لجميع الدول المشتركة، وما يقرره بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله، غير أن الميثاق لا يشترط الإجماع في كل الحالات المعروضة، لأن الإجماع غير مطلوب إلا عند اتخاذ

[1] كمال عبد العزيز ناجي،(2007)، دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص394

التدابير اللازمة لدفع عدوان على إحدى الدول العربية، أو عند اتخاذ قرار حول فصل أحد الأعضاء[1].

بالنسبة لتعيين الأمين العام وتعديل الميثاق يكتفي بتصويت أغلبية ثلثي الأعضاء، وفي إقرار الميزانية وفض دورات الانعقاد وإقرار اللوائح الداخلية، وقرارات الوساطة والتحكيم وقرارات إدارية فيكتفي بالأغلبية العادية (النصف+1)[2].

2 –اللجان الفنية الدائمة: وتكون مهمتها إعداد دراسات متخصصة فيما يحال إليها من موضوعات، وصياغتها في شكل مشاريع أو اتفاقيات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة، أي أن دورها يقتصر على الإعداد وليس الإقرار[3].

3 –الأمانة العامة: وتتكون من ألامين العام ومساعديه، إضافة إلى الموظفين، وتكون مهمتها تصريف الأمور الإدارية والمالية والسياسية للجامعة[4].

4 –أجهزة أنشئت بمقتضى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وكان ذلك في جلسة المجلس المنعقدة في نيسان 1960 بهدف سد الثغرات التي ظهرت في الميثاق لا سيما فيما يتعلق بالمجالين الدفاعي والاقتصادي، لذلك عملت الدول على معالجة هذا القصور بإبرام معاهدة الدفاع المشترك وإنشاء هيئات جديدة تتولى تنفيذ ما جاء في هذه المعاهدة.

أ –من ناحية عسكرية، اتخذت تدابير وقائية ودفاعية للرفع من الجاهزية العربية المشتركة والتعاون لتعزيز القدرات حسب الموارد، ثم الدفاع المشترك: أي اعتداء على دولة يعني عدوانا على الجميع، وأقرت عملا بمبدأ الدفاع عن النفس باتخاذ جميع التدابير اللازمة بما فيها استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء ورد الأمن والسلم، كما نصت المعاهدة على إنشاء قيادة عسكرية موحدة دائمة، إلا أن هذه لم تظهر إلا عام 1964.

أما من حيث الأجهزة العسكرية، فقد ترتب على معاهدة الدفاع المشترك وإنشاء هيئات جديدة، ولكنها لا تدخل ضمن فروعها الرئيسية منها:

---

[1] عبد الكريم عوض خليفة،(2009)، قانون المنظمات الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة، ص 176.

[2] عبدالله علي عبو،(2001)، المنظمات الدولية، الأحكام العامة واهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط 1، الأردن، دار قنديل، ص،387.

[3] محمود مرشحة،(2101)، الوجيز في المنظمات الدولية،حلب، مديرة الكتب والمطبوعات الجامعية، ص 205.

[4] نفس المرجع السابق، ص 206.

- مجلس الدفاع المشترك، ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع والأغلبية تكون بالثلثين وليس بالإجماع.
- الهيئة الاستشارية العسكرية، وتضم رؤساء أركان الجيوش للدول المتعاقدة.
- اللجنة العسكرية الدائمة، ومهمتها إعداد الخطط العسكرية لمواجهة الأخطار المتوقعة وتقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة.
- القيادة العربية الموحدة، وتكون من حق الدولة الأكثر مشاركة (عددا وعدة) إلا إذا تم انتخاب قائد عام بإجماع الدول[1].

ب الأجهزة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، ومهمته تسهيل عمليات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وفي إطار هذا المجلس دفعت العديد من الاتفاقيات الخاصة بتجارة الترانزيت والوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة[2].

تطوير جامعة الدول العربية

أسباب المشكلة:

- تفتقر الجامعة إلى الحد الأدنى من المصداقية والجدية والفاعلية.
- تردي الوضع العربي العام بافتقار الدول إلى الشعور بضرورة العمل من خلال الجامعة.
- عدم استعداد الكثير من الدول للتقيد بالتوصيات أو الالتزامات بالاتفاقيات والمواثيق.
- عدم توفر القناعة بان العمل من خلال الجامعة يشكل خيارا فعالا.
- الافتقار المزمن إلى استراتيجيات العمل المشترك الضروري.
- الخلل الفادح في صياغة إستراتيجية موحدة لأسس الأمن القومي.
- عدم تمكن الجامعة من النأي بنفسها عن النزاعات والخلافات الجانبية.
- تعتبر انعكاسا لمصالح الدول وأهدافها وسياستها الخاصة.

وسائل تفعيل الجامعة

- تعديل الميثاق.
- مبدأ الإلزام والالتزام (بتعديل قواعد التصويت).

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي(2008)، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، ط1، القاهرة، دار الفكر، ص87-88.

[2] محمد عزيز شكري، وماجده حموي، الوسيط في المنظمات الدولية، النظرية العامة التنظيم العالمي، التنظيم الإقليمي والتنظمي التعاقدي،ط5، دمشق، دار الكتاب، ص275.

- تطوير مبدأ الانعقاد الدوري المنتظم للقمم.
- تعزيز صلاحيات الأمين العام.
- تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك بإقامة نظام دفاعي وأمني واستراتيجي.
- التعجيل في إنشاء السوق العربية المشتركة.
- تنشيط عمل مؤسسات الجامعة ومنظماتها.

متطلبات التفعيل

1. الإدارة السياسية.
2. الموارد المالية.
3. الكفاءات البشرية.

منظمة الدول الأمريكية OAS

إن هذه المنظمة هي أقدم أكبر المنظمات الإقليمية بلا منازع، ويعود تأسيسها لعام 1889، عندما اجتمعت الدول الأعضاء آنذاك في واشنطن وأوجدت دائرة عرفت فيما بعد بإسم الاتحاد الخاص بجميع شعوب وبلدان أميركا (الشمالية والوسطى والجنوبية)، ومنذ ذلك الحين بدأت تنمو تدريجياً وتتطور إلى أن اتخذت شكل المنظمة الإقليمية الشاملة عام 1947 تحت مسمى منظمة الدول الأمريكية OAS[1]، التي أكدت معاهدة الدفاع المشترك، معاهدة ريو، ويمكن القول أن دستور المنظمة يوجد في ثلاث وثائق رئيسية: – ميثاق الـ OAS ، معاهدة ريو (Rio Treaty)، وحلف بوغوتا (Pact of Bogota)، المتعلق بالتسويات السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء، عام 1948، وقد دخل ميثاق المنظمة حيز التنفيذ في 1951/10/13[2]، وعدل في 1967، وعضويتها مفتوحة لكل دول أميركا بما في ذلك كندا، وبوسع أي دولة الانسحاب بتقديم طلب من سنتين.

قد عززت الدول الأعضاء من تعاونها منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث اجتمع كل رؤساء دول ورؤساء حكومات 34 دولة في ميامي عام 1997، في أول مؤتمر للدول الأمريكية، حيث

[1] BOWET D. W. The Law of international Institution , 4th edition , Lond0n Stevens 1982, pp216.

[2] Prakash Chander, I.R., New Delhi, P.331

أسسوا أهدافا سياسية واجتماعية تنموية واقتصادية واسعة، ومنذ ذلك الحين بدأوا اجتماعاتهم بين فترة وأخرى لفحص المصالح العامة والأولويات.

أما أهداف المنظمة فإنها تتناغم وأهداف المنظمات الإقليمية الأخرى، ويمكن تلخيصها بالتالي وفق ما جاء في ميثاقها:

1 -الدفاع عن الديمقراطية.

2 -حماية حقوق الإنسان.

3 -تقوية الأمن.

4 -دعم التجارة الحرة.

5 -الحرب على المخدرات.

6 -محاربة الفساد[1].

الهيكلية: وتتكون من الأجهزة التالية:

1 -الجمعية العامة: وتتكون من ممثلين من كل الدول الأعضاء وتجتمع مرة كل خمس سنوات بأماكن مختلفة بالتناوب، ومن مهامها، تحديد سياسة وترتيب وظائف كل الأجهزة، وتؤخذ القرارات بالأغلبية، إلا أن الأعضاء يحاولون دائما التوصل إلى قرارات اجماعية.

2 -اجتماع وزراء الخارجية: ويجتمع بناء على طلب من غالبية الأعضاء ويتعامل بالقضايا الأمنية الملحة، والقضايا المتعلقة بالمصلحة العامة للدول الأعضاء.

3 -المجلس الدائم الذي يحتوي ممثلين من كل الدول الأعضاء، ويتم انتخاب رئيس ونائب له من بين أعضائه كل سنة، ومهمته تسهيل عمل المنظمة ويكون مسئولا عن اجتماعات المؤتمرات والاجتماعات للأعضاء.

4 -الاتحاد الأمريكي PanAmerican، ويعمل لسكرتاريا المنظمة وينظم النشاطات الاجتماعية والاقتصادية ويحرص على مصلحة الأعضاء.

5 -التنظيم الإختصاصي: Specialized Organization، الذي ينفذ البرامج التعاونية في حقول الصحة، العناية بالطفل، التعليم، الزراعة

[1] See Antonio A. Cançado Trindade, "A justiciabilidade dos direitos economicos, sociais e culturais no plano internacional," in Presente y Futuro de los Derechos Humanos: Ensayos en honor a Fernando Volio Jiménez (San José, Costa Rica: Inter-American Institute of Human Rights, 1998), 190.

6 -المؤتمرات الخاصة Specialized Conferences، التي تدعى لتشجيع الجهود المشتركة لحل المسائل التقنية.

منظمة الوحدة الإفريقية:

لقد شكلت المنظمة من الدول الإفريقية المستقلة عام 1963 لمواجهة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تواجه الدول الإفريقية، وقد كان عدد الأعضاء عند التأسيس 32 دولة إلا أن قوتها ازدادت مع زيادة الدولة المستقلة[1].

الأهداف: نصت عليها المادة الثانية من الميثاق وتضمنت

1 -دعم الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية.

2 -تنسيق وتكثيف جهود التعاون من أجل الوصول إلى حياة أفضل للشعوب الإفريقية.

3 -الدفاع عن سيادة ووحدة واستقلال الدول الإفريقية.

4 -إزالة كل أشكال الاستعمار من إفريقيا[2].

5 -تشجيع التعاون الدولي بما يتوافق وميثاق الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[3].

المبادئ: كذلك تم توضيح المبادئ في المادة الثانية من الميثاق ونصت على ما يلي:

1 -المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

2 -عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3 -احترام سيادة والوحدة الجغرافية لكل دولة وحقوقها غير القابلة للصرف.

4 -التسوية السلمية للمنازعات عبر التفاوض، الوساطة، والتحكيم.

5 -شجب كل أنواع الاغتيال السياسي ومراقبة هذه النشاطات من جهة الدول المجاورة أو أية دولة أخرى.

6 -تكريس الجهد التام لتخليص المناطق الإفريقية التي لم تحرر بعد.

7 -تأكيد سياسة عدم الانحياز بما لا يتعارض وسياسة منظمة الوحدة الإفريقية[4].

---

[1] علي يوسف الشكري، مصدر سبق ذكره، ص 58-59.

[2] _ محمد عطا، إفريقيا في طريق الوحدة، القاهرة: الدار القومية، د.س.ن، ص 48

[3] علي يوسف شكري، مصدر سبق ذكره، ص 329.

[4] ربيع عبد العاطي عبيد (2002)، دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات ، دار القومية العربية ،ص 74-75

الهيكلية: وتتكون من:

أ -جمعية Assembly رؤساء الدول والحكومات، وهي الجهاز الأعلى، وتجتمع سنويا لتناقش القضايا العامة ذات الهموم المشتركة لإفريقيا.

ب -مجلس الوزراء، ويتكون من وزراء الخارجية أو من يتم تسميتهم من الدول الأعضاء، ويجتمع على الأقل مرتين في السنة، إضافة إلى انه يمكن عقد جلسات استثنائية بناء على طلب ثلثي الأعضاء، ويكون مسئولا أمام جمعية Assembly رؤساء الدول، ويكون مسئولا عن الإعداد لمؤتمرات الجمعية وعن تطبيق قراراتها، وكل دولة لها صوت في المجلس.

ويرأس الأمانة العامة أمينها العام الإداري الذي يعين من قبل جمعية assembly ، إلا أنه والمسئولين الآخرين بالمنظمة لا يتلقون تعليمات من حكوماتهم ويعملون وفقا لتعليمات المنظمة[1].

ت- جمعية الوساطة والتحكيم والـ Conciliation التي أنشئت من قبل جمعية الرؤساء من خلال بروتوكول منفصل، ومهمة هذا الجهاز محاولة حل النزاعات بين الأعضاء عبر الوسائل السلمية.

إضافة إلى الأجهزة المذكورة أعلاه، فانه يحق لجمعية الرؤساء تشكيل هيئات مختصة مثل الهيئة الاقتصادية والثقافية والتعليمية، والصحية والتغذية[2].

---

[1] L'association pour la prévention de la torture, Protection Des Droits De L'Homme En Afrique ,Genève .Suisse, 2006, p44

[2] ربيع عبد العاطي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص 366.

قائمة المراجع والمصادر.

المراجع باللغة العربية.

1. أبو زيد ، أحمد (1980) البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع. ج 1. القاهرة .الهيئة المصرية العامة للكتاب.
2. أحمد أبو الوفا (1999)– جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية، دار النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى.
3. الاصبحي ، احمد(1999). قراءة في تطور الفكر السياسي. ج1. دار البشير. عمان.
4. الاقداحي ، هشام(2010) . الفلسفة السياسية المعاصرة " رواد الفكر السياسي" . الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة.
5. الأنصاري، بن هشام(1971). السيرة النبوية. ج1. تحقيق مصطفى السقا وآخرون. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
6. بخيث ، عبد الحميد(1971) . ظهور الإسلام وسيادة مبادئه. القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية.
7. بدوي ، عبد الرحمن(1954) . أفلاطون. ط3 . القاهرة. النهضة المصرية.
8. بريل، أو جي . د. ت. ابن خلدون . دائرة المعارف الإسلامية. د.ن.
9. بريلو ، مارسيل، وجورج ليسكيه (1986). تاريخ الأفكار السياسية . بيروت. الأهلية للنشر والتوزيع.
10. تشارلز باتر وورث(1989) " الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي ، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ج1، س89 وما بعدها.
11. تطرق إلى هذا أرسطو في مؤلفه الضخم " نظام الأثينيين" ، ترجمة . طه حسين . ط 2. القاهرة. دار المعارف . د. ت.، ص75 وما بعدها.
12. تنيره، مصباح (1994). تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى .ط1. بنغازي.منشورات جامعة قاريونس.
13. توشار، جان (1983). تاريخ الفكر السياسي. ترجمة ناجي الدراوشة. ج 1 . دمشق. منشورات وزارة الثقافة.

14. الجابري، محمد عابد. فكر ابن خلدون ، العصبية والدولة ، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط5، 1992، ص110

15. جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار، الجزء الثاني ، ترجمة د. ناجي دراوشه.

16. جلال شرف، محمد وعلي عبد المعطي (1978). الفكر السياسي الإسلامي. دار الجامعات المصرية. الإسكندرية.

17. حامد، ربيع، مذكرة التحليل السياسي،(1980). القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

18. حرب، جهاد،(2000)، تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، سلسلة تقارير قانونيه, الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين.

19. حسن نافعة(1995)، الامم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ عام 1945.

20. الحكيم ، مظلة ومحمد مظهر سعيد (1963) . جمهورية أفلاطون . القاهرة. دار المعارف.

21. خضر خضر،(1996)، "مدخل الى الحريات العامة وحقوق الانسان"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان.

22. الخنساء ، سلمى (1988) . تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى . ط 1. د.م . د. ت.

23. رايشاور ، أدوين (1989) . اليابانيون . ترجمة ليلى الجبالي . الكويت. سلسلة عالم المعرفة رقم 136 . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

24. رايموند كيتيل، العلوم السياسية(الجزء الأول)(بغداد مكتبة النهضة 1963) ترجم فاضل زكي محمد.

25. ربيع عبد العاطي عبيد (2002)، دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات ، دار القومية العربية .

26. ربيع، حامد عبد الله (1970) . أبحاث في النظرية السياسية . القاهرة. مكتبة القاهرة الحديثة.

27.رشيد، فوزي (1983) ،السياسة والدين في العراق القديم في ضوء مقولة السيد الرئيس المناضل صدام حسين: نظرة في الدين والتراث. دار الوطنية للتوزيع والإعلان. بغداد.

28.رينولدز، أندروز، وآخرون،(2005)، أشكال النظم الانتخابية، ترجمة أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

29.زكي محمد، فاضل (1976) الفكر السياسي العربي الإسلامي . دار الحرية. بغداد.

30.سباين، جورج (1971). تطور الفكر السياسي. ترجمة حسن العروسي . ط3. القاهرة. دار المعارف.

31.ستوتزال وجيرار(1982). استطلاع الرأي العام، ترجمة، منشورات عديدات، بيروت.

32.سعيد سراج(1978)، الرأي العام: مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

33.شرقاوي، سعاد،(1984)، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم ومصر، دار النهضة، القاهرة.

34.شرقاوي، سعاد،(1994)، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم ومصر، الطبعة الثانية، دار النهضة، القاهرة.

35.الشناوي، محمود (2006). الفكر السياسي الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع الهجريين بين النقل والعقل.ط1. القاهرة. مركز الكتاب للنشر.

36.شوفالييه ، جان جاك (1985). تاريخ الفكر السياسي من الدولة إلى الدولة القومية . ترجمة محمد عرب صاصيلا.ط1. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

37.شوكت اشتي(2010) علم الاجتماع السياسي– مقدمات توضيحية. ط1. دار ابعاد، بيروت، لبنان.

38.شيكوني، أنجلو (د.ن) أفلاطون والفضيلة. ترجمة منير سبغيني. دار الجيل. بيروت.

39.صافي، يوسف،(2009) تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني، مركز هدف لحقوق الإنسان، غزة، فلسطين.

40.صلاح الدين حسن السيسي(2008)، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، ط1، القاهرة، دار الفكر.

41.ضياء الريس، محمد (1979). النظريات السياسية الإسلامية. دار التراث. د.م.

42. عبد الحميد دغبار، (2007)، جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة، قراءة في المواقف والقرارات، ط1، الجزائر، دار الخلدونية.

43. عبد الحي ، عمر (2001) . الفكر السياسي في العصور القديمة.ط 1. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

44. عبد الرازق، سويقات(2010)، إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

45. عبد الكريم عوض خليفة،(2009)، قانون المنظمات الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة.

46. عبد الله ربيع، حامد (2007) مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.

47. عبد المعطي محمد، علي(1998). فلسفة السياسة بين الفكرين الإسلامي والغربي . القاهرة. دار المعرفة الجامعية.

48. عبدالله علي عبو،(2001)، المنظمات الدولية، الأحكام العامة واهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط1، الأردن، دار قنديل.

49. على عبد القادر، مذكرة الفكر السياسي في العصور الوسطى، جامعة القاهرة، د.ن،.

50. علي يوسف الشكري،(2012)، المنظمات الدولية، ط1، الأردن، دار صفاء.

51. العليبي ، فريد(2007) رؤية ابن رشد السياسية. ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

52. العيلة، رياض،(2012)، مبادئ علم السياسة، الجزء الثاني، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

53. غالي، بطرس بطرس و محمود خيري عيسى (1995) . المدخل في علم السياسة . ط10. القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية.

54. فاخوري، حنا وخليل الجر (1993) تاريخ الفلسفة الإسلامية. ج2. دار الجليل. بيروت.

55. فخري، ماجد (1986). ابن رشد : فيلسوف قرطبة. ط2. المكتبة الشرقية. بيروت.

56. فروخ ، عمر (1966). الفكر العربي. دار العلم للملايين . بيروت.

57.فهمي، عمر،(1991)، الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية، دار النهضة العربية،الطبعة الثانية.

58.كاسبرر، أرنست (د. ت) في المعرفة التاريخية . ترجمة أحمد حمدي حمود . القاهرة. دار النهضة العربية، ص3 وما بعدها.

59.كرم، يوسف (1970). تاريخ الفلسفة اليونانية .ط5. القاهرة . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

60.كمال عبد العزيز ناجي،(2007)، دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

61. محمد طه بدوي(1979)، فلسفة العصور الوسطى، وكالة المطبوعات، الكويت بالاشتراك مع دار العلم بيروت.

62. محمد عزيز شكري، وماجده حموي، الوسيط في المنظمات الدولية، النظرية العامة التنظيم العالمي، التنظيم الإقليمي والتنظمي التعاقدي،ط5، دمشق، دار الكتاب.

63. محمد عطا، إفريقيا في طريق الوحدة، القاهرة: الدار القومية، د.س.ن.

64.محمود مرشحة،(2010)، الوجيز في المنظمات الدولية، حلب، مديرية الكتب والمطبوعات.

65.محمود مرشحة،(2010)، الوجيز في المنظمات الدولية،حلب، مديرة الكتب والمطبوعات الجامعية.

66.مصطفى سلامة حسين،(2000) المنظمات الدولية ، منشأة المعارف بالاسكندرية.

67.موسوعة السياسة(1983). السياسة وعلم السياسة. ج 3.ط1. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

68. الموسوعة العربية العالمية(1996). العلوم السياسية. ط1. الرياض. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

69.نصار، ناصيف (1994) . الفكر الواقعي عند ابن خلدون ، دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ط3.

70.نظام بركات وآخرون، مبادئ في علم السياسة(1987)، دار الكرمل، عمان.

71. هاني خير أبو غضب،(2004)،اطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، عمان، المكتبة الجامعية.

72. الهزايمة، محمد عوض(2007) الفكر السياسي العربي الإسلامي، دراسة في الجانب الأيدلوجي الجزء الأول، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

73. الوحيدي, فتحي, التطورات الدستورية في فلسطين) الطبعة الثانية, مطابع الهيئة الخيرية, غزة, فلسطين,

74. الوحيدي، فتحي،(2009)، التطورات الدستورية في فلسطين (1917-1995)،الطبعة الثانية، مطابع الهيئة الخيرية، غزة،فلسطين.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. "I.P. & F.P. in Soviet Union in Approaches to Comparative & I.P"., ed. Barry Farrell, Evanston, Northwestern UP, 1966. "Introduction to Dip. Strategy in World Politics", July, 1952. "The Mechanism of the Modern State".
2. A.C. Kapur, "Principle of Pol. Sc". New Delhi.
3. A.R. Ball & F.Millard, "Pressure Politics in Industrial Societies", London, 1986.
4. Almonds & C.Powel "Comparative Governments & Politics, N.Y. 1969.
5. Antonio A. Cançado Trindade, "A justiciabilidade dos direitos economicos, sociais e culturais no plano internacional," in Presente y Futuro de los Derechos Humanos: Ensayos en honor a Fernando Volio Jiménez (San José, Costa Rica: Inter-American Institute of Human Rights, 1998.
6. Barker, "Principles of Social and Pol. Theory".
7. Barry, norman- an introduction to modern political theory the Macmillun press ltd. London. 1981.

8. Bernard C.Hennssy. public,2nd.ed (Belmont,calif:Wasdworth.1970.

9. Bertrand de Jouvenel; Du Pouvoir “Histoire naturelle de sa croissance” (Paris, Hachette, 1972)

10. bryce,games.modern democraties.11,Newyork;the mocmllan co.1921.

11. Carter Herz and Ranney, “The Government of Great Britain”.

12. Charles de Martens, in A Guide of Diplomatic Practice’, London, Longmans, 1958.

13. Coker, F.W., Recent Pol. Thought.

14. David Easton, an article on ' political science'. International encyclopedia of the social sciences, New York. The mac million company and the fuse press) volume 12.

15. Dicey, A.V, “The Law of the Constitution, Introduction”.

16. Dunning–Ahistory of political Theories : Ancient and Medineval,op,cit.

17. E. C. Stowell, “I. L.” New York, Holt, 1931.

18. E. H. Carr, & Q. Wright “The 20 Years Crisis”, London, 1946.

19. E.M. Sait, “Political Institution, A Preface”, P.94 + Seeley, J. Introduction to Political Science.

20. Edmund Burke, “Thoughts on the cause of present Discontents”, Vol.I.

21. Ernest Barker – Plato and his predecessors- London- Methuen- 1948.

22. F.S. Northedge, in I.R. ed by Prakash, Chander.

23. Fairgrieve, J. “Geography and World Power” Univ. London Press,.1915.

24. Frederick Angels, “The Origin of the Family, Private Poverty of The State”.

25. G. Smith, “Politics in Western Europe”, London, 1982.

26. G. Wootton, “Interest Groups”, Englewood Cliffs, 1970.

27. Gabriel, A. Almond and James, “The Politics of Developing Area”.

28. Gaetano Mosca ,(1972) ,Short History of political Philosophy, Thomas Y.Crowell Co. New York.

29. Georges H.Sabine(1973), Thomas L. thorson – Ahistory of political Theory, – Fourith Edition– Hinsdale, hinois.

30. Gettel, R.G.” Introduction to Pol. Sc”. P.81 & Gilchrist, R.N., Principles of Pol. Sc.

31. Greenstein & Polsby, “Governmental Institution & Process. Laski, H.”A Grammar of Politics.

32. H. Morgenthau, “Politics Among Nations”.

33. H. Sprout & M Sprout, “Foundation of I.P”.

34. Hans Kohn, “American Nationalism”, New York, Macmillan, 1957.

35. Hans Morgenthau, “Politics among Nations.

36. Hassinger, H. “Geographische Grundiagen der Geschichte” 1953

37. Huge Gibson, “The Road to F.P”.

38. J. A. Ulio, “Military Morale”, American Journal of Sociology, XLVII, Nov.1941.

39. J.A. Corry, Democratic Govt. & Politics + Cf. Finner, “Govts of Great European powers.

40. J.A. Schumpeter, “Capitalism, Socialism & Democracy”, London.

41. J.R.pennock and D.G Smith, political science, an introduction(New York,The Nacmillan Co.1964.

42. Jacques Chazelle, “The Diplomacy”, University of Paris, 1962.

43. James Rosenau in “World Politics”, an introduction, eds. By Thompson & Boy d.

44. Jenks, E.A.,” A Short History of Politics.

45. John Herz, “The Rise & Demise of Territorial State”, in I.P & F.P. ed. J.Rosenoon, New York.

46. Jose De Magalhaes,”The True Concept of Diplomacy”, translated,

47. Joseph Frankel, “The Making of F.P”.

48. Kenneth Boulding, “Conflict & Defense”, New York, 1962.

49. Key, V.O. “Politics: Parties & Pressure Groups.”Almond & Powol.

50. Lawrence C. Wanlass-History of political Thought- Second Edition-N.Y.Appleton.Century-Croft S. INC.1953.

51. Lopalonbara, J.” Politics within Nations”, Prentice-Hall, Inc.

52. Louis Cavare : Droit international publicpasitif,T1, ed.pedone,paris,1967,p.40-42.

53. M. Duverger, “Political Parties”, 2nd edition, London, 1962.

54. Machiavelli,the prince and the discourses, the modern library. New York.1950 p66

55. MacIver, R.M., “The Web of Govt”.

56. Max Black., “Some Questions about Parson’s Theories in Max Black, ed., The Social Theories of (.) Talcott Parsons (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1961).

57. McIver, R.M. “The Ramparts we guard”, Sp. Ed. 1960.

58. Merriam, C.E. and Barnes, H.E. ed. “A History of Pol.”

59. Michael Curtis, “Comparative Governments & Politics”.

60. Michael Wallace & D. Singer, “Intergovernmental Organizations in the Global System”; A Quantative Description, I-O, Spring 1974.

61. Mulford Q.Sibley- Political Ideas and Ideologies Ahistory of political Thought- N.Y-Harper and Row publishers, 1970.

62. N.J. Padel ford & G.A. Lincoln, “foundation of I. R”.

63. Neal Riemer(2004). The challenge political: Introduc- tion to political Science,CQ Press,New York.New York, London, Green Wood Press, 1984.

64. Norman, J, Padelford & G.A.Lincoln, “The Dynamics of I.P”.

65. Peter Bacharach & Morton Baratz, “Decisions & Non-Decisions”, An Analytical framework, American Pol. Sc. Review, 57, Sep. 1983.

66. Phillip Jessup, “A Modern Law of Nations”, New York, The Macmillan Company, 1948.

67. Prewitt, raymond, modern government and constitutionalism,9chicago:nelson- hall 1979.

68. R. C. Snyder & H. Wilson”, Roots of Pol. Behavior”, New York.

69. Ray Bhattacharya, “Political Theory”,.

70. Rennock R. & David Smith, “Pol. Sc.”, New York.

71. Robert Dahl, The concept of power: Behavioral Science (Ann Robert), July 1957.

72. Roycek Huszar and others, “Principles of Pol. Sc”.

73. Sabine,”A History of Pol. Theory”.

74. Sait, E.M, “Pol. Institutions, A Preface”.

75. See L. Claude, Jr. “Power & I.R”. New York, 1962.

76. Sidgwick, H.” The Elements of Politi”cs.

77. Stephen L.wasby, political Science: the discipline and its dimensions an introduction (new York: charies scribners sons 1970.

78. Strong, “Modern, Political. Constitutions”.

79. The American Journal of I. L.; XLIV, Jan. 1950.

80. Theodore Coloumbis + James Wolfe, “Introduction to I.R”.

81. Theories, Recent Times.

82. UN Review, 1953.

83. Union of International Associations, Yearbook of I. O., Vol. I, 1992, App.

84. Week Susan & John Coumper, “Public Opinion: Its Formation Measurement, New York, 1982.

85. Werner Feld & R. Jordan, I.O.: “A Comparative Approach”, Praeger, London.

86. William Archibald Dunning – Ahistory of political Throries: Ancient and Mediaeval Tweith printing .N.Y–The Mac–millan company– 1959.

87. Winter, Herbert and themas bellows, people and politics: an introduction to political science(new York: john Wiley and sons. 1977.